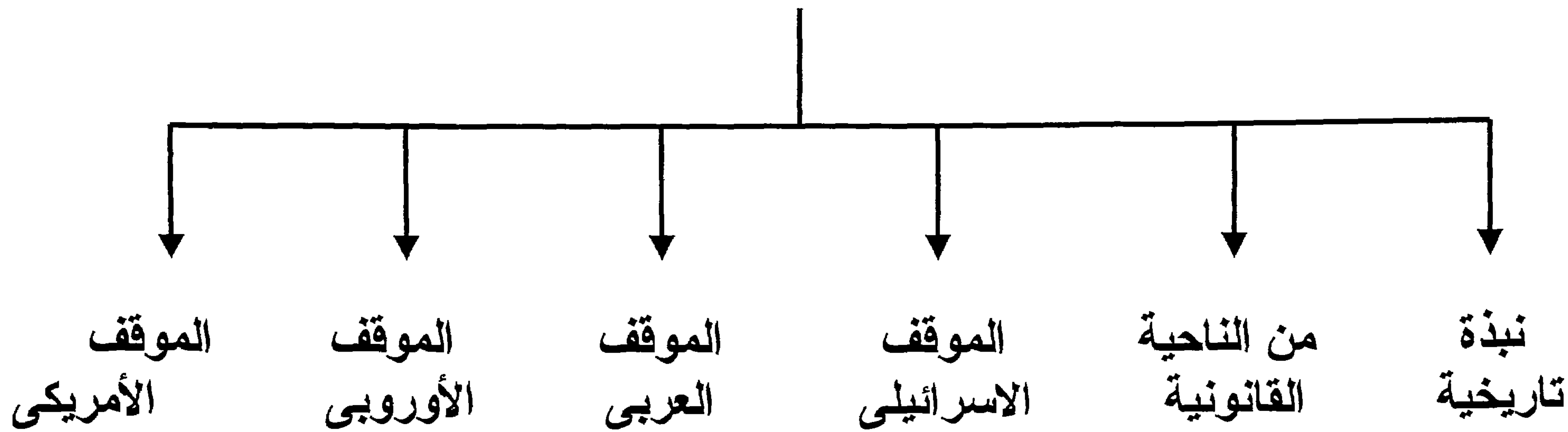
القدس

إعـــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى

القـــــدس


نبذة تاريخية
من الناحية القانونية
الموقف الاسرائيلى
الموقف العربى
الموقف الأوروبى
الموقف الأمريكى

قائمة المصادر

أولا: الجرائد

الاهرام – الحياة – الشرق الأوسط – الوفـــد

ثانيا : المجلات

مجلة السياسة الدولية

ثالثا : الكتب

١ –	ملف الأهرام الاستراتيجى	الخليل فى اتفاق طابـــا	مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية	ع ١١	نوفمبر ١٩٩٦
٢ –	مختارات اسرائيلية	المسار الفلسطينى الاسرائيلى	مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية	ع ٣٥	نوفمبر ١٩٩٧
٣ –	كتـــــــاب	القدس من بن غوريون الى نيتانياهو	احمد يوسف القرعى		١٩٩٧
٤ –	كتـــــــاب	نحن و اوروبا	هانى خلاف		١٩٩٧
٥ –	كتـــــــاب	موسوعة بيت المقدس	فؤاد ابراهيم عباس		١٩٩٨
٦ –	كتـــــــاب	القانون الدولى لحقوق الانسان	جعفر عبد السلام على		١٩٩٩

نبذة تاريخية

القدس

نبذة تاريخية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس وحقنا التاريخى	فطين أحمد فريد	الاهرام	٤٠٢٨٣	١٩٩٧/٣/٢٢	١
٢	بيت المقدس	فؤاد ابراهيم عباس	موسوعة بيت المقدس		١٩٩٨	٢

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فطين أحمد فريد
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العــــدد :	٤٠٢٨٣
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧/٣/٢٢

القدس.. وحقنا التاريخى

د . فطين احمد فريد على

دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر

تنفرد القدس عن بقية مدن العالم بمكانتها الروحية، والتاريخية، والحضارية.. وقد استاثرت المدينة بهذه المكانة عبر التاريخ وعلى اتساع الكرة الأرضية ، فكان لها تاثير يندر مثيله فى مسيرة الإنسانية، كما لعبت دورا مهما فى عملية الاحتكاك والإمتزاج بين الحضارات المختلفة قديمها ووسيطها وحديثها.. وقد تعرضت المدينة خلال تاريخها إلى الكثير من الغزوات كان اخرها واخطرها على الاطلاق الغــــزوة الاستيطانية الصهيونية التى بدات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ومازالت مستمرة حتى يومنا هذا.. وتستهدف هذه الغزوة فلسطين واجزاء اخرى من الدول العربية المجاورة، وبشكل خاص مدينة القدس بشعبها وارضها ومقدساتها وتاريخها وحضارتها واثارها ومستقبلها.

ولم يكن وقوع المدينة المقدسة فى قبضة الاحتلال الاسرائيلى نتيجة حربى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ فحسب، بل جاء تتويجا لسلسلة من المخططات الدقيقة والمدروسة التى كان تنفيذها - ومازال - يجرى على مراحل متعددة تتلاءم مع القدرات الصهيونية البشرية والمادية، والسياسية، والعسكرية، واليوم وبعد مرور قرن من الزمان على اول تسلل صهيونى للقدس ياتى بنيامين نيتانياهو ليكمل استيلاء الحركة الصهيونية على كل اراضى القدس غربيها وشرقها ويبنى عليها المزيد من المستوطنات.

ومن اشد الجوانب فجيعة فى ماساة القدس طغيان المغالطات والوان الافتراء والتجنى على التاريخ والحضارة لتغيير معالم المدينة العربية المقدسة، فالقدس عربية فى ما ضيها وحاضرها ومستقبلها لا يلغى عروبتها حكم عسكرى دخيل، ولا يقلل من قدسيتها تآمر دول الاستعمار والمنظور التاريخى للقدس يوضح ويؤكد ذلك.

ففلسطين تعرف قديما بأرض «كنعان» نسبة إلى العرب الكنعانيين الذين عاشوا بها منذ سنة ٣٥٠٠ ق. م . وقد ذكر العالم البريطانى برنارد استاذ التاريخ المتخصص فى شئون القدس بجامعة «ويلز» ان عائلات عمورية كثيرة سكنت القدس مما جعل المدينة عمورية فان امر المدينة استقر بعدئذ على انها مدينة يبوسية «كنعانية» عربية واسموها «يبوس» أو «سالم» نسبة فى الحالتين إلى اسم احد جدودهم.. فلا علاقة اذن لليهود بانشاء المدينة او بقدسيتها . وقد عرف من ملوك القدس القدماء من اليبوسيين «سالم اليبوسى» و«مكلى صادق» و«ادونى بازق».

ولا ترد التوراة نفسها والمراجع الاثرية مدينة القدس إلي اقدم من عهد اليبوسيين ولا يعرف لها اسم قبل «يبوسى» او «سالم» ولما استولى داود على القدس سمى المدينة باسمه وجاء اسمها «مدينة داود» وبدا اسم يبوسى يختفى تدريجيا ثم اختفى فيما بعد اسم مدينة داود وعاد الاسم «سالم أو شالم» ثانية.

وكانت القدس التاريخية كما كانت فلسطين كلها هدفا للهجرة العربية من قلب الجزيرة العربية ويرجع وجود الجنس العربى فيها فى راى الباحثين الثقات إلى عشرة الاف سنة. ولا ننسى هنا ان اليهود لم يكونوا قد ظهروا إلى عالم الوجود فى الألف الثالث المشار اليه. كان قلب الجزيرة العربية هو المعين الذى يمد العراق وسوريا وفلسطين بالسكان الذين كانوا يلتمسون الماء والرعى والاستقرار.. وتحت تاثير هذه العوامل خرجت قبائل عديدة مهاجرة إلى فلسطين، وفى اثناء الالف الرابع هاجرت من قلب الجزيرة العربية قبائل من العموريين والكنعانيين (اليبوسيين) وفى اوائل القرن الثانى للميلاد سماها الامبراطور الرومانى «ادريان» (ايليا كابيتوليتا) اى ايلياء الكبرى و «ايلياء من ايليوس» اسم عائلة الامبراطور، وظل الناس يستعملون هذا الاسم مرة ومرة أخرى «اورشليم» ، وخاصة منذ منتصف القرن الرابع للميلاد.

واسم ايليا هو الاسم الذى تضمنته العهدة العمرية التى حررها عمر بن الخطاب لاهل القدس عندما دخل اليها عام ٦٣٧م وبعد الفتح الاسلامى شاعت اسماء «القدس وبيت المقدس» و «دار السلام» و «قرية السلام» و«مدينة السلام» وتعنى القدس فى اللغة العربية القديمة «الطهارة» كما تعنى «المكان المرتفع» الذى يصلح للزراعة وبيت المقدس المطهر، أى المكان الذى يتطهر به من الذنوب.

ولليهود ادعاء فى تسمية القدس فقد اسموها باسم «يراة شالم» وهم يقولون ان سام بن نوح قد سماها «شلم» اى السلام. وابراهيم سماها «يراة» بمعنى الخوف فقرر الله «كما يدعون» ان يسميها بالاسمين معا اى (يراة شلم) أى أورشليم والادعاء خرافى من أساسه.

ومن كل ذلك نلاحظ أن اسماء القدس كلها عربية الاصول يبوسية او كنعانية إلا عندما سماها داود وادريان باسميهما اللذين ذهبا مع الايام حتى الاسم اورشليم اسم كنعانى وكذلك الاسم يبوشلايم تعبير ارامى عربى، كما نلاحظ ان قدسية المدينة عربية الاساس، فقد دشن اليبوسيين العرب هذه القدسية قبل مرور النبى إبراهيم بالقدس اكثر من الف سنة وهى مدينة عربية قبل ان يحتلها داود باكثر من الفى سنة.

ان الشعب الفلسطينى يعتبر القدس بمثابة «القلب» من قضيته كلها ، بالاضافة إلى الاصرار العربى المجمع على اهمية المدينة وقدسيتها مسنودا فى ذلك من اكثرية دولية. ازاء ذلك كله ستشكل القدس عقبة فى طريق اية تسوية تطرح فى الايام القادمة وتضع إسرائيل امام خيار جدى بين «سلام» تبغيه للخلاص من حربها مع الشعب الفلسطينى وبين الاستمرار فى «اسر» القدس ومواجهة اصرار الشعب الفلسطينى بل الشعوب العربية والاسلامية على عروبة واسلامية القدس.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

بيت المقدس – بيت المقدس والعرب

يرجع وجود الجنس العربي في القدس اعتماداً على الكشوف الأثريّة إلى عشرة آلاف سنة .

[Ellsworth Huntington. Palestine and its Transformation, British school of Archaeisgy, The American school of prehistoric]

فقد كانت القدس وفلسطين عامة هدفاً أو طريقاً للهجرات العربية القديمة من قلب شبه الجزيرة العربية في اتجاه الشمال أو الشمال الشرقي (الهلال الخصيب) ، وإذا اختلف العلماء في بدايات هذه الهجرات من ناحية الزمن فإنهم لم يختلفوا في انها كانت متواجدة منذ الألف الخامس والرابع والثالث قبل ميلاد المسيح .

[W.F. Albright: The Archaeslogy of Palestine. P. 37.]

وإنه في خلال الألف الرابع هاجرت من قلب شبه الجزيرة قبائل من العموريين والكنعانيين ومعهم اليبوسيّون من جهة الخليج العربي شرق شبه الجزيرة . وقد اكتشف العالم الأثري (Ab. Thomas) المختص بدراسة القدس بجامعة أيرلندا الشمالية آثار اليبوسيين في مدينة القدس في زمن هو قبل زمن مجئ العبرانيين بثلاثة آلاف سنة .

وقيل إن أول من اختط المدينة من ملوك اليبوسيين (مليك صادق) .

(الآباء الفرنسيين ، السير السليم في يافا والرملة وأورشليم ، ص ٥٩) . ولما تولى ملكهم سالم اليبوسي زاد في بناء المدينة ، وأخذت المدينة اسمها منه : أورسالم بمعنى مدينة سالم ، كما أيدت ذلك نقوش لوحات تل العمارنة في محافظة أسيوط بمصر .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العــــــدد :	
المصــــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

بيت المقدس – نداء كنعانى من قرية العنب

الكنعانيون – التاريخ والسياسة والعسكر والعادات والتقاليد

من خلال كتابات فؤاد عباس

(تكريم الشهداء)

تقدم العبرانيون بطلسب من العرب الكنعانيين التخلى عن مساحات واسعة من أراضيهم ، ولكن ملوك كنعان رفضوا التخلى عن شبر واحد من الأرض ، وعندما حشد العبرانيون قبائلهم للبطش بالفلاحين الكنعانيين أعلن الملوك الكنعانيون العرب النفير .

وتقدم ملك اليبوسيين الكنعانيين (أدونى صادق) أى (السيد العادل) مع أربعة آخرين من حلفائه ملوك الكنعانيين ومهم (يافيع) الأمورى فى مركباتهم الكنعانية تجرّها الخيول وبجانب كل مركبة جعبة القوس وبيت الرمح يتقدمهم المقاتلون فى سلاح المركبات من علية القوم ومن خلفهم المشاة .

وكان من عادة الملوك الكنعانيين أن يمشوا على أرجلهم حفاة ومعهم أسلحتهم إذا اقتربوا من العدو لطلب المبارزة من قيادات العدو قبل التحام الجنود بالجنود . ويشاء سوء الطالع أن يقعوا فى كمين نصبه أعداؤهم وأمر (يوشع) زعيم اليهود قواد جيشه بعد أن أسر الملوك الخمسة أن يضعوا أرجلهم على أعناقهم إهانة لهم بعد أن رفضوا الاعتراف بالهزيمة والاستسلام لأعدائهم وأمر بتعذيبهم ثم قتلهم ، وعلقهم على خمسة خشب وبقوا معلقين على الخشب حتى المساء حيث أنزلوا عنها وطرحوا فى مغارة ووضعت حجارة كبيرة على فم المغارة .

ولم يستسلم الجنود بعد قتل ملوكهم ولكنهم أثاروا حرباً شرسة ضد المعتدين عند قرية (مغار) فى وسط فلسطين وهى قرب مدينة (الرملة) الآن ، وعرفت المعركة الشرسة باسم معركة المغار . لم يستسلم العرب الكنعانيون فيها لأعدائهم ولولا حزن عميق فى قلوب الجنود لسجلوا نصراً حاسماً على الأعداء .

ومن أريحا مدينة القمر ، حتى مواقع قريبة من (أسدود) و (عسقلان) وكلها مدن كنعانية ، كان هناك حداد على الأبطال الخمسة أكثر من أربعين يوماً ، توقف الجميع فيها عن أكل الفريكة . ولم يشووا السنابل ، ولم يخبزوا الخبز فى التنانير ، وما عجنوا الشعير والعدس ، وما وضعوا النار على البلوط فى المواقد ، وما فرشوا الطبليات ، وما أوقدوا الفتيلة فى المصابيح ، وما دهن النساء اليافعات شعورهن بالزيت ، وما

لبسن في أقدامهن الناعمة أحذية حمراء ، أما الرجال فقد جزوا شعورهم وكانوا يرسلون رسلهم خفية إلى المغارة التي تضم الشهداء لينشدوا أناشيدهم الوطنية على نغمات القيثارة ذات الثمانية أوتار ، ويغرسون غرسات من شجر الجميز المقدس على جنبات المغارة ، ويتلون أدعيتهم إلى آلهتهم (الصاعقة) لتحمل الجثث إلى الأبد .

ولم يتوقف المؤابيّون والأموريّون واليبوسيّون وأحفاد العمالقة والفرزيّون بعد ذلك عن مهاجمة سهل (زرعين) الذى استوطنه اليهود ، كما لم ينقطعوا عن الإغارة عليه ، وحذا حذوهم بعد مئات السنين خلفاؤهم الفلسطيّون في النقب جنباً إلى جنب مع أحفادهم حيث أثاروا معارك (أفيق) رأس العين و(جلبوع) وفي نابلس وفي قرية العنب (قرية أبو غوش اليوم وقريباً) من بيت المقدس قاتل الكنعانيون العرب اليهود .

ونادى (لاوى) زعيم الكنعانيين الحوييّن رجاله في قرية العنب من خلال أمر حربي يومى : لا تقبلوا أن ترضخوا لليهود فتكونوا محتطبى حطب أو سقّالى ماء لهم ، ولا تمسوا أرقّاء كالذين يقبلون مسالمتهم .

ولا ننسى أن نلاحظ أنه قد غالط الصهاينة التاريخ حين خلطوا التراثين اليهودى والكنعانى لأن النصوص العبرانية هى في غالبيتها كنعانية الجذور .

فكلما عاودت قراءة كتاب جيمس فريزر "الفولكلور في العهد القديم" متخذاً الدراسة المتأنية هدفاً وأسلوباً زدت اقتناعاً بأن الفولكلور كما عرفه العبرانيون إنما هو ذو جذور كنعانية في أغلبية نصوصه ورواياته المنقولة ومعنى هذا أن أجدادنا من الكنعانيين والعمالقة على أرض كنعان تركوا بصماتهم على الفولكلور الذى عاش على الأرض الفلسطينية بما في ذلك ما ورد في (العهد القديم) من أساطير . ويدّعى الصهيونيون أن حضارة اليهود والعبرانيين القدامى هى مرتكز كل الحضارات التى ظهرت في فلسطين وكل ما عداها يذوب فيها . لقد روى العهد القديم من الكتاب المقدس (التوراة) قصص العبرانيين جنباً إلى جنب مع قصص الكنعانيين العرب كما في سفر المزامير وسفر التكوين وسفر الملوك وسفر الأيام وغيرها ، وقد نقل اليهود التراثين مختلطين في أكبر مغالطة تاريخية حضارية حيث سموها معاً (تراث اليهود) (The Jweish Legacy) ، أى أنهم خلطوا بين التراثين اليهودى والكنعانى الفلسطينى محاولين اعتبار التراث الكنعانى جزءاً من تراثهم ، وهذا ليس له مبرر علمى ، وعكس ذلك بالتأكيد له مبرر ؛ ذلك لأن الكنعانيين كانوا في أرض كنعان قبل عام ٣ آلاف قبل الميلاد، أما العبرانيون فقد عبروا أرض كنعان أى فلسطين بعد عام ألفين قبل الميلاد .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

واذكر أنني في ندوة الفولكلور الأولى ببغداد في آذار (مارس) ١٩٧٧ قد قلت أن تقارب بعض الأسماء التي وردت في الأساطير الكنعانية والعبرانية قد أوجد مجالاً لمحاولة من جانب الصهيونيين تهدف إلى امتصاص الكلمات الكنعانية في الأرث الأسطوري لمجرد تشابه هذه الكلمات مع الكلمات العبرية ، وبالتالي محاولة امتصاص الأساطير الكنعانية للإيهام بأن كل تراث فلسطين القديم إنما هو تراث يهودي ، ونحن مطالبون عربياً وفلسطينياً بتحطيم هذه الأكذوبة الكبرى عن طريق الكشف عن الحقائق .

ولو عدنا من ندوة الفولكلور الأولى في بغداد إلى جيمس فريزر "الفولكلور في العهد القديم" لوجدنا اعترافاً ضمنياً في الكتاب بأن قصة الطوفان الكبير هي أم لكثير من الأرث الأسطوري كما هو في العهد القديم كما نجد أيضاً اعتراف بوجاهة الرأي الذي يقول بأن العبرانيين كانوا قد أخذوا حكاية الطوفان عن الكنعانيين أجداد الشعب الفلسطيني اليوم ، وذلك بعد أن عبروا وأقاموا في أرض كنعان ، وأن سكان البلاد الأصليين عرفوا القصة عن طريق الأدب البابلي في حوالي الألف الثاني قبل الميلاد . وقد أيدت الكتب العربية التي اهتمت بالتراث ما أورده جيمس فريزر .

ومما أوردته هذه الكتب ، أن العمالقة وعلى رأسهم (عوج بن عنق) قد ساهموا في نقل الخشب اللازم لصنع سفينة نوح التي هي بمثابة سفينة الإنقاذ في الطوفان العالمي الكبير ، وهو الطوفان الذي تحدث عنه الأرث الأسطوري لكثير من الشعوب الراقية في العالم ، ومعنى هذا أن أجدادنا قد عاشوا قصة الطوفان الكبير ذاتها بتفصيلات أحداثها.

أما الكتب الدينية فقد أيدت ما أوردته الكتب المهتمة بالتراث فجعلت قصة ابراهيم الخليل أبي الأنبياء والمرسلين المحور الذي تدور عليه قصص الأنبياء القدامى ، كما أكّدت هذه الكتب أن هذا الجدّ(ابراهيم)قد دفن في مغارة بأرض كنعان ومعنى هذا أن قصص الأنبياء في فلسطين بتفصيلات أحداثها وفولكلورها اصطبغ بصبغة أرض كنعان .

ونحن إذا تحدثنا عن العمالقة أو العماليق امتزجت الأسطورة بالحقيقة والتراث الشعبي بالتاريخ ..

وأغلب الظن أنه لابد أن نقف عند أساطير الأولين ونحن نقلب أوراقنا الفلسطينية منذ أقدم الأزمنة عبر العصور الموغلة في القدم حتى هذه الأيام .. ونحن عندما نقول عن الفلسطينيين بعد نكبة عام ١٩٤٨ ، أنهم يستيقظون كالمارد أو العملاق الذي خرج من القمم فإن الحقيقة هي التي تطغى على الخيال وتصنعه ذلك أن من أجدادهم قوم من الكنعانيين عرفوا باسم العمالقة أو العماليق وصفوا بأنهم ضخام الأجسام والأعمال سيطروا في وقت ما من التاريخ القديم على طريق التجارة بين (غزة) و (العقبة) . وهناك

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

قول عن رحلات الشتاء والصيف هو أقدم من القول الوارد عن رحلة الشتاء والصيف المنحدر عن الجاهلية المتأخرة فى شبه جزيرة العرب . ولعل الرحـلات التى أسهم فيها العمالقة هى نواة الرحلات اللاحقة .

و(غزة) العماليق هى (غزة) التى تركت فى أبنائها العناد الثورى عندما يستحب العناد وعندما لا يكون هناك بديل عنه .

قالوا : وكانت بلاد العماليق فى مواضع النقب وسيناء ومنهـم (الجرزيّون) ، وهـم فرع منهم نسب إليه جبل (جرزيم) بنابلس كما نسب إلى العمالقة (جبل العمالقة) فى نابلس أيضاً

وقالوا أيضاً : أن من المدن التى كانت على هذا الجبل (فرعتون) وهى (فرعتا) اليوم ، التى تبعد عن مدينة (نابلس) عشرة كيلو مترات إلى الغرب ، ولعل فى هذه الصلة بين العمالقة ونابلس ما يفسر أن جبالها هى جبال النار أو كما يقال (جبل النار) ، فقد عرف العمالقة بشدة المراس والإقدام والبسالة فى ساحات القتـال . وهـم أول من صدم اليهود فيما حاولوا اغتصاب البلاد وأول مـن أوقع فيهـم الرعب الشـديد . ولا يذهب المؤرخ (الطبرى) بعيداً عندما يقول أن (عمليق) هـو أو مـن تكلـم اللغـة العربيـة كما لا يبتعد المؤرخ (ابن خلدون) عن الحقيقة عندما يقول إن أول ملك للعرب فى بر الشام إنما هو الذى كان للعمالقة .. وإذا ذكرنا جذور الأساطير الأولى فى فلسطين فلا بد من القول أن العمالقة هم فى مرتبة عاد وثمود وطسم وجديس وجاسم وهؤلاء كلهم من العرب وبعضهم استوطن أجزاء من فلسطين ..

ويؤكد التاريخ أن العمالقـة ظلـوا يقـاتلون اليهـود ولم يفتّ فى عضدهـم أن أكـثر أبنالهم ذبحوا فى المعارك ، وأنهم كادوا ينقرضون فهم قد تركوا فى كل قرية ومدينة فى البلاد قبساً من الشعلة والجذوة للذود عن الوطـن .. وحملـت الرايـة بعدهـم السـلالات العديدة الضخمة الرئيسية من الكنعانيين .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

بيت المقدس والفراعنة

طبقاً للوحات تل العمارنة المكتشفة فى محافظة أسيوط بمصر فإن النقوش دلّت على أن أحد رجال السلطة فى (أورسالم) - أى القدس - فى عهد اليبوسيين واسمه (عبد حيبا) أرسل إلى الفرعون تحتمس الأول سنة ١٥٥٠ ق.م رسالة يستنجده فيها بعدد من الجند لصدّ غارات أقوام اسمهم (حبيبرو) من الغجر ، فأنجده بالفعل ، لكن المدينة ظلت خاضعة بعد ذلك للفراعنة فى عهد تحتمس الثالث ١٤٧٩ ق.م ، الذى أقام عليها حاكماً من أبناء مصر . كما كانت القدس خاضعة لمصر الفرعونيّة فى عهد (امنحوتب الثالث) ١٤١٣ ق.م ، وإخناتون ١٣٧٥ ق.م ، وسيتى الأول ، ورعمسيس الثانى ١٩٩٢ ق.م ، وتيخاو ٦١٠ ق.م .

بيت المقدس - الكنعانيين والديانة المصرية القديمة

كنا نجد العبادات المصرية والوطنيه جنباً إلى جنب فى فينيقيا وكنعان ، زمن ملوك الدولة الحديثة فى مصر . كان يعبد (رشف وعنات) إلى جانب (آمون رع) و (حراختى) .

والى الشرق من بحيرة طبرية صخرة منعزلة جاء عنها أن أيوب اعتمد عليها ، وقد مثل عليها (رمسيس الثانى) وهو يمجّد إليها محلياً ، وقد افتخر (رمسيس الثالث) كذلك صراحة بأنه شيّد فى فينيقيا معبداً لآمون . وكان اسمه (بيت رمسيس فى كنعان) وهذا دليل على أن الفينيقيين هم فرع من الكنعانيين لكن ليس العكس ، وقد صنع الملك كذلك تمثالاً كبيراً لآمون يُسَمَّى (آمون رمسيس) تأتى إليه شعوب سوريا بتقدّماتها .

وكانت (بعلة جبيل) أو (سيدة جبيل) الحامية العظيمة للملاحين ومنهم الملاحون المصريون . وقد سوّى هؤلاء بينها وبين آلهتهم (حاتحور) - التى سميت (سيدة جبيل) .

فى الحرب السورية الخامسة على متابعة فتح جوف سوريا ، واستطاع (أنطيوخس) أن يتقدم حتى مدينة)غزة) لكن هذه المدينة الصادقة الوفاء لمصر باستمرار أظهرت شجاعة جديرة بتقاليدها ، إذ أنها قاومت أنطيوخس بعنف إلى أن أجهدها الكفاح فسقطت فى يده ، وخرّ بها عام ٢٠١ - ٢٠٠ ق.م . وكانت غزة قد شجعت القائد (سقوباس) على تجميع جيش قوى فاسترد غزة وطرد أنطيوخس من فلسطين ، نجد أن أنطيوخس لم يلبث أن أنزل بسقوباس (قائد جيش بطليموس) هزيمة موجعة فى معركة (Panion)

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

وذلك عند المكان الذى يخرج فيه نهر الأردن من مؤخرة لبنان ، الأمر الذى جعله ينسحب مع من تبقى من رجاله إلى (صيدا) حيث حاصرها أنطيوخس براً وبحراً وذلك فى عام ٢٠٠ ق.م ، ولم يلبث أن أرغم (سقوباس) على التسليم ربيع عام ١٩٩ ق.م ، ثم استرد بيت المقدس ويافا ونشر سطوته على كل فلسطين حتى صحراء سيناء ، وعندما حل عام ١٨٩ ق.م كانت مصر قد فقدت جوف سوريا نهائياً .

ولقد كانت سياسة البطالسة الخارجية تهدف إلى السيطرة على طريق التجارة وبناء إمبراطورية بحرية وقد تمتعوا بالفعل بسيادة البحار فى فترات من عهد الملوك البطالسة الثلاثة الأوائل .

وطبقاً للمؤرخ (هرودوتس) فإن فينيقيين من صور كانوا يعيشون فى (منف) حيث كان يوجد معبد للإله (أفروديت) الأجنبية ، وهذه الآله فيما يبدو كانت الآله السامية (أسترانى) ، ففى خطاب من منتصف القرن الثالث ق.م موجه إلى (زينون) وكيل أشغال (أبولونيوس) وزير مالية (فلادليفيوس) نجد أن كهنة (أسترانى) الفينيقيين المصريين المقيمين فى (منف) يطلبون منحة من الزيت لإقامة شعائرهم الدينية مثل تلك التى كانت تمنح لمعابد الأغريق المقيمين فى (منف) ، لكن بعد انتهاء عصر بطليموس الثالث لم تعد مصر مركزاً لنشر عبادة (سرابيس) فى العالم الإغريقى ، إذا أخذ نفوذ مصر الخارجى فى الانكماش منذ عهد بطليموس الرابع ، كما أصاب الاهتمام بعد ذلك بعبادة (سرابيس) الاضطراب نسبياً .

لقد اكتسب (سرابيس) لدى الإغريق مكانة مرموقة مثل ما كان (للاّم العظمى) و(ميثراس) فى آسيا الصغرى ، و (الشمس) فى سوريا و (سابازيوس) فى تراقيا ..

ومثل (سرابيس) قدمت (إيزيس) للاغريق فى صورة إغريقية كما أصبحت عبادة (سرابيس) تنتشر من الأسكندرية إلى حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الهند ، وساعدت عبادة سرابيس على تضييق الخلاف بين المعتقدات الدينية لكل من المصريين والإغريق..

وكان هدف بطليموس الأول من إنشاء عبادة سرابيس لغرس المحبة بين أهل مصر والإغريق المقيمين فيها ، والأكثر من ذلك العمل على إقامة آله الإمبراطورية البطلمية ، وهذا يساعد على تقوية بنيان الإمبراطورية فى الأخذ فى الاعتبار أن قوة البطالسة وحدها كانت البند الأول للإمبراطورية ، فعندما تلاشت قوتهم زالت إمبراطوريتهم .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى العصر الإسلامى الأموى

سمح عبد الملك بن مروان لبعض اليهود بالإقامة فى القدس ، وكانوا يقومـون بخدمة المسجد الأقصى نظير إعفائهم من دفع الجزية (مجير الدين الحنبلى : الأنس الجليـل ، ص ١٢٣) ، لكن الخليفة عمـر بن عبـد العزيـز أدرك سـوء نواياهم ففصلهـم عـن خدمة المسـجد ، وقـد بلـغ من حب الخليفـة (سليمان بن عبد الملك) لمدينة القدس أن ترك فى دمشق أخاه الأصغر وحضر إلى القدس وهو ينوى ان يجعلها عاصمة للخلافة الإسلامية ، ثم عدل عن ذلك .

بيت المقدس فى العصر الإسلامى العباسى

يصف لنا العالم المعروف (برنارد الحكيم) الذى زار القدس فى العصر العباسى سنة ٢٥٧ هـ الموافق ٨٧٠م فيقول : أن المسلمين والمسـيحيين فيهـا علـى تفـاهم تـام ، وأن الأمن مستتب للغاية حتى إن المسافر ليلاً يفرض عليه أن تكون بيده وثيقة تثبـت هويتـه وإلاّ زجَّ به فى السجن حتى يحقق فى أمره .

بيت المقدس فى عهد الدولة الإخشيدية

فى عهد هذه الدولة زار القدس الرحالة الفارسى (ناصر خسرو) وقال فى وصفهـا : فيها عشرون ألف نسمة ، وفيها أسواق جميلة ، وأرضها مرصوفة بالحجارة ، وعلى حافة سهل الساهرة فيها توجد قرافة عظيمة فيها مقابر للصالحين .

بيت المقدس فى عهد الفاطميين والسلاجقة

استولى (ألب أرسلان) على بيت المقدس فى عام ٤٦١ هـ الموافق ١٠٧٢م ، وهـو من الأتراك السلاجقة وانتزعها من الفاطميين ، إلا أن أهلها قاموا بثورة فآلت المدينة فى عام ١٠٧٧م إلى الأرتقيين التركمان ، وفى سـنة ١٠٩٨م استردها الفـاطميون بقيـادة (الأفضل) بعد أن حاصرها وانتزعها من حاكمها (كمانى) ، ولكن هذا لم يـدم طويـلاً ، إذ استولى عليها الصليبيون بعد عام واحد .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد المماليك

فى عهد المماليك خرج الصيليبين من بيت المقدس وبلاد الشام كلها إلى غير رجعه ؛ فقد عقدت بين السلطان الأشرف بن خليل قلاوون والفرنج فى عكّا سنة ٦٨٢ هـ – ١٢٨٣م ، معاهدة مدتها عشر سنين وعشرة أشهر وعشرة أيام وعشر ساعات (اللقمى : سوانح الأنس برحلتى لوادى القدس ، مخطوطة بمكتبة رشيد مكى بجورة عسقلان) على أن يكون للسلطان جميع الديار المصرية والحجازية ومعظم بلاد الشام والأردن وفلسطين بما فى ذلك القدس (جمال سرور ، دولة ابن قلاوون فى مصر ، ص ٢٣٣) ، وعندما انتهت دولة المماليك على يدى السلطان سليم الأول العثمانى سنة ٩٢٣ هـ – ١٥١٧م ، أقام السلطان نائباً للسلطنة فى بلاد الشام ، وكانت القدس من أعماله ، ذلك النائب كان جان بردى الغزالى . (أحمد راسم ، عثمانلى تاريخى ، ص ٢٠٠) .

والجدير بالذكر أن المماليك هم الذين خلفوا دولة بنى أيّوب فى ردّ الصليبيين والاحتفاظ بالقدس ، ومنهم السلطان الظاهر بيبرس الذى زار القدس مرتين فى سنة ١٢٦٢ ، ١٢٦٥ ، وأنشأ داراً للحديث والمدرسة الأباصيرية ، كما جدّد ما تهدّم من بناء قبة الصخرة . (القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٤ ، ص ٢٩ ، النجوم الزاهرة ، جـ ٧ ، ص ١٩٤) .

كما أنشأ السلطان المنصور سيف الدين قلاوون (٦٧٩ هـ – ١٢٨٠م) كثيراً من المنشآت مثل رباط قلاوون ، والمسجد القلندرى ، وقبة الكبكبة ، وغيرها كثير . (مجير الدين الحنبلى : الأنس الجليل فى تاريخ القدس والخليل ، ص ص ٣٤٩ ، ٦٠٥) .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

بيت المقدس والمماليك

دولة المماليك البحرية وفضلها فى القضاء النهائى على الصليبيين وما اتصل من ذلك ببيت المقدس

يعود الفضل للمماليك البحرية فى القضاء النهائى على الصليبيين والمغول . إن هذه حقيقة تاريخية .

ومن الخطأ اعتبار المماليك خدماً لمالكيهم فى الأصل فالمملوك هو عبد مالكه ، لكن المماليك هؤلاء الأرقاء البيض غالباً لم يكونوا خدماً لمالكيهم ، بل هم أولئك الذين استحضروا من أقطار مختلفة ورباهم مالكوهم تربية خاصة جعلت منهم محاربين أشدّاء ، كما أعدوا إعداداً مرموقاً ليكونوا جنداً وحكاماً ورجال سياسة يتولون الوظائف العليا فى الدولة بوصفهم كوادر معتنى بهم . وكان أشد الأيوبيين اهتماماً بهم الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧-٦٤٧ هـ -١٢٤٠ - ١٢٥٠م) بنى لهم المعسكرات فى جزيرة الروضة سنة ٦٣٨ هـ - ١٢٤١م - وسماهم المماليك البحرية الصالحية ، وأقام معهم فى القلعة ، واعتمد عليهم فى صدّ هجمة لويس التاسع الفرنسى عن مصر .

لقد كان الذى فعله الملك الصالح فى-تربية كوادر المماليك تربية عسكرية وسياسية وإدارية عميقة أثرها فى غرس روح وثابة فى قلوبهم أثرت فى تربيتهم للجند وإيقاد شعلة وهّاجة قضت على الخطر الصليبى والمغولى الذى كان قد هدد كيان العرب والمسلمين ووجودهم فى المنطقة . وتجربة الملك الصالح تشبهها فى التاريخ الحديث تجارب الحرس الملكى وتجارب الحرس الجمهورى فى بعض الأفكار فى العالم عرفت بالصلابة العسكرية .

قتل مماليك الملك الصالح أيوب ابنه (توران شاه) الذى تولى السلطنة فى مصر بعد الملك الصالح مع إنه أدرك هزيمة الصليبيين بقيادة لويس التاسع فى مصر فخلفته (شجرة الدر) زوجة إبنه (صفر ٦٤٨ هـ - ١٢٥٠م) حيث عينت المملوك (عز الدين إيبك الجاشنكير) أتابكاً للجند فتزوجها بضغط وقع عليها من بعض المماليك وتنازلت له عن السلطنة ولكنها تمكنت من التآمر عليه وقتله (٦٥٥هـ-١٢٥٧م) ، وانتقم منها المماليك فقتلوها وعينوا ابن عز الدين الطفل مكانها تحت رعاية أتابك هو (قُطُز) ، وقُدِّر لقطز هذا أن يعزل الطفل ويتولى السلطنة (٦٥٧هـ - ١٢٥٧م) ، ساعده على ذلك ظهور خطر المغول وحاجة الناس إليه بصدّه وكان عند حسن ظنهم ؛ فهو الذى تصدى للمغول ، فتوجه إلى الشام وهزمهم فى معركة (عين جالوت)

– رمضان ٦٥٨ هـ – ١٢٦٠م – وعند عودته إلى مصر ظافراً تآمر عليه بعض المماليك بقيادة (بيبرس) فقتلوه وولوا بيبرس مكانه . أحيا بيبرس الخلافة العباسية فى مصر ٦٥٩ هـ بعد أن قضى عليها التتار فى بغداد ، وهذا الصنيع أكسبه سلطة شرعية مدعومة بموافقة الخليفة العباسى . وكرس (بيبرس) حياته فى محاربة الصليبيين . وتتابع سلاطين المماليك البحرية على الحكم حتى عام ٧٨٣ هـ ١٣٨٢م – ثم خلعهم سلاطين دولة المماليك البرجية (٧٨٤ – ٩٢٣ هـ / ١٣٨٢-١٥١٧م) .

ويمكن إجمال حروب المماليك البحرية ضد الصليبيين فيما يلى :

أولاً :

باءت فى زمنهم الحملة الصليبية السابعة التى كانت بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا بالفشل ، وهكذا لم تتحقق أحلام لويس فى استرداد بيت المقدس عن طريق مصر وغادر دمياط إلى قبرص بعد أن فك المماليك أسره مقابل فدية كبيرة وشروط مذلة ، واتجه من (قبرص) إلى (عكا) التى كان يحكمها يوحنا شقيق مارى إمبراطورة القسطنطينية ، حيث بدأ لويس يساوم الأيوبيين – وعلى رأسهم السلطان الناصر يوسف صاحب حلب – والمماليك واستطاع أن يخدع المماليك فأبرم مع السلطان عز الدين أيبك اتفاقية تقضى أهم شروطها بتسليم بيت المقدس للفرنجة إذا دعم الفرنجة المماليك ضد السلطان الناصر يوسف ، ولكن المماليك لم يكونوا جادين فى تنفيذ هذا الشرط ، وتوسط الخليفة العباسى المستعصم با لله بين الأيوبيين والمماليك فجنب بيت المقدس من السقوط بأيدى الصليبيين ، وخلال ذلك بدأ لويس التاسع بإقامة تحصينات فى مدن : عكا ، وحيفا ، ويافا ، وصيدا . الأمر الذى أخّر سقوط الإمارات الصليبية مدة ليست قليلة ، وبعد إقامة هذه التحصينات غادر لويس الشام إلى بلاده ليقود حملة صليبية ثامنة إلى (تونس) ، ولكنه توفى فى بداية تلك الحملة ٦٦٩ هـ – ١٢٧١م .

ثانياً :

اعتبر الصليبيون خطر المغول عاملاً مساعداً لهم . كما أن الصليبيين تآمروا مع (الحشيشين) الذين كانوا خطراً يهدد المجاهدين من أقطاب المسلمين . لذلك قام (بيبرس) بالتحالف مع (باليولوجس) الإمبراطور البيزنطى كرد فعل لهذه المخاطر واتجه إلى الشام لمحاربة إمارات الصليبيين ٦٦٣ هـ – ١٢٦٥م ، فقضى على (فرسان الإسبتارية) فى قاعدتهم الرئيسية فى قلعة (أرسوف) البحرية وفتح (يافا) و (عتليت) ، ثم فى عام ٦٦٤ هـ فتح (صفد) و (هونين) و(تبنين) و (الرملة) . وهكذا ألجأ الصليبيين إلى طلب مجموعة اتفاقات هدنة ومصالحة ، فصالحهم على أساس تقديم غلاتهم

ومنتجاتهم دورياً ، وذكر القلقشندى (صبح الأعشى ٣٩/٤) اتفاقية طريفة من هذه الاتفاقيات التى عقدتها معه (إيزابيلا) ملكة بيروت عام ٦٣٧ هـ ١٢٦٨م ومدتها عشر سنوات . كانت إيزابيلا تابعة لبيبرس إلى درجة أنها كانت عندما ترغب في السفر إلى جهة ما تذهب بنفسها إلى (بيبرس) وتستودعه بلادها . واتخذت لنفسها حرساً من المماليك حتى مات (بيبرس) ٦٧٢ هـ ، وقلدتها فى هذه السياسة أختها وخليفتها على بيروت إلى أن استولى المسلمون على بيروت بيد الأشرف خليل (Ranciman, History of the Crusades, p.p. 343/344) ، بالإضافة إلى هذا فتح بيبرس مدينة أنطاكية ٦٦٦ هـ ١٢٦٨م ، وأحرقها ، فكان سقوطها معلماً على طريق نهاية الصليبين فى بر الشام .

ثم هاجم طرابلس وهاجم جيشها ولم يمنعه من فتحها إلا لانصرافه لقتال المغول والحشيشين (بقيادة نجم الدين الشعرانى) – عن الحشيشين أو الحشاشين . راجع بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ١٣٣/٢ .

ثالثاً :

وعندما اعتلى السلطان قلاوون عرش مصر كان له ثلاثة أعداء :

شمس الدين سنقر الأشقر نائب الشام ، والصليبيين والمغول ، فهادن الصليبيين وحيدهم والصرف للمغول وهزمهم فى حمص ٦٨٠ هـ ١٢٨١م وبعد ذلك الصرف للصليبيين ففتح أهم حصونهم وهو حصن (المرقب) على الساحل ، ثم اللاذقية ٦٨٦ هـ ١٢٨٧م آخر أملاك إمارة أنطاكية ، بعدها احتل طرابلس ٦٨٨ هـ ١٢٨٩م . وتلا ذلك احتلاله لبيروت ، وبهذا لم يبق بيد الصليبيين سوى صور وصيدا وعتليت وعكا التى كانت مركز مملكة بيت المقدس بعد سقوط القدس . وكان يستعد للإجهاز على هذه البقية المتبقية لولا وفاته فجأة وهو فى الطريق لتحقيق هذا الغرض ٦٨٩ هـ ١٢٩٠م .

وقد خلف الأشرف خليل بن قلاوون أباه فى السلطة ، توجه إلى (عكا) وحاصرها أربعة وأربعين يوماً ورماها بالمنجنيق حتى فتحها فى جمادى الأول من عام ٦٩٠ هـ ١٢٩١م ، رغم مقاومة مستميتة من حاميتها ورغم مؤازرة جزيرة قبرص لها . وقد فرّ بعض سكانها إلى عرض البحر الأبيض المتوسط ، وتكدسوا فى السفن التى غرق بعضها لكثرة من كان على ظهرها .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد المماليك

السكان فى عهد المماليك

كان السكان فى القدس فى عهد المماليك البحرية (٦٥٠-٧٧٩ هـ / ١٢٥٢-١٣٨٢م) لا يتجاوزون العشرة آلاف نسمة ، أغلبيتهم الساحقة من المسلمين وأصولهم :

١. عرب من الجزيرة العربية وهم العموريون نسبة إلى بنى عمر وهم عدنانية ، والفيضيون نسبة إلى بنى فيض وهم قحطانيون ، والجعافرة وهم من العدنانية .

٢. المغاربة ، وأوائلهم فى القدس وصلوا إليها زمن الأيوبيين ، ولهم حارة نسبت إليهم وقفها عليهم الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبى ، وتولوا أمر صلاة المالكية بالمدينة .

٣. الأكراد وهم قِلّة .

٤. الهنود وهم قِلّة .

٥. المسيحيون وهم قِلّة ، وكان فى المدينة بطرك من طائفة الروم الأرثوذكس ، يأتى مرسوم تعيينه محلياً أو عن السلطان ، وكان من ألقابه : المبجل ، مجلس القسيس ، الجليل الروحانى ، المتبتل ، ابن المطران ، الناصب الخاشع المبجل ، قدوة دين النصرانية ، فخر الملّة العيسويّة ، عماد بنى المعمودية ، جمال الطائفة الفلانية ، صفوة الملوك والسلاطين فلان ، أدام الله تعالى بهجته .

وكانت مذاهبهم فى المدينة : الأحباش وأهم مراكزهم الدينية : دير السيدة مارى اللاتينية ، الهنود ومات أغلبتهم بالأوبئة ، وتعبدوا فى كنيسة القيامة ، والسُريان فى كنيسة القيامة ، بالإضافة إلى دير السريان ، والأقباط بكنيسة القيامة ، واليونان كذلك ، والإفرنج من أصل الحملات الصليبية ، كذلك بالإضافة إلى كنيسة صهيون ، والكرج فى القيامة أيضاً بالإضافة إلى كنيسة المصلبية ، والموارنة ، وكان لهم كذلك مكان خاص بهم فى كنيسة القيامة .

٦. ويليهم اليهود ، وكانوا أقل عدداً من المسيحيين وكانت لهم حارة اسمها حارة اليهود .

وإذا اختلف السكان كان السلطان يبت فى أمور الاختلافات . وكان المماليك قد فرضوا حظراً على بناء أو ترميم عمائر خاصة بالنصارى أو اليهود وفيما عدا ذلك كان الأمر متيسراً .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصدور :	١٩٩٨

بيت المقدس زمن الأيوبيين والمماليك

الحياة الاقتصادية فى عصر الأيوبيين والمماليك

لم تكن المدينة على طريق رئيسى تجارى من طرق التجارة لذلك كانت أسواقها يغلب عليها الطابع المحلى ، يضاف إلى ذلك ما يحدث من الرواج الاقتصادى بسبب الحج إلى المدينة المقدسة ومنطقتها .

وكانت الزراعة تعتمد على الأمطار ، ولا رَىّ غير ذلك لقلة المياه ، فالفواكه مثل التفاح والعنب والتين كانت بَعْلِيّة ، وحول المدينة كان ينتشر غرس الزيتون ، وفى المدينة كان هناك (سوق الزيت) والمصابن ، وكانت تصل إلى المدينة المنتجات الزراعية للسهل والجبل والغور فيجتمع الأترنج واللوز مع الرُطب والجوز ، والتين والموز .

وفى دور زمنى متأخر صناعة الفضة .

هذا بالإضافة إلى صناعات تعتمد على الإنتاج الزراعى مثل صناعة الصابون .

بالإضافة إلى النشاط الاقتصادى ، كان الوقف مصدر فائدة للناس ، كانت الأراضى والأبنية الموقوفة على المساجد والمدارس الكثيرة فى المدينة تَدِّر رزقاً على الاهالى . يضاف إلى هذا بالطبع الفوائد المادية التى كانت تعود على سكان بيت المقدس ، وعلى سكان المنطقة بأكملها نتيجة زيارات الحجاج النصارى وزيارات المسلمين .

بيت المقدس فى العهد العثمانى

كانت القدس فى العهد العثمانى مركزاً لوحدة إدارية كبيرة تعرف باسم سنجق القدس ، وهو مؤلف من خمسة أقضية وهى : قضاء القدس ، قضاء يافا ، قضاء الخليل ، قضاء غزة ، قضاء بئر السبع ، هذا فضلاً عن أربع عشرة ناحية ، وكان يقوم على رأس كل قضاء (قائمقام) وعلى رأس القطاع (متصَرف) . (سيد مير على : مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامى ص ٢٣٣ ترجمة رياض رأفت ؛ الآباء الفرنسيون ، السير السليم فى يافا والرملة وأورشليم ، ص ٢٢٧ ؛ عارف العارف ، تاريخ القدس ، ص ١٢١) ، وكان قاضى القدس فى العصر العثمانى يحتل مكانة كبيرة ؛ فقد كانت بيديه جميع السلطات الإدارية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، وكان معظم الموظفين من أبناء القدس (خليل طوطح ، تاريخ القدس ، ص ٢٣٨) . وكان بالقدس مجلس شورى ، ومجلس عمومى ، كما مُثِل القدس (لواء القدس) فى البرلمان العثمانى سنة ١٩٠٨ بنسبة ثلاثة نوّاب ، اثنان من القدس ، والثالث من يافا . (ابراهيم الأسود : الرحلة الإمبراطورية فى الممالك العثمانية ، ص ٢٢٩) .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العــــدد :	
المصـــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

بيت المقدس – متصرّفيّة بيت المقدس
فى أواخر العهد العثمانى

بعد فترة الحكم المصرى – فتوحات ابراهيم باشا – فى بر الشام ، عاد الحكم العثمانى لبر الشام ، بما فى ذلك القدس عام ١٨٤٠م ، وأدركت الدولة العثمانية ميزة القدس عن سائر الألوية السورية لأسباب منها :

١. وجود الأماكن الدينية فى القدس بما فى ذلك الأماكن المسيحية .
٢. التى جلبت اهتمامات أوروبية .
٣. ودفعت إلى تأسيس القنصليات فى المدينة المقدسة ، ولذلك كانت متصرفية القدس تتبع الباب العالى رأساً ، ولا تخضع للألوية الأخرى .

وقبل هذا الإجراء ١٨٧٤ بفترة (١٨٤٠–١٨٦٤) كانت القدس تابعة لإيالة صيدا ، وفى الفترة (١٨٦٤–١٨٧٤) لولاية سوريا .

وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الإدارية حتى آخر العهد العثمانى ، فتألفت من أقضية القدس ، ويافا ، والخليل ، وغزة ، وبئر السبع فيما بعد ..

وإلى جانب أجهزة الموظفين أوجدت الدولة عدداً من أجهزة الإدارة المحلية التى اشترك الأهالى فى عضويتها . وهى :

١– مجلس المتصرفية العمومى . ٢– مجلس إدارة المتصرفية . ٣– مجلس بلدية القدس . وجميعها فى القدس ومجالس إدارة الأقضية ، والمجالس البلدية فى كل من يافا ، والخليل ، وغزة ، وبئر السبع .

ومجالس اختيارية القرى (أى شيوخ القرى) فى قرى المتصرفية المختلفة .

بيت المقدس زمن الدولة العثمانيّة
التجارة والزراعة والصناعة فى بر الشام
زمن الدولة العثمانية ووضع القدس من ذلك

كان لاكتشاف (فاسكودى جاما) طريق الهند البحرية أثر سيئ على التجارة الخارجية فى بلاد الشام ، فكما قلّ بسبب ذلك عدد القوافل التجارية التى كانت ترداد ما بين بغداد وحلب ، نقص عدد السفن التى كانت تجوب البحر الأبيض المتوسط كثيراً لتصل إلى الموانئ الشامية مثل طرابلس

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

وبيروت ويافا . وزاد الأمر سوءاً أيام الدولة العثمانية ، ذلك لأن السلطان فاتح مصر وسوريا عمل على منع دخول البضاعة الهندية إليها بهدف جعل (اصطنبول) سوقها الوحيد ، ولكن هذا الانحسار الاقتصادى لم يستمر طويلاً ؛ ذلك لأن البرتغاليين لم يحسنوا جنى الفائدة من مستعمراتهم فى أفريقيا والهند ، كما أن تحماس الأمم الأوروبية على التعاقد مع السلطنة العثمانية والتعامل مع أمصارها كان فى حقيقته ونتائجه دعماً لبر الشام على استرداد نشاطه من الناحية الاقتصادية فبرزت حلب ، ثم دمشق وحلب ، وبرزت بيروت وصيدا ويافا على السواحل اقتصادياً .

ولكن تعدد النزاعات والفتن أيام ظاهر العَمْر ، والحملة الفرنسية ، والحملة المصرية ، وحكم الجزّار ، وصراعات الإقطاعيات أخلّ من التحسن الاقتصادى ، أضيف إلى ذلك زلازل ١٨٢٢ ، ١٨٢٧ ، ١٨٣٢ ، وكوليرا ١٨٣٢ وطاعون ١٨٣٧ ، وكذلك هجومات البدو المستمرة على المدن ، ونهب الأكراد للمدن ، وثقل الضرائب على الناس ، كل ذلك جعل الخراب يحيط بالديار الشامية .

وفى أيام السلطان عبد المجيد نال السلطنة بعض التنفس المؤقت بفضل مستشاره (رشيد باشا) الذى دفع السلطان إلى إصدار مرسوم (كلخانة) الإصلاحى سنة ١٨٢٩ ، ثم مرسوم (همايون) سنة ١٨٤٥ ، فتحسّن الوضع الاقتصادى فى أقطار السلطنة نسبياً ومنها بر الشام ، وشجّع ذلك بعض الشركات الأجنبية – خاصة الشركات الفرنسية – على قبول تنفيذ مشاريع فى أراضى السلطنة ، ومنها مدّ خُطوط السكك الحديدية ، ونال (يافا) نصيب من هذه الخطوط إذ مُد خط سكة حديد يافا – القدس فى عام ١٨٨٨ .

الزراعة فى بر الشام فى عهد آل عثمان : إنحطّت الزراعة فى بر الشام زمن الدولة العثمانية لأسباب كثيرة نورد أهمها :

١. كانت السلطنة العثمانية تلجأ إلى تعيين (ملتزم) فى كل وحدة من وحدات مناطق السلطنة يُرهق الفلاحين بالضرائب العشوائية الباهظة .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

٢. كان الموظفون على اختلاف مستوياتهم يتنقلون – بما فيهم رؤساء السناجق – الأمر الذى عطّل أية مبادرة إصلاحية منهم .

٣. كان الأمن على الأرواح والأموال غير مستتب ، وتعرّضت المدن إلى هجومات من البدو .

٤. نقصت الأيدى العاملة المدرّبة ، ونقصت رؤوس الأموال .

٥. ضعف مستوى طرق المواصلات ووسائلها .

وفى فترة لاحقة عاود بر الشام نشاط فى الزراعة لسببين : أولاهما افتتاح قناة السويس وهى – بسبب تقصيرها طريق الهند – عملت على زيادة ارتياد البواخر لموانئ بر الشام مثل بيروت ويافا ، وثانيهما : مدّ خطوط سكك حديدية فى بر الشام ومنها خط حديد يافا – القدس ، وبيروت – دمشق ، ودمشق حلب ، وطرابلس – حمص ، وغيرها .

يضاف إلى ذلك فيما يختص بفلسطين إنشاء الآباء البيض مدارس للزراعة ومشاتل ، وزيادة المغروس من البرتقال والزيتون .

الصناعة فى بر الشام زمن الدولة العثمانية :

إن عهد الانحطاط بالنسبة للدولة العثمانية وما تخلّله من الفوضى الداخلية فى الأقاليم ومنها سوريا أدّى إلى ضياع الصنائع النفيسة فى بر الشام لضياع العمران ومن المعروف أن الصنائع النفيسة تتبع ازدهار العمران . وكانت صناعة الفسيفساء قد أُهملَتْ منذ أوائل القرن الثالث عشر ولحقت بها فنون التطعيم ، والدهان الشرقى ، والنقش ، وسائر صناعات الحدادة والنجارة الفنية القديمة ، ولولا مركز القدس السياحى ، بالنسبة للأمم المسيحية لاندثر ذلك فى القدس أيضاً . وتحسنت صناعة الصابون فى نابلس ويافا .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

بيت المقدس – السياحة والصناعات الشعبية
فى العهد العثمانى

تحدث سائح فى كتاب له عن السياحة إلى الأراضى المقدسة وإلى شرقى النهر فقال :

إن آلاف القطع المصنوعة من خشب الزيتون قد أرسلت من القدس للاشتراك فى أحد معارض أوروبا عام "١٨٧٦" وأضاف المؤلف يقول : أنه يعرف عائلة تتألف من سيدة أرملة وابنتيها قضت عدة أشهر وهى تعد بطاقات تحمل زهوراً برية جافة تم جمعها من الأماكن المقدسة .

(ر) Selah Merril, East of the Jordan, 1881, London, Gilead and Baskan, P. 180.

كان السائح يحمل معه من القدس وبيت لحم هدايا من نفائس الأصداف والخشب المزخرف من شجرة الزيتون المباركة . ولم يكتف كثير من الحجاج إلى الأماكن المقدسة بالحج إلى القدس وبيت لحم . كان حب التجوال والرغبة فى السياحة يدفعانه إلى السياحة عبر نهر الأردن إلى شرقى الأردن أو إلى منطقة القدس بأكملها وسائر أنحاء فلسطين وسوريا .

ومجموعات السائحين كانت تضطر إلى اصطحاب رجال من قبائل البدو يحرسونهم مقابل مبلغ من المال خلال ترحالهم يُدفع إلى شيخهم ومادام الرحالة فى حمى أى واحد من هؤلاء فلا خوف عليهم ولكن الرحالة إذا تجاوزوا منطقة نفوذ هذا الشيخ أو ذاك فإن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم أو على حماية زعيم جديد ، وأن سبب اتباع الحكومة العثمانية سياسة عدم السماح للسياح بالذهاب إلى حيث شاءوا يعود إلى المضاعفات التى تنشأ عن موت السائح فى مجاهل البلاد .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى العهد العثمانى

التعليم فى القدس فى العهد العثمانى

كان التعليم فى فلسطين إبان الحكم العثمانى كغيره من البلاد السورية الواقعة آنذاك تحت الحكم العثمانى ينحصر فى الكتاتيب بصورة عامة ولم تتوفر الأبنية المدرسية الصالحة ، ولا المستلزمات اللازمة ، وكانت الحالة التعليمية فى القرى أسوأ من المدن ، فالجامع هو مركز المدرسة فى القرية ، وخطيب المسجد هو المدرس . واستمر التعليم على هذه الحالة إلى أن أصدر الباب العالى قانوناً فى أغسطس (آب) ١٨٤٦ يقضى بإصلاح التعليم فى الإمبراطورية العثمانية ، وبموجبه تولت الحكومة العثمانية الإشراف على التعليم بدلاً من رجال الدين الذين كانوا يشرفون عليه فى جميع أنحاء الدولة ، وذلك عن طريق مجلس دائم للمعارف يرأسه وزير الخارجية ، وبموجب هذا القانون غدت المرحلة الابتدائية ثلاث سنوات يدرس فيها التربية الدينية ، والقراءة والكتابة ، والحساب ، وحسن الخط ، وقد أُنشيت بموجبه أيضاً معاهد التعليم الثانوى عُرفت باسم المكاتب الإعدادية ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، والمكاتب الرشيدية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات . وكانت هذه المكاتب فى المدن الرئيسية فى الدولة . وأخذت هذه المعاهد الثانوية تهتم بتدريس القواعد والنحو والصرف إلى جانب اهتمامها بتدريس العلوم الدينية ، وتبعاً للدستور الذى أصدرته الدولة العثمانية عام ١٩٠٨ أدمجت المدارس الرشيدية الابتدائية وأصبحت مراحله ثلاث : أولى ومتوسطة وعليا ، مدة الدراسة فيها اثنا عشر عاماً ، الخمس الأولى منها ابتدائية ، وأقيمت المدارس السلطانية والمدارس العالية ودور المعلمين فى المراكز الهامة من الولايات .

وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كان فى القدس مدارس رسمية حكومية ، ومدارس طائفية ، ومدارس أجنبية وحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بلغ عدد المدارس الابتدائية الحكومية بالقدس نحو ٦٧ مدرسة للبنين و١٤ مدرسة للبنات ، وأما المدارس الثانوية فقد تأخر إنشاؤها حيث أنشئ المكتب السلطانى فى القدس عام ١٨٨٩ كمكتب إعدادى فى أول الأمر ثم تحول إلى مكتب سلطانى عام ١٩١٣ ومعنى هذا أنه لم يكن فى القدس مدرسة ثانوية بالمعنى المكتمل قبل الحرب العالمية الأولى وهى إحدى العواصم فى المنطقة العربية ، وقس على ذلك باقى عواصم المنطقة تقريباً ، إذن أمر التعليم هو فى المراسيم حبر على ورق . الجهل والتجهيل هو القاعدة وخلاف ذلك شاذ عن القاعدة .

وقد أنشئت خلال الحرب العالمية الأولى الكلية الصلاحية فى القدس ، وقد كانت كلية رسمية .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

لكن كان هناك مدارس طائفية وأهلية وأجنبية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر خففت من مصيبة فقدان التعليم كليةً ، ولكنها لم تف تماماً بالمطلوب وأهم المدارس الطائفية والأهلية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى مدينة القدس هى :

اسم المدرسة	عددها	عدد مدرسيها	عدد طلابها
مدرسة جمعية المرسلين الكنائسية	٢	٩	١٣١
مدارس الروم الأرثوذكس	٣	١١	٢٩٤
مدارس اللاتين	١١	٥٦	٧٦٥
مدارس الروم الكاثوليك	١	١	١٠
مدارس الجمعية الألمانية	٥	٣٠	٣٣٩
مدارس الأرمن	٣	١٣	١١٠
مدارس المسلمين	٢	٩	٣٦٠
مدرسة جمعية انتشار الإنجيل بين اليهود	٤	٩	١٣٨

المدارس الأجنبية :

بلغ عدد المدارس الألمانية فى لواء القدس وحده نحو ١٥ مدرسة ، عدد طلابها نحو ١٧٣٤ طالباً منهم ١٠٧٨ طالباً و ٦٥٦ طالبة .

وكان للإنجليز أيضاً فى القدس مدرسة للذكور ودار للمعلمين ، وكانت تخرج مدرسين للمدارس الابتدائية الإنجليزية .

وكانت المدارس الأجنبية ترسل المتفوقين من أبنائها إلى الجامعات التابعة لها .

وأصدق من يمكن أن يعبر عن حقيقة التعليم فى العهد العثمانى فى بر الشام هم شهود العيان أو شخصيات العصر من العرب الذين تعلموا فى العهد العثمانى . محب الدين الخطيب علم من أعلام الشام فى القرن التاسع عشر وصدر القرن العشرين يقول بالحرف الواحد : "لم يكن فى دمشق إلا مدرسة ثانوية واحدة كان عنوانها الرسمى (المكتب الإعدادى) ، وكان الدمشقيون يسمونها مكتب عنبر . وعنبر هذا ثرى يهودى من أصحاب الملايين بنى لنفسه داراً فى دمشق ثم صارت هذه الدار من أملاك الدولة فجعلتها مدرسة ثانوية ، وكانت الدراسة باللغة التركية ، بل أن علم النحو للغة العربية وصرفها كان ضمن كتاب باللغة التركية يسمى (المشذب) قررته نظارة المعارف العثمانية لمدارس الأناضول (والروم ايلى) ، فكان مفروضاً على مدارس الحكومة فى الولايات العربية كذلك أن تستعمله فى تعليم أبناء العرب النحو الخاص بلغتهم وصرفها

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

ولم تترك لنا وزارة المعارف العمومية في العهد العثماني نصوصاً شافية تبيّن بوضوح كافة حال التعليم في ديار بيت المقدس ، باستثناء ما ذكره الكتاب السنوى لهذه الوزارة لعام ١٣١٦ هـ الموافق ١٨٩٨م من أن قريتين من قرى قضاء القدس أنشئ فى كل منهما مدرسة للبنين الأولى فى قرية بتّير عام ١٣٠٦ هـ ، والثانية فى قرية المالحة عام ١٣١١ هـ .

وفي الكتاب السنوى لهذه الوزارة لعام ١٣١٩ هـ الموافق ١٩٠١م ما يشير إلى وجود مدارس ابتدائية فى ديار بيت المقدس (المقصود قرى بيت المقدس) .

وللروم الأرثوذكس ٦ مدارس للبنين واحدة فى كل من : بيت جالا ، وعين عريك ، وبير زيت ، وجفنة ، والطيبة ، وعابود ، وهى ابتدائية .

وللاتين ٧ مدارس بنين ابتدائية ، واحدة فى كل من بيت جالا ، وعين عريك ، والطيبة ، وجفنة ، وبير زيت ، ومدرستان فى بيت ساحور ، وأربع مدارس ابتدائية للبنات فى كل من بيت جالا ، وجفنة ، وبير زيت .

أما المدارس الأجنبية ، فقد بلغ عددها ٥ مدارس ابتدائية للبنين : واحدة فى كل من بيت جالا ، وجفنة ، والطيبة ، وبير زيت ، وعابود ، وثلاث مدارس ابتدائية للبنات اثنتان فى بيت جالا ، وواحدة فى عين كارم .

وفي الكتاب السنوى لوزارة المعارف العمومية فى العهد العثمانى لعام ١٣٢١ هـ ، الموافق عام ١٩٠٣م كانت الزيادة فى عدد المدارس إذا قورنت بالبيانات السابقة محدودة جداً .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

بيت المقدس فى عهد الانتداب البريطانى
وفى العهد الأردنى ، وفى عهد الاختلال الصهيونى

١- القدس فى عهد الانتداب البريطانى :

كانت سِمَة التحيّز لليهود دو ن العرب هى التى تتصف بها الإدارة البريطانية لفلسطين ومن الانتداب . وكان مرسوماً لهذا التحيّز بموجب صك الانتداب ووعد بلفور أن يسهّل كل الأوضاع فى اتجاه جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود . ومن الإجراءات التى نفذها البريطانيون فى سبيل ذلك ما يأتى :

١. كانوا يسهلون لليهود شراء الأراضى العربية أو وضع يدهم عليها . رغم أن الكثير منها من الأوقاف الخيرية الإسلامية ، مثل قرية عين كارم وما حولها التى كانت من أوقاف سيدى أبى مدين الغوث المغربى .
٢. فرض الضرائب الكبيرة على الأراضى فى منطقة القدس وسائر مناطق الأرض الفلسطينية حتى يضطر العربى لبيع أرضه ، أو يحجز عليها من قبل دوائر التنفيذ مقابل الأموال المستحقة للحكومة نتيجة تلك الضرائب الباهظة .
٣. منعت السلطات تصدير الحبوب والزيت ، وهما أساس ثروة البلاد ، على الرغم من وفرة محاصلها لكى تهبط أسعارها فيعجز الفلاح بالتالى عن تسديد ديونه وتأدية الضرائب المطالب بها ، الأمر الذى يضطره إلى بيع أرضه ليتلقفها اليهود .
٤. إبعاد العرب عن الوظائف ذات المسئولية الكبيرة وقصرها على اليهود والانجليز إمعاناً فى تسهيل إقامة الوطن القومى اليهودى على أرض فلسطين .
٥. عملت إدارة الانتداب على تشجيع الصناعات اليهودية وحمايتها على حساب مصلحة العرب . وذلك بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات لوقاية منتجات الصناعة اليهودية أو إلغاء أو تخفيض الرسوم عن المواد التى تحتاج إليها الصناعة اليهودية مثال ذلك ما صنعته فى سبيل مصنع الأسمنت اليهودى (نيشر) ، ومعمل استخراج الزيوت اليهودى (شمن) ، وموافقتها سنة ١٩٢٧ على منح اليهوديين الوكيلين عن شركة البوتاس ، نوفومسكى ، وطولوخ امتياز استخراج أملاح البحر الميت ومعادنه ، وقد تم التوقيع على الامتياز فى كانون الثانى (يناير) ١٩٣٠ لشركة البوتاس الفلسطينية لمدة ٧٥ سنة ، والامتياز منح الشركة أراضى واسعة على حدود البحر الميت كما أن الحكومة أجرت الشركة أربعة وستين ألف دونم من أملاكها . كان هذا العمل يشابه ما فعلته إدارة الانتداب عندما مكنت اليهود من

منبع آخر من منابع الثروة فى البلاد ألا وهو امتياز روتمبرغ للكهرباء ، وهكذا أصبح لليهود امتيازان رئيسيان هما القوة الكهربائية وقوة الموارد الصناعية الكيماوية . يضاف إلى هذه الإجراءات عشرات الممارسات بل مئات منها من تلك التى سنتها بريطانيا والإدارة البريطانية فى فلسطين لتهديد البلاد وعلى رأسها تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين بشتى الوسائل . ورغم كل ذلك فقد قاوم عرب فلسطين كلا من الانتداب البريطانى والحركة الصهيونية فى ثورات مسلحة فى سنن ١٩٢٢ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ ، وسنة ١٩٤٧ – ١٩٤٨ .ومن قوّاد الفصائل البارزين فى منطقة القدس فى ثورة ٣٦–١٩٣٩ كان (أبو شوكة النوبانى) من مزارع القدس ومن القيادات البارزة فى سنة ١٩٤٧– ١٩٤٨ ، كان الشهيد عبد القادر الحسينى بطل القسطل والشهيد ابراهيم أبو ديّة بطل حركة رامات راحيل والشهيد سعيد العاص بطل جبل الخليل ، وهناك مئات من الشهداء بل الألوف منهم المجهولون منهم أكثر عدداً من المعروفين ، إنهم جميعاً يمثلون الإنسان الفلسطينى العنيد عناداً ثورياً . ومن شهداء القدس البارزين فى عام ١٩٣٦ سامى الأنصارى وفريد العرورى من القدس والشيخ عبد الحفيظ بركات من الخليل ،

وفى جانب آخر دأب عرب فلسطين على الإنتاج المثمر فى ميادين العمران ينشئون ويشيدون . وبالنسبة للقدس نفسها أحدثوا أحياء كبيرة وعمارات حديثة مثل حى الطالبية وحى القطمون وحى البقعة الفوقا وحى البقعة التَحْتا ، ومونتفيورى ..الخ . وكلها تقع فيما سمى بالقدس الجديدة التى سطا اليهود عليها فى مؤامرة ١٩٤٨ فالعرب لم يكن نشاطهم العمرانى محصوراً فى القدس القديمة فقط .

٢– القدس فى العهد الأردنى :

أفضى الوضع العسكرى بعد توقف القتال بين العرب واليهود فى حرب عام ١٩٤٨ إلى بقاء القدس القديمة بيد العرب يضاف إليها أحياء باب الساهرة والشيخ جرّاح ووادى الجوز ، وقد أتاح هذا للأيدى النشطة من أهل القدس لبناء مدينة جديدة ثانية فى القدس غير تلك التى احتلتها القوات اليهودية فى صراع ١٩٤٨ ، وبعد مؤتمر أريحاوانضمام هذه بالإضافة إلى مناطق الضّفة الغربية من نهر الأردن إلى شرق الأردن خرجت إلى الوجود المملكة الأردنية الهاشمية حيث كان عبدا لله بن الحسين أول ملك فيها

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعي :	نبذة تاريخية	رقم العـــــــدد :	
المصـــــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

وقد استمرت عملية العمران والإنشاءات فى القدس فى العهد الأردنى بجهود الأوقاف الإسلامية والأوقاف المسيحية والشركات والجهود الذاتية من الأفراد الأثرياء والجهود الحكومية ، وكان نصيب إعمار المسجد الأقصى من هذه الجهود كبيراً ، وتنافست فى هذا المضمار كل من الحكومة والأوقاف ولجنة عمارة الحرم الشريف . وأسهمت مئات الألوف من الدنانير من الأقطار الإسلامية فى المحافظة على مسجد الصخرة المشرّفة وإعادة بنائه ، وبناء قبته الفريدة فى العالم ، وكان الاحتفال بهذا المعمار يوماً مشهوداً من أيام عام ١٩٦٤ ، حضره لفيف من زعماء الأقطار الإسلامية يتقدمهم الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

وقد أذكى هذا الشعور شعلة الحماس تجاه المقدسات من المهندسين والفنانين من الحكومة والشعب فى أرض الكنانة فاتجه المكتب المعمارى فى القاهرة نحو المسجد الأقصى للشروع فى إعماره سواء بدفع الأموال أو إرسال المهندسين والفنانين المختصين وامتد هذا العمل إلى منتصف الستينيات . ويؤكد الشيخ روحى الخطيب قطب الأمور الروحية فى المدينة المقدسة أن الحكومة الأردنية قد حافظت على جميع الأماكن المقدسة وحقوق الطوائف المختلفة فيها ، ولم تسمح بأى عدوان على أى منها ، ولم يكن منع اليهود من الوصول إلى ساحة المبكى فى أثناء الحكم الأردنى إلا بسبب وجود حالة الحرب بين العرب واليهود خصوصاً وأن المكان واقع بين الأماكن الآهلة بالسكان العرب .

وبالنسبة للمؤسسات الثقافية يمكن أن يقال أن المكتبات العامة كانت تؤدى دورها فى الثقافة العامة قبل عام ١٩٦٧ مما حفلت به من الكتب والدوريات العربية التى كانت تفد إليها من كل مكان وحظيت بكثير من المترددين وأصابت نجاحاً ، كما نجحت بعض المكتبات التجارية ودور النشر مثل مكتبة شكرى طه فى القدس التى تأسست عام ١٩٦٥ ، ووكالة أبو عرفة للنشر التى تأسست عام ١٩٦٦ .

وأصاب التعليم العام فى هذه الفترة طفرات من التقدم السريع .

٣- القدس فى عهد الاحتلال الصهيونى :

فى حرب ١٩٦٧ ضرب اليهود القدس من الجوّ وبالمدفعية ، وأعملوا فى المحلات التجارية السلب والحرق ، وضربوا المسجد الأقصى وحطموا بابه الأوسط تماماً ، وأصابوا مئذنة باب الأسباط وهى إحدى مآذنه إصابة مباشرة ، وأصابوا قبة الأقصى نفسه وقبة مسجد الصخرة إصابات مختلفة ، كما أصابوا عدداً من الكنائس مثل كنيسة

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

القديس يوحنا (الصلاحية) ، وهدموا بعض الاديرة والكنائس ، وهدموا المسجدين اللذين يقعان فى ساحة البراق ، وأبادوا جميع أبنية حارة المغاربة وأعملوا النسف فى كثير من الأبنية الأخرى . وقد أشهد السكان بعض قناصل الدول على ممارسات اليهود التعسّفيّة فى القدس عند الاحتلال .

وتبع عمليات التخريب هذه وانتهاك حرمة المقدسات بدخولها وتلويثها ، ضم القدس العربية إلى الشريحة الأخرى من المدينة المحتلّة منذ عام ١٩٤٨. وانتزع المحتلّ من أرض القدس العربية ٣٣٤٥ دونماً من الارض ، وأعلن (تيدى كولك) رئيس بلدية القدس عن هندسة جديدة تنتظر المدينة فيما سُمّى (بالقدس الكبرى) تضيع وتنمحى بموجبها معالم الكثير من قرى القدس وضواحيها عند ضمها إلى المدينة مما يفضح النيات الصهيونية التوسعية . وداوم المحتل على الإمعان فى سياسة طرد السكان وانتزاع الأملاك بما فى ذلك أملاك الأوقاف الإسلامية ، وإبعاد السكان لتسهيل خطط التوسّع ، كما داوم المحتل على انتهاك حرمة المقدسات يومياً عندما سيطر على مفتاح باب المغاربة أحد أبواب المسجد الأقصى فأساء بذلك إلى صلاحيات الاوقاف الإسلامية ، وهكذا تيسّر لمن يشاء من المتطرفين والإرهابيين اليهود الدخول دون مراقبة إلى المسجد .

وبالرغم من كل هذه الإجراءات القمعيّة والتعسّفية ضد الإنسان الفلسطينى فى القدس ظل هذا الإنسان صامداً ليبقى وليرمز فى كل يوم منذ بدء الاحتلال إلى حفاظه على القدس ومقدسات القدس .

هذا عن المدينة نفسها فماذا عن الفلاّح فى قرى منطقة القدس وسائر المناطق المحتلة فى الوطن ؟ .

لقد ووجه هذا الفلاح فى قرى القدس وقرى رام الله وأريحا والخليل وغيرها بالإجراءات التعسفية الظالمة أيضاً من جانب الصهاينة .

إن الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين العرب جبلوا على العمل فى الزراعة سواء فى عهد الانتداب البريطانى ، أو فى العهد الأردنى ، أو فى عهد الاحتلال الصهيونى .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــدد :	
المصـــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨

ولكن المزارعين أو الفلاحين الفلسطينيين في عهد الانتداب وفي عهد الاحتلال الصهيوني كانت تسد السبل أمامهم دائماً في طريق تطوير زراعاتهم ، وكانوا يواجهون بحرب فعليّة في مضمار زراعة الأرض ، ومن ذلك أنه :

١. صودرت عشرات الألوف من الدونمات من خيرة الاراضي العربية الزراعية .

٢. حرموا من الآلات الزراعية المناسبة

٣. حوربوا في مجال تسويق منتجاتهم الزراعية .

٤. بالمقابل تطورت الزراعة اليهودية تطويراً هائلاً على حساب تطوير الزراعة العربية .

٥. وضعت أسعار متدنية للمحاصيل الزراعية العربية بالنسبة إلى مثيلاتها من المحاصيل اليهودية .

٦. وضع تسويق كثير من المحاصيل الزراعية العربية بأيدى شركات يهودية .

٧. أجبر المزارعون العرب على بيع أنواع معينة من المحاصيل الزراعية كالتبغ مثلاً إلى شركات يهودية بأسعار متدنية كثيراً عن الاسعار التي تباع بها المحاصيل اليهودية .

٨. صرفت كثير من الأيدى العاملة العربية في الزراعة للعمل داخل إسرائيل في الاعمال اليدوية الصعبة كالمجارى والبناء وفي أحوال معينة في الزراعة ، وكل ذلك بأسعار متدنيّة . ثم طرد العمال العرب في المزارع اليهودية بحجة عدم تنظيمهم وإمعاناً في تصعيد حدة البطالة بينهم .

٩. أبعد العمال العرب عن التكنولوجيا وأمعن في جعل عملهم محدوداً في الاشغال الشاقة .

١٠. الحصار الثقافي بالإضافة إلى الحصار الاقتصادى على القرى العربية .

لقد حاولت الدولة العبرية بثّ وسائل السيطرة الأيدلوجية والثقافة الإسرائيلية في الوطن المحتل . واهتمت منذ البداية بالنسبة لنظم التعليم بفرز الكتب المدرسية المقررة وحذف كل ما تراه هي معادياً للسامية . وواصلت الدولة العبرية مناهج الدراسة الأردنية والمصرية في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ كما أنشأت مناهج دراسية إسرائيلية عربية مشتركة في القدس الشرقية . ومنذ عام ١٩٧٠ بدأت برامج دراسية أعلى خاصة لتلاميذ القدس الذين يرغبون في الاستعداد لاختبارات أردنيـــة .

وفي عام ١٩٧٢ قدّم منهج دراسي إسرائيلي / عربي مشترك الخيار في الالتحاق بالمدارس الأردنية أو الإسرائيلية .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	فؤاد ابراهيم عباس
الموضوع الفرعى :	نبذة تاريخية	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	موسوعة بيت المقدس	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨

ويمكن القول أن الإجراءات التعسفيّة والقمعيّة التى اتبعت فى الضفة وغزة والقدس أدت إلى تقليص عدد المعلمين المتوفّرين للتعليم وجعلت وضع التلميذ والمعلم حرجاً وقلقاً وجعلت التعليم الإلزامى بعيداً جداً عن واقعية التطبيق .

وقد شددت الرقابة على المطبوعات والمصنفات الفنيـة ووضعـت قوائـم بكتب من تأليف فلسطينيين ومصريين وعرب آخرين مُنعت من التداول . وشمل التهويد أو العَبْرَانة ممارسة كل ما من شأنه إضعاف اللغة العربية وإضعاف الإرشاد والتوجيه الدينى ؛ فلا يوجد دار للإفتاء ، وتتكرر الإجراءات والممارسات الاستفزازية ضد المساجد والأماكن الدينية الأخرى وعلى رأسها المسجد الأقصى ، كما تتصرف وزارة الأديان فـى أوقـاف المسلمين كأملاك غائبة أصحابها . بالرغم من ذلك فعجلة التقدم لـدى الإنسـان الفلسطينى تدور .. فقد صدرت فى الوطن المحتل صحف ومجلات ودوريات عديدة منها ما تأسس فى القدس مثل : صحيفة الفجر ، والقدس ، والشعب ، والطليعة ، والميثاق ، والبيادر ، والفجر الأدبى ، والعودة ، والعهد ، وهدى الإسلام ..

ونشأت الجامعات ، جامعة بيت لحم أنشئت عام ١٩٧٢ بتوجيه من القاصد الرسولى فى القدس ، وتم افتتاحها فى أكتوبر من العام نفسه فى مبنى مدرسة الفرير ، وانضمت إلى عضوية الجامعات العربية عام ١٩٨١ . جامعة بير زيت التى كانت قد تأسست كمدرسة خاصة عام ١٩٢٤ أصبحت فى العام الجامعى ١٩٧٥/٧٤ تخرج الليسانس والبكالوريوس فى الآداب والعلوم والإدارة والاقتصاد والهندسة . جامعة النجاح الوطنية التى تأسست كمدرسة فى عام ١٩١٨ فى نابلس أصبحت فى عام ١٩٧٦ جامعة وانضمت إلى الاتحاد الدولى للجامعات فى باريس عام ١٩٨١ . الجامعة الإسلامية فى غزة التى كانت فى الأصل معهداً دينياً أزهرياً فى عام ١٩٥٤ تحوّل فى ديسمبر من عام ١٩٧٨ إلى جامعة فيها ست كليات . كما تأسست جامعة جديدة فى مدينة الخليل فى عام ١٩٧٢ .

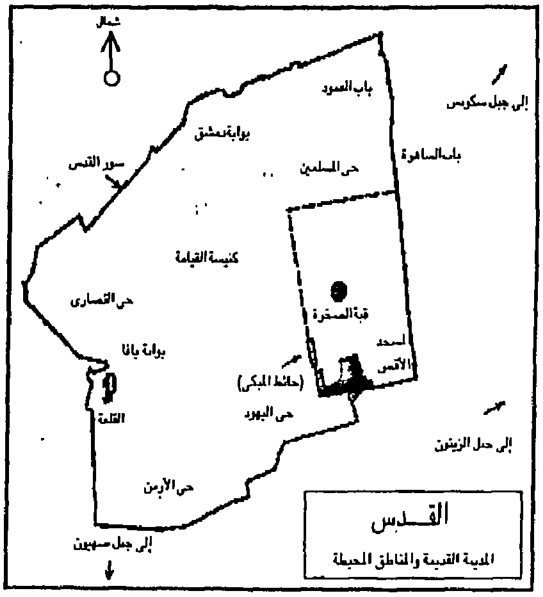
من الناحية القانونية

القدس

من الناحية القانونية

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الشق القانونى فى مواجهة تهويد القدس	أحمد يوسف القرعى	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٩	يوليو ١٩٩٧	٢٩
٢	الوضع القانونى لمدينة القدس (١من٥)	اسامة الحلبى	الحياة	١٢٥٦٤	١٩٩٧/٧/٢٤	٣٣
٣	الوضع القانونى لمدينة القدس (٢من٥)	اسامة الحلبى	الحياة	١٢٥٦٥	١٩٩٧/٧/٢٥	٣٦
٤	الوضع القانونى لمدينة القدس (٣من٥)	اسامة الحلبى	الحياة	١٢٥٦٦	١٩٩٧/٧/٢٦	٤٠
٥	الوضع القانونى لمدينة القدس (٤من٥)	اسامة الحلبى	الحياة	١٢٥٦٧	١٩٩٧/٧/٢٧	٤٤
٦	الوضع القانونى لمدينة القدس (٥من٥)	اسامة الحلبى	الحياة	١٢٥٦٨	١٩٩٧/٧/٢٨	٤٧
٧	المركز القانونى للقدس (١)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩٠	١٩٩٨/٨/١١	٥١
٨	المركز القانونى للقدس (٢)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩١	١٩٩٨/٨/١٢	٥٢
٩	المركز القانونى للقدجس (٣)	حسن احمد عمر	الاهرام	٤٠٧٩٢	١٩٩٨/٨/١٣	٥٣
١٠	القانون الدولى يكرس الحق العربى والاسلامى	الجريدة	الشرق الاوسط	٧٣٠٥	/١١/٢٨ ١٩٩٨	٥٥
١١	المركز القانونى الدولى لمدينة القدس	جعفر عبد السلام على	(كتاب) القانون الدولى لحقوق الانسان		١٩٩٩	٥٧

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	١٢٩
المصـــــدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يوليو ١٩٩٧



المؤتمر الإسلامى العالمى "القدس محور السلام"

الشـــق القانونـــى فى مواجهـــة تهويد القدس

أحمد يوسف القرعى

فى مواجهة الممارسات الإسرائيلية المستمرة والمتواصلة لتهويد القدس وفى إطار الدعوة إلى وضع قضية المدينة المقدسة فى سلم أولويات التحرك العربى والإسلامى حتى موعد المفاوضات بشأنها، فإن التحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى والإسلامى بشأن القدس لابد وأن تسنده وتؤازره اجتهادات قانونية على شكل سيناريوهات للتفاوض قائمة أساسا على تأكيد الحق العربى التاريخى فى القدس لأن طبيعة مرحلة التفاوض القادمة تتطلب الاستعداد العربى والإسلامى لرفع المسألة إلى التحكيم الدولى أو قبول مبدأ التدويل أو تشجيع فكرة المشاركة الفلسطينية الإسرائيلية فى عاصمة موحدة ... الخ، ولكن يبقى عنصر ثابت لدى الفلسطينيين عند التفاوض - وأيا كان شكل السيناريو أو مضمونه - هو بقاء السيادة الاقليمية على القدس الشرقية للفلسطينيين حتى ولو تم تدويل الأماكن المقدسة أو مشاركة الند للند فى إدارة موحدة للمدينتين. (*)

لقد انبرى عدد من فقهائنا وخبرائنا إلى تناول الإطار القانونى لمسألة القدس منذ أن بدأ ظهور الاطماع الصهيونية فى الأراضى المقدسة حتى قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ولا ننسى دفاع فقهائنا القانونى أمام اللجنة الدولية التى بعثت بها عصبة الأمم فى يونيو/ يوليو عام ١٩٣٠ لبحث مسألة حقوق العرب فى مكان البراق الشريف الذى يطلق عليه خطأ إسم الحائط الغربى أو حائط المبكى وتتناسى وسائل إعلامنا العربية والإسلامية الاسم الأصلى والصحيح.

تشكلت اللجنة الدولية من فقهاء من دول سويسرا وهولندا والسويد، وأطلق عليها اسم لجنة البراق - واستمعت اللجنة إلى الطرفين وشهودهما واطلعت على بياناتهما خلال ثلاث وعشرين جلسة استمعت خلالها لاثنين وخمسين شاهدا بينهم اثنان وعشرون قدمهم الجانب اليهودى وثلاثون من الجانب العربى وواحد من موظفى حكومة الانتداب البريطانى.

واستمعت اللجنة لمرافعات الفريقين وحضر عن الجانب المسلم بالاضافة إلى المحامين الفلسطينيين احد عشر محاميا من مسلمين ومسيحيين جاءوا من أطراف العالم المختلفة، كالهند والمغرب والجزائر وليبيا ومصر وسوريا وشرق الأردن والعراق وإيران والجزر الهولندية (اندونيسيا حاليا)، ومناطق إسلامية فى القارة الأفريقية لم تكن قد استقلت بعد.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٩
المصـــــــدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يوليو ١٩٩٧

وتوصلت اللجنة إلى مايلى:

أولاً: وجدت اللجنة أن ملكية حائط المبكى وحق التصرف به والاقسام المحيطة به تعود إلى المسلمين وأن الحائط نفسه كجزء غير منفصل من الحرم الشريف هو ملك المسلمين.

ثانياً: وجدت اللجنة أن الجانب اليهودى لم يدع فى أية مرحلة من مراحل التحقيق الذى قامت به اللجنة ملكية لا فى الحائط ولا فى حى المغاربة ولا فى جزء من المناطق المجاورة (وهى المناطق التى تعرضت بعد الاحتلال لأعمال الهدم وإخلاء السكان وإقامة أماكن جديدة للاستيطان) وذكرت اللجنة أن الجانب اليهودى عندما تقدم بمرافعته قال بوضوح: (أن الجانب اليهودى لا يدعى ولا يطالب بأى حق ملكية فى الحائط).

ثالثاً: وجدت اللجنة أن الطلب اليهودى كيفما نظرنا إليه لا يمكن أن يذهب لأكثر من طلب منح امتياز لزيارة الحائط.

رابعاً: وجدت اللجنة أنه حتى الساحة المجاورة للحائط هى ملك إسلامى وتعتبر وقفا للمسلمين وأوقفها: الأفضل بن صلاح الدين فى عام ١١٩٣م.

خامساً: وجدت لجنة الفقهاء أن حى المغاربة والمبانى المقامة فيه (وهى المبانى التى مسحتها الجرافات بعد الاحتلال الإسرائيلى للمدينة مباشرة وسوتها بالأرض) قد أقيمت فى عام ١٣٢٠م من أجل إقامة وخدمة الحجاج المغاربة وأنها أيضا أوقفها أبومدين وأصبحت أملاك وقف.

سادساً: وجدت لجنة الفقهاء أن المشرف على رعاية وقف (أبومدين) بحى المغاربة اشتكى عام ١٩١١ من أن اليهود خلافا للعادة قد وضعوا كراس على الساحة المجاورة لحائط المبكى وأنه قد طلب إزالتها حالا منعا لتقدم اليهود فى المستقبل بادعاء الملكية.

والمعروف أن هذه الشكوى قدمت لمجلس القدس الادارى وكانت حجة الجانب العربى أنه (إذا سمح بإحضار المقاعد فسيتبع ذلك إحضار مقاعد أطول وأكثر. ويمكن تثبيت هذه المقاعد بالأرض ولن تمر مدة طويلة حتى يدعى اليهود ملكية الأرض اعتمادا على مبدأ التصرف المزمن) وهذا يبين أن المسلمين كانوا يتوقعون مثل هذه الأعمال ويتخوفون من الدسائس والمكائد والأساليب التى تحدث حتى الوقت الحاضر بالنسبة لحى المغاربة (الذى هدم الآن) ولحائط المبكى الذى هو الحائط المغربى للحرم الشريف والساحة المجاورة لهما.

وعندما نظر مجلس القدس الادارى فى هذه الشكوى عام ١٩١١ قرر أنه لا يجوز لليهود وضع أية أدوات على أملاك الوقف حتى لا تعتبر "وسيلة للمطالبة بملكية" وكان هذا القرار يتفق مع ما توصلت إليه لجنة الفقهاء بعد ١٨ عاما من ذلك القرار.

سابعاً: وجدت لجنة الفقهاء أن الحكومة البريطانية قد ذكرت للبرلمان فى كتابها الأبيض المؤرخ فى نوفمبر ١٩٢٨: أن الحائط المغربى (حائط المبكى) هو من الناحية القانونية ملك للمسلمين وأن الرصيف المواجه له هو أيضا من أملاك الوقف كما تبين من الوثائق التى يحتفظ بها الحارس على الوقف.

وهكذا أظهر دفاع فقهائنا عن حقنا فى مكان البراق الشريف يقظة قومية أدركت منذ وقت مبكر خطورة المشروع الصهيونى فى القدس، وما كان من اللجنة الدولية إلا الإقرار بملكية مكان البراق للمسلمين وحدهم حيث أقروا بالحق العينى فيه لكونه يؤلف جزءا من ساحة الحرم الشريف التى هى من أملاك الوقف، المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفا حسب أحكام الشرع الاسلامى لجهات البر والخير.

ومع هذا فلقد سمحت اللجنة لليهود بممارسة ما اعتادوه من البكاء إلى جانب الحائط بحجة أن الحالة الراهنة تخول لهم ذلك بموجب السماح الممنوح لهم قديما من بعض الحكام المسلمين.

وقوبل تقرير اللجنة الدولية بموجة من السخط والغضب عمت فلسطين والدول العربية - الإسلامية، واتجهت النية على أثر ذلك إلى عقد المؤتمر الإسلامى العالمى للدفاع عن المقدسات الإسلامية الذى عقد بالفعل بجوار المسجد الأقصى عام ١٩٣١.

العنصر القانونى إذن يواكب التحرك الدبلوماسى والإعلامى العربى والاسلامى بشأن القدس منذ وقت مبكر ... ومن هنا تقع المسئولية كاملة على المدرسة القانونية العربية وهى مدرسة لها مكانتها الدولية المعروفة حيث يشغل رموز منها مناصب مرموقة فى المحافل الدولية أو الجامعات الأوروبية والأمريكية.

ومع ذلك فإن الجانب القانونى لقضية القدس لا يحظى إلا بكتابات ودراسات عربية قليلة نسبيا. وعادة ما تضيع مثل هذه الدراسات فى المؤتمرات الخاصة بالقدس فى زحمة الدراسات التاريخية والسياسية والاعلامية أو الخطب والكلمات الإنشائية التى تكتفى بالتغنى بأمجادنا فى القدس. . .

وكان يمكن للعرب منذ عام ١٩٦٧ (أى بعد الاحتلال الإسرائيلى للقدس) المبادرة بعرض مسألة توحيد بلدية المدينتين الغربية والشرقية على محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى استشارية بموجب المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة بناء على طلب الجمعية العامة حيث ينص البند الأول من المادة نفسها على أنه يجوز للجمعية العامة أو لمجلس الأمن مطالبة محكمة العدل بإصدار رأى استشارى فى أى مشكلة قانونية. وقد حدث مثل هذا فى قضية ناميبيا عام ١٩٧١ وقضية الصحراء الغربية عام ١٩٧٥.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	١٢٩
المصـــدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	يوليو ١٩٩٧

ومثل هذه الفتوى الاستشارية فى هذا الوقت المبكر كان يمكن أن تصدر بسهولة من قبل محكمة العدل الدولية لأن إسرائيل تجد صعوبة كبيرة فى إثبات قانونية الاجراءات التى اتخذتها بعد ٢٠ يوما من احتلالها القدس حيث سن الكنيست ثلاثة قوانين فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ بشأن توحيد البلديتين فى القدس الشرقية والغربية.

وكان يمكن لمثل هذه الفتوى الاستشارية منذ عام ١٩٦٧ أن تشكل ضغطا على ممارسات إسرائيل العدوانية فى القدس الشرقية بعد ذلك وكان يمكن أن تشكل أيضا مرجعية لفتاوى استشارية أخرى أو لقرارات أقوى من مجلس الأمن أو الجمعية العامة أو مختلف المنظمات والمحافل الدولية الأخرى.

واتفق مع الأستاذ الدكتور عبدالله الأشعل بشأن ما جاء فى مقاله بالأهرام (٢٧ مايو ١٩٩٥) واقتراحه طلب رأى استشاريا حول المركز القانونى للقدس بموجب الإحالة الواردة فى طلب قرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١) لسنة ١٩٤٧ حيث تختص المحكمة بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تغيير القرار وتطبيقه وبالذات فيما يتصل بالمركز الدولى للقدس.

واعتقد أن اقتراح د. عبدالله الأشعل يفتح الملف القانونى لقضية القدس ويلقى بالمسئولية على فقهائنا لإعداد سيناريوهات عدة تؤازر موقف المفاوض الفلسطينى الصعب عندما يدخل مفاوضات الوضع النهائى إذا صدقت إسرائيل فى وعودها بشأن بدء هذه المفاوضات.

ويمكن كما سبقت الإشارة أن يكون قبول مبدأ تدويل القدس أو التمسك بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو تشجيع فكرة المشاركة فى عاصمة موحدة أو طلب التحكيم عناوين لسيناريوهات مصير القدس. ويتطلب هذا من فقهائنا أن يرتبوا أوراقهم ووثائقهم ويصيغوا حججهم واجتهاداتهم حتى يكتمل للتحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى والاسلامى جانبه القانونى المؤكد لحقنا فى القدس.

ولعل اتحاد المحامين العرب هو الجهة العربية الوحيدة التى يمكن أن تقوم بصياغة وثيقة الدفاع القانونى عن القدس ومقدساتها بمختلف اللغات وذلك لاعتبارات عديدة فى مقدمتها مايلى:

- أن اتحاد المحامين العرب من أقدم الاتحادات المهنية العربية وقد تزامن تأسيسه مع نشأة الجامعة العربية منذ منتصف الأربعينات. وتابع الاتحاد منذ ذلك الوقت تطورات القضية الفلسطينية والظروف والملابسات لتلك التطورات مدافعا عن قضية الحق العربى وعروبة القدس. ونبه الاتحاد منذ وقت مبكر إلى خطورة المخطط الصهيونى الرامى إلى هدم المسجد الأقصى المبارك وإقامة الهيكل مكانه.

- اعتزازاً بما تمثله القدس من دلالات روحية ونضالية وتبنيها لطبيعة المخاطر التى تواجهها المدينة المقدسة من مخاطر التهويد والضم فى إطار المشروع الصهيونى التوسعى، أطلق اتحاد المحامين العرب على دورة الانعقاد الثانى للمكتب الدائم للاتحاد لعام ١٩٩٠ دورة القدس بهدف مناقشة وضع المدينة المقدسة فى إطار قضية التهجير والتوطين وبهدف تبنى خطة تحرك واسعة ضمن خطة عمل الاتحاد لمواجهة الأزمة وللحفاظ على عروبة القدس وهويتها المقدسة. وفى هذا الصدد اقترح الاتحاد تنظيم حملة دولية واسعة تشارك فيها الهيئات العربية والاسلامية يكون هدفها الحفاظ على عروبة القدس ومواجهة مخطط التهويد، ويتولى اتحاد المحامين العرب مع بقية المنظمات القانونية فى العالم العربى والاسلامى وأفريقيا وآسيا الشق القانونى فى الحملة، وذلك بحشد خبراء القانون الدولى حول قضية القدس والعمل على تعزيز واحترام قواعد وأحكام القانون الدولى وقرارات الشرعية الدولية.

يعنى هذا أن تعبئة رأى عام دوليا حول القدس يشكل هاجسا قويا لدى اتحاد المحامين العرب، ومما يساعد على نجاحه فى صياغة وثيقة الدفاع القانونى عن القدس تمرس الاتحاد منذ نشأته على مخاطبة المنظمات الدولية والرأى العام العالمى والدعوة إلى إدانة انتهاكات إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس.

ولاشك أن مصداقية عريضة الدفاع القانونى عن القدس تكتسب أهميتها أمام الرأى العام العالمى فى إطار الشرعية التى صاغتها قرارات أجمع عليها المجتمع الدولى ومن أبرزها:

أولاً: أن قضية القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقا لمبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى عن طريق القوة.

وليس أدل على هذا من تفسير اللورد كارادون (الذى صاغ القرار) عندما طرح مجموعة أسئلة وأجوبة فى أغسطس ١٩٧٩ وذهب إلى أنه (يجب أن يكون هناك قدس عربية وقدس إسرائيلية لكل منهما سيادة على منطقتها ضمن حدودها (أى إسرائيل ودولة فلسطين) ولكن بلا حواجز فيما بينهما وبلا معوقات لحرية الحركة بينهما.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٩
المصدر :	مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يوليو ١٩٩٧

ثانياً: قرار مجلس الأمن بشأن القدس رقم ٢٥٢ الصادر فى ٢١ مايو ١٩٦٨، وجاء به أن المجلس يعتبر أن جميع الاجراءات الإدارية والتشريعية وجميع الأعمال التى قامت بها إسرائيل بما فى ذلك مصادرة الأراضى والأملاك التى من شأنها أن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القانونى للقدس هى اجراءات باطلة ولا يمكن أن تغير فى وضع القدس. ولقد تبنى المجلس هذا القرار بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شىء وامتناع الولايات المتحدة وكندا عن التصويت، فأصبح قرارا نافذا ومعبرا عن الشرعية الدولية وملزما لجميع أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم الولايات المتحدة نفسها التى لم تستخدم حق الفيتو إزاءه.

ثالثاً: قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الأساسى الذى أصدره الكنيست الإسرائيلى بشأن توحيد القدس الشرقية والغربية وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل ودعوة مجلس الأمن للدول التى أقامت بعثات دبلوماسية فى القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة. وأكد المجلس فى قراره أن قانون الكنيست يشكل انتهاكا للقانون الدولى ولا يؤثر فى استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة (أغسطس ١٩٤٩) والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضى الفلسطينية وغيرها من الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فى ذلك القدس.

رابعاً: قرارات المنظمات الدولية الأخرى وفى مقدمتها اليونسكو بدعوة إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصا فى القدس القديمة وأن تمتنع إسرائيل عن أية عملية من عمليات تغيير الطبيعة التاريخية للمدينة باجراء عمليات الحفر التى تمثل خطرا على آثار المدينة.

وأخيراً: فان تجربة مصر فى الدفاع القانونى عن طابا تظل نموذجا أمثل للإقتداء بها فى الدفاع عن القدس. فلقد عبأت مصر أبرز القانونيين للدفاع أمام هيئة التحكيم الدولية وأمدتهم بوثائق السيادة المصرية على طابا، ويعنى هذا أن المهمة القومية لا تقتصر على اتحاد المحامين العرب فحسب، وإنما هى دعوة مفتوحة لفقهائنا للمشاركة باجتهاداتهم حتى يكتمل التحرك الدبلوماسى والاعلامى العربى والاسلامى بجانبه القانونى المؤكد لحقنا فى القدس.

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
رقم العدد : ١٢٥٦٤
تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٤

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (١ من ٥)

الاحتلال والضم

□ يبحث كتاب «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب» من تأليف المحامي اسامة حلبي في السياسة العملية التي انتهجتها اسرائيل إزاء القدس، وفي الاساليب التنفيذية التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على ارض الواقع ولكي تصبح القدس العربية شقاً مكملاً للقدس الغربية، فتؤلفان معاً «عاصمة موحدة لاسرائيل».

ويناقش الكتاب ايضاً التغيرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية واثر ذلك في حقوق سكانها الفلسطينيين. وهذا الكتاب فائق الأهمية ولا سيما في هذه المرحلة التي تشتد فيها وتيرة الاستيطان في القدس وفي محيطها بحيث صار من الراجح ان قضايا المرحلة الاخيرة من المفاوضات وفي مقدمتها قضية القدس، قد جرى تأجيلها الى مرحلة لاحقة غير محددة.

تنشر هذه الحلقات بالاتفاق مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت التي ستقوم، لاحقاً، باصدارها في كتاب مستقل.

أسامة الحلبي *

■ في السابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ أتم الجيش الاسرائيلي احتلال القدس الشرقية، وتشكلت ادارة عسكرية اسرائيلية للمدينة بقيادة شلومو لاهط، رئيس بلدية تل ابيب السابق، حاكماً عسكرياً، واتخذت فندق إمباسادور مقراً لها.

أسفر احتلال المدينة والقتال الذي سبقه عن خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات، وإتلاف شبكات الكهرباء والهاتف وتعطيلها. وبهدف السيطرة على اكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب وتهويد القدس لاحقاً، انتهجت الادارة العسكرية سياسة مزجت بين الترهيب والترغيب لحمل السكان على ترك المدينة، الأمر الذي أدى الى هجرة ونزوح الاف من سكانها. ويقدر بعض المصادر الفلسطينية عدد الذين تركوا المدينة في الايام الاولى بعد احتلالها بـ ٢٠ - ٣٠ الف نسمة، من مجموع ١٠٠ الف. في حين يقدّر مصدر اسرائيلي عدد المغادرين خلال الأيام الاولى التي تلت الحرب بـ ٦٠٠ نسمة يومياً، من مجموع ٦٠ الف نسمة عدد سكان المدينة. ومع إتمام اسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الأردني، اصدر حاييم هيرتسوغ، قائد الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية، مراسيم (مناشير) أعلن فيها تولي الجيش الاسرائيلي زمام الحكم في المناطق التي احتلها، ونقل صلاحيات الحكم والتشريع والادارة اليه، كما اوقف عمل محكمة الاستئناف في القدس. وباشرت السلطات الاسرائيلية سلسلة من الاجراءات العمليا هدفت الى دمج شطري المدينة تمهيداً لضمها، كان أبرزها إزالة بوابة مندلبوم التي كانت نقطة العبور بين القدس الغربية والشرقية، وعوائق مادية أخرى على امتداد خط الهدنة الذي اتُفق عليه بين الاردن واسرائيل في نيسان (ابريل) ١٩٤٩. وبناء على ذلك، يمكن القول ان القضاء والادارة العربيين في القدس الشرقية الغيا منذ ايام الاحتلال الأولى، غير ان الخطوة الاكثر بروزاً التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية بهذا الصدد، كانت حل المجلس البلدي وامانه القدس في ١٩٦٧/٦/٢٩ بامر من شلومو لاهط، وبناء على طلبات متكررة من تيدي كوليك.

الضم بين القرار السياسي والغطاء القانوني

منذ احتلال القدس الشرقية عقد الاسرائيليون العزم على البقاء في المدينة وعدم الانسحاب منها، لذا لم يمر وقت طويل حتى اتخذت اسرائيل قرارها بشان مصير المدينة المحتلة. فاجتمعت الحكومة الاسرائيلية برئاسة ليفي إشكول بتاريخ ١٩٦٧/٦/١١، لتبحث في مستقبل القدس الشرقية، وايّد معظم الوزراء ضمها الى اسرائيل. فاوكلت الحكومة الى لجنة وزارية صوغ اقتراح لحل المشكلات القضائية والادارية الناجمة عن قرار الضم. وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢١، قدمت اللجنة الى الحكومة ثلاثة مشاريع قوانين تم نقاشها وإقرارها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥. وفي اليوم التالي، ١٩٦٧/٦/٢٦، قامت السلطات الاسرائيلية بإجراء احصاء للسكان في المناطق التي سيتم ضمها. ولكي يكتسب قرار الضم السياسي غطاءه القانوني، قام البرلمان الاسرائيلي بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ بمناقشة مشاريع القوانين الثلاثة التي وضعتها الحكومة واقرها خلال ثلاث ساعات ونصف ساعة وسن القوانين الآتية: قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، وقانون بتعديل قانون البلديات (رقم ٦) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧، وقانون المحافظة على الاماكن المقدسة لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧. وسنتطرق في ما يلي الى القوانين الثلاثة التي رأت فيها الحكومة «ثلاثة مداميك في بناء قانوني واحد».

أ) قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء: يتكون هذا القانون من مادتين، نصت الأولى على اضافة المادة ١١ب الى القانون الاصلي، وسريان قانون الدولة وقضائها وإدارتها على كل مساحة من أرض اسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم. ونصت المادة الثانية على ان موعد سريان القانون هو تاريخ إقراره في الكنيست. وعلى رغم ان القانون لا يذكر القدس ولا الضم في نصه، الا ان ذلك من باب التمويه الذي لجأت اليه اسرائيل ليس الا. وفي خطابه امام الكنيست في اثناء عرضه لمشروع القانون، قال وزير العدل آنذاك، يعقوب شمشون شبيرا، مؤكداً الهدف من سن القانون ومن دون ان يذكر القدس: «ما يجب إقراره - لاغراض مشروع القانون الذي اعرضه الآن امام الكنيست - هو ان الجيش الاسرائيلي قد حرر من نير الغرباء اجزاء كثيرة، ليست بالضرورة متلاصقة، من ارض اسرائيل والواقعة منذ اسبوعين تحت سيطرته. ان رأي الحكومة - وبهذا يتلاءم تصورها مع القانون الدولي - هو انه فضلاً عن سيطرة الجيش الاسرائيلي، هنالك حاجة الى اجراء لإثبات السيادة من قبل الدولة، حتى يصبح القضاء الاسرائيلي ساري المفعول على منطقة كهذه».

وبسنّ هذا القانون اصبح في امكان الحكومة اصدار مرسوم بضم القدس الشرقية. وفعلاً قامت في اليوم التالي، ١٩٦٧/٦/٢٨، بإصدار مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١) لسنة ٥٧٢٧ - ١٩٦٧. وكما في القانون، لم يرد ذكر القدس الشرقية في نص المرسوم أيضاً الذي اكتفى بتحديد المنطقة التي يسري عليها قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها في الذيل المرفق به. اما ذيل المرسوم فقد حدد ارقام الإحداثيات التي يصل في ما بينها خط حدود المنطقة المضمومة من دون ذكر اسماء المواقع. لكن، وكما تبين لاحقاً، فإن المنطقة التي يشير اليها المرسوم تشمل المنطقة التي كانت واقعة ضمن حدود البلدية العربية فضلاً عن مناطق أخرى كثيرة. وقد شملت المنطقة التي جرى ضمها بموجب المرسوم المذكور القرى والحارات العربية الآتية: صور باهر وام طوبا والسواحرة الغربية والبلدة القديمة ووادي الجوز والشيخ جراح والمصرارة والعيساوية وشعفاط وبيت حنينا. وتمتد حدود البلدية الحالية شمالاً حتى مطار قلندية على شكل شريط مستطيل يضم المطار وطريق القدس - رام الله والمساكن المقامة على جانبها الغربي، واستثنيت المساكن الواقعة على

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٤
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٤

الجانب الشرقي من الطريق، وكذلك ضاحية البريد والرام ومخيم قلندية. وتضم حدود البلدية، لسبب ما، منطقة كفر عقب الواقعة على الجانب الشرقي من الطريق ايضاً. وبلغت مساحة الأراضي التي ضُمّت الى اسرائيل، ولاحقاً لنفوذ بلدية القدس، ٧٢ الف دونم تمتد من صور باهر في الجنوب الى مطار قلندية في الشمال.

ب) قانون بتعديل قانون البلديات: يُعتبر هذا القانون مكملاً للقانون السابق ويتالف من مادتين ايضاً. نصت المادة الاولى على اضافة المادة ١٨ الى القانون الاصلي، ومنح وزير الداخلية الاسرائيلي صلاحية اصدار اعلان يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة ضم مساحة تحددت في مرسوم صادر بموجب المادة ١١ب من قانون انظمة السلطة والقضاء سابق الذكر. وأعفى القانون المعدل الوزير من واجب اجراء تحقيق قبل اصدار الاعلان، كما نصت المادة ٨ من القانون الاصلي، ومنحه صلاحية تعيين اعضاء اضافيين في المجلس البلدي من بين سكان المنطقة التي ضُمت الى منطقة اختصاص البلدية. ونصت المادة الثانية من القانون على ان تاريخ بدء سريانه هو تاريخ إقراره في الكنيست، اي ١٩٦٧/٦/٢٨.

وكما في قانون تعديل قانون انظمة السلطة والقضاء لم يشر هذا القانون ايضاً الى القدس. وفي اليوم التالي لسن القانون اصدر وزير الداخلية اعلاناً بموجب المادة ١٨ من قانون البلديات. وفي حين ان الذيل الملحق بالاعلان مطابق من ناحية الشكل والفحوى للذيل الملحق بمرسوم أنظمة السلطة والقضاء، الا ان اسمه يشير بعكس المرسوم، الى القدس: «اعلان القدس (توسيع نفوذ البلدية)، ٥٧٢٧ - ١٩٦٧». ومع صدور هذا الإعلان اصبحت المناطق التي ضُمت الى اسرائيل بموجب مرسوم انظمة السلطة والقضاء (اي القدس الشرقية الموسعة) واقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الاسرائيلية.

ج) قانون المحافظة على الأماكن المقدسة: على رغم ان نص هذا القانون لا يتطرق الى موضوع المحافظة على الأماكن المقدسة في القدس بالذات، الا ان سنّه سوية مع القانونين السابقين لم يكن محض مصادفة وجاء ليكملهما بكل ما يتعلق بالأماكن المقدسة الموجودة في المنطقة التي جرى ضمها. وما يؤكد قولنا هذا، ما جاء على لسان وزير العدل انذاك، شبيرا، عند تقديمه مشاريع القوانين الثلاثة لمناقشتها في الكنيست: «ان مشروع قانون المحافظة على الأماكن المقدسة - الذي سيقدمه للكنيست وزير الاديان - يأخذ حجمه الصحيح اذا اقر الكنيست مشروع قانون تعديل قانون انظمة السلطة والقضاء». وهذه اشارة واضحة الى ان الموضوع ليس الاماكن المقدسة داخل اسرائيل، وإنما وفي الاساس الاماكن المقدسة في القدس ومن بينها حائط المبكى (حائط البراق).

وبعد سن القوانين الثلاثة المذكورة، قام تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس الغربية آنذاك، في ١٩٦٧/٦/٢٩، بالاتصال بالحاكم العسكري للقدس وطلب منه حل المجلس البلدي العربي (امانة القدس). وفي اليوم نفسه قام نائب الحاكم العسكري يعقوب سلمان، ومساعده دافيد فرحي، بإبلاغ امين القدس المرحوم روحي الخطيب، وأعضاء الأمانة بحلها وذلك في اجتماع طارئ عُقد في فندق غلوريا، جُلب اليه الأمين والأعضاء بواسطة الشرطة العسكرية. ونشير هنا الى ان كوليك كان قد اتخذ موقفاً معارضاً لموقف الحكومة، الذي تجلى في نص القانون المعدل لقانون البلديات، ومنح وزير الداخلية صلاحية تعيين اعضاء جدد في المجلس البلدي للقدس الغربية من بين سكان المنطقة التي تقرر ضمها. وقد عبر كوليك عن خشيته ان مثل هؤلاء الاعضاء العرب سيجلسون في جلسات البلدية وسيخاطبون اجساماً خارجية وعناصر معادية». ولكن، وعلى اي حال، رفض اعضاء مجلس امانة القدس في كتاب وجهوه الى وزارة الداخلية، دعوتها الى الاجتماع بهم والبحث في انضمام او تعيين اعضاء عرب في بلدية القدس الغربية، واعتبروا ذلك بمثابة اعتراف رسمي منهم «بقبول مبدا ضم القدس العربية الى القطاع الذي تحتله اسرائيل من القدس».

الاعتبارات التي أدت الى رسم الحدود بشكلها الحالي

بعد ان توصلت الحكومة الى حل قانوني لكيفية الضم، تم تعيين لجنة برئاسة نائب وزير الداخلية وعضوية ممثلين عن دائرة التخطيط والجيش، لتعيين حدود المنطقة التي سيصار الى ضمها الى اسرائيل وتوحيدها مع القدس الغربية. وانقسم اعضاء اللجنة بين مغالين في الموقف، طالبوا بضم منطقة بلغت مساحتها ٥٠ الف هكتار وتضم ٢٢ قرية و١٠٠ الف نسمة، وبين «متهاودين» في الموقف «اكتفوا» بضم منطقة مساحتها اقل بكثير.

وفي نهاية الأمر توصلت اللجنة الى حل وسط وقررت ضم المنطقة التي حددها لاحقاً مرسوم أنظمة السلطة والقضاء. وقد رسمت حدود المنطقة التي تقرر ضمها بناء على منظور امني تقني رمى الى ضمان السيطرة على رؤوس التلال ومرور خط الحدود عبر أودية دفاعية. اما الاعتبار المهم الآخر الذي قاد الى رسم حدود المنطقة التي ضُمت فكان تقليص عدد السكان العرب فيها والحفاظ على غالبية يهودية في القدس بعد توحيدها. ولهذا السبب نجد ان ضواحي اهلة كالعيزرية وأبو ديس قد استُثنيت وفُصلت عن القدس. وتقدر مساحة المنطقة التي جرى ضمها بـ ١٨ الف هكتار (٧٢ كلم٢) منها ١٥٠٠ هكتار (٦ كلم٢) كانت ضمن حدود امانة القدس. وبعد الضم اصبحت حدود الدولة وحدود القدس البلدية متماثلة، الامر الذي أدى الى حدوث تضارب بين الاعتبارات الامنية والديموغرافية من جهة وبين الاعتبارات التنظيمية والتخطيطية من جهة اخرى. ولكن الغلبة كانت للاعتبارين الاولين دائماً. ولاهمية العامل الديموغرافي في الصراع بشان القدس، فقد كانت سياسة السلطة الاسرائيلية بعيد الاحتلال وحتى اليوم المحاولة المستمرة للحفاظ على أغلبية يهودية في القدس بشقيها. فكانت نسبة العرب سنة ١٩٦٧ نحو ٢٦ في المئة من مجموع السكان. وفي بداية الثمانينات ارتفعت نسبتهم، على الرغم من السياسة المتبعة (بسبب ارتفاع نسبة المواليد)، الى ٢٨ في المئة من مجموع السكان في مقابل ٧٢ في المئة يهود. وانخفضت نسبة العرب سنة ١٩٩٠ الى ٢٦,٧ في المئة وعادت فارتفعت الى ٢٨,٣ في المئة في بداية سنة ١٩٩٣، والى ٢٩ في المئة في حزيران ١٩٩٥.

وبعد ان تم ضم القدس الشرقية بحدودها الموسعة وسريان القانون والقضاء والادارة الاسرائيلية عليها وإلحاقها بمنطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، برزت الحاجة الى حل مشكلات قانونية وإدارية نجمت عن الضم وحالت من وجهة النظر الاسرائيلية دون دمج السكان العرب وتكييفهم وفق الوضع القانوني والاداري الجديد. وعلى سبيل المثال: بما ان سكان القدس الشرقية كانوا مواطنين اردنيين فقد اعتبروا «غائبين» عن املاكهم وكان من الممكن مصادرتها، ذلك بان تعريف «الغائب» بموجب قانون املاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، شمل اي شخص كان مواطناً في اي دولة عربية او في اي جزء من «أرض اسرائيل» يقع خارج دولة اسرائيل بعد ١٩٦٧/١١/٢٩. ولحل مثل هذه المشكلات ولسد ثغرات قانونية أخرى سنّ الكنيست قانون تسويات قضائية وإدارية لسنة ١٩٦٨

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٤
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٧/٢٤

سن هذا القانون بتاريخ ١٩٦٨/٨/١٤، وكما ورد في الشروحات المرفقة بالمشروع، فقد جاء مكملاً لقانون تعديل قانون انظمة السلطة والقضاء الذي وضع الاطار القانوني لسريان القضاء والإدارة الاسرائيليين على القدس الشرقية. وهدف قانون سنة ١٩٦٨ الى ترتيب انتقال المنطقة، التي جرى ضمها وسكانها، الى حكم القضاء الاسرائيلي في موضوعات معينة. ونص على عدم سريان قانون املاك الغائبين لسنة ١٩٥٠ على الاماكن المقدسة (المادة ٢)، وعدم اعتبار من كان مقيماً في المنطقة التي ضُمت «غائباً» بالنسبة الى ملك يقع في المنطقة ذاتها، اذا كان موجوداً في المنطقة يوم سريان مرسوم انظمة السلطة والقضاء، اي في ١٩٦٧/٢/٢٨، (المادة ٣). وبناء عليه، لا ينتقل حق الملكية والتصرف في مثل هذا الملك الى القيّم على املاك الغائبين وانما يبقى بيد اصحابه. ومنع القانون اثارة الادعاء في المحكمة ان مقيماً في القدس الشرقية بحدودها الموسعة هو «عدو» او «مواطن بلد معاد» إلا من قبل المستشار القضائي للحكومة او بتصريح خطي منه (المادة ٤). كما نص القانون على تحرير الاراضي التي كانت مسجلة باسم «حارس املاك العدو» الاردني، ونقلها الى القيّم العام الاسرائيلي الذي جاز له التصرف فيها، ضمن الحدود التي وضعها القانون نفسه. فاستطاع القيّم العام اعادتها الى اصحابها او من حل محلهم، وإذا كانت الاملاك قد استُملكت للأغراض العامة قبل الضم فانها تصبح املاك دولة (المادة ٥ كما عدلت سنة ١٩٧٣).

وسمح قانون سنة ١٩٦٨ للشركات التي كانت عاملة في المنطقة التي ضُمت الى اسرائيل، بالاستمرار في العمل لمدة ستة اشهر من يوم بدء سريان مرسوم انظمة السلطة والقضاء، او من يوم بدء سريان القانون، او حتى صدور قرار المحكمة في طلب قُدم اليها بموجب المادتين ٩ و١٠ من القانون (المادة ٦). امّا المادة ٩ فتتناول طلب مصادقة على نقل املاك والتزامات شركة عاملة في القدس الشرقية الى شركة سجلت في اسرائيل لهذا الغرض، في حين تتناول المادة ١٠ من القانون طلب تحويل الشركة نفسها الى شركة اسرائيلية. وتسري احكام المواد ٦ - ١٠ من القانون على التعاونيات (المادة ١١ التي اصبحت المادة ١٤ في النص المدمج للقانون الذي صدر سنة ١٩٧٠، وفي ما يلي: النص المدمج). وخولت المادة ١٩ من القانون (المادة ١١) في النص المدمج التي اضيفت بموجب قانون تمديد سريان انظمة الطوارئ (تسويات قضائية وادارية - تعليمات اضافية لسنة ١٩٦٨) وزير العدل اصدار امر بتسجيل شركة لم تتصرف وفق المواد ٦ و٩ و١٠ من القانون، سجل الشركات الاسرائيلي.

كذلك سمح القانون بتسوية قضائية وادارية لكل شخص كان يمارس مهنة أو صنعة قبل احتلال القدس الشرقية وتحتاج الى رخصة وفق القانون الاسرائيلي، بالاستمرار في مزاولتها لمدة ستة اشهر من يوم بدء سريان مرسوم أنظمة السلطة والقضاء، أو من يوم بدء سريان القانون، أو حتى بتّ طلبه الحصول على رخصة اسرائيلية (المادة ١٥ من القانون الاصلي التي أصبحت المادة ١٨ في النص المدمج). واذا تخلف مثل هذا الشخص عن تقديم طلب بالحصول على ترخيص وفقاً للقانون الاسرائيلي ذي العلاقة، فإن للوزير المختص صلاحية اصدار أمر يعتبر الشخص المعني بموجبه كمن يحمل ترخيصاً اسرائيلياً (المادة ١٥ من القانون الأصلي التي اصبحت المادة ١٩ في النص المدمج). ومكّن هذا القانون صاحب رخصة بناء لم يتم بناء المبنى الذي شرع فيه قبل الضم، من الاستمرار في أعمال البناء والحصول على ترخيص بناء اسرائيلي شريطة ان يُعلم لجنة التنظيم والبناء اللوائية، خلال عام من بدء سريان مرسوم انظمة السلطة والقضاء أو بدء سريان هذا القانون، عن رغبته في الاستمرار في البناء (المادة ١٨ من القانون الأصلي التي اصبحت المادة ٢٢ في النص المدمج).

واخيراً، نشير الى ان قانون تسويات قضائية وادارية منح رئيس الحكومة صلاحية اصدار أنظمة يعفي بموجبها سكان المنطقة التي ضُمت من نصوص أي قانون يشترط التعيين لوظيفة موظف دولة يحمل الجنسية الاسرائيلية (المادة ١٩ من القانون الأصلي التي أصبحت المادة ٢٣ في النص المدمج). فاصبح في الإمكان توظيف اناس من القدس الشرقية في مؤسسات حكومية، كمؤسسة التامين الوطني أو مكتب سجل السكان التابع لوزارة الداخلية، من دون ان يضطروا الى الحصول على الجنسية الاسرائيلية.

وهكذا اصبحت القدس الشرقية بحدودها الموسعة جزءاً من اسرائيل وواقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، وأصبح سكانها العرب خاضعين للقانون الاسرائيلي الساري المفعول، بما يمنحه من حقوق وما يفرضه من واجبات في المجالات والنواحي المتعددة.

---

* باحث قانوني ومحام يعمل في القد

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	١٢٥٦٥
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٧/٢٥

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب

تثبيت الضم وتكريسه: «القدس الموحدة والكاملة عاصمة اسرائيل»

■ بعد ان أصبحت القدس الشرقية بحدودها الموسعة خاضعة لقانون الدولة وقضائها وإدارتها، وواقعة ضمن منطقة نفوذ بلدية القدس الغربية، وتم وضع اطار قانوني نظري لضم المنطقة الى اسرائيل، سعت الحكومة الاسرائيلية لاتخاذ خطوات عملية لتكريس الضم وتثبيته وفرض السيادة الاسرائيلية، ثم تلتها خطوات وقرارات ادارية وقضائية كثيرة كان لها بُعد اعلامي واضح لتأكيدها «توحيد القدس» وانها، بشقيها، عاصمة ابدية لاسرائيل.

اولاً: مصادرة الارض وبناء المستعمرات اليهودية

في الاعوام الثلاثة الأولى التي تلت الاحتلال والضم، لجأت الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ خطوات ادارية متعددة لفرض الأمر الواقع وتثبيت وجودها وسيادتها. فتوقف العمل بموجب القوانين الاردنية، والغيت المحاكم المدنية الاردنية والحقت بجهاز المحاكم الاسرائيلي، والغي النظام المالي الاردني، واغلقت المصارف العربية، وفرضت الضرائب الاسرائيلية كما فرضت مناهج التعليم الاسرائيلية في المدارس الحكومية الرسمية. لكن الخطوات الحاسمة في نظرنا، التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية لتثبيت احتلالها القدس الشرقية وضمها اليها، كانت موجة المصادرات الهائلة التي قامت بها من خلال وزارة المالية تحت غطاء «الاستملاك للمصلحة العامة» في الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠. فقد تم في هذه الفترة مصادرة ما مجموعه ١٦,٩٩١ دونماً، وذلك بموجب قانون الاراضي (استملاك للمصلحة العامة) لسنة ١٩٥٣. واقيمت على هذه الاراضي المصادرة الحارات والمستعمرات اليهودية التالية: التلة الفرنسية وجبل سكوبس (أقيمت على اراضي كرم اللويز وارض السمار ويسكنها اليوم ٨٣٠٠ نسمة)، رمات إشكول (اقيمت على اراضي البياض والمنطقة الحرام ويسكنها ٦٣٠٠ نسمة)

راموت (مساحتها ٤٨٤٠ دونما ويسكنها اليوم ٣٨,٠٠٠ نسمة)، تلبيوت مزراح (بنيت على اراض من جبل المكبر وصور باهر ومساحتها ٢٢٤٠ دونماً ويسكنها اليوم ١٥,٠٠٠ نسمة)، غيلو (مساحتها ٢٧٠٠ دونم ويسكنها نحو ٣٠,٠٠٠ نسمة)، منطقة عطروت (مساحتها ١٢٠٠٠ دونم خصصت كمنطقة صناعية)، وصودر ما مساحته ١٣٠ دونماً في منطقة غاي بن هينوم (وادي الربابة) كمنطقة خضراء، و١٠٠ دونم في منطقة باب الخليل بني عليها حي قرية داود، و٦٠٠ دونم بني عليها كيبوتس رمات راحيل.

وبعد ان استنفدت امكانات البناء في اغلبية المساحات التي صودرت وبنيت الحارات اليهودية المذكورة، عادت الحكومة الاسرائيلية، في بداية الثمانينات، الى مصادرة المزيد من الأراضي العربية في القدس «للاغراض العامة»: فصودر في شتاء سنة ١٩٨٠ ما مساحته ٤٤٠٠ دونم من اراضي قريتي شعفاط وبيت حنينا لتُبنى عليها لاحقاً مستعمرة بسغات زئيف، التي يقدر عدد سكانها بثلاثين ألف نسمة. وفي صيف سنة ١٩٨٢ صودر ما مساحته ١٣٧ دونماً لتضاف الى المنطقة الصناعية في عطروت. وكما سنرى لاحقاً استمرت موجات المصادرة في التسعينات ايضاً حتى بعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ (اوسلو ١) بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣/٩/١٣.

ثانياً: تكريس الضم وسن قانون اساسي: القدس عاصمة اسرائيل

في حين حرصت السلطات الاسرائيلية عند احتلال القدس الشرقية على عدم الحديث عن الضم ولم تسمه صراحة، وحاولت اقناع المجتمع الدولي بان القوانين الثلاثة التي سنتها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والتي تطرقنا اليها في الفصل السابق، لم يقصد من ورائها سوى «تامين الخدمات البلدية والاجتماعية والمالية لسكان جميع اجزاء المدينة»، كما جاء على لسان وزير الخارجية الاسرائيلية آنذاك، آبا إيبن، لم تخف اسرائيل نواياها وموقفها ازاء القدس المحتلة عندما سن البرلمان الاسرائيلي، في ١٩٨٠/٧/٣٠، قانون أساسي: القدس عاصمة اسرائيل. فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على ان «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل». ونصت المادة الثانية منه على ان القدس هي مقر رئيس الدوله والكنيست والحكومة والمحكمة العليا. اما المادة الرابعة من القانون فنصت على ان تخصص الحكومة موارد خاصة لإجل تطوير القدس، بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية للكنيست. والهدف الاعلامي - السياسي لهذا القانون واضح للعيان. لقد ارادت اسرائيل ان تؤكد ما كانت قد اوضحته من خلال خطواتها وأفعالها خلال الاعوام التي سبقت صدور القانون، وهو ان القدس الشرقية والقدس الغربية مدينة واحدة وموحدة وهي عاصمة دولة اسرائيل، وأن للقدس مكانة خاصة داخل اسرائيل تستوجب مد بلديتها بعون مادي يتعدى المساعدات والهبات التي تقدمها الحكومة للسلطات المحلية من خلال وزارة الداخلية. وعملياً لم يات القانون الأساسي بجديد فيما يتعلق بالجانب القانوني لمسالة ضم القدس الشرقية الى اسرائيل، وجاء ليصادق على ما سبق ان صودق عليه، ليس فقط من قبل المشرع الاسرائيلي، من خلال قانون تعديل أنظمة السلطة والقضاء وتعديل قانون البلديات في حزيران ١٩٦٧، بل من قبل محكمة العدل العليا ايضاً. فقد اكد قضاة المحكمة العليا، في اكثر من مناسبة، حقيقة الضم بصورة او باخرى. وعلى سبيل المثال: في قضية عدل عليا ٦٧/٢٢٣ بن دوف ضد وزير الاديان، قال القاضي اغرانات انه من خلال تعديل قانون انظمة السلطة والقضاء والمرسوم الحكومي الذي عقبه قامت دولة اسرائيل باجراء يظهر سيادتها على المنطقة التي اشتملها نيل المرسوم المذكور، أي القدس الشرقية بحدودها الموسعة. وفي قضية عدل عليا ٦٨/١٧١ هانزاليس ضد المحكمة الكنسية للطائفة اليونانية الارثونكسية، عبر القاضي هليفي عن رايه في ان «القدس الموحدة قد اصبحت جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل». وفي قضية عدل عليا ٦٩/٢٨٣ عبدالله رويدي ضد المحكمة العسكرية في الخليل، وافق الفريقان على ان القدس الشرقية قد ضُمت الى اسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فقد تطرق القضاة الى الموضوع، ففي حين ابدى القاضي حاييم كوهين شكه فيما اذا كان فرض القانون والادارة الاسرائيليين يعني الضم، فقد تعامل القاضي فيتكون مع الضم كحقيقة قائمة، واكد القاضي كاهان ان القدس اصبحت جزءاً من اسرائيل.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٥
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٥

ثالثاً: استنكار وشجب دولي ولكن...

في اثر صدور القانون الاساسي المذكور، عبر المجتمع الدولي عن استنكاره وانتقاده الشديدين لهذه الخطوة. وبتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠، اتخذ مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٤٧٨ الذي ادان فيه اسرائيل، وقرر ان «جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً (القانون الاساسي) الاخير بشان القدس، هي اجراءات باطلة اصلاً ويجب الغاؤها». ودعا المجلس الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية في القدس الى سحب هذه البعثات. وفعلاً قامت ١٢ دولة، من مجموع ١٣، بسحب سفاراتها من القدس، ولم تبق سوى سفارة كوستاريكا. لكن اسرائيل، وكما في السابق، استمرت في «رفضها التقيد بقرارات مجلس الامن ذات العلاقة»، وفي سياستها تكريس ضم القدس الشرقية اليها وتثبيته من خلال الاستمرار في مصادرة الأرض «للاغراض العامة»، وبناء «حارات» جديدة في «القدس الكاملة والموحدة»، وتاكيد هذه السياسة اعلامياً من خلال سلطات الحكم المتعددة. فكما ذكرنا، تم في سنة ١٩٨٠ اعلان مصادرة ٤٤٠٠ دونم من اراضي قريتي شعفاط وبيت حنينا بنيت عليها مستعمرة بسغات زئيف. وفي سنة ١٩٨٢ أعلن وزير المالية الاسرائيلي مصادرة ١٢٣ دونماً اضافية ضمت الى المنطقة الصناعية عطروت التي تقع في مقابل مفرق الرام شمالي القدس. وجنباً الى جنب مع عمليات المصادرة، استمرت اسرائيل في نشاطها الاعلامي لتاكيد ان القدس موحدة وعاصمة ابدية لها. ولعل ابرز اداة من ادوات الاعلام بهذا الشان كانت الاحتفال بـ «يوم القدس» الذي يحتفل به كل عام في التاريخ العبري الذي «حررت» فيه القدس الشرقية، وتشارك فيه فرق رياضية وموسيقية من جميع انحاء اسرائيل ويعتبر يوم اختياري، يمكن لكل موظف أو عامل التغيب فيه عن عمله من دون ان يمس ذلك بحقوقه. ولا يغيب دور الاجهزة الرسمية في الدولة، بما في ذلك الحكومة والكنيست، التي تشارك في هذا الاحتفال من خلال ممثليها، وتحتفل به في جلساتها التي تتزامن و«يوم القدس» أو تخصص له.

رابعاً: الكنيست يساهم في سياسة تكريس الضم

ساهم البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) في سياسة تكريس ضم القدس الشرقية الى اسرائيل وتثبيته ليس من خلال تشريعات اصدرها فقط، بل من خلال قرارات اتخذها في اكثر من مناسبة ايضاً. وعلى سبيل المثال، ناقش الكنيست في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٨ مواقف حزب العمل بالنسبة الى موضوعي القدس وهضبة الجولان، وكذلك الحاجة الى قرار لمنع مفاوضات بشان أي تغيير في سيادة اسرائيل الكاملة على القدس. وفي نهاية الجلسة تم تبني اقتراح قرار قدمه عضو الكنيست شلومو هيلل، من حزب التجمع، وحظي بموافقة جميع الكتل البرلمانية الموجودة ما عدا ممثلي الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والحزب الديموقراطي العربي. وبرز غياب ممثلي حزب ميرتس عن الجلسة. وجاء في القرار الاتي: «١- يعود الكنيست ويقرر ان القدس الموحدة والكاملة وتحت السيادة الاسرائيلية هي عاصمة اسرائيل وممثليه لا يشاركون في اي مفاوضات في شان وحدتها والسيادة الاسرائيلية عليها. ٢- يناشد الكنيست سكان الدولة والقادمين الجدد الاستيطان في القدس الكبرى (يروشاليم ربتي)، في جميع اجزائها، لضمان استمرار تطورها وتقوية أمن المدينة، وتثبيت بنيتها الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية وسلامة سكانها...».

عاد الكنيست في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٩، التي تزامنت و«يوم القدس»، ليتبنى قراراً شبيهاً بالقرار السابق جاء فيه: «١- في يوم القدس، ٢٨ ايار (مايو) ٥٧٥٤، ومرور ٢٧ عاماً على تحرير المدينة وتوحيدها، يعود كنيست اسرائيل ويقرر ان القدس عاصمة اسرائيل ستبقى الى الابد مدينة موحدة تحت سيادة اسرائيلية، تؤمن فيها حرية العبادة لابناء جميع الأديان. ٢- يقرر الكنيست انه يجب منع كل محاولة للمس بمكانة المدينة ووحدتها. القدس وضواحيها ليست موضوعاً سياسياً أو أمنياً وانما روح الشعب اليهودي...» ومن الجدير بالتوضيح ان القرار المذكور قد صدر في اثر توحيد البحث في اقتراحين لعضوي الكنيست، ماتسا من الليكود (الخطر على مكانة القدس)، وداليا ايتسيك من المعراخ (القدس - الى اين؟). وقد حظي اقتراح التلخيص، الذي قدمه عضو الكنيست ماتسا، بموافقة جميع الكتل الصهيونية في الكنيست ودعمها: العمل والليكود وميرتس والمفدال وتسومت وأغودات يسرائيل ويعود وشاس وموليدت؛ وفي سياق تاكيده ان تسعاً من بين الكتل البرلمانية الاحدى عشرة تؤيد اقتراح القرار، قال عضو الكنيست زيسمان، من حزب العمل، موجهاً كلامه الى رئيس البلدية أولمرت: «اذا قلت اليوم ان هنالك غيمة من الشكوك وعلامات الاستفهام، فليس عندي شك في ان هذه الغيمة ستنقشع. اليوم تقررت حقائق ملموسة، توحد معالي أدوميم مع القدس وغفعات زئيف مع القدس. والقدس، ليست فقط القدس الموحدة والكاملة في حدودها التي تقررت لاسباب وفي ظروف مختلفة في حزيران ١٩٦٧». وقبيل ذلك، وفي خطابه أمام الكنيست قال الوزير شاحل، مؤيداً مشروع القرار ومؤكداً موقف الحكومة: «في هذه الأيام، سيدي الرئيس، تقوم حكومة اسرائيل بتحطيم سيوف وازالة أسوار. عن سور واحد لن نتنازل، عن سور القدس، القدس كانت وستبقى العاصمة الابدية لدولة اسرائيل، موحدة وتحت سيادة اسرائيلية».

خامساً: والمحكمة العليا ايضاً...

لم يكن البرلمان الاسرائيلي والحكومة الاسرائيلية السلطتين الوحيدتين اللتين أدتا دوراً في تاكيد وتثبيت ضم القدس المحتلة الى اسرائيل، فقد عادت المحكمة العليا ايضاً وفي اكثر من قرار لتؤكد حقيقة الضم وأن سريان القوانين الاسرائيلية على القدس الشرقية قد جعلها جزءاً لا يتجزأ من اسرائيل، استمراراً لموقف قضائها في الاعوام الأولى التي تلت الاحتلال. ففي قضية عدل عليا ٨٨/٢٨٢ مبارك عوض ضد رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير الشرطة، جاء على لسان القاضي براك مايلي: «لقد قررت الحكومة، في مرسوم أنظمة السلطة والقضاء رقم ١ لسنة ١٩٦٧، ان شرقي القدس هي جزء من ارض اسرائيل ويسري عليها قضاء الدولة وادارتها. وأن هذا القرار قد أوجد تكاملاً (انسجاماً) بين المنطقة وسكانها وبين جهاز القضاء والادارة في الدولة. ان القدس الشرقية قد وحدت مع القدس، وهذا هو مفهوم ضم شرقي القدس الى الدولة وجعلها جزءاً منها». وبناء عليه، ردت المحكمة الالتماس وقررت ان حق الاقامة بالقدس وفقدانه يحسمان بموجب قانون الدخول الى اسرائيل سنة ١٩٥٢ والانظمة الصادرة بموجبه. وبما ان الدكتور عوض كان قد غادر القدس

سادساً: استمرار اسرائيل في تثبيت سيادتها في القدس بعد اتفاقيات اوسلو

استمرت اسرائيل في نهجها وسياستها تجاه القدس والتاكيد فعلياً واعلامياً انها «عاصمتها الكاملة والموحدة» خلال المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، وبعد توقيع اتفاقية اعلان المبادئ بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣، وبعد اتفاقية القاهرة التي وقعت بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤، وما زال الامر كذلك بعد اتفاقية طابا بشان المرحلة الانتقالية التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ (اوسلو ٢).

ومن خلال مراجعة سلوك السلطات الاسرائيلية المختلفة والخطوات التي اتخذتها بشان القدس وسكانها الفلسطينيين منذ اتفاقية اعلان المبادئ، ومقارنتها مع سلوكها وسياستها قبل ذلك، نجد انه لم يطرأ اي تغيير وان اسرائيل استمرت في تثبيت سيادتها في القدس. ولعل في الأمثلة التالية ما يثبت ذلك:

١) استمرار تغيير الوضع القائم من خلال مصادرة المزيد من الارض العربية والتخطيط لبناء مستعمرات جديدة. مثال على ذلك مصادقة الحكومة على بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة جبل ابو غنيم (هار حوما) ضمن مستعمرة يهودية جديدة. وكان اعلان مصادرة ما مساحته ١٨٥٠ دونما قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخه ١٩٩١/٤/٢١. ولكن

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٥
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٥

الحكومة استمرت في معالجة الموضوع وقررت في آذار (مارس) ١٩٩٤ المصادقة على مصادرة جزء من اراضي بلدة بيت ساحور لبناء المرحلة (أ) من حارة هار حوما، وكانت سلطات التخطيط قد صادقت على المخطط لاقامة الوحدات السكنية المذكورة بتاريخه ١٩٩٥/٤/٣٠.

والهدف من اقامة مستعمرة هار حوما هو توطين المزيد من اليهود في القدس وضواحيها لتقوية الوجود اليهودي من جهة، ومنع امكان امتداد سكاني عربي في المنطقة، وفصل شمال الضفة عن جنوبها بوجود «القدس الكبرى» من جهة أخرى.

٢) مصادقة اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس على مخطط طريق الخاتم (غفيش هطبعات) الشرقي بطول ١٤ كلم الذي سيربط بين الطريق المؤدية الى بيت لحم (بالقرب من مستعمرة غيلو) ويمر في مناطق من المفروض انها تقع ضمن حدود الحكم الذاتي ويصل حتى مستعمرة بسغات زئيف في الشمال. وقدرت مساحة الارض التي ستصادر من اراضي سلوان وراس العمود وجبل المبكر والسواحرة من أجل شق هذا الطريق بنحو الف دونم.

٣) سن قانون تطبيق الاتفاق بشان قطاع غزة ومنطقة اريحا (تقييد نشاط) لسنة ١٩٩٤، وذلك في اثر توقيع اتفاقية القاهرة بين اسرائيل والفلسطينيين بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤. وبموجب هذا القانون يحظر على السلطة الفلسطينية فتح ممثلية لها او الدعوة الى اجتماع عام في اسرائيل إلا بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الاسرائيلية. كذلك يخول القانون الحكومة الاسرائيلية منع منظمة التحرير الفلسطينية من فتح او تفعيل ممثلية لها في اسرائيل، والامر باغلاق مثل هذه الممثلية ومنع اجتماع عام دعت اليه المنظمة. ومن الجدير بالتوضيع هنا ان المشرع الاسرائيلي فضل الحديث عن تحديد نشاط السلطة الوطنية «في اسرائيل» بدلاً من الحديث عن تحديد نشاطها «في القدس» حتى لا يفهم ان للقدس وضعاً متبايناً عن بقية مدن اسرائيل في هذا السياق وتاكيد انها جزء لا يتجزا منها.

٤- ملاحقة ومضايقة سلطات الأمن الاسرائيلية لمؤسسات فلسطينية تعمل في القدس، قبل توقيع اتفاقية اعلان المبادئ واتفاقية القاهرة، بحجة انها ذات طابع سلطوي وتعمل من قبل السلطة الفلسطينية، وان ذلك مخالف لاتفاقية القاهرة التي التزم بموجبها الجانب الفلسطيني ان يكون مقر سلطاته في غزة واريحا. وكانت «الجهات الأمنية الاسرائيلية» قد وضعت وثيقة رسمية سجل فيها ١٣ مؤسسة فلسطينية من بينها: بيت الشرق، ووزارة الأوقاف والمقدسات، المجلس الفلسطيني الأعلى للصحة، مركز الاحصاء الفلسطيني، جامعة القدس، مؤسسة الأرض والمياه. وأوصت الوثيقة باعداد ملف لكل مؤسسة يتضمن المعلومات المتوافرة عنها ودراسته من قبل حقوقيين لتبين امكان اتخاذ اجراءات قانونية ضدها. علماً ان وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيرين، كان قد التزم، في رسالة بعث بها الى وزير الخارجية النرويجي بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١، ان «كل المؤسسات الفلسطينية في شرقي القدس بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية وكذلك الاماكن الاسلامية والمسيحية المقدسة تلعب دوراً حيوياً للسكان الفلسطينيين ولن نقوم بتشويش انشطتها». واذا أخذنا بيت الشرق، الذي شكل مركزاً للطواقم الفنية منذ بدء المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية كمثل، نجد ان السلطات الاسرائيلية تتخذ بين الحين والآخر اجراء للتضييق على العاملين فيه أو على الزائرين، فمرة تغلق شارع «ابو عبيدة» المؤدي الى المبنى، ومرة تلجا الى تفتيش الداخلين والخارجين بحجج متعددة، ولعل ابرز ما تقوم به هذه السلطات هو محاولتها المستمرة منع ممثلي الدول الاجنبية، من سفراء ووزراء ورؤساء حكومات، من زيارة بيت الشرق واعتبارها تمس بسيادة اسرائيل على المدينة. وفي بداية كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ افادت الصحف الاسرائيلية ان «لجنة القدس» الوزارية، برئاسة الوزير شاحل، قررت منع زيارات شخصيات اجنبية لبيت الشرق حتى لو تطلب ذلك استخدام الشرطة. وفي تصريح له بتاريخ ١٩٩٦/١/١٧ أوضح الوزير ان القرار لا ينطبق على الديبلوماسيين الاجانب حتى درجة وزير خارجية، وانما ينطبق على رؤساء الحكومات. وكان شاحل يتحدث خلال لقائه اعضاء كنيست من اليمين ورئيس بلدية القدس، الذين احتجوا على زيارة وزير خارجية هولندا لبيت الشرق واجتماعه مع السيد فيصل الحسيني، مسؤول حقيبة القدس في السلطة الفلسطينية.

٥- استمرار العمل على فصل القدس عن بقية اجزاء الضفة الغربية بفرض الاغلاق ومنع الفلسطينيين من غير سكان القدس من القدوم الى المدينة الا اذا كانوا مزودين بتصاريح خطية تعطى عادة ليوم واحد. وكانت لجنة خاصة، برئاسة الوزير شاحل، قد قدمت بتاريخ ١٩٩٥/٤/١١ توصياتها الى رئيس الحكومة آنذاك اسحق رابين، في شان ما يسمى «مخطط الفصل». وتضمنت التوصيات ضرورة تشديد القيود على هجرة الفلسطينيين الى القدس، ودرس امكان اخراج من يمكث بالمدينة بصورة دائمة وغير قانونية بالتدريج. كذلك اوصت اللجنة بوضع ستة معابر على المداخل المؤدية الى القدس تكون تحت مسؤولية الشرطة بقصد ضبط مسالة الدخول والخروج من القدس.

٦- استمرار الحفريات التي تقوم بها دائرة الآثار الاسرائيلية في منطقة الحرم وتحت المسجد الأقصى، الامر الذي يهدد بانهياره. وكانت السلطة الفلسطينية قد أصدرت بياناً يطالب بوقف هذه الحفريات.

٧- مصادقة الحكومة الاسرائيلية في جلستها بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٤ على مصادرة أراض عربية اضافية «للمصلحة العامة» تبلغ مساحتها ٥٣٥ دونماً، موزعة كالآتي: ٣٣٥ دونماً من أراضي بيت حنينا لبناء وحدات سكنية اضافية في راموت، و٢٠٠ دونم من اراضي بيت صفافا. وجمدت الحكومة تنفيذ المصادرة بسبب الضجة الاعلامية التي أثارها القرار ولكنه لم يلغ. يضاف الى ذلك التخطيط لبناء حارة يهودية جديدة مكونة من ١١٠٠ وحدة سكنية تصل بين نفي يعقوف وبسغات زئيف بين شارع رقم ١٣ وشارع رقم ١. وستبنى هذه الحارة في المكان الذي كان حتى نهاية سنة ١٩٩٥ معسكراً للجيش، على أراض صودرت في مطلع الثمانينات.

٨- قيدت السلطات الاسرائيلية امكانات الدعاية الانتخابية بالنسبة الى المرشحين من القدس لمجلس الحكم الذاتي، وسمحت بها في مناطق محددة وبعد الحصول على إذن مسبق في ذلك. ولم تتردد السلطات الاسرائيلية في منع مهرجانات انتخابية غير مرخصة. وعلى سبيل المثال: قامت السلطات بمنع عقد مهرجان خطابي دعت اليه رابطة ابناء «فتح» في القدس كان من المقرر إقامته لدعم كتلة بيت المقدس على ملعب كلية المطران. ومنع الجنود الاسرائيليون مرشحين فلسطينيين من دخول القدس، اذ كانت سياراتهم تحمل صورهم ودعايات انتخابية واشترطوا دخولهم القدس بعد إزالتها. ونجاح اسرائيل في فرض قيود على الانتخابات في القدس يعود في رأينا الى الاتفاقية المرحلية.

فالمادة السادسة من الملحق الثاني للاتفاقية، وعنوانها «ترتيبات الانتخاب بخصوص القدس»، نصت على ان على المرشحين الذين يقومون بنشاطات الحملة الانتخابية في القدس، الحصول على اذن في ذلك من اللجنة المركزية للانتخابات، التي تحصل عليها بدورها من الجانب الاسرائيلي في اللجنة الفرعية للجنة الشؤون المدنية (CAC). وحصرت اسرائيل أماكن الاقتراع في القدس في خمسة فروع بريد. ورفضت السماح بختم الهويات الاسرائيلية التي يحملها سكان القدس، واشترطت فرز أصوات المقترعين المقدسيين خارج القدس وفي منطقة الحكم الذاتي، حيث تسلم صناديق الاقتراع بعد انتهاء التصويت لمكتب لجنة الانتخابات اللوائية ذات العلاقة. وأكد وزير العدل الاسرائيلي في أثناء مناقشة مشروع قانون تنفيذ الاتفاقية المرحلية في الكنيست، ان منح سكان القدس الشرقية حق المشاركة في الانتخابات للمجلس

الموضوع الرئيسي : القدس	اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية	رقم العـــــدد : ١٢٥٦٥
المصـــــــدر : الحياة	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/٧/٢٥

التشريعي لا يعني ابدا تنازل اسرائيل عن سيادتها على القدس. واعلن وزير الأمن الداخلي، شاحل، موقفاً مشابهاً في اثناء لقائه ممثلين عن اليمين الاسرائيلي ورئيس بلدية القدس اولمرت بتاريخ ١٩٩٦/١/١٧. ولأن سكان القدس الذين اضطروا الى السكن خارج الحدود البلدية للمدينة، كما حددتها اسرائيل، سيسمح لهم بالتصويت في اماكن سكناهم الحالية، ولأن اصحاب حق الاقتراع قد نشرت اسماؤهم في قوائم صادق عليها الجانب الاسرائيلي قبل نشرها، فنحن نعتقد بوجود خطر فعلي بسحب الهويات الاسرائيلية منهم بعد الانتخابات، وخصوصاً من يسكن منهم في مناطق الحكم الذاتي، بحجة الاقامة خارج «دولة اسرائيل»، الأمر الذي يعني الغاء حقهم في الاقامة بالقدس. واذا عرفنا ان عدد هؤلاء الفلسطينيين يبلغ عشرات الآلاف، فإننا نتحدث عن أمر شديد الاهمية وخصوصاً ان للعامل الديموغرافي وزنه النوعي عند التفاوض في شأن حل مسألة القدس.

الى ما تقدم، استغلت الحكومة الاسرائيلية اتفاقية اعلان المبادئ وما صحبها من تغيير ايجابي في الاجواء والمواقف الدولية تجاهها، لتوقيع اتفاق مع الفاتيكان يعزز مضمونه الى حد ما موقف اسرائيل من القدس، ويعترف فيه الفاتيكان «بدولة اسرائيل»، ويتعامل مع الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على انه نزاع حدود، ولا يشير الاتفاق، بصورة مباشرة او غير مباشرة، الى قرارات الامم المتحدة المتعددة التي ترى في الوجود الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة احتلالاً حربياً خاضعة للقانون الدولي. وعبر شمعون بيريز عن مدى اهمية الاتفاق قائلاً: «لقد توصلنا الى اتفاق ذي قيمة تاريخية مع الفاتيكان، في القدس كما هي موحدة وعاصمة اسرائيل وتحت سيادة اسرائيلية. هذا حدث يقع مرة كل ١٩٩٤ عاماً، وقد وقع في كانون الثاني من هذه السنة».

سابعاً: تلخيص الموقف الاسرائيلي

قبيل بدء مفاوضات الحل النهائي

يمكن تلخيص الموقف الاسرائيلي الرسمي ازاء مسألة القدس كالآتي: القدس الموحدة بحدودها التي حددتها الحكومة في مرسوم انظمة السلطة والقضاء في حزيران ١٩٦٧ (مع بعض التعديلات في اتجاه الغرب في التسعينات) هي عاصمة اسرائيل وستبقى تحت السيادة الاسرائيلية. وهذا الموقف ورد في

اكثر من تصريح وخطاب للوزراء ولرئيس الحكومة الحالي. ففي سياق رده على اقتراح لجدول اعمال الكنيست قدمه عضو الكنيست دان ميريدور (الليكود) في شأن «إخفاء معلومات عن التزامات الحكومة لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن القدس»، قال رئيس الحكومة بيريز (الذي شغل منصب وزير الخارجية حتى اغتيال رابين في ١٩٩٥/١١/٤): «اريد ان ابدأ بوصف موقف حكومة اسرائيل في الماضي وفي الحاضر والمستقبل من القدس. بحسب رؤية حكومة اسرائيل وموقفها، وبحسب افعالها ايضاً، القدس لن تقسم. ولن نوافق على اي تقسيم للقدس. القدس لن تكون عاصمة لكيانين، وإنما عاصمة حكومة (دولة (ا. ح)) اسرائيل. القدس لن تكون برلين، لن يقام فيها سور ولن تجزأ. سوف تبقى موحدة وفق الخريطة التي صادق عليها الكنيست، وتحت سيادة اسرائيلية. لن تكون جزءاً من الاوتونوميا، ومؤسسات الاوتونوميا لن تدار في القدس. هذا هو موقفنا وهذا هو هدف الصراع». و«تمتد المدينة الموحدة، عاصمة اسرائيل على مساحة ١٠٨ آلاف دونم مربع»، كما يقول وزير العدل، دافيد ليبائي، محدداً المناطق التي شملتها حدود المدينة بعد توحيدها: «في الشرق منحدرات جبل الزيتون وجبل سكوبس، في الشمال شعفاط ومطار عطروت، في الجنوب قريتا صور باهر وبيت صفافا، وفي الغرب ضمت الى النطاق البلدي قرية عين كارم ومباني المركز الطبي ومستشفى هداسا». وضمن حدود «القدس الموحدة» تتصرف اسرائيل كصاحبة سيادة تماماً كما تتصرف في اي مدينة اسرائيلية أخرى من دون ان يشغلها الحفاظ على الأمر الواقع، حتى بدء مفاوضات الحل النهائي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبدو ان موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية هو عدم توسيع حدود القدس الحالية وعدم ضم مستعمرات معالي ادوميم التي تبعد ١٠ كلم الى الشرق من القدس بحدودها الحالية، وغفعات زئيف الواقعة الى الشمال من القدس، وبيتار ومستعمرات غوش عتسيون الواقعة جنوبي مدينة بيت لحم الى القدس. وعلل وزير العدل الاسرائيلي، ليبائي، ذلك بقوله ان فرض قانون الدولة وقضائها وإدارتها على المناطق المذكورة يعتبر خرقاً للاتفاقات التي وقعت بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي والتي صادق عليها الكنيست. فقد اتفق الطرفان على ان الوضع القانوني لقطاع غزة والضفة الغربية (حيث تقع المناطق المذكورة)، لن يتغير خلال المرحلة الانتقالية. وبناء على هذا الموقف، طلب الوزير من الكنيست شطب مشروعي قانون قدمهما عضوا الكنيست، ماتسا من الليكود (اقتراح قانون بضم معالي ادوميم وغفعات زئيف وبيتار الى القدس لسنة ١٩٩٥)، وبيبي من المفدال (الذي عاد وطرح «مشروع قانون القدس الكبرى لسنة ١٩٩٣») من جدول اعماله.

اذاً، فالحكومة الاسرائيلية لم تر في استمرار مصادرة الأراضي العربية وبناء حارات يهودية جديدة (هار حوما مثلاً) وشق شوارع سريعة (كشارع الخاتم الشرقي)، خرقاً لاتفاقية اعلان المبادئ التي اجلت البحث في مسألة القدس الى مفاوضات الحل النائي، وإنما رأت في ذلك ترجمة وتنفيذاً لسيادتها على المدينة. وفي حين اتفقت احزاب اليمين مع الحكومة في موقفها المذكور، فانها لم تتفق معها في موقفها بعدم توسيع حدود القدس الحالية ومطالبتها المستمرة بضم مستعمرتي معالي ادوميم وغفعات زئيف اثباتاً على ذلك. ولان احزاب المعارضة اليمينية تشك في ان الحكومة الحالية قد تتنازل في مفاوضات الحل النهائي عن موقفها ببقاء القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية، وأيدت هذه الاحزاب مشروع قانون يمنع تغيير او تقليص مساحة القدس كما حددها مرسوم الحكومة في حزيران ١٩٦٧ الا باغلبية ٨٠ من اعضاء الكنيست. وقبيل الانتخابات البرلمانية التي جرت اتهمت احزاب اليمين، وعلى رأسها حزب الليكود، حزب العمل بالتخلي عن القدس وطرحت شعار «بيريز سيجزئ القدس»، الأمر الذي اضطر الحكومة في حينه الى اصدار اعلان رسمي من خلال سكرتيرها اوضحت فيه ان موقفها من القدس ثابت وانها ستبقى عاصمة اسرائيل غير المجزأة. واوضح بيرس من جهته انه «لن تكون هنالك حكومتان في القدس، ولن تكون هنالك ادارتان في القدس».

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٦
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٧/٢٦

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (٣ من ٥)

مسألة القدس في ضوء القانون الدولي والاتفاقات الاسرائيلية - الفلسطينية

اسامة الحلبي*

■ في إثر اعلان قيام دولة اسرائيل في ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨ وانسحاب سلطة الانتداب البريطانية من فلسطين، دارت معارك بين الجيوش العربية والقوات اليهودية في نواح متعددة من فلسطين. وفي فترة لاحقة تم توقيع اتفاقيات وقف اطلاق نار تبعتها اتفاقيات هدنة بين الاطراف المتحاربة في ربيع سنة ١٩٤٩. فوقع الاردن واسرائيل اتفاقية وقف اطلاق نار على الجبهة الشرقية بتاريخ ١٩٤٨/١١/٣٠، بعد ان سبق ذلك تعيين الخط الفاصل بين الجزء الغربي من القدس والجزء الشرقي منها، وذلك بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٢. وتبعتها اتفاقية هدنة وقعها الطرفان في ١٩٤٩/٤/٣. وبتوقيع هذه الاتفاقية تم، في الواقع، تاكيد حقيقة اقتسام مدينة القدس بين الطرفين: الجزء الغربي الموجود فيه الجيش الاسرائيلي لاسرائيل، الجزء الشرقي الذي كان تحت سيطرة الجيش الاردني للاردن. وعلى رغم ان قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، الذي اوصى بتدويل القدس، لم يلغ او يعدل، فانه نتيجة الوقائع المادية التي تلته - بما في ذلك رفض الفلسطينيين، ممثلين باللجنة العربية العليا، للقرار، وقيام اسرائيل على مساحة جغرافية تفوق ما خصص للدولة اليهودية بموجبه، ثم توقيع اتفاقيات الهدنة المذكورة وبعدها توحيد الضفتين في اثر مؤتمر اريحا وإجراء الانتخابات النيابية فيهما بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١، التي كرست السيادة الاردنية على الضفة الغربية وعلى القدس الشرقية - بات واضحاً ان قرار التقسيم لم يعد واقعياً كاساس لحل سياسي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، لكن فكرة تدويل القدس بقيت قائمة. وهكذا، عندما احتلت اسرائيل القدس الشرقية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كانت المدينة تحت السيادة الاردنية او على الأقل تحت الحكم الاردني اذا اعتبرنا ان السيادة - كما سنفصل لاحقاً - هي للشعب الفلسطيني.

بطلان ضم القدس الشرقية من طرف واحد

ان احتلال احد طرفين متحاربين لمنطقة تابعة للطرف الآخر لا يعني، في اي حال من الاحوال، انتقال السيادة على تلك المنطقة - نتيجة الاحتلال - من الطرف المهزوم الى الطرف المحتل. بل ان حكومة الاقليم المحتل الشرعية تحتفظ بالسيادة عليه، لكن هذه السيادة تكون معلقة، وتنتقل صلاحيات السلطة السابقة من تشريع وتنفيذ وادارة الى السلطة المحتلة طوال فترة الاحتلال الى ان يتم تقرير مصير الاقليم المحتل. وتخضع الصلاحيات التي تمارسها القوة المحتلة خلال فترة الاحتلال، لقانون الاحتلال الحربي الممثل بلوائح لاهاي لسنة ١٩٠٧ وباتفاقية جنيف الرابعة بشان حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩. وبناء عليه، يجب التفريق بين الاجراءات التي تمارسها القوة المحتلة في الاقليم المحتل وبين ممارستها سيادتها داخل اقليمها الاصلي. ولا يجيز القانون الدولي ضم منطقة محتلة الى البلد المحتل بناء على رغبة الاخير فقط. كما ان السيادة لا تنتقل نتيجة الاحتلال الا في حال التوصل الى اتفاقية بين الفريقين المتحاربين تنص على انتقال المنطقة المحتلة من الفريق المهزوم الى الفريق المنتصر. ويشترط بعض فقهاء القانون الدولي ان يكون انتقال المنطقة المحتلة من الفريق المعتدي الى الفريق المعتدى عليه. وينسجم هذا الشرط مع المبدأ القائل بعدم تمكين المعتدي من قطف ثمار اعتدائه. ومن الحالات الأخرى التي يمكن لدولة ما بسط سيادتها على اقليم لم يكن تابعاً لها من قبل، تلك التي تمتد فيها حيازة الدولة المعنية على الاقليم مدة طويلة من دون ان تجابه تلك الدولة وتلك الحيازة بمعارضة او تحدي طرف اخر كسكان المنطقة او دولة مجاورة. وتعرف هذه النظرية في القانون الدولي بـ "Acquisitive Prescription". ولا تسري هذه النظرية اذا كانت حيازة الاقليم تمت باستعمال القوة وجوبهت بمقاومة ومعارضة قوية. ويشير بعض المصادر الى حالة اخرى يجيز فيها القانون الدولي ضم اقليم الى دولة احتلته، وهي عندما تتأثر الامة المهزومة بنتائج الحرب الى درجة انهاء وجودها السياسي اي انها وصلت الى حالة التفتت (Debellatio). ولكننا نرى ان هذه النظرية - التي كانت مقبولة بموجب القانون الدولي التقليدي وتعتمد على الانتصار الكامل الذي يؤدي الى خضوع الدولة المهزومة واستسلامها ثم نقل السيادة عليها - لا تتفق ومبدا عدم جواز الاستيلاء على اراضي الدول الاخرى بالقوة واحترام سيادة الدول واستقلالها، الذي تبناه المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الاولى وتبوا مكانة مرموقة في ديباجة ميثاق هيئة الأمم المتحدة، الذي بموجبه لا يجوز ضم منطقة محتلة الى الدولة التي احتلتها، حتى لو كانت الاخيرة دخلت الحرب دفاعاً عن النفس. فمبدا الدفاع عن النفس يعطي الدولة المعتدى عليها الحق في الرد على الاعتداء ودرء الخطر المحدق بها، ولكن

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٢٥٦٦
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٦

عند رد الاعتداء وزوال الخطر ينتهي الدفاع عن النفس، ولا يمكن الاستمرار في التمسك بالمنطقة المحتلة. فمبدا الدفاع عن النفس لا يولد حقاً في ملكية الارض التي احتُلت نتيجة صد الاعتداء.

وعودة الى الموقف الاسرائيلي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ واحتلال القدس الشرقية و«توحيدها» مع القدس الغربية، فقد ادعت اسرائيل انها دخلت الحرب مرغمة ودفاعاً عن النفس امام دول عربية اعتدت عليها، ولذلك فإن احتلالها قطاع غزة والضفة الغربية والقدس يعطيها الحق في الاستمرار في الاحتفاظ بهذه المناطق. لكن، حتى لو قبلنا ادعاء اسرائيل انها دخلت الحرب دفاعاً عن النفس فإن حق الدفاع عن النفس يسمح لها باستعمال القوة لصد الاعتداء، الا انه لا يجيز لها الاحتفاظ بمناطق احتلتها خلال دفاعها عن النفس. والدولة المحتلة ملزمة بالانسحاب حالما تتم دفاعها عن نفسها وتصد الاعتداء. وبموجب ميثاق الامم المتحدة لا يجوز، قانوناً، جني الربح نتيجة الحرب بضم الاراضي التي احتُلت حتى لو كانت الدولة ذات العلاقة قد تصرفت بموجب حق الدفاع عن النفس. لذلك، فان استمرار اسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧ ومن ضمنها القدس الشرقية، لا يمكن تبريره بناء على حق الدفاع عن النفس. وتبرر اسرائيل، في ادعاء اخر، احتفاظها بالاراضي التي احتلتها نتيجة حرب حزيران بانه ضروري وملائم لحاجات اسرائيل الامنية، وان هذه الضرورة الامنية لم تنته فوراً بعد انتهاء الحرب. لكن، حتى لو كانت اسرائيل ردت على خطر محدق سنة ١٩٦٧، فانها سرعان ما ازالت هذا الخطر وكانت ملزمة بالانسحاب بعد زواله. وادّعى اخرون ان اسرائيل تستطيع الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها، بما فيها القدس الشرقية، حتى توقيع معاهدة سلام بينها وبين الدول العربية. ووصل الموقف الاسرائيلي، ممثلاً ببعض الباحثين الاسرائيليين، الى أبعد من ذلك، اذ ادعى يهودا بلوم، وهو استاذ القانون الدولي وشغل منصب ممثل اسرائيل في الامم المتحدة، ان اسرائيل تستطيع الاحتفاظ بالضفة الغربية وبالقدس بصورة دائمة لان لها افضلية على الاردن بشان مسالة السيادة عليهما، اذ لم يكن للاردن، بحسب ادعاء بلوم، صفة قانونية او شرعية في تلك المناطق ولم يعترف بسيادته عليها سوى باكستان وبريطانيا. وبالتالي ادعى بلوم بـ «فراغ السيادة في الضفة الغربية» وبعدم وجود دولة ذات سيادة لتعاد اليها المنطقة التي احتلتها اسرائيل في حرب خاضتها دفاعاً عن النفس. وكما نعرف، لم تضم اسرائيل الضفة الغربية وغزة، وإنما ضمت القدس الشرقية لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة. ان الموقف الذي طرحه بلوم مغلوط فيه ومرفوض للاسباب التالية: اولاً، بالروح نفسها التي يتحدث بها بلوم يمكن الادعاء (غير المقبول من كاتب هذه السطور) ان الاردن اصبح صاحب السيادة في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية عقب مؤتمر اريحا والانتخابات النيابية في الضفتين التي جرت بتاريخ ١٩٥٠/٤/١١. ثانياً، بما ان الاردن كان صاحب السلطة في الضفة الغربية وفي القدس فقد انتقلت هذه السلطة الى يد القوة المحتلة، اي اسرائيل. اما السيادة على هذه المناطق فلم تكن للاردن، وبالتاكيد لم تصبح لاسرائيل، بل هي للفلسطينيين كمجموعة. ثالثاً، ان الادعاء بغياب السيادة على الضفة الغربية وعلى القدس الشرقية يتجاهل حق الشعب الفلسطيني الموجود في هاتين المنطقتين في تقرير مصيره، الأمر الذي تعترف به الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعددة، وهو حق غالب لأي قوة محتلة بغض النظر عن الطريقة والظروف التي أدت الى الاحتلال. رابعاً، حتى لو قلنا ان الاردن ضم الضفة الغربية والقدس الشرقية بصورة غير شرعية، فقد كان على اقل تقدير بمثابة وصي على هاتين المنطقتين الى ان تحل القضية الفلسطينية. وبعد احتلال اسرائيل لهاتين المنطقتين في حزيران ١٩٦٧، اصبحت هي ايضاً بمثابة «محتل وصي» (Occupant Trustee)، وكان عليها ادارتها بامانة حتى اعادتها الى اصحاب الحق فيها، اي الشعب العربي الفلسطيني. خامساً، ان اندلاع الانتفاضة في اواخر سنة ١٩٨٧ في قطاع غزة والضفة الغربية - والتي وصلت القدس ايضاً، وما تبعه من قرار الاردن بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية، ومن اعلان الاستقلال الفلسطيني في ١٩٨٨/١١/١٥ الذي حظي باعتراف نحو مئة دولة، ولاحقاً قبول اسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني وما تبعه من اتفاقيات - يؤكد ضعف الادعاء الاسرائيلي بفراغ السيادة في المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، ويؤكد ان الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق فيها والند للجانب الاسرائيلي. واخيراً، ورد في احد المصادر الادعاء التالي لتبرير موقف اسرائيل وسيادتها على القدس: بما ان قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، والذي تضمن نصاً بتدويل القدس، لم ينفذ ولم يتم، فقد باتت القدس مفتوحة للاحتلال من قبل اي من الطرفين المستفيدين من قرار سنة ١٩٤٧. لذلك كانت القدس، قانوناً، مفتوحة للاحتلال من قبل اسرائيل التي احتلتها فعلاً سنة ١٩٦٧. ان هذا الادعاء لا شك في انه ضعيف وواه، ذلك بان قرار التقسيم، وخصوصاً ما تضمنه من تدويل للقدس لم يتعد كونه توصية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وحيث انه لم يقبل به ولم ينفذ، فإنه لم يولد حقوقاً. ومثلما لم تُمنح الحكومة البريطانية حق السيادة على فلسطين عندما انتدبتها عصبة الامم، فإن مجلس الوصاية الذي اقيم بموجب قرار التقسيم لم يمنح او يتمتع بحق السيادة على القدس، وانما منح صلاحية ادارتها ضمن مشروع التدويل. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاء المذكور يتناقض مع مبدا عدم جواز استمرار حيازة او ضم منطقة احتلت حتى لو كان الاحتلال نتيجة حرب خيضت دفاعاً عن النفس، ويتعارض مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني في هذا السياق ان القدس لم تكن مفتوحة او مهياة قانوناً للاحتلال الاسرائيلي سنة ١٩٦٧، وإنما كانت السيادة عليها وما زالت تعود لأهلها الاصليين.

بناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج ان استمرار بقاء القدس الشرقية في حيازة اسرائيل وضمها لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة، مخالفان لاحكام القانون الدولي. وقد عبر المجتمع الدولي وهيئة الامم المتحدة عن موقفهما الواضح الرافض لسلوك اسرائيل وقرارها بسريان قانونها وقضائها وادارتها على القدس الشرقية، ومن ثم توحيدها مع القدس الغربية وضمها في الواقع اليها. فبعد احتلال القدس الشرقية وسن البرلمان الاسرائيلي للقوانين التي فرضت قانون الدولة وقضاءها وادارتها على المدينة وعلى مناطق أخرى من الضفة الغربية المحيطة بها، اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ١٩٦٧/٧/٤ قرارها رقم ٢٢٥٣ الذي دعا اسرائيل الى الغاء جميع التدابير التي اتخذتها بشان القدس والامتناع فورا عن إتيان اي عمل من شانه تغيير مكانتها. وكررت الجمعية العامة طلبها المذكور في قرارها رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/٧/١٤. اما مجلس الأمن الدولي فقد اصدر قرارات كثيرة بهذا الشأن ايضاً. ففي قراره رقم ٢٥٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ شجب عدم امتثال اسرائيل قرارات الجمعية العامة واعتبر «جميع الاجراءات الادارية والتشريعية، وجميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك التي من شانها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي اجراءات باطلة، ولا يمكن ان تغير في وضع القدس». وعندما قامت اسرائيل ببناء المستعمرات اليهودية في المناطق التي ضمتها اليها ومن ضمنها القدس الشرقية، ولم تمتثل قراراته بعدم تغيير معالم القدس ومكانتها، ولم تتعاون مع لجنته التي ألفت لدرس الوضع المتعلق بالمستعمرات في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، اصدر مجلس الامن قراره رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٠ الذي جاء فيه ان المجلس يعتبر «سياسة اسرائيل في اقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة ليس لها مستند قانوني وتشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩». واكد المجلس لاحقاً «الضرورة الملحة لانهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس». وفي إثر صدور «قانون اساسي: القدس عاصمة اسرائيل» اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٠ الذي لام فيه اسرائيل اشد اللوم على سن القانون الأساسي المذكور واكد ان ذلك يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يمنع استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة على القدس. ودعا المجلس الدول التي لها سفارات في القدس (الغربية) الى سحبها من المدينة. وكما سبق وذكرنا، فقد استجابت الدول للقرار ونقلت سفاراتها الى تل ابيب، ما عدا كوستاريكا. وبعد وقوع مجزرة الاقصى بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨ ومقتل ١٧ فلسطينياً برصاص الشرطة الاسرائيلية، شجب مجلس الامن في

الموضوع الرئيسى : القدس	اسم كاتب المقال : أسامة الحلبى
الموضوع الفرعى : من الناحية القانونية	رقم العـــدد : ١٢٥٦٦
المصـــدر : الحياة	تاريخ الصـدور : ١٩٩٧/٧/٢٦

قراره رقم ٦٧٢ المجزرة وطلب من الامين العام للامم المتحدة اعداد تقرير بشأن الاجراءات التي يجب اتخاذها. وعاد المجلس ليؤكد، كاساس لإجراء دولي، موقفه من ان القدس منطقة محتلة. وقد رفضت اسرائيل القرار على اساس ان القدس الشرقية ليست منطقة محتلة وإنما تقع تحت سيادتها، ولم تسمح بدخول بعثة تحقيق من قبل الامين العام للامم المتحدة، الامر الذي اضطر مجلس الامن الى اتخاذ قرار عبر فيه عن استيائه الشديد من موقف اسرائيل، واضطر الامين العام الى تقديم تقريره، الداعي الى منح الامم المتحدة دوراً مستمراً في رقابة معاملة اسرائيل للفلسطينيين في المناطق المحتلة ومن ضمنها القدس، من دون ان يُجري تحقيقاً في المجزرة على ارض الواقع.

اذاً، فموقف القانون الدولي والمجتمع الدولي، ممثلاً بالامم المتحدة وهيئاتها، واضح وصريح بشأن الخطوات الادارية والقانونية التي اتخذتها اسرائيل تجاه القدس الشرقية منذ احتلالها في حزيران ١٩٦٧. وهذا الموقف يتلخص في اعتبار القدس الشرقية منطقة محتلة اسوة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وفي رفض الخطوات المذكورة واعتبارها غير شرعية وملغاة. واستمر هذا الموقف في الوضوح نفسه حتى بداية المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية. فما هو تاثير الاتفاقيات التي تم التوصل اليها بين الطرفين في القضية الفلسطينية عامة، وفي مسالة القدس خاصة؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه من خلال مراجعة الاتفاقيات المذكورة، وفي الاساس اتفاقية اعلان المبادئ التي تم توقيعها بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣/٩/١٣ في واشنطن والتي شكلت الاطار والاساس القانوني لاتفاقية قطاع غزة ومنطقة اريحا التي وقعت بين الطرفين في القاهرة بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤. وللاتفاقية المرحلية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والمتعلقة بالفترة الانتقالية، وباعادة انتشار الجيش الاسرائيلي ونقل الصلاحيات الى

بناء على ما تقدم، يمكن الاستنتاج ان استمرار بقاء القدس الشرقية في حيازة اسرائيل وضمها لتصبح جزءاً من عاصمتها الموحدة، مخالفان لأحكام القانون الدولي. وعبرت هيئة الأمم المتحدة عن موقفها الرافض لسلوك اسرائيل وقرارها بسريان قانونها وقضائها وادارتها على القدس الشرقية.

الجانب الفلسطيني، والتي تم التوصل اليها في طابا، وتم توقيعها في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨.

مكانة القدس قبيل اعلان المبادئ

حتى تاريخ توقيع اعلان المبادئ، يمكن تلخيص الوضع القانوني للقدس بشقيها كما يلي: القدس الشرقية مدينة محتلة وضمها الى اسرائيل غير قانوني ومناقض للأعراف الدولية وعلى اسرائيل الانسحاب منها، ولسكانها الفلسطينيين، كجزء من الشعب الفلسطيني، حق تقرير المصير وذلك بناء على ما شرحناه. اما بالنسبة الى القدس الغربية، فبعد فشل فكرة التقسيم كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوتها الى تدويل القدس (بشقيها) في قرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١. وعلى الرغم من ان المدينة (بشقيها) لم تدول، فإن مكانتها (Status) لم تحسم. ومع ان شعوباً ودولاً كثيرة قد اعترفت باسرائيل كدولة، لكنها لم تعترف بسيادة اسرائيل على القدس. وعلى سبيل المثال، كان تفسير الولايات المتحدة في هذا الشان يعتمد على قرار الجمعية العامة الداعي الى التدويل. وبناء على هذه الخلفية يمكن تفسير فتح عدد قليل جداً من السفارات الاجنبية في القدس الغربية ووجود اغلبيتها في تل ابيب، وكذلك تفسير قيام دول متعددة بفتح قنصليتين لها: واحدة في القدس الغربية، وأخرى في القدس الشرقية. وحتى بعد مرور اكثر من اربعين عاماً على قيام دولة اسرائيل وسيطرة اسرائيل الفعلية (Control de facto) على القدس الغربية، رات اغلبية الدول في مكانة القدس الشرقية والغربية مسالة غير محلولة. لكن هذا الموقف الدولي لم يبرز بشان القدس الغربية كما برز عند احتلال القدس الشرقية وضمها الى اسرائيل. وبناء على هذه الخلفية ايضاً (كون مسالة القدس غير محلولة)، لم يحدد المجلس الوطني الفلسطيني عندما اعلن «استقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس» بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥ حدود الدولة، ولم يفصح عن اي قدس يتحدث. وقد اشار اعلان الاستقلال الى قرار التقسيم رقم ١٨١ كاساس لشرعية قيام الدولة الفلسطينية. لكن الرسالة التي بعث بها المراقب الفلسطيني الدائم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة، الى الامين العام بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٦، طالبت بعقد مؤتمر دولي على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي صدر سنة ١٩٦٧ ودعا اسرائيل الى الانسحاب من الاراضي التي احتلتها. لذلك راى بعض خبراء القانون الدولي ان حدود الدولة التي يقصدها اعلان الاستقلال ليست تلك التي نص عليها قرار التقسيم وإنما هي حدود المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧. ويبقى السؤال: هل يتحدث اعلان الاستقلال، الذي اعترفت به مئة دولة تقريباً، عن القدس الشرقية بحدودها سنة ١٩٦٧ كعاصمة للدولة الفلسطينية، ام يقصد ان تكون القدس (بشقيها) عاصمة للدولة الفلسطينية من دون ان يلغي كونها عاصمة لاسرائيل ايضاً، فتكون القدس مدينة مفتوحة غير مقسمة تشكل عاصمة لدولتين تتفقان على مواقع المؤسسات الرسمية لكل منهما؟

مسألة القدس في ضوء اعلان المبادئ واتفاقية المرحلة الانتقالية

يتحدث اعلان المبادئ عن مرحلة انتقالية من المفروض ان تمر بها المنطقة الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، في الطريق الى تسوية دائمة على اساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وقد بدات هذه الفترة فور انسحاب الجيش الاسرائيلي من غزة واريحا وتستمر خمسة اعوام. ونص الاعلان على انه خلال فترة لا تتعدى بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، ستبدأ المفاوضات بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني في شأن المكانة الدائمة (Permanent Status) للمنطقة الفلسطينية المحتلة. وبموجب اتفاقية المرحلة الانتقالية (طابا او اوسلو - ٢) التي وُقّعت بين الجانبين في واشنطن بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨، تحدد يوم ١٩٩٦/٥/٤ موعداً لبدء هذه المفاوضات. وستشمل مفاوضات المرحلة النهائية الموضوعات التي لم تتم معالجتها في اعلان المبادئ، وهي: «القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة الاخرى، وغيرها من القضايا ذات الهم المشترك». ونصت المادة الثالثة من اتفاقية اعلان المبادئ على اجراء انتخابات حرة ومباشرة وعامة من اجل «اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (المجلس المنتخب)». وتحدثت الفقرة الثانية من المادة نفسها عن اتفاقية خاصة تحدد طابع الانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق باعلان المبادئ كملحق أول. ونصت المادة الاولى من الملحق على ما يلي: «سيكون لفلسطينيي القدس الذين يقطنون هناك حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين». وفي الملحق الثاني لاتفاقية المرحلة الانتقالية والمتعلق بالانتخابات، تم الاتفاق على منح فلسطينيي القدس حق المشاركة في الانتخابات اقتراعاً وترشيحاً. ويمكن اعتبار هذا مكسباً فلسطينياً ازاء الموقف الاسرائيلي المتشدد الذي كان حتى توقيع الاتفاقية يقول ان «المشاركة» التي نص عليها الملحق الاول لاعلان المبادئ تقتصر على ممارسة حق الاقتراع من دون الترشيح. وكان الجانب الاسرائيلي رفض في حينه المطلب الفلسطيني بذكر حق الترشيح صراحة في نص الملحق المذكور، كما عاد فرفض هذا المطلب خلال المفاوضات التي جرت بين الطرفين في نيسان (ابريل) ١٩٩٥ من اجل التوصل الى اتفاق بشأن الانتخابات لمجلس الحكم الذاتي. ويبقى هذا المكسب متواضعاً، لأن

الموضوع الرئيسي : القدس — اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية — رقم العدد : ١٢٥٦٦
المصدر : الحياة — تاريخ الصدور : ١٩٩٧/٧/٢٦

اسرائيل نجحت في تقييد الحق المذكور. فعلى سبيل المثال منعت السلطات الاسرائيلية عقد مهرجانات انتخابية في القدس، دعا اليها المرشحون المقدسيون، بحجة عدم حصول المرشحين على اذن مسبق في ذلك من اللجنة المركزية للانتخابات والتي يجب ان تحصل عليه بدورها من الجانب الاسرائيلي عن طريق اللجنة الفرعية للشؤون المدنية. وجرت الانتخابات بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، وتم انتخاب مجلس الحكم الذاتي المكوّن من ٨٨ عضواً، والمتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية حددتها اتفاقية طابا بشأن المرحلة الانتقالية. وشارك سكان القدس في هذه الانتخابات ضمن القيود التي وضعتها اتفاقية طابا ايضاً، وتضمنت - اضافة الى تقييد حق الدعاية الانتخابية للمرشحين - تحديد عدد صناديق الاقتراع وحصرها في خمسة فروع بريد، واشتراط فرز الاصوات خارج حدود القدس الموسعة وفي داخل منطقة الحكم الذاتي. ونتيجة هذه التقييدات كان الانطباع بان سيادة اسرائيل في القدس الشرقية لم تُمس فعلاً، وبانها تتعامل مع الموضوع كما لو كان يتعلق برعايا اجانب يشاركون في انتخابات برلمانية في دولتهم من دون ان تمس ممارستهم حق الاقتراع بسيادة الدولة المضيفة.

ولان اعلان المبادئ، كما الاتفاقية بشأن المرحلة الانتقالية التي تلته، لم يشتملا على مادة تنص على حفظ الوضع القائم (Status Quo) بالنسبة الى الموضوعات التي تأجل البحث فيها حتى بدء مفاوضات المرحلة النهائية، واستمرت اسرائيل في تبني السياسة نفسها القائلة بتثبيت السيادة الاسرائيلية في القدس. وتمشياً مع هذه السياسة قامت اسرائيل، ممثلة بسلطاتها المتعددة، باتخاذ الخطوات والمواقف التي سبق وتطرقنا اليها في هذا الشأن: فاستمرت في مصادرة الاراضي العربية وبناء المستعمرات اليهودية، شق الطرق الالتفافية، ومضايقة المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس، فصل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية وعدم السماح بدخولها الا بتصريح، تقييد حرية المنتخبين والمرشحين لمجلس الحكم الذاتي... الخ، وذلك بالاضافة الى منع السلطة الوطنية ومنظمة التحرير، بموجب قانون خاص سنه الكنيست، من فتح مكاتب لهما او القيام باي نشاط كعقد اجتماع او مهرجان في القدس الا بإذن مسبق من الحكومة الاسرائيلية.

واذا اعتبرنا اعلان المبادئ اتفاقية دولية ثنائية تم التوصل اليها بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي برغبة حرة ومن دون إكراه احدهما على دخولها، فإنها تكون خاضعة للمبادئ وللمعايير الدولية المنصوص عليها في معاهدة فيينا بشأن احكام الاتفاقيات لسنة ١٩٦٩. ومن هذه المبادئ مبدأ تنفيذ الالتزامات من قبل طرفي الاتفاق بحسن نية (With Good Faith) الذي نصت عليه المادة ٢٦ من المعاهدة المذكورة. يضاف الى ذلك، المبدأ المنصوص عليه في المادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩، والذي يحظر سلب سكان الاقليم المحتل في اي حال من الاحوال اي حق من الحقوق التي تنص عليها المعاهدة، حتى لو كان هذا المس بالحقوق نتيجة اتفاق يتم بين السلطة الممثلة للسكان المحتلين (منظمة التحرير الفلسطينية) وبين المحتل (حكومة اسرائيل).

وفي عودة الى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية في القدس منذ توقيع اعلان المبادئ (وخصوصاً الاستمرار في مصادرة الأرض العربية وبناء المستعمرات اليهودية عليها والتضييق على سكان القدس العرب وعلى المؤسسات الفلسطينية العاملة فيها قبل اعلان المبادئ)، نجد انها تقودنا الى الاستنتاج المعقول والواضح ان السلطات الاسرائيلية اخلّت بمبدأ حسن النية، لانها استحدثت وقائع جديدة تعزز الموقف الاسرائيلي والوجود اليهودي في المدينة وتضعف الموقف الفلسطيني وقدرته على التفاوض بنجاعة، حين تبدأ مفاوضات المرحلة النهائية بشأن مسألة القدس.

وفي رأينا، ليس هنالك شك في ان «الحقوق الشرعية» و«الحقوق المشروعة» و«المطالب العادلة» للشعب الفلسطيني تشمل حقه في تقرير مصيره، وفي السعي للاستقلال والسيادة، وفي تحقيق انمائه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك في المناطق الفلسطينية التي كانت تحت الحكم الاردني واحتلتها اسرائيل في حزيران ١٩٦٧، وطالبها مجلس الأمن والجمعية العامة بالانسحاب منها في اكثر من قرار. اما الاتفاقات التي تلت اعلان المبادئ، ومنها اتفاقية طابا، فما ورد فيها يجب الا يجحف او يفرغ من مضمونها النتيجة التي ستفضي اليها مفاوضات المرحلة النهائية. وبناء عليه، فإن اعلان المبادئ الذي تبنى اسلوب المراحل في حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، لا ينفي ولا ينتقص حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. والتخوف الوحيد هو من تبني الجانب الاسرائيلي النص الانكليزي للقرار رقم ٢٤٢ الذي يتحدث عن انسحاب اسرائيل من «أراضٍ» احتلتها في حزيران ١٩٦٧، في حين ان النص الفرنسي يتحدث عن انسحاب من «الاراضي» التي احتلت. لكن قرارات مجلس الأمن اللاحقة، ومن ضمنها القرار رقم ٤٧٦، اكدت ضرورة انهاء الاحتلال «للأراضي التي تحتلتها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧». لذلك فان مفاوضات المرحلة النهائية يجب ان تؤدي الى تطبيق قراري مجلس الأمن ٣٣٨ و٢٤٢ كما هو منصوص عليها في اتفاقية اعلان المبادئ واتفاق طابا (الذي حل محل اتفاق القاهرة). وهذا التطبيق يجب ان يتلاءم مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي يعني السيادة من دون تدخل اجنبي، بحيث يتم الانسحاب الاسرائيلي من المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، وتقام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس: اما الشرقية بحدودها سنة ١٩٦٧، فيكون حل مسألة القدس بتقسيمها مرة اخرى، وإما في جزء من القدس يُتفق عليه بحيث تبقى مدينة مفتوحة تتسع للعاصمتين: عاصمة الدولة الفلسطينية، وعاصمة دولة اسرائيل.

وخصوصاً ان الجانب الاسرائيلي هو الجانب الاقوى والمسيطر، في حين ان الجانب الفلسطيني واقع تحت الاحتلال ولا يملك القدرة ذاتها على ايجاد وقائع تخدم مصلحته كما الجانب الآخر. ومما لا شك فيه ان هذه الممارسات الاسرائيلية تتجاهل حقوق سكان القدس الفلسطينيين وتتعارض مع حقهم في انهاء الاحتلال وفي تقرير المصير. لذلك كان من المفروض التشديد على وجوب قراءة وتفسير اعلان المبادئ بحيث لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي ومبادئه، التي تحكم علاقة المحتل بالارض التي يحتلها وبسكانها، وبحيث لا يتعارض مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطرقنا اليها في هذا الفصل، فيكون اعلان المبادئ دربا - وإن تعرج وبهتت ملامحه احياناً - يؤدي الى انتهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية، عاصمتها القدس، بالحدود وبالشكل الذي يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات المرحلة النهائية. فكيف تكون هذه القراءة وهذا التفسير لاعلان المبادئ وللاتفاقيات التي تلته؟

ان اعلان المبادئ لا يشير، في نص صريح، الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، لكن ذلك لا يعني الغاء هذا الحق او تخلياً عنه. فقد جاء في ديباجة الاعلان ان توقيعه كان تتويجاً للمفاوضات التي اجراها الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي، ونتيجة اقتناعهما بانه قد «حان الوقت لوضع حد لعقود من المواجهة والصراع، والاعتراف بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة، وبذل اقصى الجهود للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وامن متبادلين، والتوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها». وورد في المادة الاولى من الاعلان ان هدف المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية هو «اقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس)، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتجاوز خمسة اعوام، وتؤدي الى تسوية دائمة على اساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨». كما ورد في المادة الثالثة من اعلان المبادئ ان «الانتخابات للمجلس. تشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة». وورد نص مشابه في ديباجة اتفاقية طابا.

خلاصة

ان مسألة القدس ومكانتها القانونية لم تحسم منذ القرار رقم ١٨١، المتعلق بالتقسيم وتدويل القدس، الى حين بدء المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية وتوقيع اعلان المبادئ في ١٩٩٣/٩/١٣. فحتى ذلك الوقت كان في الامكان ان تعني «القدس» فلسطينياً، القدس بشقيها. لكن، وبعد ان وقع اعلان المبادئ واتفق على ان يكون اطاراً لحل القضية الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يتناولان الاراضي الفلسطينية التي احتلت سنة ١٩٦٧ فقط، واصبح واضحاً ان «القدس» تعني اليوم عند الحديث عن السيادة الفلسطينية، «القدس الشرقية» (هذا لا يلغي امكان التوصل الى اتفاق آخر غير تقسيم القدس، كبقاء المدينة بشقيها، مدينة مفتوحة تحت سيادة مشتركة). اما القدس الغربية والقرى الفلسطينية التي ضمت مساحتها اليها بعد حرب ١٩٤٨ وقيام دولة اسرائيل، فقد يطالب الفلسطينيون بتعويضهم عن املاكهم فيها ضمن حل مشكلة اللاجئين و«القضايا الاخرى ذات الهم المشترك».

---

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٧
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٧

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (٤ من ٥)

اسقاطات ضم القدس الشرقية على مكانة سكانها الفلسطينيين وحقوقهم

اسامة الحلبي *

■ بعد ان خلصنا الى النتيجة ان القدس الشرقية هي منطقة محتلة بموجب القانون الدولي، كان من المفروض ان تحكم العلاقة بين اسرائيل كقوة محتلة (Occupyin Power) وبين القدس وسكانها المحتلين، قواعد واحكام قانون الاحتلال الحربي الدولي وتحديداً القانون الدولي الانساني (International Humanitarian Law) ومن أهم بنوده: معاهدة جنيف الرابعة لحماية المدنيين في زمن الحرب لسنة ١٩٤٩، وانظمة لاهاي الملحقة بمعاهدة لاهاي لسنة ١٩٠٧. وفي هذا الشان، لا تباين بين مكانة القدس الشرقية ومكانة الضفة الغربية وقطاع غزة، فجميعها اصبحت، في اثر حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مناطق محتلة وبما ان سكان القدس مدنيون (Civilians) يعيشون في منطقة محتلة، فان الاحتلال لا يمكنه ايجاد علاقة ولاء وامانة (Allegiance) بينهم وبين المحتل، ولا يمكن اعتبارهم مواطنين في الدولة المحتلة او فرض ذلك عليهم. وكان على المحتل - اسرائيل - احترام حقوق سكان القدس وضمانها وعدم الانتقاص منها وعدم فرض قيود عليهم الا ضمن ما يسمح ويقر به القانون الدولي كضروري ليتمكن المحتل من القيام بواجباته تجاه السكان من جهة، ويحافظ على سلامة قواته وحاجاته الأمنية من جهة اخرى، فضلاً عن ان واجب المحتل احترام القوانين سارية المفعول في المنطقة المحتلة ما دام لا «يوجد مانع مطلق» (unless absolutely prevented) يحول دون ذلك. واخيراً، وكما رأينا، يمنع القانون الدولي اسرائيل من ضم القدس الشرقية، ومن فرض قوانينها وادارتها وقضاتها عليها. لكن اسرائيل تعاملت مع القدس الشرقية منذ احتلالها بطريقة متباينة عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وسرعان ما قررت ضمها اليها فعلياً، لتصبح جزءاً من عاصمتها «الكاملة والموحدة»، فأصبحت القوانين الاسرائيلية في المجالات المتعددة سارية المفعول على المدينة المحتلة وعلى سكانها. وسنتطرق فيما يلي الى اسقاطات هذا القرار الاسرائيلي وانعكاسه على المكانة القانونية لسكان القدس، وعلى حقوقهم وواجباتهم كما ينص عليها القانون الاسرائيلي وذلك في المجالات الاتية:

المكانة القانونية لسكان القدس الشرقية: الاقامة في مقابل المواطنة.

ان ضم القدس الشرقية الى اسرائيل لم يصحبه ضم للسكان بمعنى اعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم اليها. فابقت الحكومة الاسرائيلية على الجوازات الاردنية التي حملها السكان، وقررت بعد اجراء احصاء منحهم الهوية الاسرائيلية، التي هي مؤشر على الاقامة باسرائيل. وهكذا ولد وضع قانوني غريب اصبح فيه سكان القدس الشرقية مواطنين اردنيين ومقيمين باسرائيل في الوقت نفسه. وللوقوف على الفارق القانوني والعملي بين المواطنة (Citizenship) والاقامة (Residency) باسرائيل، ونتائجه الفعلية وانعكاساته على حياة السكان وحقوقهم، سنتوقف عند القوانين والانظمة الاسرائيلية ذات العلاقة، بالاضافة الى قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية.

أ) قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢:

يحدد هذا القانون كيفية الحصول على الجنسية (المواطنة) الاسرائيلية وكيفية فقدانها والشروط التي تحكم ذلك. ويمكن الحصول على الجنسية الاسرائيلية باحدى الطرق التالية: استناداً الى «حق العودة» (المادة ٢)، بناء على الاقامة باسرائيل (المادتان ٣ و٣أ)، الولادة في اسرائيل (المادة ٤)، الولادة والاقامة باسرائيل المادة (٤أ)، وبطريق التجنس (المواد ٥ - ٨)، أو بناء على منحها من قبل وزير الداخلية في حالات محددة (المادة ٩). أما حق العودة فهو لليهود او لأبناء عائلاتهم (زوج او زوجة، ابن أو ابنة، زوج الابنة أو زوجة الابن) فقط. وعندما سن القانون بتاريخ ١٩٥٢/٤/١، فقد وجب توفر الشروط التالية مجتمعة حتى تؤدي الاقامة باسرائيل الى المواطنة:

أولاً: ان يكون الشخص المعني فلسطينياً، أي مقيماً بفلسطين قبل قيام دولة اسرائيل، ويكون في حيازته جواز سفر فلسطيني أو شهادة مواطنة فلسطينية.

ثانياً: ان يكون مسجلاً حتى تاريخ ١٩٥٢/٥/١ كمقيم في سجل السكان الاسرائيلي.

ثالثاً: كان مقيماً باسرائيل عند بدء سريان القانون، أي بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٤.

رابعاً: اقام باسرائيل او بمنطقة اصبحت جزءاً منها بعد اقامتها، أو دخلها بطريقة قانونية في الفترة ما بين قيام دولة اسرائيل (١٩٤٨/٥/١٥) وبدء سريان القانون (١٩٥٢/٧/١٤).

ولان الشروط المذكورة، وخصوصاً الرابع منها، حالت دون حصول عدد غير قليل من السكان العرب في اسرائيل على الجنسية الاسرائيلية، فقد عدل قانون الجنسية سنة ١٩٨٠، وأضيفت المادة (٣أ) التي نصت على وجوب توفر خمسة شروط حتى يستطيع الشخص المعني الحصول على المواطنة الاسرائيلية بناء على اقامته باسرائيل:

اولاً: ألا يكون قد حصل على

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٧
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٧/٢٧

الجنسية الاسرائيلية وفقاً لمادة أخرى من القانون..

ثانياً: كان مواطناً في فلسطين - ارض اسرائيل قبيل قيام دولة اسرائيل.

ثالثاً: كان مقيماً باسرائيل ومسجلاً في سجل السكان بتاريخ ١٩٥٢/٧/١٤ (بدء سريان قانون الجنسية).

رابعاً: كان مقيماً باسرائيل ومسجلاً في سجل السكان يوم تعديل القانون.

خامساً: ليس مواطناً في احدى الدول المذكورة في المادة (٢أ) من قانون منع التسلل (مخالفات ومحاكمات) لسنة ١٩٥٤ وهي: لبنان ومصر والأردن والعراق واليمن و«كل جزء من أرض اسرائيل يقع خارج حدود دولة اسرائيل» أي الضفة الغربية.

هذه الشروط الخمسة يجب ان تتوفر مجتمعة في كل شخص ولد قبل قيام دولة اسرائيل. اما من ولد بعد قيامها، فيجب ان يكون ابناً لشخص تتوفر فيه الشروط الثلاثة الأولى من الشروط الخمسة. وتحول هذه الشروط دون حصول سكان القدس الفلسطينيين على الجنسية الإسرائيلية بناء على الاقامة، ذلك بأن اقامتهم باسرائيل ابتدات بعد احتلال القدس وبعد قرار اسرائيل بسريان قانونها وقضائها وادارتها على المدينة، ومنح من احصي من سكانها بطاقة الهوية الاسرائيلية، وذلك في حزيران ١٩٦٧.

ومثل «العودة» والاقامة، فان الولادة في اسرائيل، كطريق للحصول على الجنسية الاسرائيلية، غير مفتوحة، بحد ذاتها، امام من يرغب من سكان القدس الشرقية. ذلك بأن على الشخص المعني ان يكون مولوداً في اسرائيل لأبوين يحمل احدهما الجنسية الاسرائيلية؛ أي ان الولادة بحد ذاتها غير كافية كشرط وتكون الولادة والاقامة باسرائيل أساساً كافياً للحصول على الجنسية الاسرائيلية، لمن ولد بعد قيام دولة اسرائيل ولم تكن له جنسية أخرى في يوم من الأيام، اذا تقدم مثل هذا الشخص بطلب للحصول على الجنسية بعد بلوغه سن الثامنة عشرة وقبل بلوغه الحادية والعشرين، واذا كان عند تقديمه الطلب مقيماً باسرائيل لمدة خمس سنوات متواصلة. ولكن، حتى لو توفرت هذه الشروط في الشخص المعني، فان لوزير الداخلية الصلاحية بعدم منحه الجنسية الاسرائيلية، اذا كان محكوماً بقضية امنية او حكم عليه في قضية أخرى بالحبس لمدة خمس سنوات أو اكثر.

ويبدو ان تقديم طلب بالتجنس هو الطريقة الاساسية الوحيدة المفتوحة - وبشروط ايضاً - امام من يرغب من سكان القدس الشرقية الفلسطينيين في الحصول على الجنسية الاسرائيلية، وذلك وفقاً للمادة ٥ من قانون الجنسية. وتشترط هذه المادة توفر الشروط الستة الاتية مجتمعة في الشخص المعني:

أولاً: ان يكون مقدم الطلب موجودا في اسرائيل.

ثانياً: ان يكون مقدم الطلب قد مكث باسرائيل لمدة ثلاث سنوات، من مجموع خمس، سبقت تقديم الطلب.

ثالثاً: لمقدم الطلب حق الاقامة الدائمة باسرائيل.

رابعاً: استقر مقدم الطلب باسرائيل أو في نيته الاستقرار بها.

خامساً: يلم بعض الالمام باللغة العبرية.

سادساً: ان يتنازل مقدم الطلب عن جنسيته السابقة، أو ان يثبت انه لن يبقى مواطناً أجنبياً بعد ان يصبح مواطناً اسرائيلياً.

وتوفر هذه الشروط الستة لا يعني الحصول على الجنسية أوتوماتيكياً. بل لوزير الداخلية الصلاحية بمنحها أو عدم منحها كما يرتئي، وليس قبل ان يصرح مقدم الطلب بالآتي: «أصرح باني ساكون مواطناً مخلصاً لدولة اسرائيل». وللوزير الصلاحية ايضاً باعفاء مقدم طلب التجنس من بعض هذه الشروط اذا رأى هنالك سبباً خاصاً لذلك.

وبناء على ما تقدم، اذا رغب أحد سكان القدس الشرقية في الحصول على الجنسية الاسرائيلية عن طريق التجنس، فعليه ان يكون مقيماً بالقدس اقامة دائمة ويتقن اللغة العبرية بعض الشيء ويتنازل عن جنسيته الأردنية الا اذا أعفي من ذلك. ولذلك، عندما تقدم بعض سكان القدس بطلبات للحصول على الجنسية الاسرائيلية، فقد اضطر هؤلاء الى التنازل عن جوازات السفر الأردنية التي في حيازتهم. وكان وزير الداخلية الاسرائيلي، حاييم رامون، قد أعلن في بداية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ ان وزارته تعتزم تزويد السلطات الاردنية قائمة باسماء مواطنين عرب من سكان القدس الشرقية حصلوا على جنسية اسرائيلية وعلى جوازات سفر اسرائيلية، وتسليمها جوازات السفر الأردنية التي كانت في حيازتهم. وليس هنالك عدد معتمد أو رسمي لمن حصلوا على الجنسية الاسرائيلية، وبالتالي على جوازات سفر اسرائيلية.

وبعد ان يصبح الشخص المعني مواطناً اسرائيلياً فانه لا يفقد جنسيته الاسرائيلية الا اذا تنازل هو عنها خطياً ووافق وزير الداخلية على ذلك، او اذا الغيت، وذلك في حالات قليلة حددها القانون وهي: أولاً، اذا غادر المواطن

> **اذا رغب أحد سكان القدس الشرقية في الحصول على الجنسية الاسرائيلية، فعليه ان يكون مقيماً بالقدس اقامة دائمة ويتقن اللغة العبرية بعض الشيء ويتنازل عن جنسيته الأردنية.**

الاسرائيلي البلاد بشكل غير قانوني أو حصل على جنسية احدى الدول المذكورة في المادة (٢أ) من قانون منع التسلل (مخالفات ومحاكمات) لسنة ١٩٥٤، وهي الدول العربية التي كانت في حالة حرب مع اسرائيل وتشمل: لبنان ومصر والأردن وسورية والعراق. في مثل هذه الحالة يعتبر المواطن كمن تنازل عن جنسيته الاسرائيلية وتلغى منذ يوم خروجه من اسرائيل. ثانياً، اذا ارتكب المواطن الاسرائيلي فعلاً تنم عنه خيانة لدولة اسرائيل. ثالثاً، اذا ثبت لوزير الداخلية ان الجنسية تم الحصول عليها على أساس معلومات كاذبة. وفي الحالتين، الثانية والثالثة، يتم الغاء الجنسية باصدار الوزير اعلاناً خطياً بذلك.

ب) قانون الدخول الى اسرائيل لسنة ١٩٥٢: في حين يغطي قانون الجنسية القواعد والاحكام المتعلقة بالجنسية والمواطنة في اسرائيل، يتناول قانون الدخول الى اسرائيل موضوع دخول من ليسوا مواطنين الى اسرائيل واقامتهم بها، بما في ذلك موضوع الاقامة الدائمة. ومن ليس مواطنا اسرائيلياً يكون دخوله الى اسرائيل بموجب تاشيرة «قادم جديد» او تاشيرة دخول، ويكون مكوثه بها بموجب تصريح اقامة بموجب هذا القانون. ولوزير الداخلية صلاحية اصدار تاشيرات دخول لفترات تراوح بين خمسة أيام وثلاث سنوات على النحو الاتي:

(١) تاشيرة وتصريح اقامة - مرور - حتى خمسة أيام.

(٢) تاشيرة وتصريح اقامة - زيارة - حتى ثلاثة شهور.

(٣) تاشيرة وتصريح اقامة - موقتة - حتى ثلاث سنوات.

(٤) تاشيرة وتصريح اقامة - دائمة.

ويستطيع الوزير تمديد تصريح الزيارة من فترة الى اخرى شريطة الا يتعدى مجموع فترات التمديد السنتين، وتمديد تصريح الاقامة الموقتة حتى لا تتعدى كل فترة تمديد السنتين. اما بشأن تصريح الاقامة الدائمة، فلم يرد في قانون الدخول الى اسرائيل اي نص في شأن الشروط او الظروف التي تقود الى الحصول عليه أو تلك التي ينتهي فيها مفعوله. ومنح تصريح بالاقامة الدائمة في اسرائيل متروك لوزير الداخلية، تساعده في ذلك لجنة داخلية من موظفي وزارة الداخلية وممثلي اجهزة الامن، التي تبحث في طلبات الاقامة الدائمة وتقدم توصياتها له. وفي الاغلب تكون الطلبات المقدمة عبارة عن طلبات يقدمها زوج يحمل الهوية الاسرائيلية من اجل «لم شمل» الزوج الاخر الذي لا يحمل الهوية. وأما الأصول التي تعمل اللجنة بموجبها، وعدد اعضائها، ومواعيد انعقادها، فغير معلنة. وكل ما أعلن للجمهور في هذا الشأن ان طلبات «لم الشمل» يبحث فيها بصورة موضوعية اذا توفرت الشروط التالية: أولاً، كان الزوجان مرتبطين بعقد زواج رسمي. ثانياً، يسكن الزوجان في القدس وعنوانهما القدس. ثالثاً، انعدام مانع امني أو جنائي في الشخص المراد لم شمله. ويشكو مقدمو الطلبات طول الفترة التي تمر منذ تقديم الطلب حتى صدور قرار بشأنه، والتي قد تتعدى عاماً واحداً وتصل احياناً الى عامين.

وطريقة أخرى للحصول على الاقامة الدائمة بالقدس هي بواسطة تقديم طلب بتسجيل الاطفال المولودين في القدس (= اسرائيل) لأبوين مقيمين، أو لوالد/ة مقيم/ ة بالقدس. ولكن في الحالة الاخيرة، اذا كان الوالدان مقيمين بالقدس أو كان الاب هو المقيم الدائم ومن يحمل الهوية الاسرائيلية، فتسجيل الطفل يتم من دون عقبات. اما اذا كانت الأم هي التي تحمل الهوية الاسرائيلية وتريد تسجيل طفلها في هويتها وفي سجل السكان الاسرائيلي، فعليها اثبات ان الطفل يسكن معها، وان مركز حياتها وحياته هو القدس. وهذا التمييز بين الرجل والمرأة مرده الى الفرضية التي اعتمدها المشروع

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٧
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٧

بنانوي (أي وزير الداخلية) والتي يُعتبر بموجبها الاب في المجتمع العربي رأس العائلة، والزوجة والاطفال يتبعون الزوج - الاب ويعيشون في المكان الذي يختار العيش فيه. لكننا نجد ان انظمة الدخول الى اسرائيل لسنة ١٩٧٤ تحدد الشروط والظروف التي ينتهي فيها مفعول تصريح الاقامة الدائمة. فالمادة ١١ فقرة (ج) من الانظمة المذكورة نصت على ان مفعول تصريح الاقامة الدائمة ينتهي، اذا اشترط الوزير استمرار سريان التصريح بتوفر شرط معين ولم يتوفر، او اذا أدخل تغيير على التاشيرة التي يلازمها التصريح من قبل شخص غير مخول، او «اذا غادر حامل التصريح اسرائيل واستقر بدولة اخرى». اما «الاستقرار بدولة اخرى» فتعرفه المادة (١١أ) من أنظمة الدخول الى اسرائيل، التي تعتبر المقيم الدائم باسرائيل كمن استقر في دولة اخرى هو الذي تنطبق عليه احدى الحالات الآتية:

(١) بقي خارج حدود اسرائيل لمدة سبع سنوات على الاقل.

(٢) حصل على تصريح اقامة دائمة دولة اخرى.

(٣) حصل على جنسية دولة أخرى بطريق التجنس.

وقد اعتبرت حكومة اسرائيل سكان القدس الشرقية مقيمين دائمين بها، وبالتالي فهم خاضعون للاحكام المنصوص عليها اعلاه. وصادقت المحكمة العليا الاسرائيلية على هذا الموقف ايضاً. ففي قضية عدل عليا ٨٨/٢٨٢ مبارك عوض ضد رئيس الوزراء واخرين، قررت المحكمة الآتي: «يسري قضاء الدولة وسلطتها وادارتها على شرقي القدس، واستناداً الى هذا السريان، فان قانون الدخول الى اسرائيل يسري هو ايضاً على شرقي القدس. وبموجبه فان مكوث سكان شرقي القدس الذين لم يتجنسوا باسرائيل يكون بموجب تصريح اقامة، ويعتبر كل من احصي في الاحصاء الذي جرى سنة ١٩٦٧ حاصلاً على تصريح اقامة دائمة». وبذلك تكون المحكمة قد رفضت قبول الادعاء بان قانون الدخول الى اسرائيل لا يسري على سكان القدس الشرقية لانه يعالج مسالة الدخول الى اسرائيل رضائياً، في حين ان المقدسيين المحتلين من قبل اسرائيل لم «يدخلوا» اسرائيل بمحض ارادتهم. وكما راينا فقد لجات المحكمة الى فرضية خيالية (fiction) واعتبرت بموجبها كل من احصي من سكان القدس كمن منح تصريح اقامة دائمة باسرائيل. وردت المحكمة العليا في قضية «مبارك عوض» المذكورة، الادعاء الذي تقدم به محامو الملتمس «السيد عوض» بانه مع سريان قانون الدولة وقضائها وادارتها على القدس الشرقية، فقد اصبح سكانها يتمتعون بمكانة خاصة هي اشبه بالمواطنة (Quasi Citizenship) الاسرائيلية او بـ «الاقامة الدستورية» (Constitutonal Residency) بها، ولذلك لا صلاحية لوزير الداخلية بالغاء هذه المكانة وبابعاد الملتمس من اسرائيل بحجة استقراره بدولة أخرى. وردت المحكمة الادعاء بأن المادة (١١) من أنظمة الدخول الى اسرائيل غير قانونية وخارجة عن صلاحية وزير الداخلية لانها تحدد الشروط والظروف التي تنتهي فيها الاقامة الدائمة باسرائيل، على الرغم من ان القانون الذي صدرت بموجبه لم يحتو على اي تعليمات في هذا الشان. وقررت المحكمة ان المقيم الدائم يفقد اقامته في كل حالة من الحالات المذكورة في المادة (١١أ) من انظمة الدخول الى اسرائيل. وأضافت المحكمة ان تصريح الاقامة الدائمة من الممكن ان ينتهي ويبطل مفعوله من تلقاء ذاته ومن دون حاجة الى قرار الغاء رسمي، وذلك اذا تبين من ظروف الحالة العينية ان حقيقة الاقامة الدائمة باسرائيل، التي يستند مفعول تصريح الاقامة الدائمة اليها، لم تعد قائمة. وفي كل واحدة من هذه الحالات يحق لوزير الداخلية اصدار أمر ابعاد بحق الشخص ذي العلاقة بموجب المادة ١٣ من قانون الدخول الى اسرائيل، وذلك بحجة المكوث غير القانوني بالبلاد. وليس هنالك من اهمية لما يشعر به الشخص ذو العلاقة تجاه القدس في اثناء مكوثه واستقراره بالخارج، او لحقيقة انه كان يصبو دائماً الى العودة اليها. بل المهم، قالت المحكمة، انه انتقل للسكن في منطقة اخرى خارج حدود اسرائيل واستقر بها. وبناء عليه، توصلت المحكمة الى القرار ان الملتمس «عوض» فقد حقه في الاقامة باسرائيل بعد ان ترك القدس وسافر الى الولايات المتحدة واستقر بها وتزوج وحصل على جنسية اميركية وجواز سفر اميركي، ولذلك جاز لوزير الداخلية اصدار أمر بابعاده.

وفي قضية عدل عليا ٩٤/٧٠٢٣ فتحية شقاقي ضد وزير الداخلية، عادت المحكمة العليا لتؤكد موقفها الذي اتخذته في قضية «مبارك عوض» بشان مكانة سكان القدس كمقيمين دائمين باسرائيل، وفقدانهم لاقامتهم عند الاستقرار بمكان خارج القدس (اي خارج اسرائيل). وفي عرضه لحيثيات القضية قال القاضي غولدبرغ: «أحصيت الملتمسة كمقيمة بشرقي القدس في احصاء السكان الذي جرى سنة ١٩٦٧. وقد حصلت على بطاقة هوية اسرائيلية، ولكنها لم تتجنس (تطلب الجنسية (أ. ح.)). لذلك، حكمها حكم من يحمل تصريح اقامة دائمة، بموجب قانون الدخول الى اسرائيل لسنة ١٩٥٢». وبعد ان تبين للمحكمة ان الملتمسة تزوجت سنة ١٩٨٥ فتحي الشقاقي، من سكان قطاع غزة، الذي كان زعيم «الجهاد الاسلامي»، وانها انتقلت الى السكن مع زوجها بعد ابعاده سنة ١٩٨٨، وولدت أولادها الثلاثة منه في سورية، ولم تعد الى القدس الا بعد مرور نحو ست سنوات كزائرة، قررت المحكمة ان تصريح الاقامة الدائمة قد بطل سريانه تلقائياً وان الملتمسة قد فقدت حقها في الاقامة الدائمة باسرائيل ولذا أجبرت السيدة شقاقي على مغادرة القدس. وأوضحت المحكمة في قرارها ان الحالات الثلاث المذكورة في المادة (١١أ) من انظمة الدخول الى اسرائيل بشان «الاستقرار بدولة أخرى» ليست قائمة مغلقة، ويمكن ان تستشف حقيقة استقرار الشخص ذي العلاقة بدولة اخرى، وبالتالي فقدانه لاقامته الدائمة باسرائيل، من حقائق وظروف غير تلك المذكورة في المادة (١١أ).

وكان لقراري المحكمة العليا المذكورين أبعاد خطرة بالنسبة الى سكان القدس الشرقية، اهمها تمكين وزارة الداخلية الاسرائيلية من الغاء اقامتهم حتى في الحالات التي لم يتعد فيها مكوثهم خارج حدود اسرائيل فترة سبع سنوات. وقد قامت الوزارة في الفترة التي تلت صدور القرار في قضية «شقاقي» بمصادرة بطاقات الهوية الاسرائيلية بداية، وباعداد قليلة، من مقدسيات متزوجات مواطنين أردنيين، وبعدها بدأت وزارة الداخلية بسحب الهويات من ابناء القدس الشرقية، ذكوراً واناثاً، بحجة «انتقال مركز حياتهم الى خارج اسرائيل»، على الرغم من ان خروجهم من القدس كان ضمن سياسة «الجسور المفتوحة» التي تبنتها حكومة اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، وبموجب تصريح خروج ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات، وكانت عودتهم قبل انتهاء المدة المذكورة. وتم احتجاز الكثير من بطاقات الهوية من قبل موظفي مكتب وزارة الداخلية في القدس الشرقية عندما أراد اصحابها تجديدها بناء على «توجيه» من المستخدمين الاسرائيليين في جسر «اللنبي». وبما ان هذه الخطوات تدل في راسنا على تغيير في السياسة التي اتبعتها الوزارة تجاه هذه الشريحة من السكان، فان من المفروض ان يتم اعلان هذا التغيير في السياسة على الملأ واعطاء من قد يتضرر نتيجة ذلك الفرصة للتأقلم و/ أو لاتخاذ القرار الملائم في ضوء هذا التغيير.

وسؤال آخر يثار هنا هو: هل تعتبر الاقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة «اقامة بدولة اخرى» أو اقامة «خارج حدود اسرائيل»، وبالتالي، من انتقل من سكان القدس الى السكن في هاتين المنطقتين معرض لفقدان حقه في الاقامة بالقدس؟ يبدو ان الاجابة عن هذا السؤال من وجهة النظر الاسرائيلية هي بالايجاب. فبعد ان كان السكن خارج حدود البلدية في الماضي يؤدي الى فقدان المقدسيين لمخصصات «التامين الوطني» كمخصصات الأطفال الذين ولدوا بعد الانتقال من القدس ولكن من دون فقدان الاقامة وبطاقة الهوية الاسرائيلية، بدأت وزارة الداخلية الاسرائيلية سنة ١٩٩٥ بسحب بطاقات الهوية الاسرائيلية من سيدات مقدسيات متزوجات اشخاصاً من سكان الضفة الغربية ويسكن مع ازواجهن خارج نطاق حدود بلدية القدس (كما حددتها الحكومة الاسرائيلية) بحجة انهن فقدن حقهن في الاقامة الدائمة بالقدس. واستمر سحب الهويات من اهل القدس وبوتيرة اكبر سنة ١٩٩٦ بحجة السكن في «المناطق» (= الضفة الغربية بما في ذلك المناطق التي لم تنتقل الى السلطة الفلسطينية) وانتقال مركز حياتهم اليها. ويبدو لنا ان هذا الموقف الاسرائيلي الهادف الى تقليل عدد سكان القدس الفلسطينيين، سيستمر وسيزداد صرامة مع اقتراب موعد بدء مفاوضات الوضع النهائي، وخصوصاً عندما يبدأ التفاوض في شان مسالة القدس.

ويذكر ان قرارات وزارة الداخلية برفض تجديد و/أو مصادرة الهوية واسباب القرارات كانت شفهية دائمة، ولم يعط الشخص ذو العلاقة قراراً خطياً منقماً، ذلك بان القرارات الادارية الصادرة بموجب قانون الدخول الى اسرائيل كانت مستثناة (معفاة) جميعها من واجب تنميق القرارات وتبليغها للجمهور المعني خلال مدة محددة هي في الاغلب ثلاثة اشهر. ولم يطرأ تغيير ملموس على تصرف موظفي وزارة الداخلية في هذا الشان منذ تعديل قانون تصحيح أصول الادارة (قرارات وتنميقات) لسنة ١٩٥٨، في سنة ١٩٩٦، والزام صاحب الصلاحية بتنميق قراره اذا كان متعلقاً بالغاء تصريح من يمكث باسرائيل بشكل قانوني.

---

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	١٢٥٦٨
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب (٥ من ٥)

الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنة وعلى الإقامة باسرائيل

□ يبحث كتاب «الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب» من تاليف المحامي اسامة حلبي في السياسة العملية التي انتهجتها اسرائيل إزاء القدس، وفي الاساليب التنفيذية التي اتخذتها لترجمة هذه السياسة على ارض الواقع ولكي تصبح القدس العربية شقاً مكملاً للقدس الغربية، فتؤلفان معاً «عاصمة موحدة لاسرائيل».

ويناقش الكتاب ايضاً التغيرات القانونية الناجمة عن ضم القدس العربية واثر ذلك في حقوق سكانها الفلسطينيين. وهذا الكتاب فائق الاهمية ولا سيما في هذه المرحلة التي تشتد فيها وتيرة الاستيطان في القدس وفي محيطها بحيث صار من الراجح ان قضايا المرحلة الاخيرة من المفاوضات وفي مقدمتها قضية القدس، قد جرى تاجيلها الى مرحلة لاحقة غير محددة.

تنشر هذه الحلقات بالاتفاق مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت التي ستقوم، لاحقاً، باصدارها في كتاب مستقل.

أسامة الحلبي*

■ بعد ان راينا الفارق بين المواطنة والاقامة باسرائيل، من حيث شروط الحصول على كل منهما والأوضاع التي تؤدي الى فقدانهما، سنتوقف في ما يلي عند الحقوق والواجبات المترتبة على كل من المواطنة والاقامة الدائمة باسرائيل مع القاء الضوء، بصورة خاصة، على تبعات واسقاطات الاقامة الدائمة بالقدس الشرقية على حقوق وواجبات سكانها العرب في بعض القضايا.

أ - حق الانتخاب وحق الترشيح: ان حق الانتخاب للبرلمان الاسرائيلي (الكنيست). كذلك حق الترشيح مقصوران على المواطنين الاسرائيليين، في حين يجيز القانون للمقيمين الدائمين المشاركة في الانتخابات للسلطات المحلية، انتخاباً وترشيحاً. لذلك فحق سكان القدس الشرقية، «كمقيمين دائمين باسرائيل»، مقصور على المشاركة في الانتخابات لبلدية القدس. وشارك سكان القدس المحتلة في الماضي في هذه الانتخابات بنسب متفاوتة: ففي حين راوحت نسبه المشاركين في الانتخابات البلدية التي جرت في السنوات ١٩٦٩ و١٩٧٨ و١٩٨٣ بين ١٥ في المئة و٢٠ في المئة، انخفضت سنة ١٩٨٩ إلى اقل ٣ في المئة، تم عادت فارتفعت في انتخابات سنة ١٩٩٣ إلى ٧ في المئة من أصحاب حق الاقتراع. ويدل انخفاض سبة المشاركين على رفض اغلبية سكان الفلسطينيين للوجود سرائيلي في المدينة، واعتبارهم ساركة في الانتخابات لبلدية سدس سلوكاً قد يفسر بانه يضفي الشرعية على قرار اسرائيل بحل بلدية القدس العربية وضم القدس الشرقية اليها. فالمشاركة في الانتخابات لبلدية القدس «الموحدة» لها اسقاطات سلبية على النضال القانوني والسياسي الفلسطيني كتغذيته للموقف الاسرائيلي الرسمي المعلن الذي يرى في القدس، بشقيها، مدينة واحدة لها بلدية واحدة وعاصمة لدولة واحدة هي اسرائيل. هذا الموقف يؤكده الساسة الاسرائيليون قبيل بدء المفاوضات في شأن الوضع النهائي بموجب اتفاقية أوسلو. وقد يكون للمشاركة، نتيجة الاحتلال الاسرائيلي، مدلول قانوني يتعلق بعدم ممانعة السكان المحتلين للاحتلال، وبالتالي فتح الطريق امام اسرائيل بادعاء قانونية الضم بناء على تقادم الزمن وعدم الممانعة.

ب - حق الحصول على جواز سفر اسرائيلي: ينص قانون الجوازات لسنة ١٩٥٢ على ان حق الحصول على جواز سفر مقصور على المواطنين. ويستعمل المواطن جواز سفره الاسرائيلي في خروجه من اسرائيل ودخوله اليها، حتى وان كان يحمل اكثر من جنسية. اما من يقيم باسرائيل وليس مواطنا او ان جنسيته غير محددة او موضع شك، فيحصل على وثيقة سفر (Laissez Passer) يستعملها عند مغادرته اسرائيل وعودته اليها. وفي حين يبقى جواز السفر ساري المفعول لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد لخمس سنوات اخرى، فإن مدة سريان وثيقة السفر هي سنة واحدة قابلة للتمديد لسنة اخرى. وبما ان سكان القدس الشرقية، كما اسلفنا، هم مقيمون باسرائيل فلا يحق لهم الحصول على جواز سفر اسرائيلي، وانما على وثيقة سفر. ويمكن تقديم الطلبات للحصول على الجواز أو على الوثيقة، او لتمديد فترة سريانهما، في مكاتب وزارة الداخلية في اسرائيل، او في القنصليات والسفارات الاسرائيلية في الخارج.

ج - الدخول الى اسرائيل والخروج منها: لكل مواطن اسرائيلي موجود في الخارج الحق في الدخول الى اسرائيل. لكن هذا الحق ليس ممنوحا لمن ليس مواطناً. ودخول الزائر والمقيم، بما في ذلك المقيم الدائم، واقامتهم بها تتم بواسطة تاشيرة دخول وتصريح اقامة وفقاً لما ينص عليه قانون الدخول الى اسرائيل والأنظمة الصادرة بحسبه. أما الخروج من اسرائيل فهو من حق كل انسان. ولكن يمكن تقييد هذا الحق في حالات محددة، كوجود اساس للشك في ان خروج الشخص (المواطن والمقيم على حد سواء) من اسرائيل قد يمس بامن الدولة. ويكون الدخول والخروج من اسرائيل من النقاط الحدودية التي يحددها القانون ومن بينها: مطار بن - غوريون ومطار دوف (تل أبيب) ومطار عطروت (قلندية)، وميناء حيفا وميناء إيلات، وجسر دامية وجسر اللنبي. اما بالنسبة الى سكان القدس الشرقية، فإن مغادرتهم القدس تكون عادة اما من مطار بن - غوريون مستعملين وثيقة السفر (Laissez Passer)، أو من جسري اللنبي ودامية، مستعملين جوازات السفر الأردنية وتصريح خروج، يكون ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات. وكثيراً ما كانت وزارة الداخلية، بالتعاون مع سلطة الجسور التابعة للادارة المدنية والحكم العسكري، تمنع سكان القدس من السفر «لاسباب امنية»، أو تشترط بقاءهم في الخارج مدة من الزمن لا تقل عن تسعة اشهر. وقد بقيت الجسور تحت سلطة اسرائيلية حتى بعد اتفاقية اعلان المبادئ، على الرغم من الوجود الفلسطيني في مواقع متفق عليها، إلا ان القرار النهائي بالسماح بالدخول او بالخروج هو قرار اسرائيلي.

الموضوع الرئيسي : القدس — اسم كاتب المقال : أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية — رقم العـــدد : ١٢٥٦٨
المصـــدر : الحياة — تاريخ الصـدور : ١٩٩٧/٧/٢٨

د - العمل في سلك الدولة: ان الجنسية الاسرائيلية هي شرط للتوظيف في سلك الدولة. وقد نصت المادة ١٦ من قانون خدمة الدولة (تعيينات)، لسنة ١٩٥٩، على انه لا يجوز تعيين شخص للعمل في خدمة الدولة إلا إذا كان مواطناً اسرائيلياً. ومن يتنازل عن جنسيته يعتبر مستقيلاً من عمله. ولكن لهذه القاعدة استثناءات: فالمادة ٤٠ من القانون ذاته تتيح تعيين شخص في خدمة الدولة بواسطة عقد خاص إذا توفرت فيه بقية الشروط التي يحددها القانون. وكذلك، منحت المادة ٢٣ من قانون التسويات القضائية والادارية (نص مدمج) لسنة ١٩٧٠، رئيس الحكومة صلاحية اصدار أنظمة لإعفاء من يسكن في مناطق، تقرر سريان القانون الاسرائيلي عليها، من شرط الجنسية لتعيينه في منصب موظف جمهور (عوبيد تصبور). ويبدو أن هذه الاستثناءات هي التي مكّنت الحكومة الاسرائيلية من توظيف سكان من القدس الشرقية في مؤسسات ودوائر حكومية، كمؤسسة التامين الوطني ودائرة تسجيل السكان التابعة لوزارة الداخلية، فضلا عمن حصل منهم على الجنسية الاسرائيلية وأصبح مواطنا اسرائيليا. وباستثناء العمل في خدمة الدولة، لا يشترط القانون الاسرائيلي الجنسية شرطا للعمل.

هـ - الضرائب: لا يميز القانون الاسرائيلي في هذا المجال بين المواطن والمقيم الدائم. فضريبة الدخل مفروضة على كل دخل تم الحصول عليه في اسرائيل، سواء اكان صاحبه مواطنا أم مقيما دائما أم حتى اجنبيا. وقامت اسرائيل بفرض ضريبة الدخل على سكان القدس الشرقية، وفتحت فيها فرعا لسلطة الضريبة، وفرضت أيضا ضريبة القيمة المضافة على التجار والحرفيين وعلى مقدمي الخدمات من محامين ومهندسين وأطباء... الخ، العاملين في القدس الشرقية. ونتيجة سريان القانون الاسرائيلي، فرض على سكان القدس ضرائب الأراضي كضريبة التحسين (ماس شيبح) وضريبة الأملاك (ماس رخوش). وتفرض بلدية القدس، كغيرها من البلديات، ضريبة الأملاك (الأرنونا) على البيوت والمحال التجارية، وعلى جميع انواع العقارات ما عدا أرض البناء (الارض التي يمكن البناء عليها). وهذه الضريبة التي تجبى لتمكين البلدية من تقديم خدماتها للسكان، تفرض بنسب تتفاوت بحسب المنطقة التي يقع فيها العقار: فالمدينة مقسمة الى مناطق سكنية «أ» ومناطق سكنية «ب» ومناطق سكنية «ج»، وتتباين نسبة الضريبة بين المناطق لكنها تتساوى في القدس الغربية والقدس الشرقية، اي ان من يسكن في منطقة سكنية «أ» في القدس الغربية يدفع للمتر المربع المبلغ نفسه الذي يدفعه من يسكن منطقة «أ» في القدس الشرقية، مع ان الخدمات التي تقدمها البلدية في الأخيرة لا تتساوى مع الخدمات المقدمة في القدس الغربية، فخدمات التطوير والترفيه والخدمات الاجتماعية التي تتمتع بها الأحياء اليهودية معدومة في معظم الأحياء العربية. وكذلك الأمر بالنسبة الى المحال التجارية والفنادق التي تفرض عليها ضريبة الارنونا بنسبة متساوية في القدس الغربية والقدس الشرقية، على الرغم من ان موارد ومدخول تلك الموجودة في القدس الشرقية أقل كثيراً من التي في القدس الغربية.

و - التخطيط والبناء: ان قانون التخطيط والبناء لسنة ١٩٦٥ لا يميز بين مواطن ومقيم، وتنطبق الشروط المفروضة على من يرغب في البناء - ومن ضمنها وجوب استصدار رخصة بناء - على السكان جميعا. وأدت السياسة التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية، وعلى رأسها بلدية القدس، في مجال التخطيط والبناء في القدس، خلال سنوات الاحتلال الطويلة، الى تفاقم أزمة السكن في الحارات العربية، الأمر الذي دفع الكثيرين من سكان القدس الشرقية الى التفتيش عن حل لضائقتهم في القرى والضواحي المحيطة بالقدس. وقد تميزت هذه السياسة بأمرين رئيسيين: الأول، مصادرة مكثفة للأراضي العربية وبناء مستعمرات وحارات يهودية جديدة عليها، كانت نتيجتهما نقصا في الأراضي الصالحة للبناء في الوسط العربي وتطوير الوسط اليهودي، اذ تم بناء نحو ٣٨٥٠٠ وحدة سكنية للسكان اليهود على الاراضي المصادرة. الثاني، تجاهل حاجات السكان العرب واغفالها. فمخططات البناء والتطوير تركزت في ايجاد الحلول وتلبية حاجات الوسط اليهودي فقط وباستثناء مشاريع اسكانية صغيرة، كمشروع نسيبة في بيت حنينا الذي شمل ٤٠٠ وحدة سكنية، ومشروع اخر في وادي الجوز شمل ٢٤ وحدة سكنية، لم تقم بلدية القدس ووزارة الاسكان بمشاريع اسكان داخل حدود القدس الشرقية لمصلحة السكان العرب. عندما وضعت بلدية القدس مخططا هيكليا مقترحا لمنطقتي شعفاط وبيت حنينا اشتمل على ١٨٠٠٠ وحدة سكنية - بما في ذلك تلك القائمة - اعترضت وزارة الداخلية، ممثلة بحاكم لواء القدس، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، وكذلك وزارة الاسكان، الأمر الذي ادى الى خفض عدد الوحدات السكنية التي اشتمل عليها المخطط الى ٧٥٠٠ وحدة. وقد بلغت نسبة المنطقة «الخضراء المفتوحة» في المخطط نحو ٢٥ في المئة. ويستمر الحديث عن اعداد البيوت الممكن بناؤها، من دون أن تكون هنالك ترجمة لذلك في الواقع الصعب الذي تعيشه الحارات العربية في القدس الشرقية. ففي تقرير أعدته وحدة سياسة التخطيط في بلدية القدس ونشر ملخصه في الصحف بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١، ورد في شان امكانات البناء المستقبلية ان هنالك مجالاً لاضافة ٣١,١٤٣ وحدة سكنية في الاحياء اليهودية (١٧,٧١٠ منها في القدس الشرقية) في مقابل ١٥,٢١٠ وحدات في الحارات «غير اليهودية». وأضاف التقرير ان هنالك أغلبية يهودية حتى في القدس الشرقية إذ بلغ عدد اليهود ١٥٢,٨٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد العرب ١٥٠,٦٠٠ نسمة شكلوا ٢٦,٧ في المئة من مجموع السكان في القدس بشقيها والذي بلغ ٥٦٤,٣٠٠ نسمة. وفي الوقت الذي كانت فيه ٥٠٠٠ وحدة سكنية يهودية في طور الانشاء عند تاريخ نشر التقرير، كانت المخططات المتعلقة بالبناء في الاحياء العربية لا تزال حبرا على ورق. ومن مجموع ٩٠٧٠ وحدة سكنية بنيت في القدس في الفترة ما بين سنة ١٩٩٠ ونهاية سنة ١٩٩٣، بنيت ٤٦٣ وحدة فقط (٥,١ في المئة) في حارات فلسطينية. وعلى اي حال، فإن عدد الوحدات المستقبلية التي تحدث عنها تقرير وحدة التخطيط في الحارات العربية، لا يمكن ترجمته الى الواقع، ذلك بأن العدد يشمل الأبنية القائمة، والأبنية التي يمكن اضافتها بشكل قانوني، والتي لا تتعدى بضع مئات. فالمخططات المتعلقة بالحارات العربية تحدد البناء في مناطق مبنية وتسمح بالبناء في الأراضي الخالية الواقعة بين البيوت القائمة فقط، وتعتبر نسبة كبيرة من الاراضي داخل المخطط «مناطق خضراء مفتوحة» اي لا يسمح بالبناء فيها، كما تستهلك الشوارع اجزاء غير قليلة من هذه المخططات. ثم ان نسبة البناء من مساحة القطعة تراوح في الحارات العربية بين ٥٠ في المئة و٧٥ في المئة، في حين تصل هذه النسبة الى ١٢٥ في المئة في بعض المناطق اليهودية، مثل المشروع الذي صادقت عليه البلدية في راس العمود والعائد لبشيفات بيت أوروت. وبينما استغرق تخطيط مستعمرة بسغات زئيف (التي بنيت على أراض تعود لقريتي شعفاط وبيت حنينا) ثلاثة أعوام فقط، استمرت عملية التخطيط بالنسبة الى مخطط بيت حنينا اكثر من ١٣ عاما. وما زالت هنالك عدة مناطق وحارات عربية في القدس من دون مخططات، مثل قرية حزما بجزئها الواقع ضمن حدود البلدية وفضلا عن التمييز في سياسة التخطيط والبناء ضد السكان العرب، فقد منعت السلطات

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	١٢٥٦٨
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

الاسرائيلية تنفيذ مشاريع اسكان ذاتية عربية، مثل مشروع اسكان المعلمين في منطقة عطروت (قلندية). وكانت النتيجة الطبيعية لسياسة التخطيط والبناء هذه لجوء السكان العرب الى البناء غير المرخص لحل ضائقتهم السكنية. وردت بلدية القدس باصدار أوامر الهدم الادارية، اذا تم اكتشاف المبنى، قبل أن يتم بناؤه والسكن فيه، ورفعت الدعاوى أمام محكمة الشؤون البلدية ضد من بنى بيتاً من دون ترخيص وسكن فيه، واستصدرت ضدهم اوامر هدم قضائية. ووصل عدد الأوامر الادارية التي أصدرها رئيس البلدية حتى تاريخ ١٩٩٥/٦/٢، الى ٤١ امراً. كما اصدرت البلدية عدد الأوامر التي صدرت سنة ١٩٩٤، ومنها ١٣ أمراً صدرت بحق بيوت في قرية العيساوية. ويذكر ان القوى اليمينية في الكنيست تضغط من حين الى آخر على البلدية لتنفيذ اوامر الهدم في القدس الشرقية. وقد توجه عدد من اعضاء الكنيست الى محكمة العدل العليا بادعاء ان البلدية لم تنفذ عددا كبيرا من اوامر الهدم الصادرة بحق بيوت تقع في الحارات العربية. ويبدو أن العنصر الديموغرافي في الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي بشأن السيادة على القدس يبقى ذا اهمية كبيرة. ففي جلسة للبلدية عقدت في بداية تموز (يوليو) ١٩٩٥ قال رئيس البلدية، أولمرت، انه يعارض تحضير مخططات بناء اضافية للعرب، وانه لا يريد زيادة عدد سكان القدس الشرقية.

ز - مخصصات التامين الوطني: تقوم مؤسسة التأمين الوطني بدفع المخصصات المتعددة للسكان بموجب قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٩٥، الذي حل محل قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٦٨، بعد التعديلات الكثيرة التي ادخلت عليه. وجاء القانون لضمان مستوى معين من الرفاه الاجتماعي، وخصوصاً بالنسبة الى الشرائح الضعيفة من المجتمع. وتشمل المخصصات التي تدفع للمستحقين وبموجب هذا القانون الآتي: مخصصات الشيخوخة، ومخصصات الارامل، ومخصصات لمصابي العمل، ومخصصات الأمهات وتشمل منحة المستشفى ومنحة الولادة ومخصص الولادة، ومخصصات الأطفال، ومخصصات البطالة، ومخصصات العجز، ومخصصات تامين حقوق العمال عند افلاس صاحب العمل وحل الشركة. ولكل مخصص شروط استحقاق خاصة به يجب آن تتوفر حتى تدفع مؤسسة التامين الوطني للشخص المستحق. لكن هنالك شرط مشترك يتعلق بمخصصات الشيخوخة والأرامل والبطالة والأطفال، وهو ان يكون المستحق «مؤمّناً»، أي مقيما باسرائيل. فالقانون يشترط الاقامة (وليس المواطنة) شرطا أساسيا لاستحقاق المخصصات الأربعة المذكورة. وبما ان سكان القدس الشرقية قد أصبحوا مقيمين باسرائيل بعد ضم المدينة اليها، فمن تتوفر فيه الشروط يكون مستحقاً لهذه المخصصات.

فتحت مؤسسة التامين الوطني فرعاً لها في القدس الشرقية، وباشرت تقديم خدماتها للسكان الذين تم احصاؤهم في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ومنحوا الهويات الاسرائيلية. ولم تشترط المؤسسة استمرار سكن هؤلاء ضمن الحدود البلدية للقدس، وذلك تطبيقاً لقرار اللجنة الوزارية المنبثقة عن الحكومة الاسرائيلية الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٣. وقد نص القرار على ما يلي: «كل من يحمل الهوية الاسرائيلية كونه مقيماً بالقدس واستمر في تسديد دفعاته للتامين الوطني بشكل متواصل، فإنه يبقى متمتعاً بحقوق التامين الوطني حتى وان نقل مكان سكناه الى خارج حدود بلدية القدس». ويبدو ان خلفية القرار كانت محاولة لطمانة السكان الذين اضطروا الى نقل مكان سكناهم الى ضواحي القدس لسبب أو لآخر. وجاء على لسان رئيس بلدية القدس، آنذاك، ما يدعم هذه الفرضية: «ان الجهات المختصة لم تاخذ حتى الآن بطاقة هوية من احد، وقد توصلت البلدية الى اتفاق مع المسؤولين في وزارة الداخلية وتم استصدار قرار حكومي بعدم المس بأي مواطن عربي يضطر الى البحث عن حل للضائقة السكنية خارج حدود المدينة». وسرعان ما تغيرت السياسة الرسمية في هذا الشأن وبدأ أهل القدس الذين انتقلوا الى السكن خارج حدود البلدية بدفع الثمن. فعلى سبيل المثال أوقفت مؤسسة التأمين الوطني دفع مخصصات الأطفال للكثير من العائلات بعد ان تبين لها انهم يسكنون في مناطق مثل الرام والعيزرية وأبو ديس وضاحية البريد، بحجة انهم ليسوا مقيمين بالقدس ويسكنون خارج اسرائيل. وقد فسرت مؤسسة التأمين الوطني القرار الوزاري الصادر سنة ١٩٧٣، بأنه يحفظ حقوق السكان بالنسبة الى مخصصات الأطفال المولودين في القدس حتى تاريخ الانتقال الى الضواحي المذكورة فقط، اما الأطفال المولودين بعد الانتقال من القدس فلا تدفع لهم مخصصات، وقد قبلت محكمة العمل القطرية موقف مؤسسة التأمين الوطني هذا. وفي مرحلة لاحقة اصدر وزير العمل والرفاه الاجتماعي أنظمة التأمين الوطني (حقوق وواجبات من ليسوا مقيمين في اسرائيل) لسنة ١٩٨٧ وجاءت هذه الأنظمة لتعالج موضوع سكان القدس القاطنين بـ «المنطقة» (= الضفة الغربية وقطاع غزة) بما يتلاءم مع السياسة والموقف اللذين تبنتهما مؤسسة التأمين الوطني. ونصت المادة ١ منها على وجوب توفر خمسة شروط في الشخص المعني حتى يدخل في تعريف «مقيم بالمنطقة» وتسري عليه هذه الأنظمة:

اولاً: ليس مواطناً اسرائيلياً.

ثانياً: مسجل في سجل السكان بموجب قانون سجل السكان لسنة ١٩٦٥.

ثالثاً: يحمل الهوية الاسرائيلية والتي منحت له قبل سريان الأنظمة (١٩٨٧/١/١).

رابعاً: مكان سكناه المسجل في بطاقة الهوية يقع في المنطقة المحددة في ذيل مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١) لسنة ١٩٦٧.

خامساً: بلغ، يوم انتقاله الى الضفة الغربية أو قطاع غزة، سن الثامنة عشرة.

وبموجب المادة ٢ من انظمة ١٩٨٧، اذا تم دفع مخصص الى «مقيم بالمنطقة» في تاريخ بدء سريان هذه الأنظمة (١٩٨٧/١/١)، يستمر في دفع المخصص له ما دامت تتوفر فيه بقية الشروط التي كانت ستؤدي الى استحقاق المخصص لو أنه كان مقيماً باسرائيل. وإذا انتقل شخص الى «المنطقة» بعد بدء سريان الأنظمة المذكورة وكان يدفع له مخصص في يوم انتقاله، تستمر مؤسسة التامين الوطني في دفع المخصص حتى بعد انتقاله. أما من لم يبلغ الثامنة عشرة عند انتقاله الى الضفة الغربية أو غزة ولم يكن يقبض مخصصاً من التامين الوطني عند بدء سريان الأنظمة أو عند انتقاله، فلا يستحق المخصصات بعد انتقاله. وتنص المادة ١٥ فقرة (د) من الأنظمة المذكورة على أن من عاد الى السكن في القدس وترك مكان سكناه في الضفة الغربية وغزة يبقى خاضعا لهذه الأنظمة لمدة أربعة وعشرين شهراً. والهدف من وراء هذه المادة هو تمكين مؤسسة التامين الوطني من التاكد من أن الشخص المعني قد ترك فعلاً مكان سكناه السابق في الضفة الغربية وانتقل الى السكن في القدس بصورة دائمة. وبعد ان توقفت مؤسسة التامين الوطني، بحجة «الخطأ»، عن دفع مخصصات اطفال ومخصصات أطفال عجز الى عائلات تسكن خارج حدود القدس البلدية، بعد أن كانت تدفعها خلال فترة طويلة، وقبل صدور أنظمة سنة ١٩٨٧، على الرغم من معرفتها ان العائلات المذكورة تسكن خارج حدود القدس، توجهت جمعية حقوق المواطن في اسرائيل وأشخاص متضررون الى المحكمة العليا الاسرائيلية، اذ تم التوصل الى اتفاق تم في إثره صدور أنظمة التامين الوطني (دفعات لسكان القدس الذين نقلوا مكان سكناهم الى يهودا والسامرة وقطاع غزة)، لسنة ١٩٩٣. وتنص هذه الأنظمة على تجديد دفع مخصصات تامين بدئ بدفعها قبل بدء سريان أنظمة ١٩٨٧ وقطعتها مؤسسة التامين الوطني. وأعفت أنظمة ١٩٩٣ التامين الوطني من دفع المخصصات بأثر رجعي عن الفترة التي سبقت بدء سريان انظمة ١٩٩٣ (١٩٩٣/٢/١) إلا إذا كانت هنالك قضايا معلقة في

الموضوع الرئيسي :	القدس .	اسم كاتب المقال :	أسامة الحلبى
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	١٢٥٦٨
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧/٧/٢٨

ـحاكم العمل، فعندها يتم دفع المخصص منذ تاريخ تقديم الدعوى.

وفي حين فقد الكثيرون من سكان القدس الشرقية حقهم في مخصصات التامين المتعددة، نتيجة سكنهم خارج حدود البلدية، وفقد البعض حقه في الاقامة بالقدس وصودرت منهم هوياتهم، بعد أن تبين لوزارة الداخلية حقيقة اقامتهم «خارج اسرائيل»، فقد حافظ المستوطنون اليهود على حقهم في الحصول على مخصصات التامين المتعددة على الرغم من سكناهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بناء على أنظمة التامين الوطني (سريان على اصناف خاصة من المؤمنين)، لسنة ١٩٨٧. ونصت المادة ٢ من هذه الأنظمة: «تسري تعليمات القانون [قانون التامين الوطني (أ.ح.)] على كل شخص يسكن في (المنطقة) [الضفة الغربية وقطاع غزة (أ.ح.)] او يعمل فيها كما لو كان يسكن او يعمل في اسرائيل، اذا كان مواطنا اسرائيليا أو له الحق في العودة الى اسرائيل وفقا لقانون العودة لسنة ١٩٥٠».

وفي إثر توقيع إتفاقات اوسلو وتصديقها من قبل الكنيست ادخلت تعديلات على قانون التامين الوطني تلغي حقوقا كان اكتسبها سكان القدس الشرقية الفلسطينيون الذين انتقلوا الى السكن في الضفة الغربية (يهودا والسامرة) او في قطاع غزة بموجب انظمة ١٩٨٧ وأنظمة ١٩٩٣. وعدلت المادة (١١٩٢) من قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٦٨ التي أصبحت المادة ٣٧٨ من قانون التامين الوطني (نص مدمج) لسنة ١٩٩٥، واقتصرت الحقوق والمخصصات التي تمنح على من هو «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» (توشاب يسرائيل بازوزا) وعرفت الفقرة (أ) من المادة ٣٧٨ بند «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» بما يلي: «من هو مشغل أو يسكن في (المنطقة) (= يهودا والسامرة باستثناء غزة وأريحا) أو في مناطق غزة وأريحا وهو مواطن اسرائيلي أو له حق القدوم الى اسرائيل وفق قانون العودة، والذي لو كان مكان سكناه في اسرائيل لكان في تعداد مقيم اسرائيلي» (التشديد للمؤلف). من الواضح ان هذا التعريف يقتصر على السكان اليهود ويستثني العرب الفلسطينيين من حملة الهوية الاسرائيلية. وبدأ سريان هذا التعديل بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢١.

وتنص الفقرة (ج) من المادة ٣٧٨ على ان الأنظمة التي صدرت بموجب المادة (١٩٢أي من قانون التامين الوطني بنصه المدمج لسنة ١٩٨٦ قبل تاريخ بدء سريان التعديل (وتشمل الأنظمة التي تطرقنا اليها والصادرة سنة ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٣ والتي أبقت على بعض الحقوق لسكان القدس العرب الذين انتقلوا الى خارج الحدود البلدية) تبقى سارية المفعول وفق الشروط التي يحددها القانون المعدل. والنتيجة هي أن الأنظمة المذكورة تسري على من يسكن خارج منطقتي غزة وأريحا فقط، شريطة أن تكون المخصصات تدفع له عند بدء سريان التعديل، اي بتاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤. أما من يسكن من فلسطينيي القدس، من حملة الهوية الاسرائيلية، في غزة وأريحا فلا حق له في استلام مخصصات تامين بموجب الأنظمة السابقة، بل مخصصات نتيجة اصابة عمل في اسرائيل فقط وبموجب القانون المعدل. وبموجب هذا التعديل لا يعتبر حادث «اصابة عمل» إذا وقع بعد تاريخ بدء سريان التعديل خارج اسرائيل في الطريق من العمل واليه. ونتيجة أخرى لتعريف «مقيم اسرائيلي بالمنطقة» كما ورد في المادة ٣٧٨ من قانون التامين الوطني، هي فقدان الأمهات المقدسيات الوالدات في المستشفيات الاسرائيلية لحقوقهن المتعلقة بدفع مصاريف المبيت في المستشفى من قبل مؤسسة التامين الوطني، ومنحة الولادة ومخصص الولادة، اذا كن مقيمات مع ازواجهن في غزة أو في اريحا أو في اي مكان آخر في الضفة الغربية، حتى لو كان الزوج يعمل في اسرائيل. وحتى الان لم يصدر قانون او أنظمة تلغي حقوق حملة الهوية الاسرائيلية القاطنين ببقية مناطق السلطة الفلسطينية، بشكل صريح، في اثر اتفاقية المرحلة الانتقالية. ويذكر هنا الى موقف وزارة الداخلية الاسرائيلية الذي اعلن في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦، وبموجبه يفقد كل مقدسي يسكن في «المناطق» (= الضفة الغربية) لمدة سبع سنوات أو يزيد، حقه في الاقامة الدائمة في اسرائيل. وبالتالي يفقد حقوقه الأخرى المترتبة على اقامته، ومنها حقوقه بموجب قانون التامين الوطني.

* باحث قانوني، ومحام يعمل في القدس .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	٤٠٧٩٠
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨/٨/١١

المركز القانوني للقدس [illegible] (١)

المستشار
حسن أحمد عمر

فى مقاله فى اهرام ٩٨/٧/٣٠ بعنوان «دعوة لصياغة وثيقة الدفاع عن القدس» وجه الزميل الاستاذ/ احمد يوسف القرعى الدعوة المبكرة للقانونيين العرب للمشاركة فى اعداد وصياغة وثيقة الدفاع عن القدس مهدا لدعوته تلك بمقال سابق بتاريخ ٩٨/٧/١٦ بعنوان «اية قدس تجرى المفاوضات حولها؟» وفيه نوه لما اورده د. إدوارد سعيد فى جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٧ عن المخاطر التى ستتعرض لها نتائج مفاوضات الوضع النهائى، خاصة إذا اخذ فى الاعتبار ما يورده الجغرافى الإسرائيلى جان دى جونج يشير فى كتابته من ان القدس المزمع طرحها على التفاوض فى تلك المفاوضات ستكون القدس الكبرى والتى تبلغ ١٢٥٠ كيلو مترا مربعا ويقع ثلاثة ارباعها فى الضفة الغربية.

وانه استجابة لتلك الدعوة وتلبية لهذا الواجب المقدس، فانى اشارك بهذا المقال كوثيقة من وثائق الدفاع عن القدس الشريف، وقد خصصته لتحديد المقصود بـ «القدس» او «مدينة القدس» على وجه التحديد او القدس الشريف، على نحو ما ينعتها به دائما المفاوض الفلسطينى التى ينبغى أن تكون هى - لا غيرها - من الناحية القانونية محلا لمفاوضات الوضع النهائى لنصل بعد ذلك إلى بيان مركزها القانونى وفقا لأحكام القانون الدولى، حيث نتمكن اخيرا من استعراض النتائج القانونية المترتبة على ذاك المركز القانونى فى تلك المفاوضات، وذلك كله على النحو التالى:

لا مندوحة من التذكير ان تعريف وتحديد المقصود بـ «القدس» يعد أمرا قانونيا فى غاية الاهمية بحسبان أنها تعد قضية من قضايا تلك المفاوضات، ومما هو جدير بالملاحظة ان لاتفاقيات اوسلو، خاصة اتفاقية واشنطن بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ قد اشير فيها إلى «القدس» فى المواضع التالية:

● المادة (٤) بعنوان «الولاية» مكملة بالمحضر المتفق عليه، حيث نص على: سوف تغطى ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التى سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع الدائم: القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليين.

● والمادة (٥) تحت عنوان «الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائى» فى فقرتها (٣) حيث تذكر: من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية بما فيها القدس اللاجئون المستوطنات الترتيبات الامنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

● وأخيرا البند (١) من الملحق الاول بعنوان برتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها وقد ورد فيه فلسطينيو القدس، الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق فى المشاركة فى العملية الانتخابية، وفقا لاتفاق بين الطرفين.

بيد أنها قد جاءت خلوا من تحديد وتعريف المقصود بـ «القدس» لذلك فقد ذهب البعض إلى ان المقصود هى «القدس الشرقية» التى احتلت فى العام ١٩٦٧ ولكن هذا الراى ان كان من الممكن الالتفات إليه فى مفاوضات المرحلة الانتقالية إلا انه لا يمكن الاخذ به فى مفاوضات الوضع النهائى الدائم، وقد يزعم الجغرافى الإسرائيلى جان دى جونج إلى ان المقصود، هى القدس العظمى - على نحو ما سبق ان استعرضنا له بعاليه - غير ان هذا الزعم يفصحه افتقاره السند القانونى وتعارضه مع احكام القانون الدولى وبعيدا عن التحديدات الجمة، والتعريفات المتعددة التى ذهب إليها البعض لتحديد وتعريف المقصود بالقدس وجب علينا ان نورد تحديدها وتعريفها بسند قانونى دولى لا بهوى سياسى او بمطمع لستعمارى للوصول إلى ذلك علينا - على المفاوضين الفلسطينى والإسرائيلى - إعادة قراءة المادة ٥ فى فقرتها ٣ من اتفاق واشنطن (اوسلو - ١) بصدد ما ذكرته عن قضايا الوضع الدائم، وترتيبها لتقرا على النحو التالى: «من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تغطى القضايا المتبقية، بما فيها الحدود والقدس اللاجئون المستوطنات الترتيبات الأمنية.. الخ أى ان قضية الحدود تنبغى أن تكون هى اول القضايا المثارة يليها قضية القدس فباقى القضايا، ومرجع ذلك ان قضية تحديد الحدود الدولية بين الدولة الفلسطينية والدولة اليهودية هى البداية التى ينبغى أن ينطلق منها التفاوض وهنا نجد ان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٤٧/١١/١٩ برقم ١٨١ سوف يفرض نفسه على تلك المفاوضات بحسبان ان الحدود بين الدولتين قد تم تحديدها فيه بشكل واضح ومحدد، ومن ثم سوف تقتصر المفاوضات بين الطرفين على طريقة ترسيمها بعبارة أخرى فإن على المفاوض الإسرائيلى أن يتخلى عن مفاهيمه الاستعمارية، وأساليبه الخداعية فى هذا السياق، فتلك الحدود الدولية بين الدولتين العربية واليهودية هى خط احمر لا يجوز له تجاوزه أو النيل منه - مثلما لا يجوز للمفاوض الفلسطينى التغاضى او التنازل عنه - طالما انها تمثل حدودا تتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف، خاصة ان قرار التقسيم ١٨١ لم يكن سوى توصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة تفتقر إلى عنصر الإجبار القانونى ويوم ان قبلها اليهود واعلنوا قيام دولتهم فى ١٩٤٨/٥/١٥ بموجب احكامها فقد التزموا بها لذلك فقد حرصت الجمعية العامة فى قرارها رقم ٢٧٣ الصادر فى ١٩٤٩/٣/٤ بناء على توصية مجلس الامن رقم ٦٩ فى ذات العام - أن تقرن موافقتها بقبول إسرائيل عضوا فى الامم المتحدة بشرطين: هما أولا: التزام إسرائيل بتطبيق أحكام قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وقرار إعادة اللاجئين رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٩ الصادران عنها وثانيا: تعهدها باحترام ميثاق الامم المتحدة، كما انه يوم ان قبلها الفلسطينيون فى إعلان الجزائر فى ١٩٨٨/١١/١٥ واعلنوا قيام دولتهم بناء على تلك التوصية وفى إطار الحدود الدولية التى تبنتها وبتاكيد ان القدس الشريف عاصمتها، فقد قامت الجمعية العامة بالترحيب بتلك الخطوة وكافات الفلسطينيين عليها بان عدلت مسمى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة إلى مسمى بعثة فلسطين، متجاهلة الاعتراض غير الشرعى الصادر عن ممثل دولة إسرائيل لديها على إعلان الجزائر بزعم انه تصرف من جانب واحد وكان إعلان إسرائيل قيام دولتها منذ خمسين عاما استنادا لتوصية التقسيم ١٨١ كان إعلانا مشتركا ولم تكتف الجمعية العامة بذلك، بل انها قامت مؤخرا برفع مستوى تمثيل بعثة فلسطين لدى الامم المتحدة إلى مستوى تمثيل بعثات الدول باستثناء حقى التصويت والترشيح مؤسسة قرارها على ما ورد فى أحكام قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ كما أنه من غير المستبعد ان تقوم الجمعية العامة بخطوة جريئة اخرى - إذا ما استمرت إسرائيل فى التصرف وكانها دولة فوق القانون - تتمثل فى خفض مستوى تمثيل إسرائيل فى الامم المتحدة إلى مستوى بعثة فلسطين حاليا، أى ان تسحب منها حقى التصويت والترشيح، وذلك بناء على طلب من المجموعة العربية على نحو ما اوردته مؤخرا مجلة الوسط فى عددها بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٠.

ومن ثم وجب على المفاوض الإسرائيلى - فى مفاوقات الوضع النهائى - ان يعيد للمفاوض الفلسطينى لا الضفة الغربية وغزة ومدينة القدس، فحسب وانما وجب عليه ان يعيد إليه ايضا قضاء عكا بما فى ذلك الناصرة، واللد والرملة وبير سبع ويافا وباقى قطاع غز، وذلك كله على النحو الوارد فى قرار التقسيم والمبين فى الخرائط المرفقة به.

ومن ذلك القرار الدولى رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المتعلق بالتقسيم ايضا وجب علينا - وعلى المفاوضين الفلسطينى والإسرائيلى - تحديد المقصود بـ «القدس» ووفقا لهذا القرار فإن المقصود بالقدس هى «مدينة القدس» كما حددها وعرفها القرار فى الجزء الثالث البند (ب) منه تحت عنوان «حدود المدينة» حيث تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، بالإضافة إلى القرى والبلدان المحيطة بها، بحيث تكون ابو ديس اقصاها شرقا ومدينة بيت لحم اقصاها جنوبا، وعين كارم (وتشمل قرية قانونيا) اقصاها غربا، وتكون شعفاط اقصاها شمالا، كما هو واضح فى الخريطة التخطيطية المرفقة ومن ثم وجب ان يكون مفهوما ومعلوما أن القدس التى ستكون محلا للمفاوضات هى القدس او مدينة القدس - او القدس الشريف وفقا لما يطلقه عليها المفاوض الفلسطينى - على النحو السابق تحديده فى القرار ١٨١ على نحو ما سبق بيانه، لسبب غاية فى البساطة: هو ان ذلك التحديد وهذا التعريف يجد له سندا من أحكام القانون الدولى مجمل القول إن القدس التى ستكون محلا للتفاوض هى قدس بتعريف وحيد ورد فى قرار التقسيم رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

وبعد أن تم تحديد وتعريف المقصود بالقدس يتعين علينا ان نعرض للمركز القانونى لهذه المدينة فى ضوء أحكام القانون الدولى ايضا وليكن هذا موضوع مقال الغد إن شاء الله.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	٤٠٧٩١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨/٨/١٢

المركز القانوني للقدس.. عاصمة لفلسطين (٢)

بعد أن خلص مقال الامس الى تحديد وتعريف المقصود بالقدس يتعين علينا في مقال اليوم ان نعرض للمركز القانوني لهذه المدينة في ضوء احكام القانون الدولي العام، ولما كان المركز القانوني لمدينة القدس يختلف باختلاف مراحل زمنية متعاقبة لذلك وجب تتبع ذلك في عجالة وفقا لما يلي:

■ في الفترة منذ قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ وحتى نهاية قبل نهاية عام ١٩٤٩ نجد ان المركز القانوني لمدينة القدس يتم تحديده بموجب قرار التقسيم وفقا لما جاء في الجزء الثالث منه في البند (أ) بحسب انها مدينة ذات كيان مستقل منفصل تخضع لنظام دولي خاص وتتولى الامم المتحدة ادارته تحت اشراف مجلس الوصاية حيث يقوم الاخير باعمال السلطة الادارية نيابة عن الاولى، ونص في البند(د) من ذات الجزء على ان ينفذ ذلك النظام الخاص الدولي لمدينة القدس في مدة لاتتجاوز الفاتح من اكتوبر ١٩٤٨، وأن يبقى نافذا أول الأمر مدة عشر سنوات، مالم يجد مجلس الوصاية انه من الضروري اعادة النظر في احكام ذات النظام قبل انقضاء تلك المدة ، وبعد انتهاء هذه المدة يعيد المجلس النظر في النظام برمته في ضوء ما اكتسب من تجربته، ويكون لسكان المدينة عندئذ حرية التعبير عن رغباتهم عن طريق استفتاء عام.

■ بيد ان مجلس الوصاية، وفي مواجهته للعدوان التوسعي الاسرائيلي المتمثل في قيام اسرائيل في عام ١٩٤٩ باحتلال القدس الغربية، وباصدار قرار باطل من الكنيست - البرلمان - الاسرائيلي في ١٩٤٩/١٢/١١ باعلان القدس عاصمة لاسرائيل، كمحاولة منها لفرض سياسة الأمر الواقع، فقد اصدر ذلك المجلس قراره رقم ١١٤ في ١٩٤٩/١٢/٢٠ بابطال هذا الاعلان، ومؤكدا في ذات الوقت بطلان قيام اسرائيل بنقل بعض الدوائر والوزارات الى القدس الغربية، وتبعا لذلك فاننا يمكننا القول اليوم ان مجلس الوصاية في قراره آنف البيان قد استخدم الرخصة المخولة له بشأن اعادة النظر في النظام القانوني الدولي الخاص لمدينة القدس قبل مرور السنوات العشر ان راى ضرورة لذلك وبناء عليه فقد عدل عنه، واعادها الى الفلسطينيين اهلها الأصليين، بحسب انهم - أي الفلسطينيين - وقتذاك - اى في عام ١٩٤٧ - كانوا يشكلون الأغلبية في عدد السكان في المدينة، ناهيك عن ان الأقلية اليهودية كانت اغلبها ، اما يهودا لم يتجنسوا بالجنسية الفلسطينية بعد وفقا لما اشير اليه في صك الانتداب، واما يهودا حديثي العهد بالتجنس ومن ثم لم يكملوا المدة القانونية ليتمكنوا من مباشرة الحقوق السياسية بما في ذلك المشاركة في الاقتراع في الاستفتاء العام، وفي ضوء الحقائق السابقة يضحى مآل أي استفتاء عام يجرى وقتذاك هو في تاكيد رغبة سكان مدينة القدس الاصليين في انضمام مدينتهم الى الوطن الأم فلسطين العربية، وقد فضل مجلس الوصاية - وبحق - اتخاذ قراره آنف الذكر، وفي مخيلته الخشية من ان تنجح اسرائيل بسياستها التوسعية والعنصرية في احداث تغيير ديموجرافي - مثلما نجحت في احداث التغيير الجغرافي - ومن ثم لم تصبح هناك حاجة لاجراء استفتاء عام، مادامت الحكمة منه قد انتفت، ومادامت الحقيقة سوف تكون قد ضاعت مع ضياع الأغلبية المطلقة لسكان مدينة القدس من الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ، وحسنا فعل مجلس الوصاية، ومن ثم عد المركز القانوني للقدس الغربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٤٩ من قبيل الأرض المحتلة التي تخضع لاحكام اتفاقيات جنيف

مستشار

حسن أحمد عمر

■ في الفترة من ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٥٠ تعد القدس الشرقية ارضا فلسطينية ضمت كوديعة الى الأردن وكانت على حد تعبير عجاج نويهض في كلمته امام الملك عبد الله ملك شرق الأردن:«ياجلالة الملك اتفق المؤتمرون في اريحا على مبايعة جلالتكم لتكون بقية فلسطين تحت عرشكم للفدى والمسجد الأقصى وماحوله ، امانة في أعناقكم نحاسبكم عليها يوم القيامة، اذا فرطتم فيها..»

■ في الفترة من ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٦٧ يعلن الأردن ضم الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية الى امارة شرق الأردن تحت مسمى المملكة الأردنية الهاشمية.

■ في الفترة من ١٩٦٧ وحتى اليوم تحتل قوات الاحتلال الاسرائيلية القدس الشرقية، وتصبح القدس الشرقية من ثم ارضا محتلة - مثلها في ذلك مثل القدس الغربية التي احتلت في عام ١٩٤٩، بل ومثل باقي الأراضي العربية المحتلة الأخرى التي احتلت بداية من عام ١٩٦٧ - تخضع لاتفاقيات جنيف، وتصدر الامم المتحدة العديد من القرارات الدولية بمنع قيام اسرائيل بصفتها قوة احتلال عسكري من القيام باي تغييرات جغرافية أو ديمغرافية في القدس الشرقية - وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، مع تاكيد بطلان جميع الاجراءات التي تؤدي الى مثل تلك التغييرات. وقد اتضح ذلك جليا وقتما اصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٥٠ بعدم مشروعية اقامة اسرائيل لعرضها العسكري في القدس المحتلة، ورقم ٢٥٢ بالغاء جميع الاجراءات الاسرائيلية الرامية الى تغيير وضع القدس، وتواترت قرارات المجلس على تاكيد ذلك الابطال ، وتناغمت معها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا السياق بدءا من قرارها ٢٢٥٣ في ١٩٦٧/٧/٤ القاضي بالغاء التدابير الاسرائيلية المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها مستقبلا ، واخيرا بقرارها بشأن عدم مشروعية اقامة اسرائيل لمستوطنة جبل ابو غنيم في جنوب القدس، مع التنويه الى أن مجلس الأمن في قراره رقم ٧٩٩ الصادر عام ١٩٩٣ - بشأن قضية المبعدين الفلسطينيين - قد حرص على تاكيد إن اتفاقية جنيف الرابعة تسرى على جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية. مما مؤداه - من الناحية القانونية الخالصة - ان مثل ذلك القرار ينبغي النظر اليه لكونه مفسرا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ بشأن مااعتراه من غموض في قضية الانسحاب من أرض أم من الأراضي؟ وبتاكيد ان امره يتعلق بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية مادامت تخضع في مركزها القانوني لاتفاقيات جنيف منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، ناهيك عن قرارات الجمعية العامة الأخيرة الصادرة اخيرا في عام ١٩٩٧ تحت صيغة «الاتحاد من أجل السلام» - أي تعد في قوتها معادلة لقرارات مجلس الأمن - بشأن ادانة الانتهاكات الاسرائيلية في جبل أبو غنيم وتجاه المقدسيين، وتاكيد بطلان كل تلك التصرفات ، مع الزام اسرائيل بوجوب العدول عنها .

■ في عام ١٩٨٨ يعلن الأردن فك ارتباطه القانوني والاداري مع الضفة الغربية، تماشيا وتجاوبا مع قرارات القمة العربية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضية باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

■ في ١٩٨٨/١١/١٥ يعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف داخل حدود قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧.

وهكذا ننتهي في بيان المركز القانوني لمدينة القدس أو مايطلق عليها القدس الشريف، حال كونها العاصمة القانونية لدولة فلسطين العربية - تلك الدولة التي تم تحديد حدودها بموجب قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ - بيد أنها تعد اليوم أرضا محتلة تخضع لأحكام اتفاقيات جنيف، سواء في ذلك جزؤها الغربي الذي احتلته قوات الاحتلال الاسرائيلي في عام ١٩٤٩ او جزؤها الشرقي الذي احتلته تلك القوات في عام ١٩٦٧، وانه لما كانت السيادة الوطنية الفلسطينية على تلك المدينة بجزءيها الغربي والشرقي بموجب أحكام قانون الاحتلال العسكري - على حد تعبير أستاذنا الفقيه د.محمد طلعت الغنيمي - لاتنتقل الى قوة الاحتلال الاسرائيلي، كما انه لايجوز للأخيرة ان تعلن من جانبها ضم اى من جزءى تلك المدينة المقدسة او جزءيها معا، والا عد هذا الاعلان في حال صدوره باطلا وكأن لم يكن - على حد وصف استاذنا الفقيه د.علي صادق أبو هيف - وذلك بمقتضى أحكام قوانين الاحتلال العسكري، وكل مايكون لقوة الاحتلال الاسرائيلي هو ادارة المدينة او الاقليم المحتل لحين عودته للسيادة الوطنية الفلسطينية مع امتناعها عن اجراء أية تغييرات جغرافية او ديمغرافية فيه.

وأحسب أن مازاد حكومة قوات الاحتلال الاسرائيلي حنقا، هو أن الأمم المتحدة ممثلة في جمعيتها العامة لم تكتف بشجب وادانة التصرفات الاستعمارية الباغية الى اجراء تغييرات جغرافية وديمغرافية في القدس الشريف - وباقي الأراضي العربية المحتلة - ولم تكتف ايضا باقرار بطلان النتائج المترتبة على الممارسات العنصرية لقوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المقدسيين، بما في ذلك اعلان حكومة اسرائيل المزعوم بان القدس بجزءيها الغربي والشرقي مدينة موحدة وعاصمة ابدية لاسرائيل - اذ اعتبرته اعلانا مشابها لاعلان حكومة العراق في عام ١٩٩٠ بان الكويت تعد المحافظة العراقية رقم ١٩ - ولكنها رحبت في عام ١٩٨٨ باعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين في حدود قرار التقسيم ١٨١ وبموجبه، وبان القدس الشريف - بجزءيه الشرقي والغربي - عاصمة لهذه الدولة الفلسطينية هذا وقد ذهب - وبحق ، د. شفيق المصري في مقاله في جريدة الحياة بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨ الى القول:«بان اعتراف الدول، منذ عام ١٩٨٨ بالدولة الفلسطينية جاء مستندا الى اعلان هذه الدولة آنذاك وعاصمتها «القدس الشريف» وهذا أمر مهم من الناحية القانونية ذلك لأن احياء هذا الاعتراف الدولي من خلال القرار الأخير للجمعية العامة - برفع مستوى التمثيل الفلسطيني - يتجاوز القرار ١٨١ للعام لعام ١٩٤٧ الذي رتب وضعا دوليا خاصا للقدس خارج الترتيب القانوني للدولتين الاسرائيلية والعربية في فلسطين، ويمكن الآن للسلطة الفلسطينية أن تطور هذا المفهوم وتبرزه في مواجهتها المقبلة مع اسرائيل في سياق مفاوضات الوضع النهائي للقدس» وسبق لنا في هذا المقال ان اوضحنا ان قيام الجمعية العامة بتجاوز الوضع الدولي الخاص لمدينة القدس مرجعه قرارات مجلس الوصاية التي انهت هذا الوضع الخاص لمدينة القدس قبل مرور السنوات العشر، وضمنتها من ثم لدولة فلسطين العربية. وان كان لكل مقال مفاجآته، فازعم أن هذا المقال ، مفاجآته تكمن في ان الاعتراف الدولي باعلان الجزائر القاضي بقيام الدولة الفلسطينية لم يكن مقتصرا على عدد من الدول ربا على المائة والاربع وعشرين دولة فقط، ولاعلى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وترحيبها به فحسب، وانما حظي هذا الاعتراف بالموافقة الضمنية لكل من اسرائيل وامريكا وبريطانيا، وهاكم دليل ذلك في مقال الغد إن شاء الله.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	٤٠٧٩٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/١٣

المركز القانونى للقدس.. عاصمة لفلسطين (٣)

مستشار: حسن أحمد عمر

اشار مقال الامس فى سطوره الاخيرة إلى أن الاعتراف الدولى باعلان الجزائر القاضى بقيام الدولة الفلسطينية لم يكن مقتصرا على عدد من الدول، اى على الـ ١٢٤ دولة فقط ولا على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وترحيبها به فحسب، وانما حظى هذا الاعتراف بالموافقة الضمنية لكل من اسرائيل وامريكا وبريطانيا ويقدم مقال اليوم دليل ذلك.

جميعنا يتذكر ان مندوب إسرائيل لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترض على اعلان الجزائر اثر صدوره بزعم انه اجراء من طرف واحد على نحو ماسبق بيانه. ومع هذا فعندما بدات فى خريف العام ١٩٩٣ اجراءات الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تمهيدا للتوقيع على لتفاقيات اوسلو، وجدنا اسحاق رابين يطلب من الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات تاكيد التزام المنظمة باربعة بنود هى: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في المنطقة، والالتزام بعملية السلام، وإدانة اعمال العنف، وتعديل الميثاق الوطنى الفلسطيني بالنسبة للبنود التى تنكر حق لاسرائيل فى الوجود. وقد تضمن خطاب عرفات إلى رابين بتاريخ ١٩٩٣/٩/٩ تلك البنود! السؤال الذى يطرح نفسه هنا وبقوة، هل تجرا رابين ليطلب من عرفات إلغاء قرار المجلس الوطنى الفلسطينى القاضى بإعلان قيام دولة فلسطين العربية، او تجرا على ان يطلب الا تكون تلك الدولة مستندة فى قيامها إلى قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، أو تجرا على ان يطلب بان لاتكون القدس الشريف عاصمة لتلك الدولة الفلسطينية! بالطبع لم يتجرا على ذلك نظرا لكونها مطالب غير شرعية تخالف أحكام القانون الدولى والشرعية الدولية المدعمة بقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ الصادر فى ١٩٦٩/١٢/١٠ بشان حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف ومن ثم يمكننا القول من الناحية القانونية الخالصة بأن اسرائيل تبعا لذلك تكون قد سحبت ضمنا اعتراضها غير الشرعي - الذى سبق ان زعمت به على لسان مندوبها فى الجمعية العامة فى العام ١٩٨٨ تعقيبا على اعلان الجزائر. كما أنها تكون قد قبلت ضمنا اعلان الجزائر بما يتضمنه من عناصر حدود الدولة وفقا لقرار التقسيم وبان القدس الشريف عاصمة لتلك الدولة الفلسطينية، بل إن طلب اسحاق رابين - رئيس وزراء اسرائيل وزعيم حزب العمل وقتذاك - فى السابق بتعديل بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى واصرار بنيامين نيتانياهو رئيس وزراء اسرائيل وزعيم الليكود فى الوقت الحاضر - على تعديل الميثاق صراحة، يعد فى ذلك الوقت اصرارا وتاكيدا من جانب اسرائيل على انها تقبل علنا، ما سبق ان وافقت عليه ضمنا، بحسب ان تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى سيؤدى حتما الى تسطير بيان اعلان قيام دولة فلسطين بكل ما احتواه من عناصر اهمها الاستناد إلى قرار التقسيم ١٨١ لتحديد حدود الدولة الفلسطينية، وتاكيد ان القدس الشريف عاصمة لها. وقد يرى البعض فى هذا الاصرار الاسرائيلي - من حكومتيه العمالية والليكودية - على تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى بشكل صريح، بما يؤدى إليه من النتائج انفة البيان، نوعا من البلاهة السياسية الإسرائيلية، والغباء القانونى للعقلية اليهودية؟ ولكن ان دققنا النظر فى الامر لتبين لنا ان غاية ماتحلم به اسرائيل هو الحصول على تاكيد فلسطينى بالموافقة على قرار التقسيم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، إذ إنه بدون تلك الموافقة الفلسطينية الصريحة يؤول الحق القانونى الدولى لإسرائيل فى فلسطين من دولة بموجب قرار التقسيم الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة وينحصر فى مضمون المادة ٧ من صك الانتداب البريطانى على فلسطين الصادر من عصبة الامم فى ١٩٢٢/٧/٢٤ والتى تقضى بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الجنسية الفلسطينية!

اما الاعتراف الضمنى الامريكى باعلان الجزائر بكل ما تضمنه من عناصر حدود الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، فقد كان جليا فى استضافة الحكومة الامريكية فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ لحفل التوقيع الرسمى على اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، دون ان يصدر منها تحفظ ما على ذلك الاعلان، بل والاهم من ذلك انه عندما اصرت اسرائيل على منع ادارة المراسيم الامريكية فى الحفل من رفع العلم الفلسطينى اضطرت تلك الادارة إلى تمتنع عن رفع العلم الاسرائيلى فى ذلك الحفل ايضا

وقد يكون من الاهمية بمكان تاكيد ان الحكومة البريطانية قد اعترفت بتلك الدولة الفلسطينية بشكل ضمنى يوم ان امتنعت فى ١٩٤٩/٣/٤ عن التصويت عن توصية مجلس الأمن رقم ٦٩ بقبول اسرائيل عضوا فى الأمم المتحدة حال كونها لم تقم بتحديد حدودها، الأمر الذى ادى بالجمعية العامة إلى ان تجعل قرارها بقبول اسرائيل عضوا فى الامم المتحدة قرارا مشروطا! على نحو ماسبق بيانه.. ومن ثم فاذا ماجاء المجلس الوطنى الفلسطينى فى اعلان الجزائر بتحديد حدود الدولتين اليهودية والفلسطينية لذلك فلا يكون لدى الحكومة البريطانية حجة للاعتراض على ذلك الاعلان، وقد تجلى ذلك الموقف البريطانى اخيرا يوم ان اصر وزير خارجيتها على زيارة جبل ابو غنيم لتاكيد الطابع الفلسطينى للمدينة المقدسة ويوم ان عزم رئيس وزرائها على ان يقضى ليلة فى ضيافة السلطة الفلسطينية، واخيرا نجد ان الحكومة البريطانية تعلن استعدادها للاعتراف بالدولة الفلسطينية عندما يعلن عرفات فى مايو ١٩٩٩ اعلان استقلال دولة فلسطين العربية بموافقة المجلس الوطنى الفلسطينى.

وازاء هذا الزخم القانونى بشان اسانيد المركز القانونى لمدينة القدس او القدس الشريف على نحو ماذكرناه مما مؤداه ان مفاوضات الوضع النهائى بالنسبة لقضية القدس لن تخرج فى نتائجها عن غير النتائج المترتبة على هذا المركز القانونى. وعليه فقد يثور لدى القارىء التساؤل التالى ايضا: مادام المركز القانونى لمدينة القدس واضحا بمثل هذا الوضوح، والحق الفلسطينى فى القدس الشريف بشقيه الشرقى والغربى ساطعا بمثل هذا الضوء فلماذا تجادل اسرائيل فى ذلك؟ ولماذا تقيم مستعمراتها الاستيطانية فيها؟

الاجابة عن هذا التساؤل تكمن فى عقلية المفاوض الاسرائيلى التى تتوهم انه ان استطاعت فى التفاوض بذكاء متقد واريحية تدليسية ان تحصل من خصمها على مكاسب فلتفعل وعلى الطرف الاخر الا يلومن إلا نفسه على حد تعبير دورى جولد مستشار نيتانياهو السابق ومندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة حاليا، واحسب ان المفاوض الاسرائيلى فى قضية القدس يعلم تماما تعريفها ومركزها القانونى على نحو ما سبق أن اوضحناه : لذلك كان غاية مايطمع فى الحصول عليه فى مفاوضات الوضع النهائى هو أن يسلب من المفاوض الفسطينى القدس الغربية بيد انه خشى من احتمال ادراك المفاوض الفلسطينى لتلك الحقيقة القانونية مادامت مفاوضات الوضع النهائى سوف تتطرق إلى مسالة فى غاية الاهمية وهى مسالة الحدود الدولية، لذلك عجلت حكومة الليكود بافتعال ازمة فى مرجعية المفاوضات، واعقبتها بافتعال قضية نفق المسجد الاقصى الشريف، ثم بمسالة تعديل ماتم الاتفاق عليه بشان بروتوكول إعادة انتشار قواتها فى مدينة الخليل ، واعقبت ذلك بقرارها إقامة مستوطنة فى جبل ابو غنيم فى جنوب القدس، وكانها لم تكتف بالمستوطنات الإحدى عشرة التى سبق لها أن اقامتها فى القدس الشرقية! واخيرا اقتراح نيتانياهو بشان تسريع مفاوضات الوضع النهائى على الا يزيد مايحصل عليه الفلسطينيون فيها على غزة و ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ضاربا بالشرعية الدولية عرض الحائط! فلماذا اذن كل هذا الافتعال؟ مادام الهدف هو إقامة سلام عادل ودائم ومشرف . ومن ثم يضحى هدف المفاوض الاسرائيلى محاولة ايقاع المفاوض الفلسطينى فى شراك للحصول على اقرار منه بان المقصود بالقدس محل التفاوض حتى «القدس العربية» التى احتلت فى عام ١٩٦٧، ولامانع لديه يومها من أن يتخذ من قرارات مجلس الامن - التى سبق له ان رفضها بدءا من القرار ٢٥٠ وانتهاء بالقرار ٧٩٩، القاضية بان القدس العربية هى ارض محتلة وخاضعة لأحكام اتفاقية جنيف - عوامل مساعدة لاحباك حيلته على المفاوض الفلسطينى ، وينتهى امر هذا الاحتيال بان يفرح الاخير باسترداده القدس العربية، ويزداد الاول غبطة لنجاحه فى استلاب القدس الغربية وماحولها بذكائه المتقد ، لذلك كان علينا ان نتصدى لهذا الاحتيال الاسرائيلى، وان ننبه المفاوض الفلسطينى من مغبة الوقوع فيه مذكرين بأن المفاوض المصرى سبق ان نجح فى منازعة طابا المفتعلة فى كشف حيلة المفاوض الاسرائيلى فى افتعالها، ولذلك ظفر ليس بطابا فحسب، وانما بفتح باب استرداد مثلث أم الرشراش المصرى المحتل [يراجع مقالنا فى اهرام ١٩٩٥/٩/٢٠] . ومن الطريف ان نذكر أن المفاوض الاسرائيلى حاول أن يراود المفاوض الفلسطينى عن قدسه مقترحا عليه تسليمه أبوديس ليطلق عليها القدس، على ان يترك لإسرائيل القدس غربها وشرقها مقابل تعهدها بالا تنعتها بالقدس

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	حسن أحمد عمر
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	٤٠٧٩٢
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/١٣

وأنما باورشليم ! ولكن المفاوض الفلسطينى رده على اعقابه .ومما يدخل الاطمئنان لدينا على ان المفاوض الفلسطينى يدرك تلك الاساليب التدليسية الاسرائيلية . ان الدكتورة حنان عشراوى - وغيرها من المسئولين الفلسطينيين - تصرح في اكثر من مناسبة بان القدس الغربية مثلها مثل القدس الشرقية تخضع للتفاوض في مفاوضات الوضع النهائى وهو ما اكده البرلمان الفلسطينى فى بيانه بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢

وتبقى كلمة اخيرة فى هذا السياق ترتبط بعتاب الأستاذ القرعي على الجغرافيين المصريين والعرب وإن كنت اضم اليهم التاريخيين والصحفيين المصريين والعرب ايضا . وتتعلق بما سطره د. جمال حمدان فى كتابه «المدينة العربية» - على نحو مانوه إليه الأستاذ القرعى فى اهرام ١٩٩٨/٧/٢ - من ان اختيار الاقلية اليهودية لموقع مدينة تل ابيب فى العام ١٩٠٩ عند يافا كان استهدافا لاستلاب يافا ذاتها، وهو - فى نظرنا - امر مازالت تسعى إسرائيل حتى يومنا هذا إلى تحقيقه، فكلنا يتذكر ان قرار التقسيم ١٨١ جعل يافا جزءا من دولة فلسطين العربية داخل حدود دولة فلسطين اليهودية، لذلك عمد الوسيط الدولي الكونت برنادوت فى توصياته بشأن اعادة صحراء النقب إلى الدولة الفلسطينية إلى تاكيد ضرورة وصل يافا بقطاع غزة بحيث يصبح الشريط الساحلى يافا - غزة جزءا من دولة فلسطين العربية، ولم تكتف إسرائيل باغتيال هذا الوسيط الدولى من جراء توصياته تلك ولكنها أيضا سارعت إلى زيادة رقعة بلدية تل أبيب على حساب رقعة بلدية يافا، حتى اضحى مسجد الشيخ حسن - احد اهم معالم مدينة يافا - يقع ضمن احد احياء بلدية تل أبيب على نحو ما يتندر الفلسطينيون به اليوم! ولم تكن القدس الشريف ببعيدة عن تلك المخططات، فقد بدأت الجالية اليهودية وحالت صحافة القنوات الفضائية دون التمادى فيها - ونعتته بحائط المبكى - مثلما تحاول اليوم ان تنعت جبل ابو غنيم باسم حار حوما - ومن هذه الخدعة انطلقت لتحتل فى عام ١٩٤٩ الجزء الغربى من القدس وتقيم فيه دوائرها الحكومية وتعلن ضمها إليها فتصدى لها مجلس الوصاية مندد ومقرا ببطلان الضم، وفى عام ١٩٦٧ تحتل الجزء الشرقى من القدس وتعلن ضمها فتتصدى لها الامم المتحدة معارضة ومقرة ببطلان الضم، وبعد ذلك تعلن إسرائيل بتحد سافر لاحكام القانون الدولى ان القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لها ، وفاتها انها اعترفت ضمنا فى خريف عام ١٩٩٣ بان القدس الشريف بجزءيها الغربى والشرقى عاصمة دولة فلسطين العربية!

وتبقى كلمة العتاب: هل عاد التاريخيون والصحفيون الفلسطينيون والمصريون والعرب إلى الوراء قليلا ليبرهنوا للعالم أن «قضية صلاة اليهود» عند حائط البراق «قضية مفتعلة كانت بدايتها فى عام ١٩١١ ونهايتها فى يونيو ١٩٦٧ عندما هدمت قوات الاحتلال حى الحجاج المغاربة بكامله المقام فى مواجهة حائط البراق، خاصة ان وثائق اللجان والمنظمات الدولية تثبت ذلك وانه لو كان اليهود حقا يصلون عند حائط البراق منذ القدم لما وافق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عندما تسلم مفاتيح بيت المقدس من بطريرك القدس صفرونيوس ، على ان يعطى اهل إيلياء - بيت المقدس - عهدا يشهد عليه فيه الصحابة: خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن ابى سفيان - رضى الله عنهم - يلتزم فيه بناء على طلب اهل إيلياء بالا يسكن بإيلياء معهم احد من اليهود إذ لو كان اليهود يقيمون صلاة لهم عند حائط البراق لما وافق امير المؤمنين وصحابته على هذا الشرط والقرآن العظيم وهو دستور الاسلام يذكر فى سورة الحج اية ٤٠: «ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيه اسم الله كثيرا». ورحم الله صلاح الدين الأيوبى وغفر له يوم أن غلبت عليه سماحته فسمح لبعض من اليهود بدخول بيت المقدس بالمخالفة للعهدة العمرية، فحملنا نحن احفاده اليوم وزر هذه المخالفة . والتاريخيون والصحفيون والجغرافيون والقانونيون الفلسطينيون والاردنيون والمصريون والعرب وجب عليهم متابعة محاولة إسرائيل استلاب مثلث ام الرشراش المصرى المحتل، واستلاب ميناء العقبة الاردنى الذى مهدت له بحجة إقامة مشروع مطار السلام، ولكل ذلك مقال آخر بإذن الله

واخيرا نقول: شكرا موشى ديان إن العرب يقرءون، ومعذرة نيتانياهو إن العرب ليسوا ظاهرة صوتية ولكنهم ظاهرة قانونية اى ظاهرة حضارية ، وشكرا ان برهنت للعالم بسلوكك فى عصر صحافة القنوات الفضائية على أن إسرائيل ليست سوى ظاهرة اجرامية استعمارية! فأدى ذلك بالمشروع الدولى إلى ان يدرج فعل الاستيطان تحت افعال جرائم الحرب الدولية ، واضحيت انت أحد المطلوبين للمثول أمامها.

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	٧٣٠٥
المصـــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٨/١١/٢٨

مؤتمر دولي في الرباط تحت عنوان «القدس نقطة قطيعة أم «مكان التقاء؟»

القانون الدولي يكرس الحق العربي والإسلامي في المدينة المقدسة

الرباط: «الشرق الأوسط»

افتتح اول من امس في الرباط مؤتمر دولي حول القدس تعقده في الرباط أكاديمية المملكة المغربية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي، وينعقد المؤتمر تحت عنوان «القدس نقطة قطيعة أم مكان التقاء؟» وهو السؤال الذي وضعه العاهل المغربي الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس وراعي الاكاديمية المغربية كموضوع للمؤتمر.

ويشارك في هذا المؤتمر رؤساء برلمانات عربية اضافة لاعضاء أكاديمية المملكة المغربية وخبراء عرب واجانب ومن ضمنهم الدكتور صالح بن بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي الاوروبي بباريس والذي شارك بالمداخلة التي سنعرض أهم ما جاء فيها:

من غريب المصادفة انني عندما كنت ما ازال فتى يافعا في المدرسة الابتدائية في المدينة كنت اقوم مع زملائي التلاميذ بتوجيه من الدولة بجمع التبرعات لدعم صمود المقدسيين.

واليوم اجدني امامكم محاضرا عن قضية القدس ايضا، الأمر الذي يعني ان عدة عقود من الاحتلال لم تستطع ان تلغي ارتباطنا بهذه المدينة المقدسة وبمسجدها الشريف حيث تعتبر اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين والذي يقول عنها في محكم آياته: «سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير» صدق الله العظيم.

كما يروى في صحيح البخاري عن القدس الحديث النبوي الشريف اذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام والمسجد الاقصى ومسجدي».

وما ندوتكم اليوم التي تشكرون على تنظيمها إلا دليل ساطع على استمرارية تمسكنا بقضية القدس وبمكانة هذه المدينة الروحية والتاريخية. واسمحوا لي اغتنام هذه الفرصة لدعوتكم جميعا للمشاركة في هذا المؤتمر الذي سيكون امتدادا لهذه الندوة العلمية والحضارية وتواصلا لابحاثها وطروحاتها.

وعنوان محاضرتي اليوم سيكون حول «القدس في القانون الدولي». ولقد اخترت هذا العنوان مجالا لبحثي وذلك انسجاما مع المحور الاول من هذه الندوة والمخصص لمعالجة دور منظمة الامم المتحدة في منع الحرب والاحتلال، وكيفية احترام النظم الدولية خاصة منها المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام والقدس والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

ونظرا لضيق الوقت الممنوح لكل محاضر فان دراستي ستكون اشبه بمحاولة لالقاء الاضواء على بعض المحطات التي تعتبر مفاصل اساسية في قضية القدس تاريخا وحاضرا، كما سأركز على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية بشأن قضية القدس سواء منفردة او في اطار مجلس الأمن وذلك باعتبارها القوة الرئيسية الفاعلة في قضية الشرق الأوسط والمتكفلة حاليا برعاية المسيرة السلمية التي اثمرت مؤخرا موافقة نتنياهو على تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب من الأراضي المحتلة بعد مرور 17 شهرا على تعنته ورفضه.

وبما اننا نتحدث عن نتنياهو فحري بنا هنا ان نسلط الاضواء على مواقفه من القدس الشريف والتي تخضع لعدة اعتبارات اهمها:

1 ـ الاعتبار الامني ويتمثل باستمرار الحفاظ على امن المستوطنين من اي ترتيب مستقبلي لوضع المدينة من جهة، ووجود ترتيبات امنية على حدود نهر الاردن والخط الأخضر من جهة اخرى.

2 ـ الاعتبار الديني ـ القومي وتشكل المستوطنات فيه بعدا محوريا. فهو احد الاعمدة الثلاثة للآيديولوجيا الصهيونية (الاستيطان، الدفاع، الهجرة) على ارض اسرائيل التوراتية كما يصرح نتنياهو في احاديثه الرسمية والصحافية.

3 ـ الاعتبار الجيو ـ سياسي، اذ ترغب اسرائيل في ضمان استمرار استحواذها على نصيب الأسد من المياه الجوفية المستخرجة من الضفة باكملها والبالغة نحو 600 مليون متر مكعب سنويا، حتى تستفيد المستوطنات في القدس ومناطق الحكم الذاتي.

وتنفيذا لهذه السياسة الاستعمارية تكفي الاشارة الى قرارين اتخذهما نتنياهو ويلخصان في مضمونهما اطماعه الآيلة الى السيطرة كليا على القدس.

القرار الاول: مواصلة الاستيطان رغم قرارات التنديد ورغم ان اتفاقات اوسلو تنص على عدم اجراء اي تغيير في وضعية القدس الشريف قبل حلول المرحلة الأخيرة من المفاوضات.

القرار الثاني: اعطاء صلاحيات واسعة لبلدية القدس والسماح بتمثيل القدس الكبرى.

وبالعودة الى واقع القدس حري بنا التذكير بان هذه المدينة مرت منذ بداية القرن الحالي بعدة مراحل:

المرحلة الاولى: خلال فترة الانتداب وكان الالتزام الدولي تجاه مدينة القدس ينص حسب ما ورد في دراسة اعدها ولي عهد الاردن الامير الحسن بن طلال تحت عنوان «القدس: دراسة قانونية» على التالي:

«تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تامين عدم التنازل عن اي ارض فلسطينية (وكانت تضم مدينة القدس) او تاجيرها او باي وجه آخر وضعها تحت سيطرة اي حكومة دولة اجنبية».

بعد ذلك تحولت القضية الى عصبة الامم المتحدة التي اعترفت بقيام دولتين في فلسطين واحدة يهودية واخرى عربية. ونص الجزء الثالث من قرار الامم المتحدة على الوضع الخاص لمدينة القدس وجاء فيه «تعامل مدينة القدس بوصفها كيانا منفصلا يخضع لنظام دولي خاص وتديره الامم المتحدة، ويكلف مجلس الوصاية بمباشرة مسؤوليات السلطة الادارية بالنيابة عن الامم المتحدة».

وقد رد بن جوريون على ذلك بقوله: «ان المسألة الأساسية الآن بالنسبة الى وجودنا ومستقبلنا هي قوتنا العسكرية. فعليها يتوقف مصير القدس كله، بالنسبة الى مسألة إن كانت القدس داخل الدولة او لم تكن». المهم ان القدس بقيت مقسمة من عام 1948 الى عام 1967 ولم يعترف المجتمع الدولي على حد قول الامير الحسن بن طلال «بوصاية اسرائيل على القدس الغربية ولا بوصاية الأردن على القدس الشرقية». وكانت الدولتان تحتل كل منهما منطقة تخصها من القدس احتلالا عسكريا وتمارس فيها اشرافا فعليا قويا. اما المرحلة الثانية فهي تخص إقدام اسرائيل على احتلال القدس باكملها بعد ظهر 7 يونيو (حزيران) 1967م حيث وقف موشي دايان عند حائط المبكى وقال «لقد اعدنا توحيد المدينة الممزقة، عاصمة اسرائيل. لقد عدنا الى هذا الهيكل الاقدس ولن نبارحه ابدا مرة اخرى».

والمرحلة الثالثة تشمل الظروف التي تمر بها القدس حاليا حيث تهدف الممارسات الاسرائيلية الى تحقيق ما يلي:

- ضم المدينة القديمة.
- التوحيد البلدي للمدينة تحت راية بلدية القدس.
- هدم العقارات والمباني الخاصة التي تعود بملكيتها الى فلسطينيين.
- تدمير املاك الأوقاف او تجريدها من طابعها الديني.
- اقامة المستوطنات الاسرائيلية في المدينة القديمة وحولها.

اما فيصل الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسؤول ملف القدس فقد حدد الممارسات الاسرائيلية في القدس في محاضرة القاها في باريس في ديسمبر (كانون الاول) عام 1997 حول «القدس: تاريخ... هوية» بدعوة من مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي بانها تدخل ضمن ثلاث حلقات هي:

الحلقة الأولى العزل: اي عزل القدس عن المحيط الفلسطيني.

الحلقة الثانية الطرد: الطرد الجسدي والطرد الاقتصادي والطرد من الهوية. اي طرد المقدسيين من القدس جسديا واقتصاديا ومن الهوية لمجرد اقامتهم في اماكن غير القدس.

الحلقة الثالثة الاحلال: اي احلال المستوطنين بدلا من الفلسطينيين.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	٧٣٠٥
المصـــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١١/٢٨

ازاء ما تقدم يحق لنا ان نتساءل عن موقف الولايات المتحدة الاميركية ليست باعتبارها الراعية لمسيرة السلام اليوم بل لأنها كانت منذ زمن بعيد من اكثر الدول اهتماما بتطورات الاوضاع في فلسطين بشكل خاص وفي منطقة الشرق الاوسط بشكل عام.

وبراي الكثيرين لم يكن من الممكن ان تبدي اسرائيل هذا التعنت والتصلب بشان هوية القدس ومصيرها المستقبلي لولا التهاون الذي تلقاه من بعض القوى العربية والاسلامية، ولولا التاييد الذي تتلقاه من عدة دول غربية وتحديدا من الولايات المتحدة الاميركية التي نصبت نفسها درعا واقيا لكل الاطماع الاسرائيلية وصوتا معبرا عن توجهاتها وتطلعاتها.

وتكفي على سبيل المثال الاشارة الى موقفين صدرا عن الادارة الاميركية بشان القدس للدلالة على مدى تورط واشنطن في معاداة حقوق العرب والمسلمين: المرة الاولى: باستخدام الولايات المتحدة للفيتو ضد مشروع القرار المقدم لمجلس الامن لمطالبة اسرائيل بالغاء مصادرة 53 هكتارا من اراضي القدس الشرقية المحتلة لانشاء حي يهودي جديد يضم 2500 وحدة سكنية كمرحلة اولى من خطة تهدف الى مصادرة 500 هكتار اضافية. وقد جاء تبرير السفيرة مادلين اولبرايت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت للموقف الاميركي بانه قد بني على مبدا يتمثل في ان الطريق الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط هو اجراء محادثات مباشرة بين الاطراف المعنية بشان وضع مدينة القدس، وان مجلس الامن ليس هو المكان المناسب لذلك. وقد تم احتواء هذا الموقف والتغلب على الازمة بصدور قرار من رئيس الوزراء الاسرائيلي «بتعليق» القرار الخاص بمصادرة الاراضي في القدس. اما المرة الثانية: فهي موافقة الكونجرس الاميركي بمجلسيه (الشيوخ والنواب) باغلبية كبيرة على مشروع القرار الذي يقضي بنقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس باعتبارها عاصمة لاسرائيل مع حلول نهاية شهر مايو (ايار) من عام 1999 بعد ان تتم اجراءات البناء وتجهيز المبنى الجديد، مع ارسال المشروع الى الرئيس بيل كلينتون بعد تعديل صيغته على نحو يعطي للرئيس الحق في تاجيل نقل السفارة لمدة ستة اشهر قابلة للتجديد اذا ما وجد في النقل ما يسبب ضررا للمصالح الاميركية في المنطقة. ولقد اثار هذا القرار المفاجئ الدهشة والاستغراب وطرح التساؤل حول الاسباب الحقيقية التي دفعت اليه، ومدى مشروعيته من الناحية القانونية. واذا كان مجلس الامن - وفقا للتبرير الاميركي في الحالة الاولى - لم يكن هو المكان المناسب لمناقشة وضع مدينة القدس، على الرغم من تعارض ذلك مع كافة احكام القانون الدولي وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة، فمن حقنا ان نتساءل - في ضوء موقف الولايات المتحدة في الحالة الثانية - هل الكونجرس الاميركي هو المكان المناسب لتحديد وضع مدينة القدس؟ وما سبب هذا التعارض الصارخ في مواقف الولايات المتحدة من قضية القدس؟ وما هو موقف القانون الدولي من القرار الاميركي الاخير؟ وسواء كان هذا الهجوم او ذاك هو الاشرس، فان كليهما يصيب عملية السلام في مقتل، وينسف جهودا كثيرة تم بذلها لاقرار الأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة، ويضع بذور الصراع المستمر، بل من الممكن ان يؤدي الى نشوب الحرب.

القدس في القانون الدولي

ولعل من المناسب ان نتناول هنا الوضع الخاص بمدينة القدس، لنتبين عدم شرعية تغيير وضعها القانوني، ثم نعرض قرارات مجلس الأمن التي تدين ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لاسرائيل.

اولا: الوضع الخاص لمدينة القدس:

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947 بالموافقة على مشروع تقسيم فلسطين، والقرار رقم 194 الصادر بتاريخ 11 ديسمبر (كانون الاول) 1948 الذي يقضي بتدويل منطقة القدس، تم وضع نظام للادارة الدولية لمدينة القدس نظرا لاحتوائها على الاماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود.

ويشمل النظام الدولي بلدية القدس، اي مدينة القدس باكملها بما فيها من احياء قديمة وحديثة والقرى المحيطة بها والتي تشكل معها وحدة واحدة، تم تحديد مشتملاتها في خريطة الحقت بقرار التقسيم، الا ان النظام الدولي للقدس لم ير النور نتيجة لمعارضة كل من البلاد العربية واسرائيل لتدويل القدس، فبقي التدويل حبرا على ورق. وخلال الخمسينات كانت القوات الاسرائيلية قد احتلت مدينة القدس الجديدة باحيائها العربية، وسيطرت القوات الاردنية على مدينة القدس الشرقية بما فيها الاماكن المقدسة كلها. وفي 7 يونيو (حزيران) 1967 احتلت اسرائيل مدينة القدس باكملها عقب عدوانها الذي بدا في 5 يونيو من نفس العام. وفي 7 يونيو 1967 احتلت اسرائيل مدينة القدس باكملها عقب عدوانها الذي بدا في 5 يونيو من نفس العام. وفي اغسطس (اب) عام 1980 اقدمت اسرائيل على ضم القدس المحتلة واعتبرتها عاصمتها الموحدة. وكان هذا العمل من جانب اسرائيل تحديا للمجتمع الدولي باسره، وانتهاكا لمبادئ القانون الدولي التي اخذت جميع دول العالم على عاتقها احترامها والالتزام بها، ومن ضمنها اسرائيل نفسها. وكان الهدف من لجوء اسرائيل الى هذه الاجراءات تثبيت اقدامها تدريجيا في الاراضي العربية المحتلة متبعة في ذلك سياسة اقامة المستوطنات الاسرائيلية لتكون في المستقبل بمثابة امر واقع تفرضه اسرائيل على الدول العربية، كما فعلت في عام 1948. ولم يكن امام دول العالم الا ان ترفض نقل سفاراتها الى ما اعتبرته اسرائيل عاصمتها الابدية، وان كان بعضها قد ابقى بعثات قنصلية هناك.

ثانيا: عدم شرعية تغيير الوضع القانوني في القدس: عكست مواقف دول العالم من احتلال القدس الشرقية في عام 1967 الوضع الخاص للمدينة. وفي هذا الصدد، اعلنت الولايات المتحدة في 14 يوليو (تموز) 1967 على لسان ممثلها في الجمعية العامة ارثر جولد برج انها تعتبر القدس واحدة من اقدس مدن العالم، والولايات المتحدة ترى ان القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل عام 1967 هي منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي، ولا يجوز لاسرائيل ان تدخل عليها اية تغييرات، ولذلك فان التغييرات التي ادخلتها اسرائيل على المدينة تعتبر باطلة ولا تمثل حكما مسبقا على الوضع النهائي والدائم للمدينة. وفي 14 يوليو 1967 اصدرت الجمعية العامة قرارا استنكرت فيه فشل اسرائيل في تنفيذ قرارها رقم 2253، الذي كانت قد اكدت فيه عدم شرعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة، وكررت دعوتها اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذت والامتناع عن اتخاذ اي عمل من شانه تغيير وضع القدس.

وفي الاول من يوليو 1969 اكدت الولايات المتحدة امام مجلس الأمن - مرة اخرى - على لسان السفير شالز يوست مندوبها الدائم لدى الامم المتحدة «ان القدس التي وقعت تحت سيطرة اسرائيل في حرب 1967 مثلها مثل مناطق اخرى احتلتها اسرائيل - تعتبر منطقة محتلة تخضع لنصوص القانون الدولي الذي ينظم حقوق والتزامات دول الاحتلال التي تقضي بان دولة الاحتلال لا يحق لها ان تحدث تغييرات في القوانين او الادارة». وفي اطار الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد حول القدس، ورد برسالة الرئيس جيمي كارتر الى الرئيس انور السادات، بتاريخ 22 سبتمبر 1978 «ان موقف الولايات المتحدة بشان القدس يظل هو نفس الموقف الذي اعلنه السفير جولد برج امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو 1967 وهو ما اكده من بعده السفير يوست امام مجلس الامن في اول يوليو 1991». وكذلك جاء في رسالة التطمينات الاميركية الى الفلسطينيين بتاريخ 18 اكتوبر (تشرين الاول) 1991، ان الولايات المتحدة تفهم الاهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسالة القدس الشرقية، ولهذا نريد ان نطمئنكم الى ان لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار اعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية - سيؤثر على مطالبتهم بالقدس الشرقية او يشكل حكما مسبقا او سابقة لما سينتج عن المفاوضات. ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلا في انه يجب الا تعود مدينة القدس مقسمة مرة اخرى وان وضعها النهائي يجب ان يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية او توسيع حدودها البلدية، ونشجع كل الاطراف على تجنب الاجراءات من جانب واحد، والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي او تصعب من المفاوضات او تستبق تقرير نتائجها النهائية... وبالاضافة لذلك فان موقف الولايات المتحدة يتمثل ايضا في انه بامكان فلسطينيي القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي انتقالية... وتساند الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في طرح اية مسالة بما في ذلك مسالة القدس الشرقية، على مائدة المفاوضات». وفي وضوح شديد اكد اعلان المبادئ الفلسطيني - الاسرائيلي الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر (ايلول) 1993 في المادة 3/5 الخاصة «الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم» انه من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك». كما نصت الفقرة الرابعة من نفس المادة على اتفاق الطرفين على ان «لا تجحف او تخل اتفاقيات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم».

ثالثا: قرارات مجلس الامن تدين ضم القدس الشرقية ولا تعترف بها عاصمة لاسرائيل

يمثل قرار اسرائيل باتخاذ القدس عاصمة ابدية تحديا صارخا للشرعية الدولية ويتعارض مع احكام القانون الدولي وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الامن، وفي مقدمتها القرار رقم 250 لعام 1968، والقرار رقم 253 لعام 1968 الذي اعتبر جميع الاجراءات الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل - بما في ذلك مصادرة الاراضي والاملاك - التي من شانها ان تؤدي الى تغيير في الوضع القانوني للقدس، اجراءات باطلة ولا يمكنها تغيير الوضع فيها، والقرار 267 لعام 1969 الذي اكد فيه المجلس - باوضح العبارات الممكنة - ان جميع الاعمال الادارية والتشريعية التي قامت بها اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، لاغية تماما، ولا يمكن ان تغير ذلك الوضع، والقرار 465 لعام 1980 الذي دعا الى ازالة المستوطنات الاسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة ومن بينها القدس الشرقية، والقرار 478 لعام 1980 الذي دعا جميع الدول الى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس، ومع اعتبار جميع التدابير والاجراءات التشريعية والاستيطانية الرامية الى تغيير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي، والقرارات 672 لعام 1990، 673 لعام 1990، 904 لعام 1994 التي ادانت اسرائيل لارتكابها اعمال عنف ضد الفلسطينيين في المذبحة التي شهدتها ساحة المسجد الاقصى في اكتوبر عام 1990، ووصفت القدس فيها بانها ارض محتلة.

وكل هذه القرارات وافق عليها المجتمع الدولي، وهي تؤكد بوضوح ان القدس الشرقية ارض عربية محتلة ولا يجوز تغيير الاوضاع الديموغرافية او السياسية فيها، وان اي تغيير يعتبر باطلا ولا يعتد به. فالأمم المتحدة اذ تقرر عدم شرعية التغييرات الاقليمية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي على الدول العربية وتقرر عدم شرعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل نتيجة احتلالها لاقاليم هذه الدول، فانها تؤكد بطلان التصرفات التي تصدر بالمخالفة لقواعد القانون الدولي، وتدعم مبدأ الشرعية «Legality» القائم على فكرة سيادة القانون الدولي لكي يحل محل مبدأ الفاعلية «Effectiveness» القائم على ان الامر الواقع يصحح التصرفات الباطلة. ولما كانت هذه القواعد تتعلق بالمصلحة العليا والاساسية للمجتمع الدولي، فان المخاطبين بها لا يملكون الا الانصياع لاحكامها، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها بالارادة المنفردة لأي دولة من الدول، لانها قواعد مضمونة بجزاء حاسم يتمثل في بطلان كل تصرف يحدث انتهاكا لها بطلانا مطلقا.

ان الحق لا يبنى على خطأ. وحين يكون هذا الخطأ متعلقا بمحاولة التغير الاقليمي بين الدول، فاننا نصبح امام حالة من حالات انتهاك القواعد القانونية في النظام الدولي العام، وهو ما ينبغي ان تتكاتف جميع الجهود لوقفه، والتحذير من مخاطره

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) القانونالدولى لحقوق الانسان	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

المركز القانوني الدولي لمدينة القدس في الوقت الحاضر

فلسطين تحت الانتداب:

كانت مدينة القدس إحدى المدن التي يتكون منها إقليم فلسطين الذى كان جزءاً من الشام الكبير لوقت طويل تحت الحكم العثماني، وعندما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م، كانت هناك مؤامرات دولية لتقسيم أسلابها بين الدول المنتصرة في هذه الحرب - دول الحلفاء - وعلى رأسها المملكة المتحدة لبريطانيا وفرنسا - بينما كانت الوعود تقدم للحسين بن على من جانب بريطانيا لمساعدته على تكوين دولة عربية تضم بين ما تضم، الشام الكبير بما فيه فلسطين ويشهد التاريخ على أن بريطانيا لم تف بوعدها ، وبدلاً من ذلك وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني من الفئة الأولى بما يشهد بأن فلسطين كانت قريبة من الحصول على مركز الدولة المستقلة إذ كانت بالقياس إلى معظم الأقاليم التي وضعت تحت الانتداب - متقدمة في شئون الإدارة والحكم بما يؤهلها لنيل الاستقلال أو الحكم الذاتى وهما الهدف الذى يجب أن يتحقق في ظل نظام الانتداب.

علماً بأن الجانب الأكبر في هذه المؤامرة، كان الجانب المتصل بالتعهد البريطاني بإقامة وطن قومي لليهود، ذلك التعهد الذى قطعته بريطانيا على نفسها لأبناء يهود مقابل قيامهم بمساعدتها في حربها ضد الأعداء. وكان وفاء بريطانيا هنا واضحاً، فإن صك الانتداب الذى أبرمته مع عصبة الأمم تضمن الطريق إلى تحقيق وعد بلفور، إذ نصت المادة الثانية منه على أنه: "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومي لليهود". ولم يهمل صك الانتداب النص على تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين وكذلك تسهيل حصولهم على الرعوية الفلسطينية عن طريق سن قانون للجنسية يسمح بذلك.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) القانونالدولى لحقوق الانسان	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

على أن الوفاء البريطاني للصهاينة كان أوضح في العمل منه في الصكوك أو الوثائق، هذا العمل الذى اختصت مدينة القدس فيه بأكبر قدر من التدابير والأعمال التي تكفل تحويلها إلى مدينة يهودية قبل قيام الدولة اليهودية بوقت ليس بالقصير.

ونستطيع أن نجمل الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل من قبل سلطة الاحتلال البريطاني فيما يلى:

تخطيط المدينة:

قبل أن يتم سلفادور اللنبى سيطرته على الشام، استدعى (مالكين) " مهندس الإسكندرية " ليضع تخطيطاً للمدينة يحقق الهدف الصهيوني وقام بذلك خير قيام في مخططه الذى وضعه عام ١٩١٨م ، فقد قسم المدينة إلى أربعة أقسام: البلدة القديمة وأسوارها، المناطق المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية (العربية) القدس الغربية (اليهودية). وسمحت هذه الخطة بالبناء في القدس الغربية وجعلتها منطقة صالحة للتطوير ، بينما منعت ذلك تماماً في البلدة القديمة، وقيدته بشدة في القدس الشرقية. وبذلك سمحت هذه الخطة بتعزيز الوجود الصهيوني في القدس وإحكام تطويقها واستيطانها لمنع أى توسع عربي محتمل ومحاولة السيطرة على الحكم البلدى للمدينة ليتسنى السيطرة تماماً على المدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية.

الهجرة إلى المدينة:

سمحت بريطانيا بالهجرة اليهودية إلى القدس بشكل واسع خاصة بعد صعود النازية إلى حكم ألمانيا سنة ١٩٣٣م ، مما قلب التكوين الديمجرافي في المدينة لصالح اليهود بحيث صاروا يمثلون ٦٠% من عدد السكان في عام ١٩٤٦م، بينما لم تزد نسبتهم في عام ١٩٢٢م عن ٢١% من عدد السكان.

المؤسسات اليهودية في القدس:

ساعدت حكومة الانتداب على جذب الاستثمارات الأمريكية والأوروبية للمساعدة على إقامة الوطن القومي اليهودي ، وساعدت على إقامة مجموعة من الهيئات والمؤسسات اليهودية لكى يحقق ذلك الهدف في المدينة المقدسة مثل : اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية WZO والوكالة اليهودية Jewish Agency والصندوق التأسيسى والصندوق القومي لليهود والمجلس الوطنى (لليشوف) ، الحاخامية الرئيسية، فضلاً عن الجامعة العبرية ومستشفى (هداسا) الجامعى. ولوحظ في إقامة هذه المؤسسات أن تقام على هضبة (سكويس) في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة القديمة وهو الاتجاه الوحيد الذى كان يسمح بالتوسع العربي في المدينة، مما شكل حصاراً كلياً للتوسع العربي فيها.

ومن المفارقات الغريبة أن ذلك قد حدث في الوقت الذى وعدت بريطانيا العرب بتأسيس دولة مستقلة لهم وذلك عام (١٩١٥م - ١٩١٦م) في إطار محادثات (الحسين مكماهون) ومن خلال رسائل أخرى أرسلت إلى الحسين بن علي في وقت لاحق على ذلك عام (١٩١٨م)، وبعد أن كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت وعد بلفور فقد أصدرت بياناً آخر ذكرت فيه أن: "دول الوفاق عاقدة العزم على منح الجنس العربي فرصة كاملة لتكوين أمة في العالم مرة أخرى ... وفيما يتعلق بفلسطين ، فإننا عاقدوا العزم على ألا يكون أى قوم خاضعين لقوم آخرين"(٢٠١).

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	جعفر عبد السلام على
الموضوع الفرعى :	من الناحية القانونية	رقم العـــــدد :	
المصــــــــدر :	(كتاب) القانونالدولى لحقوق الانسان	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

كذلك أعلنت بريطانيا بعد احتلالها لمدينة القدس عـــام ١٩١٨م أن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن يقوم حكم هذه المناطق مستقبلاً علـــى أساس مبدأ موافقة المحكومين . وأعلنت في بيان مشترك مع فرنسا في يونيو من نفس العام: "أن الهدف الرئيسي الذى ترمى إليه فرنســـا وبريطانيـــا العظمى من مواصلتهما الحرب حتى النهاية في المشرق .. هـــو التحريـــر الكامل الواضح للشعوب العربية وإنشاء حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من مبادرة السكان الأصليين واختيارهم الحر".

لذلك أرى أن هذه البيانات والإعلانات هى التى تعبر عن حقيقـــة حق تقرير المصير الذى كان واجب التطبيق علـــى فلســـطين والقـــدس، وخلاصتها ضرورة قيام أى حكومة للأقاليم المختلفة على مبـــدأ رضـــا المحكومين، لذا فإن ويلسون قد أكد هذا المبدأ عندما ذكر أنه مـــن بـــين المبادئ الأساسية التى التزمت بها الـــولايات المتحـــدة مبـــدأ موافقـــة المحكومين – ويمكن أن نضيف إلى التاريخ النظيف لويلسون تخوفـــه مـــن تطبيق المبدأ الذي نادى به من خـــلال نظام الانتداب واقتراحه بتعيـــين لجنة دولية يقع على عاتقها استيضاح الـــرأى العـــام في الأقـــاليم الـــتي ستوضع تحت الانتداب، وقيامه بتشكيل لجنة أمريكية ثنائية لتولى هـــذه المهمة بعد أن – أحجم بقية الحلفاء عن تعيين أعضاء اللجنة "لجنة كنج – كرين" ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن هذه هي آخر اللجان المنصفة في تـــاريخ العلاقات الأمريكية العربية، فقد قدمت تقريرا واضحا ذكـــرت فيـــه أن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشـــار الســـكان تقريبـــا، يرفضون البرنامج الصهيوني رفضا باتا، وأن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض، واقترحت اللجنة تعيين الولايـــات المتحدة منتدبة على سوريا بما فيها فلسطين.

ولكن الحلفاء أهدروا تقرير اللجنة واعترف وزير خارجيتهم "بلفور" بإن هذا المبدأ - تقرير المصير - لن يطبق على فلسطين، وأن سياسة الحلفاء تتناقض مع نصوص عهد العصبة، وكان مما ذكره "أننا لا ننوى في حالة فلسطين حتى أن نقوم بشكليات استقصاء رغبات سكان البلاد الحاليين ... إن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية سواء أكانت صائبة أم خاطئة، حسنة أم سيئة، تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر ، وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات السبعمائة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأراضى القديمة.." بل ويقول هذا الرجل إنه "ينبغى استثناء فلسطين من مبدأ استطلاع آراء السكان فيمن يحكمهم لأن الدول الكبرى قد التزمت بالبرنامج الصهيوني الذى استثنى حتما تقرير المصير العددى". "إن فلسطين تمثل حالة فريدة، فنحن لا نبحث رغبات مجتمع موجود، بل نسعى عن وعى إلى إعادة إنشاء مجتمع جديد والعمل على تكوين أغلبية عددية في المستقبل".

فهنا نجد اعترافا بضرورة استطلاع رغبات المحكومين في الطريقة التي يحكمون بها ، واعتراف صريح بضرورة استثناء فلسطين من هذه القاعدة، وبسبب واضح في ذلك الوقت هو أن الدول الكبرى ملتزمة بالصهيونية وبإقامة وطن لا يهود في فلسطين(٢٠٢).

الموقف الإسرائيلى

القدس
والموقف الاسرائيلى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس فى خطة الليكود	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية	ملف الاهرام الاستراتيجى	١١	نوفمبر ١٩٩٦	٦٢
٢	مصير القدس بين الضم والتقسيم	محمد عبد الشفيع عيسى	الحياة	١٢٣٧٢	١٩٩٧/١/١١	٦٥
٣	أنظروا من قسم القدس	شموليل شنيستر	مختارات اسرائيلية	٣٥	نوفمبر ١٩٩٧	٦٧
٤	تفاصيل الخطة الاسرائيلية لتهويد القدس	الجريدة	الوفد	٣٥٣٤	١٩٩٨/١/٢٣	٦٩
٥	شارون يعتبر القرار ((١٨)) لاغيا	شكرى نصر اللة	الشرق الاوسط	٧٤١٤	١٩٩٩/٣/٢٠	٧٠
٦	القدس فى مزاد التسوية	صلاح الدين حافظ	الاهرام	٤١٢٠٤	١٩٩٩/٩/٢٩	٧١
٧	القدس فى الخطاب الاسرائيلى	رهام الفقى	(مجلة) السياسة الدولية	١٣٨	اكتوبر ١٩٩٩	٧٣

الموضوع الرئيسي : القدس
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي
رقم العـدد : ١١
المصـدر : ملف الاهرام الاستراتيجي
تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٦

القدس فى خطة حكومة الليكود

اثار قرار الحكومة الاسرائيلية يوم ٢٤ سبتمبر الماضي افتتاح باب جديد فى نفق البراق الذى يبدأ من ساحة البراق (حائط المبكى) ويمر تحت العقارات الاسلامية بطول ٤٨٨ مترا وينتهى امام مدخل المدرسة العمرية ، اثار الحديث بقوة عن مستقبل القدس فى ظل الحكومة الاسرائيلية الراهنة. ويمكن النظر الى القرار والاصرار على عدم التراجع عنه على انه بداية لدخول مرحلة التسوية النهائية مع الفلسطينيين ، ولكن مع ادخال تعديلين جوهريين على الصيغة الأصلية لبدء المفاوضات حول هذه التسوية والتى نصت عليها اتفاقيات أوسلو .

التعديل الأول : ان القرار يجعل من القدس النقطة الأولى فى عملية التفاوض من الناحية العملية ، فى حين كانت النقطة الأخيرة ، تبعا لما كان متفقا عليه. ويبدو ان الهدف من اجراء مثل هذا التعديل هو الرغبة فى التعجيل بانهيار مفاوضات السلام مع الفلسطينيين وتجميدها عند الحد الذى وصلت اليه ، وتوفير مساحة من الوقت للحكومة الاسرائيلية تسعى خلالها إلى تغيير الحقائق القائمة فى المدينة.

والتعديل الثانى يمس أسلوب التفاوض مع الفلسطينيين ، اذ أن القرار وما ترتب عليه من ردود أفعال ، يمثل عودة إلى نمط قديم من الحوار الاسرائيلي - الفلسطيني ، حول القدس والقضايا الأخرى. فبدلا من الجلوس إلى مائدة التفاوض ، اختارت الحكومة الاسرائيلية اتخاذ خطوة ترمى إلى تأكيد سيادة اسرائيل المطلق على القدس أولا، وتتماشى ثانيا مع سياسته التى تهدف إلى خلق وقائع جديدة بخصوص القضايا المختلفة التى من المفترض مناقشتها فى مفاوضات المرحلة الأخيرة التى بدأتها بالفعل حكومة شمعون بيريز ، قبيل الانتخابات مباشرة.

معضلة الدمج والفصل

بيد أن المشكلة الأساسية هى أن اختيار اسرائيل الدخول فى مرحلة التسوية الدائمة على هذا النحو ، جاء فى وقت لم تكن اسرائيل قد حسمت بعد التساؤلات الأساسية التى طرحتها ، ومازالت تطرحها ، مفاوضات السلام مع الفلسطينيين . وفى مقدمة هذه التساؤلات، تأتى التساؤلات الخاصة بشكل العلاقة المستقبلية بين اسرائيل والمناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية . حيث تواجه اسرائيل مشكلة الاختيار بين عدة بدائل ، تندرج جميعها فى اطار اختيارها الأساسي بين: انفصال المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي من جهة، وبين صيغة ما لاندماج المجتمعين من جهة ثانية .

ومما يزيد من صعوبة هذا الاختيار مايلى :

(١) التداخل الشديد بين الاعتبارات التى تدفع إلى تفضيل اختيار الفصل ، وتلك التى تحبذ بديل الضم . فاذا كانت الاعتبارات الخاصة بحماية ما يسميه البعض " الأمن الجارى " ، أى أمن المواطن الاسرائيلي - اليهودى ، سواء فى اسرائيل، أو فى الضفة الغربية ، تدفع فى اتجاه تفضيل فصل الجماعتين ، فإن حقائق الاعتماد المتبادل الاقتصادى ، والاجتماعى ، والامنى بالمعنى الاستراتيجي ، تجعل من اختيار الاندماج اختيارا مغريا بالنسبة لاسرائيل .

(٢) وبسبب هذا التداخل ، جاءت الترتيبات الناجمة عن الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، على نحو يتيح لاسرائيل أن تسير فى أى من الاتجاهين . فعلى الرغم من أن المرجح أن الاتفاقيات التى أبرمتها حكومتا رابين وبيريز مع منظمة التحرير الفلسطينية ، و ما ترتب عليها تنطوى على احتمال قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، التى تمثل ذروة انفصال الجماعتين الفلسطينية والاسرائيلية، فإن الرغبة الاسرائيلية فى الحيلولة دون تحقق ذلك ، تدفعها إلى الاقدام على سلسلة من الخطوات والاجراءات التى ترسى دعائم وأسس البديل الآخر ، أى بديل الاندماج .

(٣) ان كلا من البديلين الرئيسيين - الفصل أو الاندماج - ينطوى على مجموعة من المزايا ، والعيوب - من وجهة النظر الاسرائيلية ، الامر الذى يفرض قيودا شديدة على قدرة اسرائيل على الحسم فى أى من الاتجاهين . وربما كانت هذه القيود السبب الرئيسى وراء انقسام النخبة والجمهور الاسرائيليين بصدد الاجابة على التساؤلات الرئيسية التى يطرحها اختيار أى من البديلين ، إلى جانب الاعتبارات الاخرى ، والايديولوجيه اساسا ، المرتبطة بالتصورات لشكل الدولة الأسرائيلية .

ومما يدل على أولوية القيود كمصدر للانقسام على الاعتبارات الايديولوجية ، وجود انقسام فى الرأى حول هذا الموضوع داخل الحكومة القومية - الدينية التى يقودها حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو . ففى الوقت الذى يؤيد فيه نتنياهو اختيار الاندماج (أو الضم بالتعبير الليكودى) يوجد من بين أعضاء حكومته ، ومن بين أعضاء حزبه من يؤيد اختيار الانفصال ، ولكن ليس إلى الحد الذى يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة . وربما كان اختلاف الرأى حول اغلاق الأراضى الفلسطينية دليلا على هذا الانقسام .

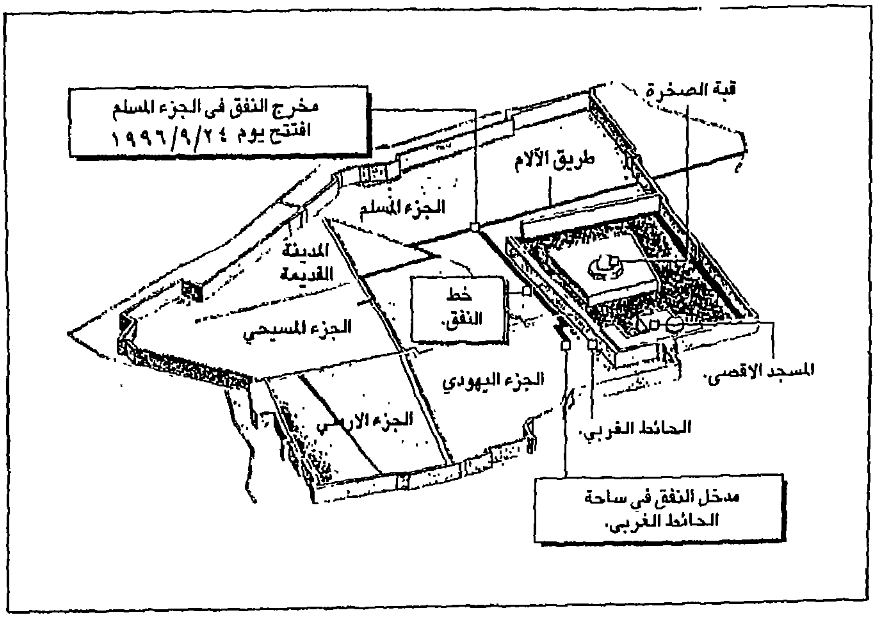
(٤) أنه اذا كان بالامكان التوصل إلى حل وسط يسمح بنمو للجماعتين الفلسطينية والاسرائيلية ، كجماعتين منفصلتين عن بعضهما ، فى الضفة الغربية (أو فى غزة كما حدث بالفعل) ، فإن مثل هذه الامكانية تتراجع عند التطرق للقضية الخاصة بالقدس، فى ضوء الفجوة الشاسعة التى تفصل بين مواقف الطرفين - الفلسطينى والاسرائيلي - من ناحية، وكذلك فى ضوء الحقائق الراهنة القائمة فى القدس الشرقية على وجه الخصوص ، وفى البلدة القديمة على وجه أكثر تحديدا . حيث يوجد أكبر تجمع للفلسطينيين (حوالى ١٢٥ ألف عربى) .

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : القدس . اسم كاتب المقال :

الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي رقم العـــدد : ١١

المصـــــدر : ملف الاهرام الاستراتيجي تاريخ الصـدور : نوفمبر ١٩٩٦



خصوصية القدس

ففي ضوء الارتباط الشديد الذي أثبتته الدراسات التي أجريت على قضايا التسوية الدائمة (قضايا المستوطنات والحدود واللاجئين والقدس . والتي تؤثر على شكل الكيان الفلسطيني . ومن ثم على الاختيار بين الانفصال والاندماج) فإن القدس تمثل مجالا مهما لاختبار الفرص والقيود بالنسبة لكل بديل من البديلين الرئيسيين - الفصل أو الاندماج . من وجهة النظر الاسرائيلية .

فمن ناحية ، فإن الحفاظ على القدس الموحدة عاصمة لدولة اسرائيل يمثل هدفا لجميع الحكومات الاسرائيلية . وثمة اجماع عام في اسرائيل على هذه القضية حتى وان كان هناك في اسرائيل من يفكر في انسحاب جزئي من القدس الشرقية ، ومن منطقة فلسطينية في أطراف المدينة ، فإنهم لايستطيعون التفكير في التخلي عن البلدة القديمة حيث توجد المقدسات الاسلامية ، والتي تتمتع ، في الوقت نفسه ، بقداسة ومركزية بالنسبة لليهود انفسهم داخل اسرائيل وفي الشتات ، الأمر الذي يجعل من أي حل يقضي بالانسحاب الاسرائيلي منها مصدرا لتوترات اجتماعية لا سابق لها في الجانب الاسرائيلي ، من شأنها أن تترك آثارا بعيدة المدى في المستقبل السياسي للدولة اليهودية.

لقد كان هناك تغير في الموقف الاسرائيلي خلال مفاوضات أوسلو ، أعلن عنه في " اعلان المبادئ " الموقع في واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، والذي تأكد في رسالة بعث بها وزير الخارجية الاسرائيلي ، آنذاك ، شمعون بيريز إلى نظيره النرويجي هولست، في اكتوبر ١٩٩٣ ، والمتمثل في استعداد اسرائيل لمناقشة مصالح فلسطينية وظيفية في المدينة، والتي أوجدت مجالا لامكان التوصل إلى تفاهمات وظيفية في القدس بشأن السكان الفلسطينيين خلافا للتفاهمات الضيقة والمحددة بشأن ادارة الأماكن المقدسة ، والتي اقترحتها حكومة أشكول ، وهو موقف لايزال يتمسك ببقاء القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية الاسرائيلية . غير أنه سرعان ما تم التراجع عن هذا الموقف الجديد ، حيث أن الكنيست عندما وافق على " اعلان واشنطن " في ٣ أغسطس ١٩٩٤ ، وافق أيضا ، وفي الوقت نفسه على بيان مقدم من حزب الليكود يكرر أن القدس الموحدة تحت السيادة الاسرائيلية ستبقى " عاصمة اسرائيل الأبدية ، وعاصمتها وحدها" بأغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٩ أصوات . وايده جميع الوزراء في حكومة رابين ، بمن فيهم الوزراء من حزب ميرتس . ومن الواضح أن هذا القرار يحول دون جعل القدس عاصمة ثنائية لكل من اسرائيل وكيان سياسي آخر . كما أنه يحول دون تقسيمها .

ومن ناحية أخرى ، فإن القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها في الضفة الغربية . والتي جرى ضمها اليها لتشكل منطقة القدس الكبرى ، تضم نسبة لا بأس بها من الفلسطينيين الذين لايحملون الجنسية الاسرائيلية ، والمحتفظون بهويتهم الوطنية . ووفقا لتقديرات اسرائيلية ، فإن المجتمع الفلسطيني في القدس شهد تطورا من حيث الحجم ، خلال السنوات اللاحقة على احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧ . فقد زاد عدد الفلسطينيين العرب من ٧٠ ألفا في عام ١٩٦٧ إلى ١٣٦ ألفا و ١٥٠ ألفا في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ على التوالي ، والمقدر انهم زادوا الى ١٧٥ الفا في ١٩٩٣ . وكان لهذا النمو تأثيره على نسبة المجتمع اليهودي الاسرائيلي التي تراجعت من ٧٤,٢٪ خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٩٣ إلى نحو ٧١,٧٪ فقط ، وان ظل الاسرائيليون يشكلون أغلبية في مناطق القدس التي ضمت إلى اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ .

الموضوع الرئيسي : القدس
اسم كاتب المقال :
الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي
رقم العدد : ١١
المصدر : ملف الاهرام الاستراتيجي
تاريخ الصدور : نوفمبر ١٩٩٦

تحدى التهويد المطلق

يمثل الانخفاض النسبى للمجتمع اليهودى فى القدس تجاه المجتمع الفلسطينى العربى تحديا رئيسيا للجهود الاسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس . ومثل هذا التحدى يزداد فى ضوء اضطرار اسرائيل لضم نسبة تصل ١١٪ من أراضى الضفة الغربية ، وسكانها العرب الفلسطينيين إلى حدود القدس الموسعة والتى ترفع نسبة العرب إلى ما يقرب من ٥٠٪ . وهو واقع يتعذر على الحكومة الاسرائيلية الحالية ، أو أى حكومة اسرائيلية أخرى تغييره فى مدى زمنى قصير ، أى قبل انقضاء المهلة الزمنية المحددة لمفاوضات التسوية الدائمة ، أو دون اللجوء إلى اجراءات تؤدى إلى ردود أفعال عربية واسلامية ودولية تفرض ضغوطا على اسرائيل .

وفى ضوء هذا القيد ، فإن أى تسوية محتملة بخصوص القدس تدفع أكثر فى اتجاه بديل الاندماج ، اذ يصعب على اسرائيل فى ظل الظروف الراهنة فرض الجنسية الاسرائيلية على الفلسطينيين فى القدس الشرقية أو طردهم . ونتيجة لهذا الوضع ، بات الاسرائيليون أكثر اقتناعا بصعوبة تصور حلول نهائية وحاسمة لمسألة القدس تكفل تصفية كافة عناصر الصراع على المدينة . وأن مجموعة الحلول الوسطية المتصورة تنطوى على مخاطر بالنسبة لأهداف اسرائيل فى ظل عدم امكانية التوفيق بين الخلافات بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن القدس ، الأمر الذى يفتح المجال أمام نشوء نمط من التعايش المؤقت المفروض بحكم الأمر الواقع مع سعى كل طرف إلى اتخاذ خطوات لرسم ملامح النظام الذى يمكن أن ينشأ فى المدينة مستقبلا. ويبرز هنا مجموعة الاجراءات التى اقترحها دورى جولد ، المستشار السياسى لرئيس الوزراء الاسرائيلى ، لحماية مايراه السيادة الاسرائيلية على القدس حيث تعزز أكثر بديل الاندماج ، إلا أنها تنطوى على بعض الترتيبات التى تجعل اختيار الانفصال قائما فى انتظار أن تسنح الفرصة للتخلص من فلسطينى القدس .

ظهرت هذه الاقتراحات فى الدراسة التى أعدها لمركز جافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عن وضع القدس فى التسوية الدائمة ، وتتمثل فى :

(١) منع اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية والسماح فقط باقامة دولة عاصمتها غزة مع تطوير ترتيبات للسيطرة على الضفة الغربية ، الامر الذى قد يخفف من المطالب بخصوص القدس .

(٢) اقامة منطقة أمنية فى القدس تقوم على أحد تصورين : الفصل الكامل بين القدس البلدية والمناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية فى اطار القدس الكبرى ، بما ينطوى عليه ذلك من مضاعفات اقتصادية بالنسبة للطرفين ، وما يولده ذلك من محاور للتحرك ستعيد القدس إلى الوضع السابق على عام ١٩٦٧.

غير أن الحكومة الاسرائيلية الحالية تتخذ سلسلة من الاجراءات والخطوات ، سواء داخل القدس ، أو فى المنطقة المحيطة بها من شأنها تعميق الانقطاع الجغرافى بين القدس من جهة والضفة الغربية من جهة ثانية ، والقضاء على اى مظهر للوجود الفلسطينى المؤسسى الرمزى والمادى فى القدس الشرقية . ففى داخل القدس ، اتخذت اسرائيل سلسلة من الاجراءات بهدف تأكيد سيادتها ، كان آخرها القرار الخاص بالنفق ، واشتملت على تضييق الخناق على بعض المقرات الفلسطينية ، وفى مقدمتها بيت الشرق . ومن شأن هذه الاجراءات أن تحد من فرص النمو الذاتى المستقل للمجتمع الفلسطينى فى القدس . ويدعم هذه الاجراءات خطة الاستيطان التى تتبناها الحكومة الاسرائيلية ، سواء فى الضفة الغربية ، أو فى منطقة القدس الكبرى ، الرامية إلى توسيع المستوطنات وزيادة عدد المستوطنين من جهة ، وإلى تطويقها بشبكة من الطرق التى تعزل المجتمع الفلسطينى من جهة ثانية ، بحيث تفتح المجال لنمو مقيد للمجتمع الفلسطينى فى حدود المدن المعزولة .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الشفيع عيسى
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العـــدد :	١٢٣٧٢
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١/١١

مشروع التدويل طواه النسيان والمشروع العربي الإسلامي مجرد «مثال»

مصير القدس بين مشروعي الضم والتقسيم

محمد عبدالشفيع عيسى*

■ تختزل القدس كل الأبعاد التاريخية والدينية والسياسية والقانونية للصراع العربي الإسرائيلي، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وانطلاقاً من موقعها هذا تبرز معركة القدس كمعركة سياسية، في مسارات التاريخ والدعاية والاستراتيجية، باعتبارها اهم المحطات المرتقبة للنزال السياسي والتفاوضي بين العرب وإسرائيل.

ليست القدس محطة مرتقبة فقط انما تستمد أهميتها في المستقبل مما جرى في شانها في الماضي البعيد والقريب. وهناك اربعة مشاريع في شان مستقبل القدس مطروحة في المخططات المختلفة للأطراف المعنية. واذا اردنا بلورة موقف عربي واجب في «مفاوضات التسوية النهائية»، لا بد من استذكارها.

أولا، مشروع الأمم المتحدة: وهو المتضمن في قرار تقسيم فلسطين الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ويقوم كما هو معلوم على إنشاء دولتين: دولة عربية ودولة يهودية ضمن حدود جغرافية معينة (تجاوزتها إسرائيل لاحقاً)، مع إقامة اتحاد اقتصادي «فلسطيني» بين الجانبين. وفي نصوص «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي» المرفق بالقرار المذكور، وضمن الجزء الثاني من هذا المشروع، «احكام خاصة بمدينة القدس»، ركزت على وضعها تحت نظام دولي خاص - لمدة عشر سنوات مبدئياً - وعلى إسناد ادارتها إلى الأمم المتحدة من خلال «مجلس الوصاية». ويعين مجلس الوصاية حاكماً لمدينة القدس يكون مسؤولاً أمامه وعلى ألا ينتمي إلى رعايا إحدى الدولتين العربية واليهودية، ويمثل هذا الحاكم منظمة الأمم المتحدة في مدينة القدس ويباشر باسمها السلطة السياسية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية ويعاونه موظفون إداريون يعتبرون موظفين دوليين بحكم المادة ١٠٠ من ميثاق الأمم المتحدة. ويضع حاكم مدينة القدس مشروع انشاء اقسام بلدية خاصة تشتمل على الحي العربي والحي اليهودي في المدينة.

ويتم تجريد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها، ويحافظ عليه، ولا يسمح لأية منظمة شبه عسكرية بان تقيم فيها او تباشر اي تدريبات أو أي نشاط شبه عسكري بها. وينشىء الحاكم العام هيئة شرطة خاصة تملك القوة اللازمة ويختار اعضاءها من خارج فلسطين لحفظ النظام في المدينة، وتوفد الدولتان العربية واليهودية ممثلين لهما لدى حاكم المدينة لرعاية مصالح دولتيهما ورعاياهما.

هذه هي ابرز الاحكام الخاصة بالقدس في «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي». وواضح من هذه الاحكام أن مدينة القدس تحكمها من حيث الوضع القانوني الدولي العوامل الآتية:

١- التدويل، من حيث اخضاع المدينة لنظام دولي معين تضعه المنظمة الدولية الأم (الامم المتحدة) من خلال «مجلس الوصاية»، وهو أحد الفروع الرئيسية لهذه المنظمة وفق الميثاق. فالقدس بهذه المثابة تعتبر مدينة دولية، حتى اشعار آخر، اذ يسري النظام الدولي المذكور لمدة عشر سنوات ما لم يقرر مجلس الوصاية إعادة النظر فيه قبل ذلك. فإذا تمت الفترة تجوز اعادة النظر مع استفتاء سكان المدينة.

٢- حياد القدس ونزع السلاح منها.

٣- توحيد القدس. فالقدس مدينة موحدة، باعتبارها مدينة دولية محايدة منزوعة السلاح.

٤- انها مدينة موحدة سياسيا، لكنها مكونة من شقين على مستوى الخدمات المحلية والبلدية: (حي عربي وحي يهودي). وهذا هو فحوى النظام الدولي الخاص لمدينة القدس والمسمى (Corpus Separatum).

٥- حماية الأماكن المقدسة والمباني الدينية: وتم النص على ذلك في الباب الاول من مشروع «دستور وحكومة فلسطين» ضمن الجزء الأول من «مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادي».

ويذكر ان إسرائيل تجاوزت الحدود المنصوص عليها في قرار التقسيم من حيث الأمر الواقع، بعد هزيمة الجيوش العربية المشتركة في حرب فلسطين ١٩٤٨، واستغل اليهود عدم اعتراف الدول العربية بقرار التقسيم وتدويل القدس فاعلنوا قيام دولتهم (اسرائيل) من طرف واحد بتاريخ ١٥ ايار (مايو) ١٩٤٨. بعد ذلك تقدمت اسرائيل في مطلع ١٩٤٩ بطلب عضوية الامم المتحدة، لكن الجمعية العامة طلبت تاكيداً من اسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومنها عودة اللاجئين أو تعويضهم، ومشروع التقسيم، وتدويل القدس. وبادرت إسرائيل بتقديم هذا التعهد وارفقته بالطلب المعروض على الجمعية العامة، فوافقت هذه على الطلب المشروط لإسرائيل. ومهد قرار الجمعية العامة لصدور قرار مجلس الأمن في ٤ اذار (مارس) ١٩٤٩ بقبول إسرائيل في الأمم المتحدة باعتبارها «دولة محبة للسلام وقادرة على تنفيذ الالتزامات التي يشتمل عليها الميثاق».

وفي الوقت نفسه كانت الجمعية العامة ماضية في اعداد تفاصيل مشروع النظام الدولي الخاص لمدينة القدس، فطلبت من مجلس الوصاية وضع النظام المفصل في قرارها بتاريخ ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٩. وقام المجلس بالتصديق على النظام المحدد المقترح وذلك في قراره في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٠.

لكن اسرائيل اعلنت عدم قبولها تدويل القدس وتوحيدها، بل ونقلت بعض مصالحها الرسمية إلى المدينة. كما أعلنت الدول العربية من جهتها - بما فيها الاردن أيضا - عدم الموافقة على التوحيد والتقسيم للقدس جرياً على موقفها بعدم الاعتراف بتقسيم فلسطين.

وفي النهاية كان الشيء الوحيد الذي تمت الموافقة عليه بين الاطراف العربية وإسرائيل هو خطوط أو حدود الهدنة، التي تمثل مجرد تحديد للخطوط التي توقف عندها القتال بصفة فعلية. واعتبرت الدول العربية ان خطوط الهدنة لا تحول دون إعادة الاراضي التي استولى عليها اليهود، بينما اعتبرتها اسرائيل غير حائلة من دون الاستيلاء على أراض جديدة خصوصاً بعد حرب ١٩٦٧، باعتبارها مجرد «خطوط مؤقتة».

ثانيا، مشروع الضم: وهذا هو المشروع الإسرائيلي طويل الاجل الذي تبناه أباء الحركة الصهيونية ومؤسسو الكيان، من وايزمان الى بن غوريون ومناحيم بيغن. ويمكن تبيان محورية القدس في المشروع الإسرائيلي اذا نظرنا إلى أفكار احد

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد عبد الشفيع عيسى
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العـــدد :	١٢٣٧٢
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/١/١١

القادة التاريخيين لحزب العمل الإسرائيلي، هو ايغال الون منظر مفهوم «الانسحاب المحدود» حين يذكر في مقالته الصادرة في مجلة FOREIGN AFFAIRS عدد تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦:

«ان القدس عاصمة اسرائيل لم تكن ابدا عاصمة لأي دولة عربية او اسلامية بل عاصمة ومركزاً للشعب اليهودي على الدوام. لذلك فإنها لا يمكن ان تعود الى الوضع السخيف القائم على تقسيمها. ان هذه المدينة المقدسة والمناطق المتاخمة لها والضرورية لحماية امنها وخطوط اتصالاتها يجب ان تبقى وحدة موحدة لا تتجزأ تحت سيادة اسرائيل. الا ان وضع المدينة الدولي الناجم عن كونها مقدسة بالنسبة للاديان السماوية الثلاثة وطبيعة سكانها المختلطة، تفسحان المجال لامكانية التوصل الى حل مناسب للمصالح الدينية المتعلقة بها. واعود فاكرر ان هذا الحل يجب ان يكون دينيا وليس سياسيا».

هذا ما قاله ايغال الون. وعلى رغم غموض مشاريع حزب العمل بخصوص الانسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فإن خط الحزب السياسي واضح بخصوص القدس: وهو عدم الانسحاب بالقطع من القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧ بل ضمها الى القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨ وجعلها مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل.

وغني عن البيان ان مواقف الاحزاب والجماعات المعارضة للانسحاب ولو الجزئي (مثل تكتل الليكود والاحزاب الدينية وجماعات المستوطنين) اشد تطرفاً من موقف حزب العمل بخصوص الضم، اي القدس الموحدة تحت حكم اسرائيل وكعاصمة لها. اقصى ما يمكن الحصول عليه من تنازلات من حزب العمل وجماعات «السلام الصهيوني» يتمثل في ابقاء القدس موحدة - مضمومة - تحت حكم اسرائيل، وكعاصمة لها، لكن مع تقسيمها من حيث الخدمات البلدية والمحلية الى حي عربي صغير يمثل «غيتو» في العاصمة، وحي كبير مهيمن يمثل الكتلة اليهودية لمدينة القدس. وهذا ما المح اليه الرئيس الحالي لاسرائيل عيزرا وايزمان.

ثالثاً، تقسيم القدس: اصبحت العودة الى قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين مطلباً عزيزاً لدى اقسام واسعة من العرب والفلسطينيين، وذلك بعد التوسع الدراماتيكي الذي حققته اسرائيل وخصوصاً بعد ١٩٦٧، ويبدو ان قرار التقسيم يشكل اساس المشروعية القانونية لإعلان قيام «دولة فلسطين» ١٩٨٨. ذلك ان هؤلاء العرب والفلسطينيين ما عادوا يعترضون على الاعتراف بكيان سياسي يهودي، بل على العكس ينحصر طموحهم في اكتساب الاعتراف بالمشروعية القانونية والسياسية لأي كيان فلسطيني، ليس في الحدود التي قررها التقسيم عام ١٩٤٧ وهو ما لم يعد ممكناً في ظل توازنات القوى، لكن في حدود الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ فحسب. ومع التطورات التي أعقبت «مؤتمر مدريد» و«اتفاق اوسلو»، اصبحت القيادة الفلسطينية الرسمية الممثلة فيما يسمى «السلطة الفلسطينية»، ومركزها غزة، ميالة الى التاكيد على ضرورة إعادة القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧، وادراجها ضمن خطوط الانسحاب في التسوية النهائية المقترحة، ومن ثم جعلها عاصمة للدولة الفلسطينية التي تسعى الى اقامتها على الضفة الغربية وغزة.

والمغزى الواضح لذلك هو الدعوة الى التقسيم السياسي لمدينة القدس الى مدينتين، عاصمتين: احداهما عاصمة للدولة العبرية والاخرى عاصمة للدولة العربية الفلسطينية. وبعبارة اخرى فإن دعاة هذا المشروع يأملون في تعميم مبدأ الاعتراف المتبادل ليشمل مدينة القدس: اذ يعترف الفلسطينيون بضم اسرائيل للقدس الغربية وجعلها عاصمة لاسرائيل، مقابل اعتراف اسرائيل بنقل السيادة على القدس الشرقية الى الفلسطينيين وفق ما كان عليه الحال تاريخياً، ولو حتى ١٩٦٧ على الاقل.

وبطبيعة الحال فإن مشروع التقسيم السياسي، يفتح الباب أمام التوصل الى «صيغة مشتركة» للاشراف الديني على الاماكن المقدسة، ولكن الحدود مختلطة وعائمة بين محض الاشراف الديني وملابسات التدخل السياسي، كما هو معلوم من الخبرة التاريخية.

رابعاً، القدس الموحدة تحت السيادة العربية الاسلامية:

وهذا هو المحتوى الضمني للمشروع (الامل) الذي تتبناه القوى القومية العربية والاسلامية في مواقع متعددة. وفحوى هذا المشروع هو عدم الاعتداد بمشروعية الكيان السياسي العبري قانونياً، او بشرعيته سياسياً، والسعي التاريخي - ولو من ناحية التوجه الايديولوجي - نحو إقامة الكيان العربي الاسلامي العريض الذي لا ينفي بالضرورة الوجود اليهودي البشري ولا رموزه الدينية والتاريخية ان وجدت. لكن هذا المشروع يظل في حدود «المثال» ولا يدخل في بحث «الواقع»، ومن ثم تظل المشاريع المصطرعة في الميدان السياسي والقانوني الدولي هي مشاريع التدويل، والضم، والتقسيم. ولما كان التدويل قد طواه النسيان، ونحسب ان التوازنات الدولية والاقليمية الحاضرة لا تبرره، فإن الصراع السياسي (الدعائي) سوف يدور على المشروعين المتواجهين: مشروع ضم القدس لاسرائيل، اي اعتبار القدس مدينة موحدة تحت حكم اسرائيل (وحدها)، ومشروع تقسيم القدس بين مدينة شرقية تدخل في حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، ومدينة غربية تظل في مركز الدولة العبرية.

وهنا ترد اسئلة ينبغي الاجابة عنها في سياق الإعداد لما يسمى مفاوضات الحل النهائي:

الى اي حد يمكن التفكير في إعادة طرح مشروع توحيد وتدويل القدس، في اطار المعركة التفاوضية المقبلة؟ وذلك كخط احتياطي للتفاوض؟ والى اي حد يمكن بلورة ثم دعم معركة الفلسطينيين لاستعادة القدس الشرقية كخط رئيسي للتفاوض؟ والى اي حد ينبغي دمج الجهد الاسلامي العريض، والجهد العربي الموحد لإحقاق الحقوق العربية في فلسطين؟

هذه اسئلة في مجال الاستراتيجية والتكتيك، ينبغي ان يتدرب المفاوضون الفلسطينيون على طرحها وعلى «استمزاج» الاجابات الدولية عنها.

---

* أستاذ في معهد التخطيط القومي، مصر

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	شموئيل شنيتسر
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العـــدد :	٣٥
المصـــدر :	مختارات اسرائيلية	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٧

أنظروا من الذى قسم القدس فى نهاية الأمر

معاريف ١٩٩٧/٩/٢٣
شموئيل شنيتسر

قبل مضى ثمانية وأربعين ساعة على اتفاق الحل الوسط الذى تم التوصل اليه فى البيت محل النزاع لموسكوفيتس فى رأس العمود تغير جوهر هذا الاتفاق كلية. حيث اعطى المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية تفسيراً للاتفاق. لقد حوله من اتفاق يبقى السيادة الإسرائيلية على جبل الزيتون كما هو إلى اتفاق خضوع مخجل. وأنه طبقا لهذا الإتفاق منح فيصل الحسينى الصلاحيات لتحديد من الذى يقيم فى هذا المسكن محل الخلاف ومن لا يسكن.

وطبقا للمغزى الاصلى فإن الاتفاق يوفر حلاً مؤقتاً طالما أن الخلاف ساخن والعواصف تهب وأنه من الممكن تغيير هذا الاتفاق فى يوم من الأيام بتسوية دائمة يتم من خلاله الاعتراف بحق اليهود فى شراء منازل والسكن فيها فى جميع انحاء القدس.

ولكن ها هو المتحدث الأمريكى يجئ ويقول إن هذا اتفاق دائم وليس اتفاقا مؤقتا وأن منطقة جبل الزيتون سوف تخلو الآن من المستوطنين اليهود وسوف تبقى كذلك فى المستقبل. وسوف يدرس الأمريكيون الموقف ويكتشفون أن الوضع القائم لن يتغير فى هذا المنزل. ونظرا لأن سكان اليهود قد خرجوا منه فلن يسمح لهم بالعودة اليه مرة أخرى فى أى وقت من الأوقات. وهذا يختلف ايضا عن الاتفاق الاصلى وأن تلاميذ المدرسة الدينية الذين كان من المقرر أن يقيموا فى هذا المنزل والحفاظ عليه سيتم السماح لهم فقط بالبقاء هناك خلال النهار فقط وعند حلول الليل فإنه يجب عليهم ان يذهبوا إلى منازلهم مشكورين للنوم. وسوف يبقى منزل موسكوفيتس غير آهل بالسكان نظراً لأن جيراننا لا يرغبون فى أن يكون هناك سكان يهود سواء أسر أو اشخاص غير متزوجين.

ونتيجة اخراج اليهود من هناك ستكون إذن اقامة جيب عربى داخل القدس العاصمة والسبب من وراء ذلك هو أن حكومة إسرائيل لم تكن على استعداد لممارسة وتطبيق سيادتها على جبل الزيتون. وحولت المكان إلى منطقة محظورة على اليهود إلا إذا وافق اصحابها الفلسطينيون على ذلك. ونظرا لأن هذا شئ من المستبعد حدوثه فإن هذا يعنى أن حكومة إسرائيل قد اعترفت بالمبدأ الذى يقول إنه من حق اليهود السكن فى جبل الزيتون فى حالة الحصول على موافقة الجيران الفلسطينيين فقط.

ومن الصعب أن نرى هنا شيئاً محترماً أو ذا سيادة. فقد تم اخلاء المكان ولن تكون هناك أى امكانية لاعادة السكان اليهود إلى هناك إلا بعد التوصل إلى اتفاق مزدوج مع الفلسطينيين ومع الأمريكيين.

إن هذه المنطقة التى اصبحت مشاعاً ولا يحكمها قانون والتى تم تدنيس القبور اليهودية فيها فى الماضى واستخدام شواهد هذه القبور كمواد بناء وتمهيد طرق سوف تبقى اعتبارا من الآن خارج نطاق السيادة اليهودية.

وحقيقة إن هذا الوضع قد نشأ بواسطة نظام حاكم منتخب لأن شعاره «بيريز سيقسم القدس» وعلى الرغم من أنه يبدو مقنعا لكثير من الناخبين إلا أنه يضاعف من الشعور بالخزى والعار. حيث انه لأول مرة منذ ثلاثين عاما ليس من الواضح من الذى يحكم القدس ومن صاحب القرار فى البناء أو عدم البناء فيها. ومن يرغب فى مواساة نفسه بأن العمل مستمر فى منطقة هارحوما (جبل أبوغنيم) من الأفضل ألا يخدع نفسه وألا يقع فى الخطأ؛ حيث أن جبل الزيتون أقرب إلى وسط المدينة من هار حوما وإذا كانت السيادة اليهودية فى جبل الزيتون محل شك فإن الأمر سوف يصبح كذلك أيضا فى هارحوما.

ومن الممكن أن نتخيل ماذا يمكن ان يحدث فى هارحوما بل وما حدث فيها بالفعل بعد أن اصرت حكومة إسرائيل على حقوقها. ويعرف الخارجون على القانون سواء من اليهود أو العرب كيف يكون الاصرار وكيف يكون الحفاظ على الحقوق، ومن المؤكد أن الأمريكيين أيضا يعرفون كيف يحترمون الذين يحترمون أنفسهم. للمفاوضات الصعبة حول قضايا التسوية النهائية. والمحزن، أن ما حدث كان مناقضا لذلك تماما. فقد تميزت السنوات الخمس بسباق مجنون سعى الطرفان خلاله. لخلق حقائق على أرض الواقع لتحسين وضعهم والوصول إلى مائدة المفاوضات بأوراق أفضل فى حوزته.

ويبدو، إن الطريق الصحيح هو تغيير الاتفاق: فيجب ان ينفتح اتفاق التفاهم الجديد على اتفاقية حول الهدف النهائى، رغم أن هذه الاتفاقية قد لا يمكنها بالطبع ان تكون مفصلة إلى اقصى درجة. ان اقرار موافقة الجانب الآخر على تمكينك من تحقيق اهدافك العليا، سيخلق الظروف التى تساعد فى اجراء مفاوضات عادية حول بقية القضايا. والهدفان الاساسيان لإسرائيل هما:

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	شموئيل شنيتسر
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العـــــدد :	٣٥
المصـــــــدر :	مختارات اسرائيلية	تاريخ الصـدور :	نوفمبر ١٩٩٧

الحفاظ على الطابع اليهودى للدولة. فإسرائيل لن توافق على اتفاق مستقبلى يخلق واقعا سكانيا يفقد على أثره الشعب اليهودى أفضليته المميزة، لأغلبيته فى الدولة. هذا الشعور بالكيان اليهودى سيثبت موقف إسرائيل فى المفاوضات، حتى مع زيادة كبيرة للسكان العرب الفلسطينيين فى الدولة لتقف عند أقل من ٥٠٪. والميزة البارزة للعرب فى نسب الزيادة الطبيعية من شأنها ان تتغلب بسرعة على الاغلبية اليهودية الصغيرة التى ستكون عند نقطة البداية.
انهاء النزاع، فالسير باتجاه التسوية النهائية سيلزم إسرائيل بدفع ثمن مرتفع ومكلف، سواء فى صورة تنازلات اقليمية، أو التعامل بمرونة مع أزمات سياسية، واجتماعية وأخلاقية عويصة، وربما أيضا بالنسبة للاستثمارات المالية غير المحدودة التى يتطلبها تنفيذ الاتفاق. ورغم انه لا سبيل لضمان النجاح ١٠٠٪ لأى اتفاق مسبقا، فلا بأس من المحاولة.

كما أن الفلسطينيين لهم أيضا اهداف عليا يريدون تحقيقها، وبدونها لن يستسيغوا طعما لأي اتفاق، اهمها:
تسمية دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، فأمام التنازلات الضخمة التى سيكون الفلسطينيون مطالبين بتقديمها فى القضايا المتعلقة بتسوية نهائية فإنهم لن يقبلوا بأى اتفاق دون استقلال سياسى.
تسمية عاصمة الدولة الفلسطينية فى القدس، ليست القدس الغربية وليس بالضرورة القدس الشرقية كلها، ولكن العاصمة الفلسطينية يجب أن تقام داخل حدود القدس، إذ لابد أن يكون للفلسطينيين - أو لأى طرف عربى مسلم آخر - سيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية فى بيت المقدس.
ومثل هذه المبادئ ستتطلب مفاوضات. ومن المشكوك فيه ان يتم التوصل إلى تفاهمات جديدة إذا جرت المفاوضات فى العلن، مع كشف يومى من قبل وسائل الإعلام، وفى ظل ضغوط سياسية داخلية تعمل على توجيه الزعامات وتؤدى إلى احباط أى احتمال للتقدم.
وسيكون المحك هو فى القدرة على الاتفاق حول الاهداف العليا المتبادلة، وهى مهمة صعبة وليست بسيطة. فكلا الطرفين مطالبين بالتنازل عن أقدس ما لديهما. فيجب أن تتسم إسرائيل بالمرونة فى موضوع القدس وقد يتبادر إلى الذهن أن التوصل إلى تفاهم فى هذه القضايا مستحيل (أو على الأقل فى الوقت الراهن)، ولكن تلك هى حقيقة الأمور، ومن الأفضل أن يعلم ويدرك الطرفان ذلك مبكرا، كلما امكن.

الموضوع الرئيسى : القدس
اسم كاتب المقال :
الجريدة
الموضوع الفرعى : والموقف الاسرائيلى
رقم العـــدد : ٣٥٣٤
المصـــدر : الوفد
تاريخ الصـدور : ١٩٩٨/١/٢٣

تفاصيل الخطة الإسرائيلية لتهويد القدس المحتلة

خبير جغرافى يكشف المؤامرة الاستيطانية ضد الفلسطينيين

غزة ـ أ. ش. أ: كشف خبير فلسطيني تفاصيل الخطة الاسرائيلية لتوسيع وتهويد منطقة القدس واقامة مايسمى بمنطقة القدس الكبرى بضم مناطق وقرى فى القدس الشرقية المحتلة والمستوطنات التى اقيمت على الاراضى الفلسطينية المحتلة بالاضافة الى مناطق حول القدس العربية الى حدود بلدية القدس.. وانشاء ما يسمى بالقدس الكبرى.

اكد خليل التفكجى مدير دائرة الخرائط فى جمعية الدراسات العربية بالقدس ان الخطة ستوسع حدود القدس لتبلغ ستمائة كيلو متر مربع بعد أن جرى توسيع حدود القدس الشرقية المحتلة عام ٦٧ من ستة كيلو مترات ونصف كيلو متر مربع الى سبعين ونصف كيلو متر مربع عقب الاحتلال ثم الى ١٢٣ كيلو مترا مربعا عام ١٩٩٥. وتتضمن الخطة ضم تسع مستعمرات يهودية مقامة على اراضى القدس الشرقية الى بلدية القدس ومصادرة ١١ الف دونم من اراضى المدينة لشق اربعة شوارع استيطانية جديدة تحيط بالمدينة كالكى كماشة وتفصل الاحياء العربية الموجودة داخل ما يسمى بحدود بلدية القدس عن باقى المناطق العربية خارجها.

واوضح التفكجى فى تقرير له عن الخطة الاسرائيلية ان توسيع حدود منطقة القدس لتصبح ستمائة كيلو متر مربع يمكن اسرائيل من بناء آلاف الوحدات السكنية لليهود بها وايجاد اغلبية يهودية فيها خاصة ان اسرائيل اعترفت ان العرب الفلسطينيين اصبحوا يشكلون ثلاثين فى المائة من نسبة السكان بها وان هناك مخاوفا لديها من ان تصل نسبتهم الى الاربعين فى المائة.

كما تهدف الخطة الى اقامة مصنع للتكنولوجيا فى المستوطنات الغربية من القدس بما يمكن من الابقاء على المستوطنين داخل المدينة والحيلولة دون هجرتهم للاقامة فى المناطق الساحلية كما تهدف الى اقامة مجمعات صناعية واهمها تل مريم على اراضى قرية جبع التى تمت مصادرتها عام ١٩٨٤ ومساحتها ٦٠٧ دونما بالاضافة الى المناطق الصناعية فى مستعمرة بسجات زئيف على اراضى قرية حزما الفلسطينية ومساحتها مائتا دونم.

وذكر خبير الخرائط خليل التفكجى فى تقريره ان الخطة تتضمن ميزانية بملايين الدولارات لشق طرق جديدة مثل:

شارع رقم ٤ الذى تمت مصادرة الفين وثلاثمائة دونم لصالحه من اراضى بيت نبالا وبيت حنينا بالقدس الشرقية بالاضافة الى هدم مجموعة من المنازل العربية لصالحه ايضا.

وشارع رقم ٧٥ الذى تمت مصادرة الف وخمسمائة وخمسين دونما لصالحه من قرى ابوديس والسواحرة وصور باهر وعناتا والطور بالقدس الشرقية.

وشارع رقم ١٥ والذى تمت مصادرة ٩٥ دونما لصالحه من اراضى صور باهر ويجرى شقه حاليا.

وشارع رقم ٤٠ الذى تمت مصادرة الفين ومائتى دونم لصالحه من القرى العربية صفا ودير ابزيع وكفر نعمة وبيتونيا ونعلين وشلتة وبلعيف وبيت عور التحتا وبيت عور الفوقا والجديرة وقلنديا.

وذكر التقرير انه بعد الانتهاء من هذه المشروعات سيكون عدد الوحدات الاستيطانية فى المستعمرات الشمالية الشرقية للقدس وهى بسجات زئيف وبسجات عومر والنبى يعقوب ثلاثة وثلاثين الفا وثلاثمائة وخمسين وحدة سكنية.

واشار الخبير الفلسطينى خليل التفكجى فى تقريره الى ان بلدية القدس الكبرى وفق القرار الاسرائيلى ستصبح مسئولة عن المستوطنات اليهودية المقامة على أراضى القدس المحتلة عام ١٩٦٧ وهى:

مستعمرة معالية ادوميم وقد اقيمت على اراضى ابوديس والعيزرية.. وتبلغ مساحة مخططها ٣٥ الف دونم ويقيم فيها الان ٢٣ الف مستوطن.. وحصلت عام ١٩٩٤ على مكانة مدينة.. ويجرى الان بها اقامة الفى وحدة استيطانية ومشروع اخر لاقامة اربعة الاف وخمسمائة وحدة ستيطانية فى منطقة «تل الدبابات».

وقد اقيمت فى المستوطنة سوق تجارية تتكون من ١٥٥ محلا حسب المخطط الاسرائيلى ان يصل عدد سكانها الى ستين الفا من المستوطنين اليهود.

ويضيف التقرير ان اسرائيل وضعت مخططا لتوسيع المستوطنة يتضمن لتنفيذه مصادرة ١٢ الفا و٤٤٣ دونما ويهدف الى اقامة الفين وخمسمائة وحدة سكنية جديدة والفين واربعمائة غرفة فندقية.

تتضمن خطة التوسيع ايضا مستوطنة كفار ادوميم.. وقد اقيمت عام ١٩٧٩ على اراضى قرية عناتا وتبلغ مساحتها تسعمائة واربعة وثلاثين دونما وعدد سكانها الف وثلاثمائة وثمانية وعشرون مستوطنا.

وقد اقيمت على بعد كيلو متر منها مستعمرة جديدة هى «نفيه برات» ستقام فيها اربعة الاف و٨٦٠ وحدة استيطانية بعد ان تم وضع ٣٦ بيتا متنقلا «كارفان» بها الان.. ومتسوطنة مشور ادوميم.. وهى منطقة صناعية اقيمت عام ١٩٧٤ على مساحة اربعة الاف ومائة دونم منها الف وستمائة دونم مستغلة للصناعة بها مائة مصنع فى مجالات مختلفة.

ـ جبعات زئيف.. واقيمت عام ١٩٧٧ على اراضى بيتونيا والجيب وتم تحويلها عام ١٩٨٣ من محمية طبيعية الى مستعمرة.. ويبلغ عدد سكانها سبعة آلاف وخمسمائة مستوطن يقيمون فى اربعة الاف وستمائة وحدة استيطانية مقامة على اراض مساحتها الف وخمسمائة دونم.. ويقام الى جانب المستعمرة حاليا حى استيطانى جديد يطلق عليه اسم «تلة الموز» على اراض مساحتها ١٨٣ دونما و٥٥٨ وحدة فى حوض يسمى حوض الغزلان.

وقال التقرير ان من بين المستوطنات التى ستشملها بلدية القدس الكبرى مستوطنة «هارشموئيل». وهى مستعمرة جديدة ستقام على اراضى منطقة النبى صمويل على مساحة مائتى دونم ويهدف المشروع الى اقامة ثلاثمائة وحدة وفق نظام «ابن بيتك» وتستوعب فى نهاية تنفيذها نحو عشرين الف مستوطن.

«جبعات بنيامين».. وقد اقيمت عام ١٩٨٣ على اربعة الاف دونم من جيوديت من قرية جبع الفلسطينية واقيمت بها مائتا وحدة سكنية تضم الان ٤٩٩ مستوطنا.

وتخطط الحكومة الاسرائيلية حاليا لمصادرة ثمانمائة لصالحها فيما تخطط شركة «رامات ال آن» الاسرائيلية لاقامة اربعمائة وحدة استيطانية عليها.

وتشمل الخطة الاسرائيلية مستوطنات «علمون». وقد اقيمت عام ١٩٨٣ على الف وخمسمائة وواحد واربعين دونما تمت مصادرتها من قرية عناتا ويقيم فيها الان خمسمائة واثنان وخمسون مستوطنا ويخطط لبناء ٨٢٣ وحدة استيطانية اضافية فيها.

ومستوطنة جفعون حد شاه التى اقيمت عام ١٩٨٠ على قرية بيت لجزا ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ عائلة ومساحتها مائة دونم.

ومستوطنة «هار ادار».. واقيمت عام ١٩٨٥ على اراضى قرى بدو وبيت سوريك وقطنة ويبلغ عدد سكانها الفا و٤٧٨ مستوطنا ومساحتها الف دونم.

وقد صادرت اسرائيل ستمائة وخمسين دونما اضافية من اراضى قرية قطنة عام ١٩٨٤ لاقامة ٧٠٠ وحدة استيطانية اضافية ستحمل اسم هار ادارب.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	شكرى نصر اللة
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العـــدد :	٧٤١٤
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/٢٠

شارون يعتبر القرار 181 «لاغيا» ردا على القرار الأوروبي

باريس: شكري نصر الله

اعلن الجنرال اريبل شارون وزير خارجية اسرائيل امام مؤتمر صحافي عالمي عقده قبل ايام: ان اسرائيل تعتبر القرار 181 الصادر بتاريخ 29 نوفمبر (تشرين الثاني) 1947 «لاغيا» وغير موجود.

وكان شارون يرد على قرار المجموعة الأوروبية الذي صدر في مطلع شهر مارس (آذار) الحالي واعلن فيه الأوروبيون رفضهم الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، معتمدين على القرار الدولي رقم 181 الذي ينص على تقسيم فلسطين الى دولتين: واحدة عربية والثانية يهودية، ويترك مدينة القدس وضواحيها لادارة دولية تشرف عليها الأمم المتحدة.

وكانت اسرائيل خرقت الاتفاقات الدولية التي وافقت عليها ودخلت عضواً في الأمم المتحدة بسببها، وعمدت الى اعلان القدس عاصمة موحدة لاسرائيل في 1980/7/30 بصورة رسمية مخالفة بذلك اكثر من عشرين قرارا دوليا يعتبر ضم القدس «باطلا ولاغيا وكأنه غير موجود». ومنذ ذلك التاريخ وهي تسعى لجعل ضم القدس اليها عملا مشروعا ومعترفا به خصوصا من الدول الكبرى واوروبا. لكن لا اوروبا ولا الدول الكبرى ولا الدول الأخرى منحت اسرائيل هذه الامنية. فبقيت الاجراءات الاسرائيلية في القدس عملا من جانب واحد، ولم تحظ إلا بالسخط الدولي والنداءات والقرارات الدولية التي لم تعترف بسيادة اسرائيل على القدس.

وفي الأسابيع القليلة الماضية حصل تطوران لافتان بخصوص القدس:

الأول: ان مجلس الشيوخ الاميركي اصدر قرارا باغلبية 98 في المائة يرفض فيه اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي يسعى الرئيس الفلسطيني عرفات لاعلانها بعد ان يكتمل التأييد الدولي اللازم لهذه الخطوة. وكان مجلس الشيوخ الاميركي يرمي من وراء قراره ابلاغ عرفات بان اميركا لن توافق على انشاء الدولة الفلسطينية لأن الفلسطينيين يصرون على ان تكون القدس الشرقية عاصمتها.

والتطور الثاني: ان الاجتماع الذي عقدته المجموعة الأوروبية في مطلع مارس (اذار) قرر عدم الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لاسرائيل، الأمر الذي اثار غضب الاسرائيليين، على رغم ان اوروبا لم تعلن موافقتها لا على قيام الدولة الفلسطينية، ولا على ان تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وطبقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فان اعلان شارون بطلان القرار 181 الصادر في 1947/11/29، معناه ان اسرائيل تعلن بطلان وجودها كله ككيان سياسي اصبح دولة مستقلة في 1949/5/11 بموجب القرار 273 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وذلك للأسباب الآتية:

اولا: في 14 مايو (ايار) 1948 اعلن ديفيد بن غوريون رئيس حكومة اسرائيل الموقتة انذاك، قيام دولة يهودية باسم «دولة اسرائيل طبقا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 29 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1947». ولذلك فان الغاء القرار 181 من جانب شارون - وزير الخارجية - يعني قانونيا الغاء دولة اسرائيل التي قامت بناء على هذا القرار.

ثانيا: كان قبول اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بتاريخ 1949/5/11 مشروطا بتنفيذ المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة تنفيذا كاملا، وقد وافق الوفد الاسرائيلي على ذلك دون اي تحفظ. وتنص شروط المادة المذكورة على:

● ان تكون دولة محبة للسلام. تقبل بالتزامات ميثاق الأمم المتحدة وتكون قادرة على تنفيذها، وراغبة بذلك.

ثالثا: اعترفت الجمعية العمومية للأمم المتحدة (بعد موافقة مجلس الأمن) بعضوية اسرائيل فيها بموجب القرار 273 (1949/5/11) المتضمن الشروط الآتية:

● «تلاحظ الجمعية العامة تصريح دولة اسرائيل بانها تقبل من دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الأمم المتحدة».

● «وإذ تذكر قراريها الصادرين في 29 نوفمبر 1947 (اي القرار 181) وفي 11 ديسمبر 1948 (اي القرار 194)... وإذ تأخذ علما بالتصريحات والايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة اسرائيل امام اللجنة السياسية الخاصة في ما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة... فان الجمعية العامة... تقرر ان تقبل اسرائيل عضوا في الأمم المتحدة».

ويلاحظ ان عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة كانت مشروطة باعترافها بالقرار 181 الخاص بتقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام بينها دولة يهودية ودولة فلسطينية. فاذا كان شارون يريد ان يلغي هذا القرار فمعنى ذلك انه يطالب بسحب عضوية اسرائيل من الأمم المتحدة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العـــــدد :	٤١٢٠٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٩/٢٩

القدس في مزاد التسوية!

بقلم

صلاح الدين حافظ

تتلون كالحرباء، ألف وجه ووجه، ولكل وجه لون وشكل، تضحك فتثير بهجة الآخرين، تبكى فتدمى قلوبهم وفى الحالتين تخدع وتلدغ.

هكذا تفعل إسرائيل اليوم فى ظل حكومة باراك، صاحب الابتسامة الغامضة الماكرة الخادعة الباهتة، وليس هذا جديدا على إسرائيل وليس باراك هو الأول الذى يمارس ألعاب الخديعة، لكن الجديد هو الهالة الكبرى التى صاحبت مجئ باراك إلى الحكم بعد انتخابات مايو ١٩٩٩، تبشرنا بمجئ السيد المخلص!

على مدى ثلاث سنوات، كانت إسرائيل نيتانياهو، فى أوضح صورها، رافضة متعنتة متغطرسة، ممسكة بزمام القوة العسكرية والترسانة النووية، سيف القمع والتهديد والوعيد.. باراك جاء ليرفع كما قال بالأمس شعار، أتفاوض بسيف فى يد وغصن الزيتون فى يد أخرى، استند على القوة الباطشة ليفاوض من رموزها، عكس نيتانياهو الذى استند إلى القوة الباطشة ليوقف التفاوض ويرفض التسوية، فقد كان ثعبانا شرسا يهاجم على طول الخط، بينما باراك حرباء تتلون حسب المواقف!

ليس معنى ذلك أننا كنا نفضل بقاء نيتانياهو على رأس السلطة فى إسرائيل، بدلا من مجئ باراك، ولكن المعنى الذى نقصد طرحه أنه قد آن الأوان، ليوقف بعض العرب المسئولين وغير المسئولين، وخصوصا لوبى التطبيع، تلك الزفة الهائجة الزاعقة، التى غلفوها بتفاؤل كاذب، والتى استغلوها لتصديع رؤوسنا بأن التفاوض مع باراك اسهل من التفاوض مع نيتانياهو لأنه معتدل وطيب، يسهل انتزاع حقوقنا من بين أنيابه.. التى مازالت دماء شهدائنا عالقة بها!!

لقد أمضى باراك أربعة أشهر حتى الآن فى السلطة، نجح خلالها فى تحريك سطحى لاتفاقية واى ريفر مع الفلسطينيين، التى وقعها سلفه نيتانياهو ليدفنها فى رمال الصحراء، لكن باراك حين وقع اتفاقية شرم الشيخ «واى ريفر ٢» مع الرئيس الفلسطينى عرفات، بضغط امريكى وتهيئة مصرية، ومباركة عربية، فإنه أخذ كل ما اراد، ولم يقدم تنازلا واحدا فى صلب القضية، مقابل عشرات التنازلات الفلسطينية، ولذلك لم يتهمه احد فى إسرائيل، بمن فى ذلك خصومه الألداء، بأنه تخلى او باع او خان حلم إسرائيل التوراتى.

لقد تمسك ولايزال حتى الآن بلاءاته الاربع الشهيرة، لا للعودة لحدود ١٩٦٧، ولا لتقسيم القدس أو التفاوض حولها، ولا لإزالة المستعمرات الصهيونية (المستوطنات)، ولا لوجود اى جيش آخر غربى نهر الاردن او عودة اللاجئين الفلسطينيين.. فإن كان ذلك كذلك فعلى أى شئ يتفاوض الفلسطينيون وباقى العرب معه، ماذا تبقى لمفاوضات المرحلة النهائية التى بدأت هذا الشهر، لتنتهى كما هو مقرر بعد عام، وهو امر نشك فى امكانيته كثيرا..

ولابد ان نلاحظ ان الرجل لم يغير موقفه او استراتيجيته الأصلية رغم أنه يغير تكتيكاته الخداعية، فهذه اللاءات أعلنها فور نجاحه فى الانتخابات، واعتبرها الخط الأحمر الذى لا يمكن تجاوزه، ولقد قالت لنا حملات ترويجه وتلميعه وقتها، إن هذه بقايا الوعود الانتخابية، التى سرعان ما تذوب وتبهت بفعل الممارسات الفعلية، او بفعل الانتقال من مركز المرشح لمنصب رئيس الوزراء، إلى ممارسة منصب رئيس الوزراء لمهامه.

وثبت العكس، لقد تغيرنا نحن وخدعنا، ولم يتغير هو، وإن كان قد مارس الخداع، الذى يحب العرب أن يبتلعوه بمزاج رائق قبل النوم وبعدما

●●●

اليوم، نختار قضية القدس، لأنها كانت وستكون أكبر عقبة فى طريق التسوية النهائية، لأن إسرائيل منذ احتلت القدس العربية «الشرقية» فى حرب ١٩٦٧، أعلنت توحيد المدينة عاصمة أبدية تاريخية لها، فى الوقت الذى يعتبرها العرب - مسلمين ومسيحيين - واحدة من أهم مقدساتهم الدينية والثقافية والتاريخية، فضلا عن تداخل اطراف دولية أخرى، لها اهتماماتها بالقدس، من الفاتيكان إلى البيت الابيض!

وحسنا فعلت شركة «والت ديزنى» الأمريكية عندما تسببت هذه الايام، فى إعادة معضلة القدس إلى صدارة الاهتمام الدولى، والعربى بالطبع، حين وافقت على جناح فى معرضها بولاية فلوريدا، عنوانه «القدس عاصمة أبدية لإسرائيل»، فهاج العرب وماجوا، وإن كنت تسمع بعض أصواتهم تقول فى السر، أليست هذه هى الحقيقة التى يشهد بها الواقع اليوم، هل تريدوننا ان نحارب من جديد تحت وهم تحرير القدس، على طريقة صلاح الدين الايوبى قبل قرون، لقد مضى الماضى، وجاء زمان غير الزمان!

ومثلما خدع باراك بعض العرب، بتلونه الحربائى، خدعتهم الشركة الأمريكية ولاتزال، رغم التهديد العربى الذى يبدو أجوف، بمقاطعة منتجاتها.. إنها تعرف أن تهديد العرب غير جدى، بينما تثق فى ان اى تهديد صهيونى لها، سوف يفلسها بل سوف يضر بالمصالح الامريكية المباشرة، التى تتحكم فيها مفاتيح يهودية داخل امريكا وخارجها!

سوف تمر على اى حال زوبعة والت ديزنى سريعا كما نظن، لكن تبقى معضلة القدس معلقة على رؤوس الجميع، ولا نظن أن الفلسطينيين حتى بضعف موقفهم التفاوضى الراهن، سوف يقبلون بالتخلى عن القدس، والقبول بالاقتراح الإسرائيلى القديم المتجدد، القاضى بإقامة عاصمة فلسطين فى قرية «ابوديس» قرب القدس، بديلا للقدس ذاتها..

فإن تخلى الفلسطينيون جدلا، فلن يتخلى باقى العالمين العربى والإسلامى، بل إنك تجد فى أوروبا «المسيحية» ذاتها من ينكر سقوط القدس نهائيا فى قبضة إسرائيل، لأسباب دينية، ومن يفضل تدويل المدينة فى وضع خاص لتكون مفتوحة لكل الأديان وتخضع لإدارة دولية، وهو الأمر الذى يطرح منذ الأربعينيات.

الآن، جاءت مفاوضات المرحلة النهائية، بين الفلسطينيين والإسرائيليين تحديدا، لتسوية المعضلات المعلقة، وأصعبها قضية القدس.. يقول النص الرسمى لاتفاق شرم الشيخ «واى ريفر٢» الذى تم توقيعه فجر يوم ٥ سبتمبر ١٩٩٩، «يستأنف الطرفان بصورة حثيثة المباحثات حول التسوية النهائية، ويبذلان كل جهد من اجل التوصل إلى الهدف المشترك، وهو إحراز اتفاق حول التسوية الدائمة».. ثم يقول فى الفقرة التالية مباشرة.. «يتفق الطرفان على الفهم بأن مباحثات التسوية النهائية الدائمة ستعود إلى تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨».

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	صلاح الدين حافظ
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العـــــدد :	٤١٢٠٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٩/٢٩

وهكذا لم يشر الطرفان من قريب او بعيد إلى قرار سابق لمجلس الامن هو المرجعية الدولية الأولى في الصراع العربي الإسرائيلي، ونعني القرار رقم ١٨١، الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وعلى اساس مرجعيته الدولية هذه، أعلن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، ولايزال هذا القرار قائما معترفا به من العالم، باعتباره مع القرار ١٩٤ الصادر في عام ١٩٤٨ والذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، من القرارات غير القابلة للتصرف.

وبينما تمكنت إسرائيل من التوسع العدواني خارج الحدود التي اقرها قرار التقسيم «١٨١»، وصولا إلى ابتلاعها خلال حرب ١٩٦٧، فلسطين كلها بما فيها القدس العربية، وسيناء المصرية والجولان السورية، ظل العالم ملتزما بشرعية واستمرارية القرار ١٨١ الذي يعترف بالقدس الشرقية داخل الأرض العربية، ثم أصدر مجلس الامن قراريه ٢٤٢ ـ ٣٣٨ بعد حرب ١٩٦٧، ليؤكد رفضه احتلال إسرائيل للاراضي العربية ـ بما فيها القدس ـ عن طريق القوة، وبالتالي لايزال العالم يرفض «رسميا» على الأقل الاعتراف بما تعلنه إسرائيل أن «القدس الموحدة» عاصمة ابدية لها.

●●●

لكن إسرائيل لجأت في سبيل إحكام قبضتها على القدس لتبقى كما تدعي «عاصمة ابدية موحدة لإسرائيل» إلى اكثر من طريقة أهمها:

●● الطريقة الأولى، هي البحث عن غطاء دولي قوى لاحتلالها للقدس واقامة عاصمتها فيها، خصوصا مع استمرار تمسك عديد من دول العالم بقرارات مجلس الامن التي تؤكد أن القدس العربية أرض احتلتها إسرائيل خلال عدوان ١٩٦٧.

وجاء الغطاء الدولي القوي فورا من الولايات المتحدة الامريكية كالعادة، فبعد شهور من احتلال القدس، وبالتحديد في سبتمبر من عام ١٩٦٨، اكد الرئيس الامريكي جونسون، انه لا ينبغي ان تعود الاسلاك الشائكة والمدافع لتقسم القدس مرة اخرى بعد ان وحدها الإسرائيليون، في حين افاض وزير خارجيته «دين راسك» في شرح الموقف الامريكي قائلا: إن إعادة تقسيم القدس إلى الحالة التي كانت عليها قبل ٤ يونيو ١٩٦٧، هي دعوة صريحة لإشعال الحرب وتجديد العداء ووأد السلام!!

ومنذ ذلك التاريخ المبكر، حتى قرار الكونجرس مؤخرا، المطالب بنقل السفارة الامريكية من تل ابيب إلى القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، تعبيرا عن الاعتراف الامريكي بها، ظل الموقف الامريكي يمثل اقوى غطاء دولي لاجراءات إسرائيل في القدس، ولا نعتقد انه موقف سيتغير كثيرا في مرحلة التفاوض على التسوية النهائية بكل ما سيصاحبها من مزايدات اللوبي الصهيوني داخل امريكا، خصوصا ان هذا التفاوض يتواكب تماما مع سنة الانتخابات الرئاسية الامريكية، فكيف يمكن لعاقل ان ينتظر من اى مرشح أو ناخب امريكي، أن يرفع صوته ضد المصالح الإسرائيلية، فهل جاء، ذلك مجرد مصادفة تاريخية محضة!!

●● أما الطريقة الثانية، التي لجأت اليها إسرائيل لإحكام قبضتها على القدس، فقد تمثلت في تثبيت الأمر الواقع، وتحويل الاحتلال إلى اقامة دائمة، بتكثيف الاستيطان الصهيوني في القدس ومحيطها إلى أعلى درجة من الكثافة اليهودية، وعلى مدى الثلاثين عاما الماضية ضاعت حدود القدس العربية «الشرقية» وذابت جغرافيا وديموجرافيا «بشريا» في معالم مدينة كبرى جديدة!

وأصبح العرب اصحاب القدس الشرقية ـ مسلمين ومسيحيين ـ أقلية في دائرة من الأغلبية اليهودية المتزايدة بكثرة، واقامت إسرائيل مستوطنات دائرية هائلة تحيط بالمدينة الشرقية متوسعة في كل الاتجاهات، فإذا بمن ولد وعاش في تلك المدينة من قبل، لا يكاد يتعرف عليها اليوم، وإذا الوجوه والملابس العربية تتوارى أمام زحف المستوطنين اليهود المتدينين المتطرفين، وإذا الحال غير الحال بشرا وحجرا!

هكذا حولت إسرائيل الاحتلال إلى امر واقع، ليس بابتلاع القدس وحدها، ولكن بنثر المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية وغزة، وتعبئتها بالمستوطنين الذين يبلغون الآن اكثر من مائتى الف مستوطن يهودي، يشكلون اقوى رصيد للتطرف واقوى معرقل للتسوية!

●●●

من باب تنشيط الذاكرة، نقول إن الاغلبية العظمى من المستوطنات المزروعة بالمستوطنين اليهود، قد حدثت في ظل حكومات حزب العمل الذي يقوده باراك اليوم، خليفة لقائمة طويلة، تبدأ بن جوريون واشكول، وجولدا مائير، وتمر عبر رابين وبيريز، الكل سواء، وهم في مسألة القدس والاستيطان لا يختلفون قيد انملة عن الليكود، من مناحم بيجين إلى نيتانياهو مرورا بشامير وانتهاء بشارون!

أما ونحن نتحدث عن مخادعات باراك ومخاتلاته، تلك التي تثير ولع بعض العرب واعجابهم ببسمته الصفراء الباهتة، فقد حدد موقفه تجاه القدس والاستيطان عشرات المرات، قبل وبعد انتخابه، لكي يفهم من يريد أن يفهم، وقد كان واضحا أشد الوضوح هذه المرة دون خداع، اللهم إلا خداعنا لأنفسنا:

● اولا: في مارس ١٩٩٨، اى قبل انتخابه بنحو العام، قام بجولة زار فيها مستوطنات صهيونية قرب رام الله العربية في الضفة، ومن هناك اعلن سعادته بنمو المستوطنات، واكد موقفه قائلا للمستوطنين: إننا هنا لنبقى للابد، مثلما ستبقى القدس عاصمة لنا للأبد!

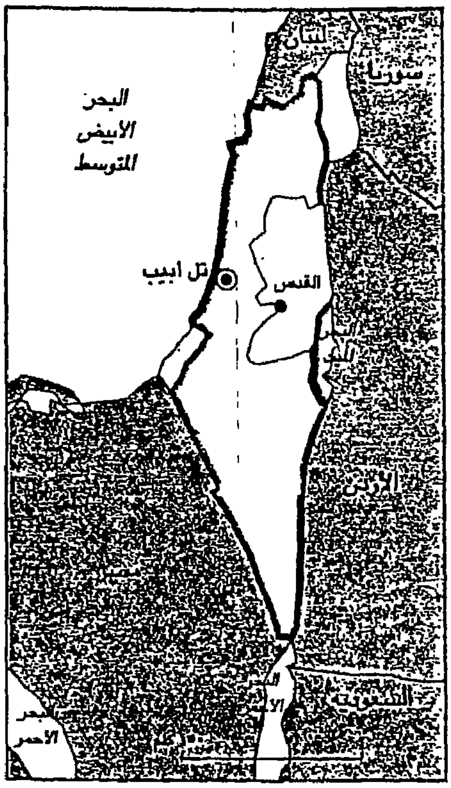
● ثانيا: قبل مرور أقل من اسبوع على توقيعه اتفاق شرم الشيخ مع عرفات، وتحديدا يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٩، اصدر باراك بيانا يؤكد فيه المواقف الثابتة لحكومته ـ طبقا لبرنامجها الانتخابي السابق ـ وكرر فيه لاءاته وفي مقدمتها بقاء القدس بشطريها الشرقي والغربي، موحدة عاصمة أبدية لإسرائيل، لن ندخل عليها في مزايدة مع أحد!

أخيرا.. أخشى القول إن الخداع والمخاتلة

على طريقة باراك، قد تبدو اكثر وضوحا من مواقف بعض العرب، ومزايداتهم باسم القدس زهرة المدائن وعروس عروبتنا ـ في الأغاني فقط ـ فمن منا واضح بجاهر، ومن منا ينافق يزايد، ثم يبلع الخداع مزهوا يتسلى بأفلام «والت ديزني» قبل النوم وبعده!!

●●●

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العـــــدد :	١٣٨
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصــدور :	اكتوبر ١٩٩٩



القدس في الخطاب الإسرائيلى

رهام الفقى

تعد القدس أحد أهم وأصعب قضايا مفاوضات التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، وتهدف هذه الدراسة الى رصد تطور الخطاب الإسرائيلى بخصوص القدس قبل وبعد كامب ديفيد باعتبارها أولى خطوات تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى التى وضعت ملف القدس على مائدة المفاوضات. وتميز الدراسة فى هذا السياق بين مستويين للخطاب الإسرائيلى، هما : الخطاب الرسمى والخطاب غير الرسمى.

اولا : القدس فى الخطاب الرسمى الإسرائيلى :

أ - السلطة التنفيذية :

١- رئيس الوزراء :

فى الفترة اللاحقة لسقوط القدس الشرقية عام ١٩٦٧ والسابقة على كامب ديفيد وظف رؤساء وزراء إسرائيل القدس فى تصريحاتهم لالهاب المشاعر الدينية لليهود، وهكذا سادت تصريحات ليفى أشكول (١٩٦٣ - ١٩٦٩) وجولدا مائير (١٩٦٩ - ١٩٧٤) مسحة من التدين والروحانية تختلف وبشكل جذرى عن لهجة الخطاب العلمانى المتعالى بشأن القدس بعد ١٩٤٨ وحتى ما قبل سقوط القدس الشرقية ١٩٦٧.

هذا الاستخدام الدينى للقدس فى الخطاب الإسرائيلى استدعى وبشكل كبير الأساطير والقصص التى عاش عليها اليهود لقرون فى الشتات. لذا يلاحظ فى الفترة التالية لسقوط القدس الشرقية ١٩٦٧، تزايد لهجة التعنت بشأن القدس متجاهلة ومتحدية قرارات مجلس الأمن وأصوات الاحتجاجات العربية بشأن استمرار الاستيطان فى المدينة والتمادى فى الحفريات تحت المسجد الأقصى الشريف، بل ومحاولة احراقه عام ١٩٦٩. وظل هذا هو الموقف الثابت لرؤساء وزراء إسرائيل وذلك حتى استقالة جولدا مائير عام ١٩٧٤ نتيجة للأزمة السياسية العنيفة التى أطاحت بإسرائيل عقب هزيمة حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ومع هزيمة ١٩٧٣ تبددت نشوة انتصار ١٩٦٧، وساد الإسرائيليين الشعور بأن النصر فى حرب ١٩٦٧ لم يكن النهاية، فالعرب لازالوا قادرين على الحرب والمقاومة. ويمكن وبسهولة رصد حالة الارتباك فى خطاب رؤساء وزراء إسرائيل

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العـــــدد :	١٣٨
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	اكتوبر ١٩٩٩

: جولدا مائير وإسحاق رابين الذى تلاها، حيث اتجه الخطاب الرسمى الإسرائيلى فى ذلك الوقت الى الداخل بحثا عن مواضع الخطأ ومكامن التقصير التى أدت الى الهزيمة، إلا أن موضع القدس فى هذا الخطاب لم يختلف كثيرا، فأتت تصريحات رابين (١٩٧٤ - ١٩٧٧) مؤكدة تمسك إسرائيل بالقدس وعدم استعدادها لفقدها كما فقدت سيناء. فالقدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة، ودأب رابين على الترويج لمشروعه القدس الكبرى، فى محاولة فاشلة لعلاج ما سببه حرب أكتوبر من طعنات غائرة فى القلب الإسرائيلى.

ومع نجاح الليكود فى الوصول للسلطة إثر هزيمة العمل فى انتخابات ١٩٧٧ لأول مرة فى تاريخ إسرائيل، حلقت آمال اليمين عاليا فى انهاء ما بدأه حزب العمل من التفاوض مع العرب، إلا أن دهشة الجميع كانت كبيرة بتسارع الأحداث التى بدأت بزيارة السادات للقدس ١٩٧٧ وما تلاها بعام واحد من توقيع اتفاقية كامب ديفيد، ليكون الليكود بذلك هو صاحب الخطوة الأولى فى بدء تسويات السلام مع العرب بدءا بمصر، كسرا لحالة الجمود السياسى والعسكرى فى المنطقة.

وكانت أهم القضايا التى فتحت كامب ديفيد باب الحوار بشأنها القدس وتجلى ذلك واضحا فى الرؤية المصرية التى أكدتها مصر السادات فى خطاب للرئيس الأمريكى كارتر أكدت فيها أن القدس العربية جزء من الضفة الغربية ويجب أن تخضع للسيادة العربية. إلا أن رد فعل بيجين كان شديد العنف فأكد فى تصريحات قوية أن القدس الموحدة هى عاصمة دولة إسرائيل الأبدية وأنها خارج نطاق التفاوض والمساومة، والتزم بذلك الخط خلفه شامير وزادت معدلات الهجرة لإسرائيل لتزيد معها معدلات التهويد والاستيطان بالقدس مما دفع الحوار بشأن القدس الى حافة الجمود.

ولا يجب أن يخفى هنا أن تصاعد التوظيف الدينى للقدس فى الخطاب الإسرائيلى جاء استجابة من الليكود لحلفائه من الأحزاب والجماعات الدينية، كما كان محاولة محدودة النجاح لبث الاطمئنان فى صفوف الرأى العام الذى شعر فى جزء منه بالهلع لفكرة التفاوض والتنازل عن الأرض، وكان التعنت بشأن القدس فى الفترة التالية على كامب ديفيد وسيلة لكى تقول إسرائيل لشعبها، ولشعوب الأرض، أنها لازالت قوية.

وقد لجأت إسرائيل الى ذات هذا التوظيف فى الثمانينيات مع حرب لبنان، لإمتصاص هلع المجتمع الإسرائيلى الذى فقد الكثير من أبنائه هناك. وحتى مع قدوم الحكومة الإئتلافية بين العمل والليكود لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ١٩٨٥، واستمرت المزايدة على شعار القدس الموحدة كعاصمة إسرائيل والتى أصبحت رمزا لقوة إسرائيل المهدرة على رمال لبنان. فى مدريد ١٩٩١ ووسط بدايات التفاؤل العالمى بإمكانية البدء فى كسر الجمود، أفزع شامير صقر إسرائيل حمائم مدريد بتصريحاته أمام الوفود العربية بأن القدس هى العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل.

وحتى مع قدوم رابين الى الحكم وبدء مفاوضات أوسلو فى عهده فإن أفضل ما حدث للقدس هو الموافقة المبدئية على ادراجها على مائدة المفاوضات بشرط تأجيلها الى مفاوضات الوضع النهائى، إلا أن أول السلام هجر القدس مع الممارسات الفعلية للحكومة التى تحرشت ببيت الشرق، واحتلفت بالألفية الثالثة لاتخاذ الملك داود القدس عاصمة لشعب إسرائيل، علاوة عل بتصريحات رابين الواضحة بأن القدس هى العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل وأن التفاوض حولها لا يعنى إمكانية التنازل عنها، إلا أن كلمات رابين لم تفلح فى امتصاص الغضب الإسرائيلى والنار التى أشعلها اليمين المعارض فتصاعدت الآراء تنتقد الحكومة وتعد مجرد الموافقة على ادراج القدس على ساحة التفاوض تفريطا لا يستهان به فى القدس عاصمة إسرائيل.

وبدا رد فعل المجتمع الإسرائيلى عنيفا وغير متسامح مع الذين فرطوا فى القدس فأتت هزيمة بيريز أمام نيتانياهو فى ١٩٩٦ لتعكس المزايدة المحمومة بين الرجلين على شعار القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، إلا أن نيتانياهو نجح فى استغلال قلق المواطن اليهودى بسبب قبول العمل ادراج القدس على ساحة التفاوض، وانقض على غريمه منتزعا منه السلطة ورافعا لا ثابتة للتفاوض حول القدس. وظل ثابتا عليها بالرغم مما اتسم به الخطاب الرسمى الإسرائيلى فى عهده بالغموض والتناقض والارتباك فى سائر أمور التفاوض، ففى حين يؤكد فى حواره مع العرب استعداده للسلام ورغبته فيه يؤكد لمريديه ومؤيديه أنه لن يتراجع عن موقفه من بناء مستوطنة أبو غنيم وافتتاح نفق البراق، إلا أن حديثه بشأن القدس كان لا واحدة وثابتة لم تتغير مما دفع البعض بالقول بأن نيتانياهو قتل أوسلو.

واستمر ذلك الوضع حتى سقطت حكومته فى ٤ يناير ١٩٩٩ أمام العمل بزعامة باراك وسط مناخ من التفاؤل الإقليمى والعالمى صاحب صعود باراك الى السلطة، والذى لم يظهر - رغم تأكيده على رغبته فى إحلال السلام فى المنطقة - تهاونا يذكر بشأن القدس، وظل باراك يؤكد لا واحدة وثابتة بشأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، ولم يكن ذلك الموقف قاصرا على شعاراته فى الحملة الانتخابية فقط بل استمرت بعدها بالذات فى أولى زياراته الرسمية الى القاهرة. وكأن باراك أراد أن يقول للعرب .. نعم لسلام بدون القدس. مما دفع بالكثيرين الى التشاؤم بشأن مستقبل القدس، رغم كل ما يبديه باراك من رغبة فى التسوية السلمية، وبالرغم من جو التفاؤل الذى أشاعه بتصريحاته الإيجابية.

٢- رئيس الدولة :

فعليا فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى هو رأس السلطة التنفيذية فى إسرائيل، إلا أنه لا يجب تجاهل الدور الذى لعبه رؤساء دولة إسرائيل منذ زلمان شزار ٦٣ - ٧٣ والذى سقطت القدس الشرقية فى عهده، وحتى عيزرا وايزمان ٩٣ - ٩٩ فى تأكيد الخط الذى سارت عليه السلطة التنفيذية الإسرائيلية منذ

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقي
الموضوع الفرعي :	والموقف الاسرائيلي	رقم العـــــدد :	١٣٨
المصــــــــدر :	(مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	اكتوبر ١٩٩٩

سقوط القدس الشرقية عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، من أن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية. وقد تجسد هذا الدور بعد قرار الكنيست عام ١٩٨٠ بأن تكون القدس مقر رئيس الجمهورية، مع نقل مقر الرئيس الى القدس حتى يجبر سفراء الدول الى تقديم أوراقهم اليه هناك، في محاولة لاستدراج الاعتراف العالمي - ولو ضمنيا - بالأمر الواقع الذى أضحت عليه القدس، كذلك يمكننا أن نتبين ذلك بوضوح من خطابات رؤساء أمام الكنيست والتى لم تتهاون يوما بشأن القدس عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

ب - السلطة القضائية :

يبدو الأمر للوهلة الأولى وكأن تورط السلطة القضائية فى أمور تخص القدس حالات نادرة ومحدودة، إلا أنها فى الواقع على ندرتها ومحدوديتها كانت ضربات قاصمة محكمة التسديد لعروبة القدس، أحسنت فيها الحكومة الإسرائيلية استخدام لغة القضاء فى تحقيق أهدافها. وهنا كان - أول تورط فعلى للقضاء مع محاولة حرق المسجد الأقصى فى بداية عهد جولدا مائير، حيث بالغ القضاء فى اجراءات محاكمة الشاب الاسترالى المتهم، ليسفر الأمر فى النهاية عن تبرئة ساحته. وقد دفع هذا الحكم بالاضافة الى تصريحات حكومة مائير المرتبكة والمتناقضة أحيانا بشأن الحادث الى توجيه أصابعالاتهام العربية الى حكومة مائير.

تلا ذلك استخدام رابين للقضاء بأن طلب من وزير العدل الإسرائيلى فى أغسطس ١٩٩٥ بدراسة ما يمكن اتخاذه من اجراءات قانونية وقضائية بشأن تجاوزات بيت الشرق وتغيير الوضع الذى بنى من أجله، وجاء ذلك فى سلسلة من تحرشات رابين ببيت الشرق فى القدس. فإذا أضفنا الى ذلك القرار القضائى الغريب بالسماح لجماعة مسماه "بناء الهيكل" بالصلاة فى المسجد الأقصى، وكان ذلك فى بداية عهد نيتانياهو والذى شهد عهده نفوذا واسعا للجماعات والأحزاب الدينية فى المجتمع الإسرائيلى، لتبين لنا بوضوح، الى أى مدى تحسن إسرائيل استخدام سلطتها القضائية لتكريس أهدافها وتحقيق مقولة القدس عاصمة إسرائيل الأبدية، حتى ولو على حساب نزاهة قضائها.

جـ - السلطة التشريعية : الكنيست الإسرائيلى:

لعب الكنيست ومنذ إنشائه دورا هاما فى ارساء القوانين والقواعد التشريعية اللازمة لبسط الهيمنة الإسرائيلية على القدس. فيلاحظ فى الفترة السابقة على كامب ديفيد أن أبرز الخطوات التى قام بها الكنيست لدعم توجهات الحكومة الإسرائيلية بشأن القدس كان اقراره للقانون الذى خول للحكومة بموجب مرسوم تصدره اخضاع أى جزء من أرض اسرائيل (الكبرى) للقضاء والسلطة القضائية، كان ذلك فى ٢٨ يونيه ١٩٦٧ وعقب سقوط القدس الشرقية، الأمر الذى ترتب عليه إصدار الحكومة الإسرائيلية مرسومها القاضى بأن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

ولم يؤثر خطاب السادات فى الكنيست حول توجهاته بالنسبة لقضية القدس، بل يلاحظ أنه أثناء كامب ديفيد، وبروز الرؤية المصرية بشأن القدس حاول الكنيست دعم التصريحات العنيفة لرئيس الوزراء مناحم بيجين بشأن القدس التى لاتفريط فيها، بأن أصدر قراره العاجل والاستثنائى فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠ يؤكد فيه أن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الاسرائيلية فى تأكيد قاطع على قراره السابق فى ٢٨ يونيو ١٩٦٧، مضافا أليه نقل مقر رئيس الدولة رسميا إلى القدس الموحدة باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تصرف الكنيست أتى استجابة لتيار الخوف والهلع داخل المجتمع الإسرائيلى من أن تمتد التنازلات فى المفاوضات مع العرب إلى القدس فجاء ذلك القانون تكبيلا لأيدى من يريدون أو حتى يفكرون فى التفريط فيها فى أى تسوية محتملة مع العرب تمس وضع القدس. وبهذا وفر الكنيست السندو المظلة (القانونية) لتبرير استمرار الإستيطان وعلى الأراضى والتهديد فى القدس ليس فقط لحكومة بيجين ولكن لكل الحكومات التالية حتى اليوم.

وبعد مرور أربعة أيام فقط على موافقة الكنيست على أوسلو، أصدر الكنيست عدة قوانين تواكب مع تصريحات شامير المستفزة أمام الوفود العربية بأن القدس عاصمة، اسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، كان من شأن تلك القوانين، تأكيد هذا المبدأ. وهو نفس ماحدث مع إحترام المواجهة بين الأطراف المتفاوضة فى مايو ١٩٩٤؟ وفى ديسمبر ١٩٩٤ أتى قرار الكنيست بحظر منظمة التحرير فى القدس الشرقية .

وهكذا وفر الكنيست المظلة الشرعية للحكومة، وقنن فرضها للأمر الواقع فى القدس.

ثانيا: القدس فى الخطاب غير الرسمى الإسرائيلى :

أ - الأحزاب السياسية الإسرائيلية :

١- اليسار: أحزاب اليسار الإسرائيلى وعلى رأسها حزب العمل، هى أحزاب ترى فى كامب ديفيد فعلية وفرصة حقيقية لاتعوض لبداية تحقيق حلم (إسرائيل العظمى)، وذلك من خلال السعي للتعايش السلمى مع العرب وإتباع سياسة التهدئة معهم، ولابأس من التنازل عن بعض الأراضى التى تم الإستيلاء عليها فى ١٩٦٧ مقابل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى بعيد المدى، وهى أحزاب تؤكد أن ريادة إسرائيل فى المنطقة لا تتحقق إلا بالتفوق الإسرائيلى على العرب اقتصاديا وفكريا وإعلاميا، وقوة إسرائيل العظمى تقاس بحجم ما تسيطر عليه من أسواق.

ويلاحظ على أدبيات اليسار الإسرائيلى وعلى رأسها العمل والأحزاب المتضامنة معه (ميرتس - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة). أنها بالرغم من تجاوبها الملحوظ مع رغبة الفلسطينيين فى السلام، وتأكيده بالذات بعد كامب ديفيد على

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	رهام الفقى
الموضوع الفرعى :	والموقف الاسرائيلى	رقم العـــــدد :	١٣٨
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	اكتوبر ١٩٩٩

احترامها لحقوق الشعب الشعب الفلسطيني، لم يبرز خطابها أى نوع من أنواع التهاون بشأن القدس بل على العكس تماما، ظل المبدء الأساسى بأن القدس هى عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية ثابتا فى كل برامج الأحزاب الإسرائيلية اليسارية، سواء كانت فى السلطة أم بين صفوف المعارضة.

وحتى عندما بدا الأمل بشأن القدس عندما وافقت حكومة العمل - رابين على ادراج القدس على مائدة المفاوضات للوضع النهائى قتل رابين الأمل مؤكدا أن التفاوض حول القدس لا يعنى التنازل عنها، تماما كما قتله باراك فى لاءاته حول القدس بعد وصوله الى سدة الحكم عام ١٩٩٩.

٢- اليمين : أحزاب اليمين الإسرائيلى هى تلك الأحزاب التى رأت فى كامب ديفيد تهاونا وتفريطا فى أرض إسرائيل، لا يجوز التمادى فيه أبدا، وأحزاب اليمين وعلى رأسها الليكود والأحزاب والحركات المؤيدة له (كاخ - غوش أمونيوم). وهدف إسرائيل الكبرى، لا يتحقق إلا عن طريق استمرار الاستيلاء على الأراضى وبناء المستوطنات واستمرار سياسة البطش والهيمنة، وبالرغم من أن حكومة الليكود بيجين كانت من خطى خطوات السلام الأولى فى كامب ديفيد مما أحدث زلزالا فى الحزب والأحزاب المؤيدة له، إلا أن اليمين بزعامة ليكود لم يبد فى خطابه ولا فى برامج حزبه على مدار الانتخابات التى شهدتها إسرائيل تهاونا أبدا بشأن القدس كعاصمة أبدية وموحدة تحت السيادة الإسرائيلية وكذلك كان ذلك مبدأ ثابتا فى كل أدبيات اليمين.، وظل ذلك حتى انتخابات ١٩٩٩ التى أطاحت بصقر الليكود.

ب - الحركات غير الحزبية فى إسرائيل :

١- حركات السلام : فى الفترة السابقة على كامب ديفيد أو بعد حرب ١٩٦٧ بدأ يظهر فى المجتمع الإسرائيلى اتجاه يدعو للسلام مع العرب، انقاذا لدماء اليهود التى أهدرت فى حروب الاستنزاف، وما تلاها فى أكتوبر ١٩٧٣ من لطمة قوية لإسرائيل، تلا الحرب ظهور حركات سلام محدودة الحجم والثقل فى إسرائيل.

إلا أنه مع زيارة السادات القدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد ازدهرت حركات السلام فى إسرائيل بشكل كبير، كان أبرزها على الاطلاق حركة السلام الآن والتى تعد أقوى وأكبر حركات السلام فى إسرائيل ويليها فى الثقل ميرتس والجبهة القومية للسلام، بالرغم من الاستقلال الشكلى لحركة السلام الآن، إلا أن ارتباطها بحزب العمل هوفى الواقع ارتباطا عميق الجذور، فلوحظ أن الحركة لا تنشط إلا عندما يكون الحزب فى المعارضة، وتسكن تماما عندما يكون الحزب فى السلطة.

وتحليل خطاب حركة السلام الآن - باعتبارها أقوى حركات السلام الموجودة على الساحة - بشأن القدس نجد أن الحركة فى بيانها الصادر ١٩٨٠ أكدت الحركة التزامها بأن القدس هى عاصمة دولة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، تلا ذلك وفى عام ١٩٨١ اعلان الحركة وفضلها التام لقانون الكنيست الذى أعلن فيه القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، ثم عادت الحركة لتشن هجوما شرسا على الدول التى رفضت نقل سفاراتها من تل أبيب الى القدس، مؤكدة أن إسرائيل دولة ذات سيادة وعن حقها نقل عاصمتها وعلى سائر الدول احترام ذلك.

هذا الخطاب المتخبط لأقوى حركات السلام فى إسرائيل بشأن القدس يشير الى وضوح وعمق الخلل البنيوى فى منظورها الفكرى وذلك كنتيجة مباشرة لاستنادها الى ثوابت الفكر الإسرائيلى ومواقف النخبة الحاكمة بالذات المنتمى منها لحزب العمل فعليا، فى حين أنها نظريا تسعى الى احلال السلام والتعايش بين الأطراف المتناحرة، هذا التناقض الذى وقعت فيه حركات السلام فى إسرائيل نتيجة الفجوة ما بين النظرية والواقع أفقدها المصداقية والقدرة على التأثير وحولها الى مجرد حركة موالية للسلطة تحاول الحفاظ على قناع إسرائيل الديمقراطى وتوازن بعلمانيتها كفة الحركات الدينية اليمينية الموالية لليكود.

٢- حركات دينية صهيونية :

وأكبرها كتلة الإيمان (غوش أمونيم)، وهكذا (كاخ) وحركة الوسط الدينى (ميماد) وهى حركات اتخذت من الصهيونية منطلقا وتوجها فكريا، واتسمت آراؤها حيال القدس بالتطرف الشديد، فالقدس هى عاصمة داود التى بناها لشعب اليهود، ومن ثم فلا مجال للنقاش حول أهميتها كعاصمة لدولة إسرائيل، أما تصرفاتها حيال القدس فاتسمت الى جوار التطرف بالعنف أحيانا، ويكفى تدليلا على ذلك تصرفات حركة كاخ، والتى قام أحد أعضائها "باروخ جولدشتاين" بمذبحة الحرم الابراهيمى.

٣- الحركات الدينية غير الصهيونية :

وهى الحركات الدينية التى لا تستند الى الصهيونية وتكتفى بالديانة اليهودية، والالتزام بها، ويلاحظ على خطاب تلك الجماعات بشأن القدس، المعاداة الصريحة لتصرفات الجماعات اليهودية الصهيونية.

أبرز هذه الجماعات جماعة جماد الحسيدية، وحراس المدينة، وجماعة الطائفة الحريدية، وهى كلها تؤكد بقاء القدس موحدة وغير مقسمة وتحت السيادة الإسرائيلية، إلا أنها تؤكد ضرورة أن يشرف كل أتباع ديانة على أماكنهم المقدسة ف بالمدينة، وخطاب هذه الجماعات قد يبرز أحيانا نوعا من أنواعها التخبط ما بين الرغبة الأكيدة فى عدم التفريط فى القدس الموحدة عاصمة إسرائيل ثم مهاجمة تصرفات الحكومة الإسرائيلية الهادفة الى توحيد المدينة، وضرورة السماح للأديان الأخرى بالإشراف على مقدساتها فى المدينة.

هذا الخطاب المتخبط، لا يجعل من الحركات الدينية غير الصهيونية فى إسرائيل والتى أحيانا ما تصف نفسها بالاعتدال نتيجة رفضها الاستناد الى مبادىء للأيديولوجية

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الاسرائيلي
المصدر : (مجلة) السياسة الدولية
اسم كاتب المقال : رهام الفقي
رقم العدد : ١٣٨
تاريخ الصدور : اكتوبر ١٩٩٩

الصهيونية أحسن حالا من حركات السلام في إسرائيل.

جـ - جماعات الضغط والمصالح في إسرائيل :

١- الحركات العمالية الإسرائيلية : وتنقسم الى : كحركة العمال الوطنيين، والعمال المتدينين، وتكفل عمال إسرائيل، وهي حركات سيطر عليها في أغلب فترات عمرها الليكود، وفعليا هي ليس لها أي تأثيرا وموقف سياسي محدد بخلاف مواقف الليكود.

الهستدروت : اتحاد نقابات عمال إسرائيل :

وشهد الهستدروت على طوال تاريخه هيمنة المابای ثم المعراخ ثم يليهما العمل، والهستدروت سيطر وبشكل كبير في فترات طويلة من تاريخ إسرائيل على مختلف الأنشطة الثقافية والاقتصادية والعمالية، وشهد كذلك وبالذات في فترات حكم العمل العديد والعديد من التحالفات السياسية والحزبية التي تمت على ساحته، ولأن العمل يسيطر فعليا عليه، فإن خطة السياسي ومواقفه من القضايا الكبرى في انتزاعها في جوهرها هي نفس آراء العمل.

٢- العسكريون : للعسكريين في إسرائيل دور هام وحيوي في الحياة السياسية الإسرائيلية، فيشهد التاريخ الإسرائيلي بمرات عدة عمل فيها أفراد المؤسسة العسكرية على ممارسة مختلف الضغوط على الساسة الإسرائيليين لتحقيق أهدافهم ومصالحهم. ولأن إسرائيل قضت فترة طويلة من تاريخها دون وجود قوانين تحدد علاقة الجيش بالمؤسسة السياسية فيها، أعطى ذلك الفرصة العظيمة للعسكريين للتوغل في الحياة السياسية ولعب دور هام فيها، حتى أن البعض أصبح يطلق على إسرائيل اسم دولة المعكسر.

وكما لعب العسكريون الدور الأساسي في الحروب التي خاضتها إسرائيل، ويعود لهم الفضل وبشكل مباشر فيما حصلت عليه إسرائيل من أراض ومكتسبات في حرب ١٩٦٧ ومنها القدس الشرقية، حملوا على عاتقهم بالذات بعد مرارة هزيمة أكتوبر ١٩٧٣، الحفاظ على تلك الأرض وهذه المكتسبات سلما كان ذلك أم عنفا.

فنجد أن العسكريين كانوا هم المحرك الأول لحركة السلام الآن الإسرائيلية عام ١٩٧٨، وفي أعقاب زيارة السادات للقدس، ودعوا في رسالتهم الى مناحم بيجين رئيس الوزراء الإسرائيلي الى ضرورة أن تختار إسرائيل طريق السلام، وضرورة تخليها عن التعنت في المفاوضات مع العرب في كامب ديفيد إلا أن حركتهم لم تبد موقفا مستقرا بشأن القدس وكذلك كان أغلب رؤساء وزراء إسرائيل من ذوي الخلفية العسكرية، وكانوا شديدي التعنت بشأن القدس والاصرار على أنها عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة والتي لا مجال للنقاش حول تقسيمها. وعلى مدار فترات الصدام بين الطرفين داخل المدينة كان يلاحظ تشدد لهجة العسكريين بشأن المدينة ووضع قوتهم في خدمة قمع المتمردين العرب، وفي فترات المفاوضات يلاحظ تشدد وتصلب لهجة وزراء دفاع إسرائيل بشأن القضية نفسها.

إذن فالخطاب العسكري سلميا كان أم عنيفا متشددا، يبرز ولاشك عدم استعداد العسكريين للتهاون في أمر القدس التي وحدوها بدمهم وحياتهم، إلا أن الفارق الوحيد وبما يكون في استقرار لهجة الخطاب الإسرائيلي العسكري الحكومي باستمرار التصلب والتعنت بشأن القدس، إلا أن الخطاب العسكري غير الرسمي السلمي ممثلا في بدايات السلام الآن، كان ولازال مضطربا وغامضا بشأن القدس.

القدس في الخطاب الإسرائيلي بين ثوابت الفكر الصهيوني وخطوط السلام الحمراء :

عندما يحين الحوار عن القدس في إسرائيل، فلا فرق ما بين حمائم وصقور أو حركات سلام وحركات صهيونية، لا فرق حتى ما بين الليكود والعمل، فالكل سواء والقدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.

إلا أن الحقيقة التي يجب الاشارة اليها هي أن قضية القدس نجحت في كشف تناقضات النظام الإسرائيلي فيما يتعلق بالتسوية السلمية، ففي حين يدعي هذا النظام رغبته في السلام ويعترف بأن القدس هي أصعب قضايا الحوار حول السلام، فإنه مع ذلك لا يريد التفريط فيها أو حتى التفاوض حولها، يريد سلاما دون تنازلات.

وهكذا يصبح مستقبل القدس الذي سيتحدد في مفاوضات على الوضع النهائي أمرا مقلقا خاصة وقد أصبحت القدس في الخطاب الإسرائيلي ثابتا من ثوابت الفكر الصهيوني وخطا أحمر من خطوط السلام التي لا يمكن لإسرائيل اختراقها مهما أعطت ومنحت مقابل السلام من الأرض.

إلا أن ما جعل القدس بهذه المكانة وتلك المنزلة عظيمة الشأن في الخطاب الإسرائيلي، هو ما أوضحه عرضنا السابق من كونها أصبحت أحد المصادر الرئيسية لشرعية أي حكومة إسرائيلية. وقد صار هذا الخطاب يمثل توجها سياسيا واضحا، يسعى الى فرض الأمر الواقع، مستندا الى سياسة إعلامية قوية، تلفت أنظار العالم لهذا الأمر الواقع وتحاول تبريره وتقنينه واختلاق شرعيته. وما لم يواجه هذا التكتيك الإسرائيلي بتكتيك عربي على نفس المستوى إن لم يكن يفوقه، لجذب الاهتمام الاقليمي والعالمي الى ما يحدث في القدس، بحيث يكون الخطاب العربي المتمسك بالقدس العربية المدافع بشراسة عن عروبتها هو الدافع لجعل القدس في بؤرة الاهتمام العالمي، فقد يصبح الحديث عن حقوق عربية في القدس عبثا، خاصة وأن تأجيل التفاوض حول القدس الى مرحلة التفاوض حول الوضع النهائي أعطى لإسرائيل فرصة عظيمة للاستمرار في تغيير معالم المدينة وتهويدها والاخلال بالتركيب السكاني فيها، مما يصعب وبلاشك مهمة المفاوض العربي في التفاوض حول المدينة عندما يحين وقتها، وربما لن يجد حينئذ ملامح عربية للمدينة يتحدث عنها، وينبغي لذلك صياغة خطاب عربي بشأن القدس، رسمي وغير رسمي، يؤكد على عروبة القدس الشرقية، باعتبارها عاصمة دولة فلسطين.

الموقف العربي

القدس
والموقف العربى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	القدس ورقة عمل عربية	أحمد يوسف القرعى	(كتاب) القدس من بن غوريون		١٩٩٧	٧٨
٢	عروبة القدس	الجريدة	الوفد	٣١٧١	١٩٩٧/٤/٢٦	٨٥
٣	ابعاد الموقف المصرى تجاة قضية القدس	أحمد يوسف القرعى	(مجلة) السياسة الدولية	١٣١	يناير ١٩٩٨	٩٠
٤	القدس والخيار الصعب امام المفاوض الفلسطينى	أحمد صدقى الدجانى	الاهرام	٤٠٨١٨	١٩٩٨/٩/٨	٩٣
٥	القدس فى القلب وفى العقل العربى السليم	مصطفى كامل السيد	الاهرام	٤١١٦٤	١٩٩٩/٨/٢٠	٩٥
٦	المدينة المقدسة وخيارات التحرك العربى	عمر الحسن	الاهرام	٤١١٦٤	١٩٩٩/٨/٢٠	٩٦

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ...	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

القدس.. وورقة عمل عربية ـ اسلامية عاجلة

إذا استعرضنا قمم صنع القرار السياسي العربي (مؤتمرات القمة العربية) نجد أن القدس ـ كإسم أو كقضية ـ لم ترد ضمن أية قرارات أو بيانات ختامية لمؤتمرات القمة العربية قبل مؤتمر القمة العربي السادس المعقود في الجزائر (٢٦ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣).

وأورد هذا المؤتمر في قراراته أربعة أهداف مرحلية للنضال العربي المشترك وجعل القدس كهدف ثان، ونص القرار على أن تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

وفي بيانه الأخير وضع المؤتمر شرطين رئيسيين للسلام هما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوق الوطن الثابتة.

وأعاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط (٢٦ـ ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤) قرار مؤتمر الجزائر بالحرف الواحد وإن لم يصدر له بياناً ختامياً.

وانشغل مؤتمر القمة العربي الثامن بالقاهرة (٢٥ـ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦) بالقضية اللبنانية في قراراته وبيانه الخطير. ولم يرد اسم القدس في قراراته أو بيانه الختامي.

كما انشغل مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد (٢ـ ٥ نوفمبر ١٩٧٨) بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ولم يرد اسم القدس في جملة استكمالية حول تصميم الشعب الفلسطيني على تحرير القدس وكل التراب الفلسطيني المحتل.

وأكد مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس (٢٠ـ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٩) الإلتزام بمقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة والخاصة بتحديد الأهداف المرحلية للنضال العربي المشترك ومنها تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة

وتكرر تسجيل مثل هذه الأهداف في الملحق الأول لقرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان (٢٥ـ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠) وجاء الملحق تحت عنوان: برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة. وأضاف الملحق فقرة خاصة بضرورة استمرار الاتصالات مع حاضرة الفاتيكان ومع المقامات والمؤسسات الدينية المسيحية لضمان وقوفها إلى جانب إعادة السيادة العربية الكاملة على القدس.

وفي مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس (٦ـ ٩ سبتمبر ١٩٨٢) قرر المؤتمر اعتماد ثمانية مبادىء في مشروع السلام العربي في مقدمتها: أولا انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية، وثانياً حماية حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة، وثالثاً قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

وفي مؤتمر القمة العربي غير العادي في الدار البيضاء (٧ـ ٩ أغسطس ١٩٨٥) وهو مؤتمر تنقية الأجواء العربية اعتبر الملوك والرؤساء العرب خطة التحرك الأردنية ـ الفلسطينية (في ١١ فبراير ١٩٨٥) مع مخطط فاس خطة عمل لتنفيذ مشروع السلام العربي من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة تضمن انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

ثم جاء مؤتمر القمة العربي عام ١٩٩٠ وأكد مكانة القدس الدينية والسياسية واعتبرها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين وعاصمة إدارتها ورفض أي مساس بوضعها الديني والقانوني باعتباره انتهاكا صارخاً للمواثيق والقرارات الدولية. وأدان المؤتمر قراري مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين وأكد في هذا الشأن أن الدول العربية ستتخذ الإجراءات السياسية والاقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.

ويبدو واضحاً أن الإجراءات السياسية والاقتصادية المعنية هنا لا تتعدى قطع العلاقات مع أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل وهذا ما حدث فعلاً بالنسبة لكل من السلفادور وكوستاريكا في مايو ١٩٨٤ عندما قررت مصر قطع العلاقات معهما ردا على نقل سفارتيهما إلى القدس (كوستاريكا: مايو ١٩٨٣) السلفادور أبريل ١٩٨٤). وكانت سفارة مصر في السلفادور هي السفارة العربية المقيمة الوحيدة هناك. فضلاً عن أن سفارة السلفادور في القاهرة كانت أيضاً هي السفارة الوحيدة على مستوى الوطن العربي.

معنى هذا أن المقاطعة السياسية والاقتصادية للدولة التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل هي السلاح الأوحد الذي تمتلكه الدبلوماسية العربية وهو لا يجدي أساساً في غياب استراتيجية عربية لتحرير القدس، لمواجهة سياسة الأمر الواقع التي فرضتها إسرائيل في المدينة المقدسة.

وإذا كانت مثل هذه القرارات المتواضعة والموجزة بشأن القدس قد وردت في مؤتمرات القمة العربية فلقد حظيت القدس بمكانة أفضل في مؤتمرات القمة الإسلامية حيث خرجت مؤتمرات القمة الإسلامية بقرارات أوضح وأقوى وأشمل، منها السياسية ومنها الاقتصادية ومنها الإعلامية، والمهم في هذه القرارات أنها جاءت بأغلبية مطلقة من الدول الإسلامية (نحو ٥٠ دولة) وبلورت موقفاً إسلامياً موحداً بشأن القدس.

أما الموقف الموحد الذي اتفق عليه فيتلخص فيما يلي:

أولا: إعادة السيطرة العربية على مدينة القدس شرط أساسي وضروري لأي حل لمشكلة الشرق الأوسط.

ثانياً: رفض أي محاولة لتدويل القدس.

ثالثاً: رفض أي محاولة لجعل القدس مدينة مفتوحة.

رابعاً: مواصلة الجهاد في سبيل تحرير القدس وصيانة مقدساتها ومطالبة الدول الإسلامية ببذل كافة جهودها للعمل على تحقيق هدف تحرير القدس وأن لا تكون مدينة القدس موضعاً لأية مساومات أو تنازلات.

خامساً: مقاومة إجراءات التهويد الإسرائيلية على الصعيد الإسلامي بالوسائل التالية:

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العـــــدد :	
المصــــــدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

أ ـ دعم صمود مدينة القدس العربية بالمال اللازم لإبقائها عربية ـ إسلامية وترميم المسجد الأقصى المبارك وبقية المقدسات الإسلامية وكذلك الأبنية الأثرية الإسلامية التي تأثرت بالحفريات الإسرائيلية التي استنكرها المجتمع الدولي.

ب ـ شراء البيوت والأراضي المستهدفة للمصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية وجعلها وقفاً على المسلمين.

جـ ـ تعمير الأحياء العربية وإقامة المشاريع الإنمائية والسكنية لأبناء القدس العربية على أراضي الأوقاف الإسلامية واعتبار تلك المشاريع أوقافاً إسلامية.

د ـ دعم المؤسسات الخيرية في مدينة القدس وتمكينها من مواصلة خدماتها الإنسانية.

هـ ـ دعم المعاهد العلمية العربية وإنشاء المدارس والكليات لتقف أمام الثقافة الصهيونية العنصرية.

و ـ دعم المؤسسات الاقتصادية العربية في القدس لتقف أمام الضغوط الإسرائيلية التي تحاول تدميرها.

أما على الصيعد الإعلامي فقد تقرر اعتبار قضية القدس قضية إسلامية رئيسية وأن على جميع أجهزة الإعلام الإسلامية المختلفة إبرازها وإثارتها لدى المحافل الدولية والنوادي السياسية والثقافية.

ولا عجب، أن تصدر مثل هذه القرارات عن مؤتمرات القمة الإسلامية. فقد كانت قضية القدس وحريق المسجد الأقصى هي الشغل الشاغل لأول مؤتمر قمة إسلامي عام ١٩٦٩، وكان البند الوحيد المطروح في جدول الأعمال. وصارت القدس هاجس كل مؤتمر قمة إسلامي منذ تم تسجيل تحرير المقدسات الإسلامية ضمن الأهداف الاستراتيجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقد نص ميثاقها صراحة على هدف تحرير القدس في البند الخامس من أهداف المنظمة التي تتمثل في:

١ ـ تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

٢ ـ دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

٣ ـ العمل على محو التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

٤ ـ اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

٥ ـ تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

٦ ـ دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سنبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

٧ ـ إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

ولعل ترتيب هذه الأهداف السبعة جاء مقصوداً، فإن الجهود الإسلامية لتحرير المقدسات الإسلامية كما جاء في البند الخامس لن يتحقق إلا بتعزيز التضامن الإسلامي ودعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي وفي المجالات الحيوية الأخرى، كما جاء في البندين الثاني والثالث.

يعني هذا أن الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها لا يتطلب عملاً مشتركاً فحسب وإنما يتطلب في الواقع استراتيجية متكاملة.

ومن أبرز الاجتهادات التي طرحت على الساحة الإسلامية بشأن القدس في السبعينات نذكر الاقتراح الخاص بإعداد مسيرة إسلامية تتجه إلى القدس، ونذكر إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس الشريف، وأوضحت مؤتمرات القمة الإسلامية باتفاق الملوك والرؤساء أن للجهاد مفهومه الإسلامي الذي لا يحتمل التأويل وإساءة الفهم، وأن الإجراءات العملية لتنفيذه ستتم وفقاً لذلك بالتشاور المستمر بين الدول الإسلامية.

واستجابة للمتغيرات التي طرأت على ساحة الشرق الأوسط بعد مؤتمر مدريد حدد مؤتمر القمة الإسلامي في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ عدة خطوات رئيسية للتحرك العربي ـ الإسلامي بشأن القدس هي:

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) القدس من بن غوريون ...	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

أولا: دعوة دول العالم إلى تجنب التعامل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملاً يحدو بتلك السلطات إلى اعتباره ـ بأية صورة من الصور ـ اعترافاً ضمنياً بالأمر الواقع الذي فرضته بإعلانها القدس عاصمة لها.

ثانياً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواجهة التطورات الخطيرة الناجمة عن استمرار السياسة الإسرائيلية التوسعية في القدس الشريف والتصدي بكل الوسائل الممكنة.

ثالثاً: دعوة المجتمع الدولي وخاصة الدولتين راعيتي مؤتمر السلام لحمل إسرائيل على عدم إجراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية يخل بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة، مع وقف الاستيطان اليهودي في القدس وتوفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

وجاءت القمة الإسلامية في إسلام أباد في ٢٣ مارس ١٩٩٧ بمناسبة ذكرى قيام دولة باكستان وسط تفاقم أزمة التسوية السلمية بعد إعلان حكومة الليكود الإسرائيلية مشروعها في بناء مستوطنة هارحوما واتخذت القمة موقفاً حاسماً في بيانها الختامي من أبرز معالمه:

أولاً: دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإعادة النظر في علاقتها مع إسرائيل وجعلها تتواكب مع التقدم الذي يتم إحرازه في عملية السلام حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام.

ثانياً: السعي لدى الأمم المتحدة إتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على الوقف الفوري لمصادرتها الأراضي الفلسطينية وإقامتها المستوطنات الجديدة خاصة في جبل أبو غنيم في الجنوب الشرقي من مدينة القدس الشريف وعلى عدم إجراء تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس خلال المرحلة الانتقالية والامتناع عن أي عمل أو إجراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة.

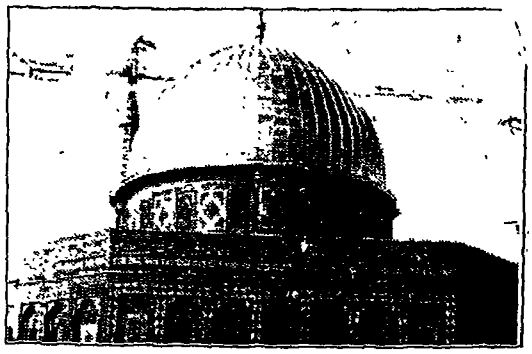
وبعد أيام قليلة من انعقاد القمة الإسلامية في إسلام أباد جاء اجتماع لجنة القدس في الرباط نهاية مارس ١٩٩٧ والذي اتخذ عدة قرارات تؤكد ما جاء بإعلان القمة الإسلامية منها:

ـ دعوة الدول الإسلامية التي شرعت في اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما في ذلك إقفال البعثات والمكاتب حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية بعملية السلام وفقاً للمبادىء التي أقرها مؤتمر مدريد أو اتفاق أوسلو والاتفاقات الأخرى المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

ـ وضع الأموال الموجودة في صندوق القدس ووَقْفيته فوراً تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها الوطنية وذلك نظراً للظروف التي تمر بها مدينة القدس والهجمة الاستيطانية ومؤامرة تهويد المدينة المقدسة.

وجاءت قرارات مجلس الجامعة العربية بعد ذلك (مارس ١٩٩٧) مؤكدة: توجهات كل من القمة الإسلامية ولجنة القدس (راجع نصوص بيانات وقرارات القمة الإسلامية ولجنة القدس ومجلس الجامعة العربية في ملحق الوثائق)..

وأخيراً.. فإن الوضع النهائي للقدس لم يحسم بعد والأمة العربية الإسلامية لن تفرط في القدس. وتعلم إسرائيل أكثر من غيرها أن المفاوضات حول القدس هي أصعب وأشق ما تواجه به منذ بدأت عملية السلام. فهي (أي إسرائيل) أمام قضية تحكمها قرارات دولية صريحة ولا خلاف عليها. وإذا كانت المسألة الخاصة باحتلال إسرائيل لشرقي القدس مكانها المفاوضات الثنائية طبقاً لمبادىء القرار ٢٤٢ ونصوصه وخاصة ما يتعلق منها بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة، فإن وضعها العام يهم كل دولة إسلامية ويهم الأديان السماوية جمعاء، ومن ثم فإن موضوع القدس من هذا المنظور لا بد أن يطرح أيضاً أمام المفاوضات المتعددة الأطراف إلى جانب المفاوضات الثنائية حتى تتأكد السيادة العربية ـ الإسلامية على المدينة.



عروبة القدس

شهد مقر حزب الوفد مساء امس الأول اضخم مؤتمر شعبي جماهيري للتضامن مع الشعب الفلسطيني. عقد المؤتمر تحت شعار «عروبة القدس». وجهت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية المصرية والعربية التي حضرت المؤتمر نداء للعالم العربي وللشعب المصري لمواصلة الكفاح ضد العدوان الإسرائيلي والصهيوني. طالب المؤتمر الحكومة المصرية بتجميد العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، ومنع سفر المصريين اليها ووقف المشروعات المشتركة معها والتصدي لمحاولات التسلل الأمريكي للمجتمع المصري. كما طالب قادة الأحزاب الحكومات العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل وإحياء الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية العربية ومحاصرة إسرائيل دبلوماسيا كما طالبوا بعقد قمة عربية شاملة.

تعالت خلال المؤتمر هتافات ١٠ آلاف مواطن، ندت الهتافات بالممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. تحدث في المؤتمر فؤاد سراج الدين رئيس الوفد مؤكدا ان الاجماع الجماهيري الحاشد بالمؤتمر هو تعبير حقيقي لما يجيش في صدور ونفوس جماهير مصر تجاه فلسطين والقدس العربية. أعرب «سراج الدين» عن دهشته البالغة من الموقف الأمريكي الذي اعتاد تجاهل مشاعر مئات ملايين من المسلمين والمسيحيين، واكد زعيم الوفد ان قضية فلسطين ليست في حاجة الى بيانات استنكار وانما تحتاج الى العمل الجاد والنافع لدعم المقاومة الفلسطينية.

كما تحدث في المؤتمر السفير محمد صبيح سفير فلسطين في الجامعة العربية وإبراهيم شكري رئيس حزب العمل وضياء الدين داود الأمين العام للحزب الناصري ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار ورفعت السعيد أمين حزب التجمع نائبا عن خالد محيي الدين واحمد شرف ممثلا عن الشيوعيين ومأمون الهضيبي ممثلا عن الاخوان المسلمين ومحمد عبداللاه ممثلا عن الحزب الوطني. كما شارك في المؤتمر الدكتور حمدي السيد ممثلا للنقابات المهنية وسعد الدين وهبة ممثلا للنقابات الفنية وعادل عبدالجواد رئيس نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ممثلا لنادي هيئات التدريس بالجامعات المصرية واحمد عبدالظاهر ممثلا للنقابات العمالية والفنان حمدي غيث. كما حضر المؤتمر العديد من قيادات وأعضاء الأحزاب السياسية في القاهرة والمحافظات. قدم المتحدثين في المؤتمر الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد، وقع رؤساء الأحزاب وممثلو القوى الوطنية خلال المؤتمر على بيان بعنوان «نداء القدس».

واقدساه

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العـــدد :	٣١٧١
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

مؤتمر شعبى حاشد بالوفد للتأكيد على عروبة القدس

١٠ آلاف مواطن يهتفون خلف قيادات الأحزاب المصرية والقوى الوطنية السياسية :

فؤاد سراج الدين

هذا الإجماع الجماهيرى تعبير عما يجيش فى صدور الشعب المصرى تجاه فلسطين

أنا فى دهشة من موقف أمريكا التى تتجاهل مشاعر مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العــــدد :	٣١٧١
المصــــدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

القضية الفلسطينية ليست فى حاجة إلى بيانات الاستنكار وإنما تحتاج إلى العمل الجاد

فى البداية تحدث فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد قائلاً: - باسمى وباسم اخوانى رؤساء الاحزاب والقوى السياسية والمهن والاتحادات ارحب بكم.. وباسمى وباسم هذا المؤتمر الكبير اشكر الاخ العزيز الرئيس ياسر عرفات الوطنى المناضل الكبير لمشاركته لنا فى هذا الاجتماع وكان حريصاً على حضوره لولا العديد من الارتباطات المسبقة التى منعته من الحضور وقد اناب عنه الاخ الاستاذ محمد صبيح سفير دولة فلسطين فى الجامعة العربية لالقاء كلمته واحب ان اقول للاخ صبيح ان مصر منذ عشرات السنين لم تشهد مثل هذا الاجماع بين احزابها المختلفة الا الليلة من اجل فلسطين.. هذا الاجماع الرائع هو تعبير عما يجيش فى صدور الشعب المصرى من عاطفة نحو فلسطين وقضية فلسطين، وقد كتبنا كثيراً واصدرنا بيانات كثيرة عن التصرفات المجرمة الآثمة التى تمارسها اسرائيل فى ارض فلسطين واعتقد ان قضية فلسطين لم تعد فى حاجة إلى بيانات استنكار وشجب بقدر ما هى فى حاجة إلى عمل جدى ونافع يشارك الحركة الوطنية بفلسطين ويقوى من روح المقاومة ويدعمها، واعتقد انه إلى الآن لم تبذل - مع الاسف - للمتخاذلين الذين يبحثون فقط عن سلامهم هم وليس سلام شعوبهم ولا دولهم.

بعد خمسين عاما من هذا القرار الظالم نرى ان العرب قد فرطوا فى كل المسلمات العربية.. فرطوا فى الارض ونسوا ان بقاء اسرائيل وقوة اسرائيل ومن ورائها امريكا ضرر وخطر على عروشكم ومواقع حكمكم قبل ان يكون ضرراً على اى احد آخر.. فالخطر شامل ودائم للجميع. اخرجوا الاسرار وتوقفوا عن

الدول العربية لفلسطين.

واضاف فؤاد سراج الدين قائلاً ان الدول العربية قادرة على هذا الدعم وقد رأينا مرارا ان اللوبى اليهودى فى امريكا يدعو إلى جمع تبرعات ليهود فلسطين وتجمع فى ساعات قليلة مئات الملايين من الدولارات.

ونحن العرب يجب الا نكون اقل شهامة واقل مروءة واقل وفاء من هؤلاء الناس.. قضية فلسطين هى قضية العرب جميعاً مسلمين ومسيحيين وقضية كل محب للعدالة وكل محترم لحقوق الانسان، واننا فى دهشة كبيرة لموقف امريكا من هذه القضية.. تحرص على استرضاء خمسة او ستة ملايين يهودى وتضحى بمشاعر مئات الملايين من العرب من المسلمين ومن المسيحيين.

فى الواقع اذا كانت امريكا تعتمد على قوتها فانا اقول لها ان الله اقوى واقول لها فى النهاية ان دولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة.

واحب ان اقول لاشقائنا الفلسطينيين فى شخص الاخ العزيز محمد صبيح لا ييأسوا ولا تقنطوا من رحمة الله.. فالله دائما مع الحق وهو ان شاء الله ينصركم.. وان ينصركم الله فلا غالب لكم.

● وتحدث المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل فقال: لا يمكننى ان ابدأ كلامى الا بنداء «الله اكبر» نعم «الله اكبر» لأن هذا الاجتماع الذى نراه اليوم لم تشهده مصر وهذا دليل على ان الشعب المصرى يعلم تماماً ما يجب ان يكون فى هذه المرحلة التى يجب ان نقول لاسرائيل لا تتصورى ان العرب قد تغيبوا او انقسموا على انفسهم، لابد ان يفهموا ان الشعوب العربية والاسلامية لابد ان تقف بجانب الحق، ولابد ان نقول ان الأمل فى فلسطين العربية وعاصمتها القدس القديمة لابد ان تكون حقيقة باذن الله فلن نسكت على اقامة المستوطنات وكأنهم يريدون للقدس ان تكون مفرقة لما حولها وليست مجمعة، ان علينا ان نسلك طريقا لابد ان يكون مفهوما لاسرائيل وايضا لامريكا نعم لابد أن يخرج هذا القول الذى يتحدثون به عن التطبيع ولابد من اعادة السفير المصرى فى اسرائيل إلى القاهرة، ولابد ان نقول ايضا للسفير الاسرائيلى ليس لك مكان هنا بالقاهرة. ولابد ان نقاطع كل البضائع الاسرائيلية التى اصبحت موجودة فى السوق المصرى، لابد ان نحاول ان نثبت لامريكا ان مصالحها فى المنطقة لن تكون الا اذا كانت بجانب الحق العربى، بجانب الحق الشرعى نعم نحن نعرف انهم يتسترون بانواع من اسوأ الوسائل انهم قد ضلوا الخطى، لقد رسموا خططهم لأن يصل ماء النيل إلى القدس وقال «بيجن» تحدثنا عن ماء النيل لتصل إلى صحراء النقب وليس للقدس، ونحن كمصريين لا نبخل عن القدس ولو بماء النيل كله. وما تابعناه من خلاف حول موقع طابا واندهشنا ان هذا الخلاف على البنيان الذى كان فندقا يعتبره منفذا له لدخول مصر، ونحن لا نعترف الا بالمنفذ الطبيعى وهو رفح المصرية ورفح الفلسطينية نعم بهذا الشكل الذى لاقيناه يدخلون من باب هذا الفندق الشرقى على الاراضى المصرية مباشرة ولابد لنا ان نحترس ولا نحاول ان نتفهم تلك المحاولات التى يريدونها قائلين «لابد ان نواصل المفاوضات».. «لابد ان يكون هناك طريقا للتفاوض».. اى طريق وهم يقولون لا للدولة الفلسطينية لابد ان نقول علينا ان نعمل على مقاطعة اسرائيل وعلى عدم التطبيع.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	٣١٧١
المصدر :	الوفد	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

الأحزاب والقوى الوطنية المصرية توجه للعالم «نداء القدس»:

رفض التطبيع وتجميد البروتوكولات مع اسرائيل ومنع سفر المصريين اليها محاصرة اسرائيل دبلوماسيا وتقديم الدعم المادى والسياسى والاعلامى للشعب الفلسطينى

● ألقى الدكتور نعمان جمعة نائب رئيس حزب الوفد البيان الختامى للمؤتمر تحت عنوان «نداء للقدس».

وفيما يلي نص البيان:

الأحزاب والقوى السياسية والاتحادات والنقابات والمنظمات الوطنية المصرية، التى تنادت للقاء مساء اليوم الخميس ٢٤ ابريل ١٩٩٧.

دفاعا عن عروبة القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية فيها.

وتأكيدا لموقف الشعب المصرى الرافض للاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية، ولإقامة المستوطنات، وتهويد القدس، وفرض تسوية سياسية تقوم على تحقيق الهيمنة الاسرائيلية العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية على الأمة العربية من خلال النظام الشرق اوسطى واحتكار اسرائيل للاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل.

وفى ضوء ما اثبتته المحاولات المتكررة للتوصل إلى تسوية سياسية، من عدم التزام الحكومات الاسرائيلية المتتالية بما توقعه من اتفاقات وعدم استعدادها لقبول تسوية شاملة عادلة للصراع العربى الاسرائيلى، وتمسكها بالمفاهيم الصهيونية القائمة على ادعاء التفوق العنصرى والقهر والاستغلال والسيطرة.

وبعد أن اكدت الولايات المتحدة خطأ القول انها الدولة الراعية للتسوية السياسية الشاملة والعادلة فى المنطقة وانها وسيط نزيه بين العرب والاسرائيليين، وعمقت تحالفها الاستراتيجى مع اسرائيل، وقدمت دعما عسكريا وسياسيا واقتصاديا غير محدود لإسرائيل بلغ قمته فى الاتفاقات العسكرية وصفقات السلاح الاخيرة وتعزيز الترسانة العسكرية الصهيونية بمختلف اسلحة الدمار الشامل، واستخدام حق النقض (الفيتو) مرتين فى اسبوع واحد فى مجلس الامن لمنع اصدار قرار اجمعت عليه كل الدول الاعضاء فى مجلس الامن، بل كل دول العالم، يدين الاستيطان الاسرائيلى فى جبل ابوغنيم وتهويد القدس.

ونظرا للتطورات الاخيرة فى المنطقة والتى هددت عروبة القدس وثوابت الأمة الوطنية والقومية والعقائدية، وكشفت طبيعة التسوية الاسرائيلية الامريكية التى يراد فرضها علينا، والتى لا تتضمن تحرير فلسطين ولا الاراضى العربية المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان، ولا اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس العربية، ولا ازالة المستوطنات، ولا عودة اللاجئين والنازحين إلى اراضيهم، ولا انهاء احتكار اسرائيل للاسلحة النووية. وتفرض على الدول والشعوب العربية فى ظل هذه الهيمنة الاسرائيلية، اقامة علاقات علنية مع اسرائيل تحت اسم التطبيع، والدخول فى ترتيبات اقليمية تخدم اهداف التحالف الاسرائيلى الامريكى تحت اسم النظام والسوق الشرق اوسطى، والتخلى عن الهوية القومية والوطنية..

فإن الاحزاب والنقابات والاتحادات والمنظمات والتجمعات الوطنية المصرية المشاركة فى «مؤتمر القدس» تتوجه بهذا النداء إلى الشعب المصرى والشعوب العربية، وإلى الحكومة المصرية والحكومات العربية، وإلى الشعوب والدول الاسلامية، وإلى شعوب العالم وحكوماته.. دفاعا عن القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية وعن الحق العربى وحماية لأمتنا القومى ومن لجل سلام العالم:

أولا: اننا ندعو الشعب المصرى لمواصلة كفاحه الذى لم يتوقف ضد العدوان الاسرائيلى وضد الصهيونية والاستعمار، خاصة وقد اكدت تطورات الاحداث منذ كامب ديفيد وحتى الآن سلامة وصحة موقفه الرافض للتطبيع وللسلام الاسرائيلى الامريكى.

وعلى هذا الطريق فمسئولياتنا كأحزاب وقوى سياسية واتحادات ونقابات وكمواطنين فى كل قرية وحى وموقع عمل الالتزام بما يلى:

●● رفض أى شكل من اشكال التطبيع مع اسرائيل. وبصفة خاصة مقاطعة البضائع الاسرائيلية والسياحة الاسرائيلية، وعدم السفر لاسرائيل مهما كانت الاسباب، وعدم اعتبار اسرائيل سوقا للعمل المصرى، وحث العمال المصريين الذين سافروا لاسرائيل تحت ضغط الحاجة للعودة إلى الوطن على ان تتولى الحكومة ايجاد اعمال بديلة لهم، ومواجهة محاولات الاختراق الصهيونى لصفوف الشعب المصرى والمثقفين المصريين تحت اى مسمى، وإدانة الخارجين على اجماع الشعب ومقاطعتهم.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العـــدد :	٣١٧١
المصـــدر :	الوفد	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٤/٢٦

إعادة إحياء الاتفاقيات العربية الاقتصادية والعسكرية وعقد قمة عربية شاملة

●● مناشدة اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات، والتجار المصريين، ورجال الاعمال المصريين، وقف اية علاقات او تعاقدات او مشروعات مشتركة مع اسرائيل والاسرائيليين، والالتزام بالمقاطعة الشاملة للبضائع والمشروعات الاسرائيلية.

●● تشكيل «لجان القدس» في المدن والاحياء والقرى والجامعات والمعاهد والمدارس ومواقع العمل وفي الاحزاب والنقابات للسهر علي تطبيق سياسة المقاطعة وتنظيم الدعم للشعب الفلسطيني وانتفاضاته المتتالية، ولصمود الشعبين السورى واللبناني.

●● تشكيل الاحزاب والقوى السياسية للجنة تنسيق تحت اسم «اللجنة المصرية للقدس» تعمل على مواصلة العمل من اجل الاهداف الوطنية والقومية ولحماية عروبة القدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية.

ثانيا: ان الحكومة المصرية مطالبة في ضوء مسئولياتها وقرارات القمة العربية ومجلس الجامعة العربية باتخاذ خطوات عملية في مواجهة العنف الاسرائيلي المدعوم امريكيا، وبصفة خاصة:

●● تجميد العمل بكل الاتفاقات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية والثقافية التى وقعتها الحكومة المصرية مع اسرائيل، ووقف بيع البترول والغاز ووقف السياحة الصهيونية، وكل اشكال واجراءات التطبيع مع اسرائيل.

●● منع سفر المصريين إلى اسرائيل.

●● تجميد كل مشروعات ومؤسسات العمل الاقليمى المشترك التي تشارك فيها اسرائيل والمنبثقة عن قرارات القمة الاقتصادية في الدار البيضاء وعمان والقاهرة او مؤتمر طابا بين وزراء التجارة والاقتصاد في مصر واسرائيل والاردن وفلسطين والولايات المتحدة الامريكية.

●● استدعاء السفير المصرى في تل ابيب للتشاور.

●● تنظيم حملة دولية للمطالبة بمحاكمة مجرمى الحرب الاسرائيليين الذين ارتكبوا جرائم قتل الاسرى المصريين في حروبنا ضد العدوان الاسرائيلى.

●● التصدى للتسلل الامريكي داخل المجتمع المصرى بما يهدد الامن المصرى، كما تمثل اخيراً في انشاء فرع لمكتب التحقيقات الفيدرالى في مصر، والذى يتعين إلغاؤه فورا.

●● تقديم كافة اشكال الدعم للشعب الفلسطيني والشعبين السورى واللبنانى لكفالة استمرار الصمود.

وازالة كل العقبات التي تعترض تنظيم الشعب المصرى لحركته ضد التطبيع ولمساندة الشعب الفلسطيني وسوريا ولبنان.

ثالثا: تتحمل الحكومات العربية في ضوء قرارات القمة العربية في القاهرة (٣٠ يونيو ١٩٩٦) وقرارات مجلس الجامعة (٣١ مارس ١٩٩٧) وقرارات القمة الاسلامية في اسلام اباد ولجنة القدس ومؤتمر دول عدم الانحياز، مسئولية تاريخية في تحويل هذه القرارات والتوصيات إلى اجراءات ملموسة على ارض الواقع، تتصدى للعدوان الاسرائيلى والمساندة الامريكية المطلقة له.

●● ونقطة البداية هي التزام الدول العربية جميعا بإيقاف كافة خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع اسرائيل بما في ذلك اغلاق المكاتب والبعثات الدبلوماسية، ووقف اجتماعات اللجان الخاصة بالمفاوضات المتعددة الأطراف، والتزام كافة الدول العربية بلا استثناء بالمقاطعة العربية لاسرائيل، وتأكيد ذلك جماعيا في اجتماع مكتب المقاطعة.

●● اعلان عربى واضح بالغاء الدورة الرابعة للمؤتمر الاقتصادى للشرق الاوسط وشمال افريقيا، والمقرر عقده في نوفمبر القادم بقطر إذا أصر المنتدى الاقتصادى العالمي الذى يتولى الدعوة لهذه المؤتمرات على مشاركة اسرائيل فيه.

●● اعادة النظر في العلاقات العربية الامريكية واتخاذ خطوات عملية لحمل الادارة الامريكية على مراجعة سياستها المعادية للعرب بعد أن كشفت بوضوح عن وجهها القبيح، لتدرك ان هناك اخطارا جمة ستصيب مصالحها الحيوية في المنطقة اذا ما استمرت في هذا الانحياز لاسرائيل والتحالف الاستراتيجى معها.

●● اعادة الحياة إلى الاتفاقات الجماعية العربية الاقتصادية والتجارية والعسكرية.. بما في ذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، واتفاقية الدفاع العربى المشترك.

●● تقديم الدعم المادى والسياسي والاعلامى لنضال الشعب الفلسطيني وصموده وانتفاضاته المتكررة، مؤكدين على حقه في ممارسة كافة اساليب الكفاح بلا استثناء، ومساندة الصمود اللبنانى في الجنوب والصمود السورى في الجولان.

●● القيام بكل جهد ممكن من اجل تحقيق الوحدة الوطنية بين كافة فصائل واحزاب ومنظمات الشعب الفلسطيني.

●● محاصرة اسرائيل عن طريق عمل دبلوماسي منسق ومكثف في كافة الساحات الدولية خاصة الساحات الإسلامية والأفريقية والاوروبية.

●● اطلاق الحريات الديمقراطية وتوفير الضمانات الاساسية لحقوق الانسان لتستطيع الشعوب العربية التعبير عن نفسها وتنظيم صفوفها دفاعا عن الوطن والأمة.

●● وفي ضوء ما اكدته تطورات الاحداث من ان التسوية السياسية التى بدأت بكامب ديفيد وانطلقت في مدريد مرورا بأوسلو ووادى عربة، قد دخلت في نفق مظلم.. فقد اصبحت الحاجة ملحة لعقد قمة فورية لدول الجوار «مصر - سوريا - لبنان - فلسطين - الاردن»، تمهيدا لعقد قمة عربية شاملة، تعيد النظر في منهج واساليب التسوية السياسية الحالية وتقر استراتيجية عربية جديدة، لتحقيق تسوية سياسية شاملة وعادلة.

ويسبق هذا كله انتفاضة الشعوب العربية ممثلة في احزابها وقواها السياسية ومنظماتها النقابية والديمقراطية لتشكل معا قوة لا تقهر للدفاع عن مصالح الوطن وأمنه ومقدساته الاسلامية والمسيحية.

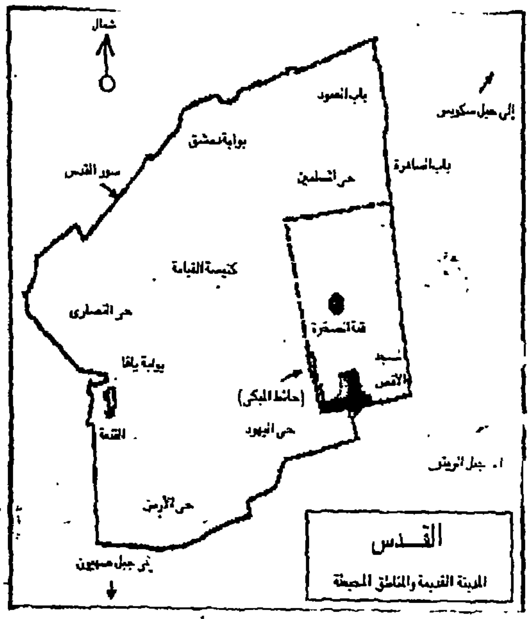
وتتحمل مصر احزابا وقوى سياسية ونقابية، والازهر الشريف والكنيسة القبطية مسئولية ريادية في هذه الصحوة الوطنية والقومية والمطالبة برفع الحصار عن الشعبين الليبى والعراقى.

هذا هو موقفنا وكلمتنا وصرختنا ونداؤنا «نداء القدس».. نتوجه به لشعبنا في مصر ولأمتنا العربية والشعوب الاسلامية وكل الشعوب المحبة للسلام والحرية..

واثقين اننا اصحاب حق ثابت وإرادة لا تلين ونملك من اسباب القوة ما يكفل لنا تحقيق النصر بإذن الله.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يناير ١٩٩٨

أبعاد الموقف المصرى تجـاه قضيـة القدس (١٩٦٧-١٩٩٧)



أحمد يوسف القرعى

عبر عصور التاريخ القديم والوسيط والحديث ارتبطت مصر بالقدس ارتباطا وثيقا متعدد الأبعاد، ولقد ظل الارتباط الأمني بين مصر والقدس قائما منذ عهد تحتمس الثالث وعلى امتداد حقب طويلة من تاريخ مصر الفرعونية (ومن وثائق هذه المرحلة ألواح تل العمارنة). وتوثق الارتباط الأمني بعد ذلك بالصلة الروحية مع الفتح الإسلامى لكل من القدس (عام ٦٣٦) ومصر (عام ٦٣٩) ومن دلائل الارتباط الروحى تخصيص خراج مصر (في العصر الأموى) ولمدة سبع سنوات كاملة لبناء مسجد قبة الصخرة (فيما بين عامى ٦٨٥-٦٩١). وتعزز كل من الارتباط الأمنى والروحى بين مصر والقدس بعد ذلك بالارتباط الادارى عندما صارت المدينة المقدسة في فترات غير قليلة جزءا لا يتجزأ من أرض مصر وشهدت القدس خلال هذه الفترات حركة بناء وتعمير شاملة لاسيما فى العصر الفاطمى منذ عام ٩٦٦ وعلى مدى نحو ١٠٠ عام. وعندما وقعت القدس تحت الاحتلال الصليبى (٨٨ عاما) كانت مصر نقطة انطلاق تحريرها على أيدى صلاح الدين الأيوبى (٢ أكتوبر ١١٨٧) وبادرت مصر المملوكية بعد ذلك (١٢٠٢-١٥١٧) لإصلاح ما أفسدته سنوات الاحتلال الصليبى ولاتزال الآثار التاريخية والإسلامية بالقدس شاهدة على بصمات مصر المملوكية الحضارية على المدينة والذى دام أكثر من ٢٥ سنة. واستكمل محمد على باشا هذه المهمة الحضارية خلال السنوات العشر (١٨٣٠-١٨٤٠) التى كانت القدس ضمن حدود الدولة المصرية فى عهده.

هكذا كانت تتكثف وتقوى الروابط الأمنية والروحية والادارية والحضارية بين مصر والقدس من عصر الى عصر وعبرت عنها العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٦٧-١٩٩٧) خير تعبير من مصر عبد الناصر الى مصر السادات الى مصر مبارك حيث أدرجت قضية القدس في مقدمة أجندة التحرك الدبلوماسى والاعلامى المصرى إثر احتلال المدينة المقدسة عام ١٩٦٧ وتصدرت مصر منذ ذلك الوقت مسئولية مواجهة هذا الاحتلال الاستيطانى.

وإذا كان الاحتلال الإسرائيلى للقدس منذ عام ١٩٦٧ يصنف بأنه الاحتلال الـ ٤١ للمدينة على مدى تاريخ القدس الطويل فإن خيار الحرب لاسترداد القدس ظل مطروحا بقوة حتى مبادرة السلام فى نوفمبر ١٩٧٧ وما تليها من تطورات ابتداء من كامب ديفيد الى مدريد الى أوسلو وهى المرجعيات التى دفعت بقضية القدس الى مفاوضات الوضع النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهى المفاوضات المجمدة حاليا.

الموضوع الرئيسى : القدس	اسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى : والموقف العربى	رقم العـــــدد :
المصـــــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور : يناير ١٩٩٨

عبرت مصر عبد الناصر عن موقفها بشأن القدس قبل وبعد احتلالها عام ١٩٦٧ فى خطوات عديدة من أبرزها:

أولا: المشاركة فى تعمير وصيانة المقدسات الإسلامية بالقدس نتيجة آثار القصف الإسرائيلى خلال معارك حرب ١٩٤٨ حيث أصيبت منطقة الحرم بأضرار فى عدة أماكن فضلا عن حاجة قبة الصخرة إلى الإعمار العاجل نظرا لعدم استكمال التعميرات السابقة وتعاونت مصر مع الأردن التى كانت تتولى آنذاك رعاية الأماكن الإسلامية المقدسة فى إعمار المسجد الأقصى المبارك والصخرة المشرفة وأرسلت مصر خبراء لفحص مبنى القبة وشكلت على الأثر لجنة من المهندسين لفحص المبنى وأكد التقرير الذى وضعته اللجنة ضرورة القيام بأعمال تعمير واسعة فى الحرم وخصوصا فيما يتعلق بترميم القبة نفسها وتجديد القيشانى والفسيفساء اللذين كانا فى حالة سيئة.

ووضع المهندسون المصريون تقريرا مفصلا لتنفيذ أعمال الإعمار المطلوبة فى قبة الصخرة وفى الوقت نفسه أصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٢٥ أبريل ١٩٥٦ تقريرا بتأسيس مكتب فنى للاشراف على العمل دعى بإسم المكتب المعمارى الهندسى لاصلاح وإعمار الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك ورصدت الحكومة المصرية المخصصات اللازمة لتسيير أعمال المكتب سواء فيما يتعلق بدفع المرتبات أو إعداد الدراسات.

وبوشر فى التعميرات الجزئية وإعداد الدراسات والمواصفات الإنشائية فى أبريل ١٩٥٦ وبدأت واستمرت أعمال المرحلة الأولى من الإعمار ٦ سنوات وانتهت فى أغسطس عام ١٩٦٤ وشملت فيما شملته تفكيك القبة القديمة بصورة تامة ووضع قبة جديدة من الألومنيوم المذهب وتغيير عدد كبير من الركائز الداخلية التى استبدلت بها أعمدة رخامية ذات قطعة واحدة مستوردة من إيطاليا مع القواعد والتيجان الرخامية المنقوشة بالزخرفة الإسلامية وتركيب جسور خشبية مزخرفة بالألوان المذهبة تصل بين تيجان الأعمدة الرخامية.

ومع افتتاح مبنى قبة الصخرة فى ٦ أغسطس ١٩٦٤ بحضور مندوبى ملوك ورؤساء الدول الإسلامية أنعمت الحكومة الأردنية خلال الاحتفال بأوسمة رفيعة على المهندسين المصريين تقديرا لأعمالهم.

وبعد انتهاء إعمار قبة الصخرة بوشر فى التحضير للمرحلة الثانية التى كانت ستشتمل على أعمال إضافية فى الصخرة وصحنها وما عليه من مبان وفى طليعتها قبة السلسلة وكذلك فى ساحة الحرم وتجديد المتحف الإسلامى وتعمير الجانب الغربى من المسجد الأقصى المبارك وطلبت لجنة الإعمار الأردنية بالفعل من المكتب المعمارى الهندسى المصرى تنفيذ المرحلة الثانية ووافقت الحكومة المصرية ولكن الاحتلال الإسرائيلى للقدس سنة ١٩٦٧ حال دون الاستمرار فى الإعمار.

ثانيا: تأكيد الهوية العربية للقدس والاستمساك بقرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بشأن المدينة المقدسة وهو القرار الذى نص صراحة على أن القدس أرض محتلة وجزء من الضفة الغربية لنهر الأردن. وطالبت مصر عبد الناصر منذ صدور القرار بتطبيقه وهذا يعنى اعتبار القدس من الأماكن التى يحكمها قانون الاحتلال الحربى بما يعنيه ذلك من ضرورة استرداد العرب لها.

ثالثا: تحميل قواتنا المسلحة المصرية والعربية مسئولية تحرير القدس فى الرسالة التى وجهها الرئيس عبد الناصر يوم ٢٣ أغسطس ١٩٦٩ الى القوات المسلحة المصرية ومن ورائها القوات المسلحة لشعوب الأمة العربية وكانت للرسالة مغزاها الذى مايزال قائما وذلك بأنه لا بديل ولا أمل ولا طريق إلا القوة العربية بكل ما نستطيع حشده وبكل ما نملك توجيهه. وحمل عبد الناصر ضباط وجنود القوات المسلحة مسئولية أمانة معركة التحرير مؤكدا أنهم فى معركتهم القادمة ليسوا جند أمتهم فقط ولكنهم جند الله حماة أديانه وحماة بيوته وحماة كتبه المقدسة ومؤكدا أيضا أن جيوشنا سوف تعود الى رحاب المسجد الأقصى وسوف تعود القدس كما كانت قبل عصر الاستعمار الذى حاول بسط سيطرته عليها منذ قرون حتى أسلمها لهؤلاء اللاعبين بالنار. كما شرح عبد الناصر الخطوات العملية للرد والردع.

□ □ □

ومنذ مبادرة السلام عام ١٩٧٧ جرت مياه غزيرة ومتدفقة عبر أنهار الوطن العربى حاملة معها للمرة الأولى إمكانية استرداد القدس عبر الحلول السلمية.

ومن بين ٩٩ حلا مطروحا منذ ذلك الوقت لحل قضية القدس سلميا – كما يدعون – فإن المرء يفاجىء بغياب حل واحد من بينها يحظى بموافقة عربية جماعية فالخطاب السياسى العربى بشأن القدس قاصر على محتوى ومضمون قرارات القمم العربية. والقرارات بطبيعتها تشكل مواقف عربية تجاه تطورات الأحداث ولا ترقى الى مرتبة حل أو سيناريو أو استراتيجية عربية لاسترداد القدس سلما أو حربا.

وفى غياب هذا الحل أو السيناريو أو الاستراتيجية العربية لاسترداد القدس تظل نقاط السادات السبع بشأن المدينة المقدسة هى الورقة الوحيدة التى تبلور رؤية عربية رسمية متكاملة ضمن الحلول المطروحة لتسوية قضية القدس سلميا.

وكان السادات قد أورد النقاط السبع فى رسالته الى الرئيس الأمريكى جيمى كارتر بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ خلال مباحثات كامب ديفيد ومن هنا اكتسبت رسميتها دوليا.

أكد السادات فى النقط الثلاث الأولى على ما سبق أن أكد عبد الناصر عليه بشأن الهوية العربية للقدس أرضا وشعبا وأضاف السادات أن القدس العربية تعتبر جزءا من الضفة الغربية ووجوب احترام إعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينة (النقطة الأولى) ووجوب أن تكون القدس العربية تحت السيادة العربية (النقطة الثانية) وأن من حق الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعى
الموضوع الفرعى :	والموقف العربى	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصدور :	يناير ١٩٩٨

المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية (النقطة الثالثة).

وفى مواجهة ممارسات إسرائيل العدوانية لتهويد القدس أبرزت النقطة الرابعة من النقاط السبع للسادات التمسك بالشرعية الدولية مبرزا قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢٤٢ ، ٢٦٧ ووجوب تطبيقها بشأن القدس وعلى أساسها تعتبر كافة الاجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها.

أما النقاط الثلاث الأخيرة من النقاط السبع فقد تركزت على ترتيب الأوضاع الخاصة بالحريات الدينية والشئون البلدية فى ظل عودة السيادة العربية عليها على الأسس التالية :

– يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس لممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة.

– يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت ادارة وإشراف ممثل هذا الدين.

– ينبغى ألا تتسم الوظائف الضرورية فى المدينة ويمكن اقامة مجلس بلدى من كل من العرب والإسرائيليين للاشراف على تنفيذ هذه الوظائف وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة.

ويمكن القول أن النقاط الثلاث الأخيرة مستوحاة من نص وروح قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ وذلك بشأن الولاية الدينية على الأماكن المقدسة ومسألة البلدية المشتركة.

وأيا كان الأمر فإنه يبقى للنقاط السبع تفردها حيث تشكل حتى الآن من مبادىء الموقف العربى الرسمى المعلن وحتى إشعار آخر تستطيع فيه القمة العربية صياغة حل أشمل أو إعداد سيناريو عربى تفصيلى أو استراتيجية عمل عربى مشترك يسبق بدء مفاوضات الوضع النهائى إذا قدر لها أن تبدأ عاجلا أو آجلا.

قدمت مصر السادات نقاطها السبع بشأن القدس فى إطار مقاطعة عربية وإسلامية لم تدرك روح العصر آنذاك، وسرعان ما أثبتت القاهرة أن النقاط السبع لم تكن استسلاما – كما اعتقد البعض – وذلك عندما أقدمت مصر مبارك على إعطاء القدس أولوية مطلقة فى تحرك مصر الدبلوماسى والإعلامى والإقليمى والدولى، ونرصد هنا عدة شواهد تؤكد الى أى حد تشكل عروبة القدس موقعا استراتيجيا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية :

أولا : قيام مصر مبارك فى أواخر أبريل ١٩٨٤ ورغم المقاطعة العربية والإسلامية لها بقطع علاقاتها مع كل من كوستاريكا والسلفادور بعد نقل سفارتيهما من تل أبيب الى القدس وكان من مؤشرات ودلائل هذا القرار:

(١) تصريحات الرئيس مبارك فى خطابه بمناسبة عيد العمال (مايو ١٩٨٤) على تأكيد الموقف المصرى بشأن القدس قائلا أن هذا القرار يمثل خطا ثابتا فى سياسة مصر يطبق على العلاقات بكافة الدول دون استثناء وأضاف الرئيس أن هذا القرار لم يكن حبا فى قطع العلاقات ولكن حرصا على الحفاظ على الشرعية الدولية وحكم القانون وحفاظا على الحقوق القانونية والتاريخية لأكثر من مائة مليون عربى و ٥٠٠ مليون مسلم وألف مليون مسيحى (وفقا لتعداد ١٩٨٤).

(٢) إن سفارة مصر فى السلفادور كانت آنذاك هى السفارة العربية المقيمة الوحيدة هناك، فضلا عن أن سفارة السلفادور فى القاهرة كانت هى أيضا السفارة الوحيدة لها فى الوطن العربى. وكان قرار القاهرة بقطع العلاقات يعنى فى الحقيقة الموقف العربى بصفة عامة رغم محاولات الدول العربية آنذاك عزل مصر عن محيطها القومى.

(٣) سبق صدور القرار المصرى وواكبه وأعقبه اهتمامات الاعلام المصرى بالمشروع المطروح آنذاك على الكونجرس الأمريكى بشأن الاعتراف الأمريكى بالقدس عاصمة لإسرائيل ويعنى هذا أن قرار القاهرة بالمقاطعة بعدم استثناء دولة من الدول تقدم على نقل سفارتها من تل أبيب الى القدس تحذير الى كل الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ثانيا : مبادرة الرئيس مبارك بتخصيص لجنة فنية مصرية معنية بترميم الآثار عام ١٩٩٢ لعمل دراسة ميدانية شملت مساحة المسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة والقباب والسكلات والفسيفساء الموجودة داخل الحرم الشريف. وأولى مبارك اهتماما شخصيا بتقرير اللجنة تأكيدا على التزام مصر طوال عصورها التاريخية بالحفاظ على المقدسات والآثار الإسلامية بالقدس.

وتأتى مبادرة مبارك استكمالا لمبادرات مصرية سابقة على العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ عندما شكلت مصر الثورة مكتبا فنيا عام ١٩٥٦ تحت اسم "المكتب المعمارى الهندسى لاصلاح وإعمار الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى ورصدت الحكومة المصرية المخصصات اللازمة لتسيير أعمال المكتب سواء فيما يتعلق بدفع الرواتب أو إعداد الدراسات وهكذا أسهم مهندسو مصر فى المرحلة الأولى لترميم المقدسات والتى انتهت فى أغسطس ١٩٦٤ ثم استأنف المهندسون المصريون المشاركة فى التحضير للمرحلة الثانية ولكن الاحتلال الإسرائيلى للقدس عام ١٩٦٧ حال دون الاستمرار فى العمل.

ثالثا : اختيار مصر عام ١٩٩٥ عضوا بلجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى منذ عام ١٩٧٩ وهو اختيار تأخر كثيرا لظروف وملابسات المقاطعة العربية والاسلامية (المتعجلة والمريرة) طوال الثمانينات ولم يكن غيابنا عن العضوية (طوال ١٦ عاما) يحول دون قيام مصر بدورها المستمر والمتواصل تجاه قضية القدس.

وأخيرا فإن متابعة القيادة السياسية المصرية وكذا التحرك الدبلوماسى والإعلامى المصرى لكل ما يجرى داخل القدس وحولها وبشأنها يكاد يشكل عملا مصريا يوميا لمواجهة محاولات التهويد من ناحية وقطع الطريق على إسرائيل الساعية لانتشال "شرعية دولية" لها فى المدينة المقدسة.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقى الدجانى
الموضوع الفرعى :	والعالم العربى	رقم العــــــدد :	٤٠٨١٨
المصــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	١٩٩٨/٩/٨

القدس.. والخيار الصعب امام المفاوض الفلسطينى

برزت قضية القدس جزءا اساسيا من قضية فلسطين، منذ بدأ الغزو الاستعمارى الصهيونى لهما فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر. وكانت القدس انذاك عربية خالصة يعيش فيها اهلها العرب من مسلمين ونصارى وافراد من اليهود العرب. وجاء بروز القضية لأن الغزاة اولوا اهمية خاصة للتسلل الى القدس فى مرحلة التسلل الصهيونى (١٨٨٢ ـ ١٩١٧)، وبدا واضحا مايبيتونه لاغتصاب القدس. وتجلى خطر الاغتصاب حقيقة واقعة، فى مرحلة التغلغل الصهيونى (١٩١٧ ـ ١٩٤٨) ابان الاحتلال البريطانى لفلسطين. وهكذا تحددت قضية القدس بكونها دفع الخطر الصهيونى الاستعمارى عنها قبل فوات الاوان. وقد خاطب الشاعر العربى الفلسطينى اميرا عربيا شابا جاء لزيارة القدس عام ١٩٣٥ قائلا: «المسجد الاقصى اجئت تزوره/ام جئت من قبل الضياع تودعه؟»

فى عام ١٩٤٨ نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى، فى احتلال جزء كبير من القدس ابان الحرب التى نشبت فى اعقاب انتهاء الانتداب البريطانى بترتيب من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، فباتت قضية القدس هى تحرير هذا الجزء المحتل الذى يمثل القسم الغربى من المدينة. وكان قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ قد تضمن تدويل المدينة المقدسة المباركة، مع اقامة دولتين فى فلسطين يهودية وعربية ولم يطبق.

استمرت الرؤية الفلسطينية العربية الحضارية الاسلامية لقضية القدس على انها قضية مدينة محتلة وجزء من قضية فلسطين المحتلة، حلها هو «التحرير» طوال الفترة بين عامى ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وتبنت منظمة التحرير الفلسطينية، حين تاسست عام ١٩٦٤ وجرى اعلان قيامها يوم ٥/٢٨ من على جبل الزيتون فى القدس الشرقية، هذا المفهوم لقضية القدس الذى التقى عليه العرب والمسلمون على الصعيدين الشعبى والرسمى، كما تبنت المنظمة هدف تحرير القدس وفلسطين

فى حرب عام ١٩٦٧ نجح الغزو الاستعمارى الصهيونى فى احتلال القسم الشرقى من مدينة القدس، وسارعت «اسرائيل» الى اعلان ضمه اليها رسميا، وباشرت عملية تهويده تدريجيا بادخال المستعمرين المستوطنين فيه، وعملية «صهينته» بفرض العنصرية الصهيونية عليه، تماما، كما فعلت مع القسم الغربى بين عامى ٤٨ و ٦٧ ومع ارتفاع شعار «ازالة اثار عدوان عام ١٩٦٧»، فى اجواء الوطن العربى، وقبول الدولة العربية قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر فى (١٩٦٧/١١)، بدأ حدوث شق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس عربيا، فالقدس المعنية فى المفهوم الشعبى عند الحديث عن تحريرها، هى القدس كلها الغربية والشرقية، القديمة والحديثة، مع قراها. بينما صار المفهوم الرسمى يقصد القدس الشرقية حين يتحدث عن «الانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية».

هذا الشق بين الرؤية الرسمية والرؤية الشعبية لقضية القدس، بدأ يحدث فلسطينيا حين توجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى ان تصبح المنظمة طرفا فى عملية تسوية محتملة، فكان ان تبنت برنامجا مرحليا، وسعت الى صدور قرار عربى بانها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى فى مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، واصبحت لها صفة المراقب فى الأمم المتحدة. وهكذا بدأت تستخدم مصطلحات فى قضية القدس وقضية فلسطين على السواء، تتناسب مع الحل المرحلى، مع حرص على تخفيف وقع هذا التحول على جمهور الشعب بتاكيد التمسك «بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف» وبجميع قرارات الشرعية الدولية. وكان الانطلاق فى هذا «الاجتهاد» من تنسيق مع الموقف الرسمى العربى، ومن اعتماد منطق يقول بطلب «الممكن» مرحليا.

اصبحت قضية القدس بفعل هذا الشق، بعد عام ١٩٦٧، على الصعيد العربى الرسمى مقتصرة على القدس الشرقية مع اشارات عامة لحقوق عربية فلسطينية نصت عليها قرارات الامم المتحدة. واصبحت كذلك على الصعيد الفلسطينى الرسمى، بعد عام ١٩٧٤. وكرست قرارات مؤتمر القمة العربى فى فاس عام ١٩٨٢ هذا المفهوم الرسمى لقضية القدس عربيا وفلسطينيا. وبقى المفهوم الشعبى لقضية القدس على حاله مستقرا فى اعماق الضمير الشعبى، يقول «هى القدس كلها التى يحتلها الصهاينة ولابد من تحريرها، كما حررها من قبل صلاح الدين من احتلال الفرنجة لها».

نصل فى بحثنا عن الموقف الفلسطينى من قضية القدس فى التسوية «السلمية» الجارية، الى الوقوف امام فكرة هذه التسوية السلمية، والمنطق الحاكم فيها، ونتتبع جذورها، لنتعرف على السقف الذى تحدده للموقف الفلسطينى الرسمى من قضية القدس.

قويت فكرة التسوية السلمية لقضية فلسطين وقضية القدس على الصعيد الدولى بعد حرب عام ١٩٦٧. وبدأ الحديث يتردد عن مؤتمر دولى للسلام، وعن تنفيذ قرار ٢٤٢ ...... الصادر عن مجلس الامن، وعن التفاوض بين الدول العربية «واسرائيل» للوصول الى حل للقضيتين. وقامت الولايات المتحدة الامريكية بدور خاص فى الدعوة لهذه التسوية، وللتفاوض فى ظل الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية. وكانت فى الوقت نفسه تقدم الدعم لاستمرار هذا الاحتلال وتمكينه ماليا ومعنويا. وهكذا شهدت الفترة بين ٦٧ و ٧٣ تحركات المبعوث الاممى جارنج ومبادرة روجرز وزير الخارجية الامريكى انذاك عام ١٩٧٠. وتحركت الولايات المتحدة بعد حرب رمضان اكتوبر ١٩٧٣، بقوة لاقناع الدول العربية بفكرة التسوية السلمية، واسهمت بدور كبير فى ابرام اتفاقيتى فصل القوات بين مصر واسرائيل عامى ٧٤ و ٧٥ فى سيناء، واتفاقية فصل القوات بين سوريا واسرائيل فى الجولان عام ٧٥. ثم انفردت فى خريف عام ١٩٧٧ بالتحرك على هذا الصعيد متجاوزة فكرة المؤتمر الدولى ودور القطب الاخر الاتحاد السوفيتى، واشرفت على ابرام اتفاق كامب دافيد بين اسرائيل ومصر فى خريف عام ١٩٧٨، وصولا الى ابرام معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية عام ١٩٧٩ اللافت للنظر فى تاريخ تلك الفترة بين ٦٧ و٧٩، انه كلما انجذب الموقف العربى الرسمى لمنطق التسوية السلمية ازداد تجرؤ الحكومات الإسرائيلية على تغيير الواقع القائم فى القدس انتهاكا لاتفاقات جنيف واستخفافا بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن كل من الجمعية العمومية ومجلس الأمن. وكذلك ازداد الدعم الامريكى لهذه السياسة الإسرائيلية العدوانية. والعكس صحيح. وقد تجلى حين رفعت مصر بعد النكسة شعار «ماأخذ بالقوة لا يستعاد إلا بالقوة» وخاضت حرب الاستنزاف ثم حرب رمضان هى وسوريا وساندتهما دول عربية أخرى. وكذلك حين كانت المقاومة الفلسطينية تتصاعد، فى يوم الأرض عام ١٩٧٦، وفى جنوب لبنان١٩٨١، وفى معركة بيروت ١٩٨٢، ثم فى الانتفاضة بين خريف ١٩٨٧ و١٩٩٣.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقى الدجانى
الموضوع الفرعي :	والعالم العربى	رقم العـــــدد :	٤٠٨١٨
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٨/٩/٨

مر تغيير الأمر الواقع فى القدس الشرقية بمراحل، وبدأ بالمناطق المحيطة باسوار المدينة القديمة، وبهدم حي المغاربة الملاصق لحرم المسجد الأقصى داخل الأسوار، وتكثف الاستيطان الصهيوني فى الأراضى العربية المصادرة إبان حكومة العمل بعد عام ١٩٦٧، ثم ركز هذا الاستيطان على المدينة القديمة نفسها باخذ بيوت فيها إبان حكومة ليكود عام ١٩٧٧. وقصد مجرم الحرب شارون ان يستولي على احد هذه البيوت وهو وزير حرب ليشجع هذا الاستيطان. وحين كثفت الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها للعرب لمباشرة التسوية السلمية عام ١٩٧٧ وزار الرئيس السادات الكنيست وطرح فيه فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومنها القدس الشرقية، راينا كيف اجابه مناحيم بيجين رئيس الحكومة الإسرائيلية بالحديث عن القدس عاصمة لإسرائيل، ثم راينا كيف رفض بيجين فى كامب دافيد اعطاء اى التزام للانسحاب من القدس الشرقية، واضطر الرئيس الأمريكي إلى معالجة المأزق بأن يسجل كل من الطرفين الإسرائيلي والمصرى موقفه من القدس فى رسالة مستقلة. وداب الداعون للتسوية السلمية فى الغرب عموما وهم يسوقون دعوتهم، ويطرحون بعض خطوط هذه التسوية، على القول

«أما القدس فينبغي تاجيل الحديث عنها لاننا ندرك صعوبة قضيتها.. !!» وكان واضحا أن احد أهداف ذلك هو إعطاء المحتل الصهيوني زمنا اطول لفرض الأمر الواقع فى القدس. وحين كان هؤلاء يسمعون ردا عربيا مستفسرا عن هذه الصعوبة ومعتدا لها، لا يملكون إلا التلجلج. ولكن المواقف الرسمية العربية انساقت الى قبول تاجيل البحث فى قضية القدس.

بعد معركة بيروت عام ١٩٨٢ وخروج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى تونس وصدور مبادرة الرئيس الأمريكي ريجان، عملت الادارة الأمريكية مابوسعها للضغط على هذه القيادة كي تتخلى عن معظم اوراقها التفاوضية، فى مرحلة ماقبل التفاوض، معتمدة أساليب ترهيب وترغيب. وقد شهد عام ١٩٨٨ بعد اغتيال الشهيد خليل الوزير «أبو جهاد» احداثا فاصلة على هذا الصعيد. ففى الاسبوع الأخير من شهر إيار - مايو وقع رئيس المنظمة فى رسالة رسمية موجهة لرئيسى الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي بما يفيد بان فلسطين وطن لشعبين عربى فلسطيني ويهودى. وقد ترتب على ذلك فورا إطلاق الإسرائيليين والأمريكيين مصطلح «أراض متنازع عليها» للدلالة على الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ومنها منطقة القدس الشرقية كلها. وعرفت تلك الرسالة باسم «وثيقة أبو شريف» نسبة لمسئول الاعلام الفلسطيني الذى ضمنها فى ملف إعلامى وزعه فى قمة القمة العربية بالجزائر (٨٨/٦). وفى آخر شهر تموز - يوليو أعلنت قيادة المملكة الأردنية فك الارتباط بالضفة الغربية . الأمر الذى أنهى علاقة الأردن الرسمية بالقدس الشرقية التي كانت ضمن وحدة الضفتين بين عامى ١٩٥٠ و١٩٦٧. وفى منتصف شهر تشرين الثاني - نوفمبر تم إعلان ماسمى بوثيقة استقلال الدولة الفلسطينية فى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر. وفى الوثيقة إشارة ضمنية الى وجود عناصر فى قرار التقسيم يمكن البناء فوقها. وفى منتصف شهر كانون أول - ديسمبر سلم رئيس المنظمة إلى وزير خارجية السويد رسالة سرية تفيد بالاستعداد للاعتراف بإسرائيل، وذلك تلبية للشرط الامريكي للحوار مع المنظمة الذى وضعه كيسنجر عام ١٩٧٥، وحصل عليه شولتز اخرعام ١٩٨٨. وقد عنت هذ الخطوة تسليما فلسطينيا رسميا بان القدس الغربية إسرائيلية، وهى بالتالى ليست محل تفاوض حين يبدأ التفاوض الرسمى العلني.

جديد برز على الصعيد الأمريكي بشأن قضية القدس، اثناء تكثيف الجهود الأمريكية لدفع الأطراف العربية إلى عملية التسوية السلمية، هو اتخاذ الكونجرس الامريكي قرارا بان القدس عاصمة أبدية (كذا !!) لإسرائيل، وذلك فى ١٩٩٠/٣/٢٢، ثم تكرر فى عام ١٩٩٤، وفى ١٩٩٦/١٠. وهو قرار غير مسبوق فى شذوذه وعدوانه على العرب والمسلمين والمسيحيين والقانون الدولى. وكانت الادارة الجمهورية فى عهد الرئيس ريجان قد أعلنت أن المستوطنات الصهيونية ليست غير شرعية ولكنها تعكر أجواء المساعي للتسوية السلمية.

بلغ التحرك الأمريكي لتحديد سقف المفاوض العربى فى قضية القدس ذروته بعد زلزال الخليج عام ١٩٩١، من خلال ماقام به وزير الخارجية جيمس بيكر فى جولاته للتحضير لمؤتمر مدريد. وقد فرض المصمم الامريكي لعملية سلام الشرق الأوسط بداية على الأطراف العربية تجنب طرح قضية القدس فى مفاوضات الفترة الانتقالية.

وهكذا لم تتضمن الدعوة لحضور المؤتمر أى ذكر لقضية القدس أو إشارة لها. كما لم تجر الاشارة بشأن اساس المفاوضات إلا للقرارى ٢٤٢ و٣٣٨ دون ذكر لقرارات مجلس الامن بشأن القدس. ولم يشر كل من بوش وجورباتشوف بكلمة فى خطابهما إلى القدس. واكتفى ممثل الجماعة الأوروبية بالقول «ان مواقفنا بشأن القضايا الخاصة بالأراضى المحتلة بما فى ذلك القدس الشرقية معروفة». وتحدث رئيس الجانب الفلسطيني فى الوفد الفلسطيني الأردنى المشترك د . حيدر عبد الشافى فى خطابه بمرارة شديدة عن تغييب القدس عن المؤتمر. بينما عبر اسحق شامير عن ارتياحه لتجنب المؤتمر موضوعها، وانكر وجود قضية للقدس. وتفصيل ذلك كله فى كتابنا «لا للحل العنصرى فى فلسطين».

لعل من أهم ماأسفر عنه تحرك الوزير بيكر بشأن قضية القدس، هو انكشاف الخطوط الرئيسية للموقف الأمريكي منها، لأن لهذا الموقف دورا اساسيا فى تحديد سقف المفاوض الفلسطيني فى هذه القضية.

والتساؤل المطروح الآن :

ماهو الخيار الموجود أمام الطرف الفلسطيني الرسمي اذا أراد تجنب الدخول فى التفاوض، ومن ثم قبول اتفاق إملاء بشأن القدس، خطوطه واضحة ؟

نستطيع فى ضوء ماسبق أن نرى إمكانية قيام قيادة منظمة التحرير بمقاومة الإملاء، وذلك بمساندة موقف عربي رسمى، وعدم القبول بالتسليم بحقوقنا الوطنية الثابتة فى بيت المقدس، ولها فى الانتهاكات الإسرائيلية لكل الاتفاقات التى تم إبرامها مايبرر احجامها.

واضح أن الموقف الشعبى الفلسطيني يرفض الرضوخ للمخطط الأمريكي الإسرائيلى بشأن تصفية قضية القدس. وهو متمسك بتحرير القدس، ومقتنع بان السبيل إلى ذلك استمرار المقاومة وعدم قبول اتفاقات الإملاء، وحشد طاقات الأمة لإنقاذ مدينتها المقدسة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	مصطفى كامل السيد
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العدد :	٤١١٦٤
المصدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٠

القدس في القلب وفي العقل العربي والمسلم

د . مصطفى كامل السيد

مدير مركز الدول النامية جامعة القاهرة

يصعب على المواطن العربي في هذه الأيام ان يقاوم الشعور بالياس تجاه ما يجرى من محاولات إسرائيلية دءوب ومستميتة من اجل تغيير الطبيعة العمرانية والديموجرافية لمدينة القدس العربية ليس باحاطتها بمستوطنات إسرائيلية من كل جانب وقطع كل صلة لها بالضفة الغربية بل بتشجيع الاستيطان اليهودى فيها بكل الوسائل. بل وبتفريغها تدريجيا من سكانها العرب بطرق متعددة منها على سبيل المثال الغاء تصاريح الاقامة للفلسطينيين الذين لا يستطيعون تقديم كل الوثائق التي تطلبها منهم السلطات الاسرائيلية وذلك لاثبات ان «مركز حياتهم» يقع داخل حدود القدس الادارية ووفقا لبيانات وزارة الداخلية الإسرائيلية فان ١٦٤١ فلسطينيا وعائلاتهم قد فقدوا حقهم فى الاقامة في القدس مابين ١٩٩٦ عندما بدأت في تطبيق هذه الاجراءات واغسطس سنة ١٩٩٨ وكانت هناك خمسمائة حالة اخرى قيد نظر السلطات الاسرائيلية وقد فقد هؤلاء الفلسطينيون - مع حرمانهم من الاقامة فى القدس - التأمينات الصحية والاجتماعية بل وكذلك احتمال عودتهم من جديد الى المدينة المقدسة وتواصل الحكومة الاسرائيلية حربها ضد الوجود العربى فى القدس بمنع الفلسطينيين المقيمين فى الضفة الغربية وغزة والذين لا يحملون تصاريح المرور التى يصعب الحصول عليها من الدخول الى القدس وفضلا على ذلك تستمر السلطات الإسرائيلية فى هدم منازل الفلسطينيين المقامة بالقرب من مؤسسات إسرائيلية فى كل الضفة الغربية

وفى القدس بدعوى انها لم تحصل علي تراخيص من هذه السلطات وفى النفس الوقت فانها تقدم التسهيلات لبناء مشروعات اسكانية ضخمة حول القدس وفى كل الضفة الغربية.

وكان من الصعب مقاومة هذا الشعور باليأس فى الفترة الماضية قبل الانتخابات.وفى الفترة الحالية حيث إن هناك حملة انتخابية امريكية فى أواخر هذا العام تتوج بانتخابات رئاسية وتشريعية فى نوفمبر من العام القادم وسوف تشهد مزايدات هائلة من جانب السياسيين الاسرائيليين والامريكيين فالاولون يجمعون على ما يسمونه ببقاء القدس «عاصمة موحدة لإسرائيل» والاخرون سوف يتبارون فى اظهار هذا التأييد لهذا الموقف.

والواقع ان الحياة السياسية الاسرائيلية لن تحمل جديدا فى هذا المقام فالأحزاب الاسرائيلية مجمعة تقريبا على موقف واحد ازاء القدس واذا كانت الادارة الأمريكية لم تغير موقفها الرسمى من كون القدس العربية مدينة محتلة الا انها لا تقوم بأى مسعى لحمل إسرائيل على وقف حملتها المستمرة من اجل تهويد القدس بدعوى ان قضية القدس سوف تحمل اثناء مفاوضات الحل النهائى التى لا يبدو أنها ستجرى فى المدى القريب او انها سوف تكون مجدية مع سياسة الامر الواقع التى تتبعها إسرائيل.

هل هناك ما يمكن عمله؟

والواقع ان من العار على هذا الجيل من العرب، سواء كانوا فى مقاعد الحكم او بين المحكومين ان يقفوا مكتوفى الايدى امام الاختفاء التدريجي للقدس العربية بعد ان اسقط عنها صلاح الدين السيطرة الصليبية منذ سبعة قرون واذا كان من الصعب على العرب ان يحشدوا الجيوش لزحف مقدس لتحرير القدس، فانه يمكنهم على الاقل ان يقدموا الدعم لسكانها العرب وان يواصلوا تذكير انفسهم والعالم بان قضية القدس قضية حية في ضمائرهم وعقولهم

لقد دعا السيد فيصل الحسينى منذ عامين الى حملة لجمع الاموال لدعم صمود سكان القدس، وكانت نتائج هذه الحملة مخيبة للرجاء إلى ابعد الحدود ولعل استئناف هذه الحملة عبر كل اجهزة الاعلام العربية وخصوصا من خلال محطات التليفزيون العربية والفضائية والاستجابة لها من جانب الاثرياء العرب خصوصا فى الوطن العربى وخارجه لهو الخطوة الاولى والضرورية لابقاء الفلسطينيين في القدس حيث ينبغى ان يكونوا وربما حان الوقت لكى تتذكر لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الاسلامى وملك المغرب انها قد توقفت عن الاجتماعات منذ فترة ليست بالقصيرة وان اول الاعمال التى ينبغى ان تقوم بها هو الاتصال بالدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الامن وتذكيرها بان المسلمين والعرب لن يقبلوا سلاما مع اسرائيل لايضمن بقاء الاماكن المقدسة لاصحابها الاصليين تحت السلطة الاصلية التى صانتها طوال القرون السبعة الماضية ولعله من المفيد للجنة القدس ان توثق صلاتها وان تنسق مواقفها مع الفاتيكان، الذى يرفض حتى الان ان تؤول الاماكن المقدسة الى السيطرة الإسرائيلية كما لاينبغى ان تهمل كل الإطراف العربية الرسمية وغير الرسمية ان هناك قوى عديدة مستنيرة فى الولايات المتحدة بل وفى اسرائيل ترى امكانية الوصول الي تسوية تجعل من الممكن ارضاء المطالب المتنوعة بشأن القدس من جميع اطراف النزاع الفلسطينى الإسرائيلى

واخيرا فان تكوين لجان القدس الشعبية فى كل مدينة عربية وإسلامية تحمل هذه اللجان مسئولية التعريف والتذكير بالقدس في مواجهة العرب والمسلمين والرأى العام العالمي - لهو الدليل الملموس على ان القدس ليست موضوعا للبكاء فى الأغانى فحسب، وانما هى شاغل دائم للقلوب والعقول العربية والمسلمة.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	عمر الحسن
الموضوع الفرعي :	والموقف العربي	رقم العـــــدد :	٤١١٦٤
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٨/٢٠

المدينة المقدسة.. وخيارات التحرك العربي

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إذا كانت فلسطين هي جوهر ولب الصراع العربي ـ الإسرائيلي منذ قيام الدولة اليهودية في عام ١٩٤٨ فإن القدس هي لب وجوهر القضية الفلسطينية لما تحتوي عليه من أبعاد دينية وحضارية وتاريخية وسياسية معقدة ومتشابكة، فهي عند المسلمين مسرى النبي محمد «صلى الله عليه وسلم» وأولى القبلتين وثالث الحرمين وشاهدة على التاريخ العربي أيام مجده وتألقه، ورمز الانتصار الإسلامي في معركتي اليرموك في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وحطين بقيادة صلاح الدين الأيوبي، وهي عند المسيحيين مسقط رأس المسيح ومحضن كنيسة القيامة ودير السلطان وبيت لحم وغيرها من المقدسات المسيحية، كما أنها عند اليهود تقع عند قمة مخططاتهم وهي هدف للعديد من الأساطير اليهودية الدينية والتاريخية التي تجعل منها محورا للمعتقد والتحرك السياسي في ذات الوقت.

ولقد كان إدراك هذه الحقيقة هو الذي أدى إلى غياب القدس عن دعوات مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ ووثائقه المختلفة، كما غابت عن مفاوضات المرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تم ترحيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي لأنه لم يرد لها أن تكون سدا منيعا أمام الطرفين من البداية إلا أن حضورها رغم كل ذلك كان طاغيا ومباشرا بدرجة فاقت وغطت على القضايا الانتقالية محل التفاوض، حيث كانت مواقف التوتر الكبرى بين العرب وإسرائيل بعد أوسلو ١٩٩٣ حول القدس سواء بسبب النفق في ١٩٩٧ أو مستعمرة جبل أبوغنيم بعد ذلك خاصة أن إسرائيل قد كثفت من جهودها لتهويد المدينة وفرض الأمر الواقع على الأرض بها بحيث لا يجد العرب ما يتفاوضون عليه بشأنها عندما يحين موعد هذا التفاوض، وذلك من خلال سياسات الاستيطان والطرد والابعاد وتوسيع حدودها البلدية وطمس معالمها التاريخية وتغيير واقعها الجغرافي والسكاني تلك السياسات التي لم تتوقف للحظة واحدة منذ إعلان قيام الدولة العبرية وعاصمتها القدس ثم احتلال القدس الشرقية في عام ١٩٦٧ وإعلان القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل في عام ١٩٨٠ وقد زادت جهود التهويد كثافة بعد مؤتمر مدريد للسلام وفي هذا تكفي الإشارة إلى أن إسرائيل قد فتحت باب الهجرة لليهود إلى القدس على مصراعيه في حين أغلقت هذا الباب أمام عودة العرب حتى أصبح عدد اليهود اليوم أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة في مقابل ١٠٠ ألف عربي فقط أي بنسبة ٧٥٪ لليهود و ٢٥٪ للعرب وبعد أن كانت نسبة تملك الأراضي لليهود في القدس عام ١٩٧٨، ٩٤ في مقابل ٩٤٪ للعرب أصبحت هذه النسبة ٨٤٪ للإسرائيليين و ١٤٪ للعرب وحظيت المدينة باهتمام كبير في سياسة إسرائيل الاستيطانية، حيث تمكنت إسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية من إقامة ثلاثة أطواق متوالية من المستوطنات حول المدينة وتهدف إسرائيل من وراء مشروع مستوطنة أبو غنيم الأخير إلى تحقيق حلم القدس الكبرى التي تشكل ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية وحسب الخطط التي وضعها رئيس وزراء اسرائيل السابق نيتانياهو، فإن عدد اليهود في القدس سوف يصل إلى ٧٥٠ ألفا عام ٢٠٠٠ يسكنون في ١٨٠ ألف وحدة سكنية على أن تصبح مساحة المدينة ١٠٨ كم مربع بإضافة ٥٠ كم مربع أخرى من قرى وأراضي الضفة الغربية المحيطة بالمدينة.

واليوم تشغل القدس بال جميع الأطراف العربية والإسلامية والمسيحية واليهودية، حيث اقترب موعد التفاوض الرسمي عليها، ولذلك تزداد حمى المبادرات والتصريحات وإعلانات المواقف حولها في حين تبدو إسرائيل مستعدة لأن تغامر بكل العملية السلمية من أجلها وهذا ما يبدو من عمليات الاستيطان التي تجري بها على قدم وساق غير عابئة بأي اعتراضات عربية أو دولية أو قرارات الأمم المتحدة والاتفاق التام بين جميع القوى السياسية الإسرائيلية ـ على الرغم من الاختلاف بينها ـ على أن القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل إضافة إلى الاشارات الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية، التي تؤكد الفصل بين الولاية الدينية والولاية السياسية في القدس، وأنه إذا كان الفلسطينيون يرون أن القدس عاصمة لهم، فليكن الاسم دون المسمى، حيث ترشح بعض الأوساط اليهودية قرية أبوديس العربية في فلسطين للقيام بهذا الدور بعد تغيير اسمها إلى القدس ومن الناحية الأخرى، فإن الجانب الفلسطيني مدعوما عربيا وإسلاميا يصر على أن القدس هي عاصمة دولته المقبلة وأنه لا تنازل عن هذا الحق الذي يختزل في داخله مجمل القضية الفلسطينية وسنوات الصراع الطويلة بين العرب وإسرائيل والسؤال، الذي يطرح بقوة على الساحة العربية الآن في ظل كل ذلك والجميع مدعوون للبحث عن اجابته هو ما العمل؟

وفي تقديري فإن الإجابة عن هذا التساؤل تأتي في إطار عدة أمور أهمها:

أولا: استنفار عربي وإسلامي على جميع المستويات يضع القدس على قمة الأولويات والانتقال من مرحلة القول إلى الفعل الذي يوسع الخيارات أمام صانع القرار، وفي إطار ذلك تأتي أهمية عقد عدة مؤتمرات مشتركة عربية ـ إسلامية ـ مسيحية حول القدس يشارك فيها المتخصصون وعلماء السياسة والتاريخ والقانون وتركز على هدف أساسي هو وضع التصورات المختلفة لكيفية التعامل العربي مع القضية خلال الفترة المقبلة، بحيث توضع نتائج هذه المؤتمرات أمام منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية أو أمام لجنة القدس أو لجنة تشكل خصيصا لهذا الغرض للخروج بعدة سيناريوهات للتحرك والتفاوض تخرج العالم العربي والإسلامي من حالة رد الفعل إلى الفعل نفسه ومن حالة الارتباك بين المبادرات والمقترحات العديدة التي تأتي من خارجه إلى حالة المبادرة.

ثانيا: على الرغم من أن الفلسطينيين هم أصحاب القضية الأساسيون والمعنيون مباشرة بها، فإنها قضية عربية ـ إسلامية ـ مسيحية في نفس الوقت ومن مصلحة الطرف الفلسطيني استثمار أبعادها الثلاثة تلك، حيث يشعر المسيحيون بالقلق على مقدساتهم في القدس تحت حكم اليهود، وتولي الفاتيكان أهمية كبيرة للمدينة ومستقبلها، وتحتل القدس أهمية محورية في العالم الإسلامي كله حتى أن حريق المسجد الأقصى في ١٩٦٩ كان هو السبب المباشر في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي اتخذت من جدة مقرا مؤقتا لها إلى «حين تحرير القدس» وعلى هذا فإن العرب والفلسطينيين في حاجة إلى التفكير بصوت عال مع المسلمين والمسيحيين حول القدس، خاصة أن للمنظمات الصهيونية قد سبقتنا إلى ذلك من خلال الترويج لما يسمى بالحضارة اليهودية المسيحية والتحالف مع المنظمات الأصولية المسيحية، وخاصة في الولايات المتحدة وكان التحرك الإسرائيلي تجاه الفاتيكان هو السبب في اعترافه بها في ١٩٩٦ وطابع التهدئة الذي أصبح يغلف مواقفه تجاهها «تجاه قضية المقدسات المسيحية في القدس منذ ذلك الحين.

ثالثا: دعم الوجود الفلسطيني في القدس، فهناك ١٧٠ ألف فلسطيني يعيشون في المدينة ولهم مؤسساتهم الخاصة، التي تقف ضد إجراءات التهويد وطمس الهوية إلا أن هؤلاء يحتاجون إلى الدعم والمساندة حتى يستطيعوا الاستمرار في مقاومة إجراءات قمعهم وتهويدهم، ففي رسالة إلى جميع العرب قال فيصل الحسيني مسئول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية «لكي تظل المؤسسات العربية في القدس واقفة على أقدامها فهي بحاجة إلى ٣٠ مليون دولار في السنة أي ٢،٥ مليون دولار في الشهر

رابعا: مع اختلاف المواقف العربية والإسلامية حول القدس فلكل دوره في معركة المدينة المقدسة الذي يجب عدم إستبعاده ولكل رأيه، الذي يجب عدم الحجر عليه ولكن في النهاية لابد من موقف واحد فلم يعد في الوقت الكثير ولم يعد في الفرص الضائعة إلا فرصة واحدة هي فرصة الاتفاق حول القدس.

الموقف الأوروبى

القدس
والموقف الاوروبى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	التحول الى دور سياسى اوروبى اكثر نشاطا فى عملية السلام	هانى خلاف	(كتاب) نحن واوربا		١٩٩٧	٩٧
٢	صدمة فى اسرائيل من موقف اوروبا تجاه القدس	سائدة حمد	الحياة	١٣١٥٣	١٩٩٩/٣/١٢	١٠٩
٣	أزمات اسرائيل مع نفسها ومع العالم	بلال الحسن	الحياة	١٣١٦٣	١٩٩٩/٣/٢٢	١١٠
٤	الاتحاد الاوروبى والتسوية والقدس	أحمد صدقى الدجانى	الاهرام	٤١١٧١	١٩٩٩/٨/٢٧	١١١

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الاوروبي	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

التحول إلى دور سياسى أوروبى أكثر نشاطا فى عملية السلام

اتسمت مرحلة ما بعد سبتمبر ١٩٩٦ بتحركات ومواقف من جانب الاتحاد الأوروبى وبعض الدول الأعضاء تستهدف تنشيط الدور الأوروبى فى مواجهة المصاعب التى تتعرض لها عملية السلام ، واضطلاع الاتحاد بدور سياسى وعدم الاكتفاء بالدعم الاقتصادى . ومما يؤهل الاتحاد لذلك تحمله للجزء الأكبر من المساعدات للفلسطينيين (٧٥٪ منها) بالإضافة لكون أوروبا الشريك التجارى الأول لإسرائيل .

وبجانب الدور الاقتصادى كان للاتحاد الإسهام الأساسى فى تكوين الشرطة الفلسطينية وتدريبها وتمويلها ، ودعم الانتخابات الفلسطينية ، كما قدم خطاب تطمينات إلى الرئيس عرفات إتصالا بتوقيع اتفاق الخليل .

وقد صدر عن الاتحاد الأوروبى عدة تصريحات معربة عن القلق تجاه الممارسات الإسرائيلية بما فى ذلك الأحداث المرتبطة بفتح نفق المسجد الأقصى ومناشدة الأطراف المعنية بتنفيذ الاتفاقات المبرمة . وفيما يلى رصد لأهم هذه التصريحات والمواقف :

* إصدار الرئاسة الأيرلندية لبيان فى ٩/٢٦ أوضحت فيه أن الأحداث المرتبطة بفتح نفق المسجد الأقصى تهدد العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بالانهيار وناشدت الأطراف المعنية تنفيذ الاتفاقات الموقعة والمضى للمرحلة التالية من المفاوضات كما تم تحديدها فى اتفاقات أوسلو .

* توجيه رسالة شديدة اللهجة أثناء مقابلة الترويكا لوزير خارجية إسرائيل فى نيويورك فى سبتمبر ١٩٩٦ وحث الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات ملموسة لمواصلة المفاوضات مع الجانب الفلسطينى والتنبيه بأن تداعيات الأحداث الأخيرة ستعرض مصداقية إسرائيل للاهتزاز .

* اجتماع الترويكا بالرئيس عرفات فى أول أكتوبر ٩٦ وتصريح وزير خارجية أيرلندا عقب اللقاء أن الاتحاد يرى أن مسئولية استئناف مسيرة السلام تقع على عاتق إسرائيل موضحا ضرورة إحترام إتفاقيات أوسلو .

* جاء بيان لوكسمبورج (أكتوبر ١٩٩٦) ليعزز الموقف الأوروبى المؤكد على تمسك الاتحاد بالأسس التى إستندت عليها عملية السلام ، ومن أهم النقاط التى تضمنها :

أ- مناشدة الجانبين الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٠٧٣ الصادر فى ١٩٩٦/٩/٢٨ والامتناع عن أية أعمال من شأنها تصعيد العنف .

ب- دعوة الحكومة الإسرائيلية لعدم معاودة إدخال قواتها إلى المنطقة (أ) الخاضعة للسلطة الفلسطينية .

ج- التأكيد على موقف الاتحاد تجاه القدس الشرقية وعدم خضوعها تحت السيطرة الإسرائيلية .

د- تحديد عدة إجراءات هامة بالنسبة لعملية السلام :ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها متضمنة بذلك إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل وإطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين . ورفع الإغلاق عن الأراضي الفلسطينية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية. واستئناف التعاون بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لضمان الأمن الداخلي في إسرائيل والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية . والامتناع عن الإجراءات التي من شأنها تهديد مفاوضات الوضع النهائي (مثل ضم الأراضي ، هدم المنازل ، بناء المستوطنات وتوسيعها) . والبدء في المرحلة التالية من المفاوضات كما هو منصوص عليه في إعلان المبادئ.

هـ- التأكيد على أهمية إتفاق المشاركة الأوروبي المتوسطي الذي يتأسس على الالتزام المشترك بعملية السلام ودعوة الاتحاد - في هذا الإطار - لإسرائيل لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع منظمة التحرير الفلسطينية .

اتصالا بذلك جاء قرار قمة دبلن في ٩٦/١٠/٥ بإيفاد وزير الخارجية الأيرلندي للمنطقة وأعقبه قرار مجلس الشئون العامة (في أكتوبر ٩٦) بتعيين " Miguel Angel Morationos " سفير أسبانيا لدى إسرائيل مبعوثا للاتحاد لمتابعة عملية السلام (شغل من قبل منصب مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الأسبانية

وساهم في الإعداد لعقد كل من مؤتمر مدريد وبرشلونة ، ويتميز باحتفاظه بعلاقات وثيقة مع طرفي النزاع وكذلك مع الجانب الأمريكي) .

وقد طرح مانويل مارين نائب رئيس اللجنة الأوروبية عدة خيارات أمام الاتحاد من خلال الورقة غير الرسمية التي قدمها لاجتماع مجلس الشئون العامة في ٢٨ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٦ :

أ- أن يكون الاتحاد راعيا مشتركا في عملية السلام .

ب- أن يحصل الاتحاد على وضع خاص " SPECIAL STATUS " (أقل من راع مشترك وبذلك يحصل على كافة المعلومات وحق الاشتراك في التشاور) .

ج- أن يطلب حضور الاجتماعات .

د- أن يطلب أن يكون له دور أكبر في الأجهزة المعنية بالموضوعات الاقتصادية .

هـ- أن يتم أخذ رأى الاتحاد في جميع الموضوعات التي تتضمن مساهمته المالية .

وفيما يخص الإجراءات التي يمكن إتخاذها للتأثير على الموقف الإسرائيلي ، أوضحت الرئاسة الأيرلندية (رئاسة الاتحاد) أن الاتحاد قد تدارس الإمكانات والوسائل المتاحة دون أن يلزم نفسه بإتباع أسلوب معين . وقد إستبعد مانويل مارين نائب رئيس اللجنة قدرة المجلس الوزاري على فرض عقوبات في ضوء المعارضة المتوقعة من بعض الدول .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

وبوجه عام يلاحظ وجود تفاوت فى المواقف بين أعضاء الاتحاد فيما يخص حدود الدور الأوروبى فى عملية السلام ، فبينما تدعو فرنسا وإيطاليا وأيرلندا للمساهمة بدور سياسى أكبر ، ترى ألمانيا أن ينحصر الدور فى الاستعداد لمساعدة الجانبين إذا طلبا ذلك مع عدم المبالغة فى أهمية الدور الذى يمكن القيام به . كما ترى هولندا (التى تتولى رناسة الاتحاد من يناير ١٩٩٦) أنه من الفضل أن يأتى الضغط من داخل إسرانيل نفسها لما قد يؤدى إليه الضغط الخارجى من نتائج عكسية ، وإن كانت تؤكد على أهمية الدور السياسى والتواجد الأوروبى لدفع عملية السلام بصرف النظر عن شكليات هذا التواجد .

ومن ناحية أخرى ظهرت بعض الاتجاهات داخل البرلمان الأوروبى وكذلك بعض البرلمانات الوطنية التى تدعو لربط المسائل المتعلقة بالعلاقات أو التعاون مع إسرائيل بمواقفها من عملية السلام .

وقد طالب قرار البرلمان الأوروبى حول عملية السلام فى الشرق الأوسط الصادر فى ٩٦/١١/١٤ المجلس الوزارى بتبنى تحرك مشترك يسمح للاتحاد بأن يكثف اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية والدول الأخرى فى المنطقة . قام رئيس البرلمان " klaus hansch " بزيارة إسرائيل (١٧-١٩ نوفمبر ٩٦) ثم قام بعد ذلك بزيارة غزة وأريحا .

ويحرص الاتحاد فى المرحلة الحالية على إعطاء الفرصة للمبعوث للقيام بمهمته والحصول على تعاون مختلف الأطراف وذلك بمنأى عن البيانات السياسية العلنية التى يرى الاتحاد أنها من الممكن أن يترتب عليها نتائج سلبية قد تحول دون تعاون الحكومة الإسرائيلية مع المبعوث .

كما يلاحظ أن الاتحاد يركز جهوده على المجالات الآتية :

أ- تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين وفتح ميناء ومطار غزة كما أبدت هولندا (رناسة للاتحاد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦) استعدادا لدعم ميناء غزة تكنولوجيا وماديا حتى يمكن تأمين المخاوف الأمنية الإسرائيلية - وهو ما وافق عليه الجانب الإسرائيلى .

ب- التركيز على موضوع المستوطنات والقدس حيث تم الاتفاق بين وزراء خارجية الاتحاد فى ديسمبر ١٩٩٦ على إنشاء آلية للمراقبة بشأن القدس" JERUSALEM WATCH" وأخرى حول المستوطنات" SETTLEMENTS WATCH" تضم الأولى قناصل دول الاتحاد فى القدس ، وتضم الثانية سفراء هذه الدول فى تل أبيب .

ج- إرساء الثقة بين أطراف عملية السلام ، ومحاولة إحياء المسار السورى واللبنانى ، وكذلك المفاوضات متعددة الأطراف .

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧

مهمة المبعوث الأوروبى :

أقر مجلس الشئون العامة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦ تعيين المبعوث بصورة رسمية، واتفق على أن يكون مقره والفريق الذى يعمل معه فى بروكسل كما أن هناك احتمالا بأن يعين نائب له يكون مقره فى المنطقة (ولم يستبعد المستشار السياسى لسفارة إسرائيل فى بروكسل فكرة إقامة مكتب اتصال خاص بالمبعوث فى تل أبيب فى ضوء عدم وجود ممانعة رسمية لذلك على الأقل حتى الآن بهدف تسهيل مهمته فقط) .

وتم اختيار السيد " LUCINI ALFONSO MATTEO " كمساعد للمبعوث بالإضافة إلى تعيين ثلاثة مستشارين له (سياسى واقتصادى وصحفى) ، واعتماد ١٣ر٢ مليون وحدة نقد أوروبية كميزانية لهذه المهمة (وهى ميزانية قابلة للزيادة فى حالة إذا ما اقتضت الحاجة)

وتحددت مهمة المبعوث فى :

أ- إجراء الاتصالات مع الأطراف المعنية بعملية السلام والدول الأخرى فى المنطقة ومع الولايات المتحدة والدول المهتمة بعملية السلام والمنظمات الدولية ذات الصلة وذلك للتنسيق معهم فيما يخص عملية السلام .

ب- مراقبة مفاوضات السلام بين الأطراف والاستعداد لإبداء مشورة الاتحاد والمساعى الحميدة إذا طلبت الأطراف المعنية ذلك .

ج- المساهمة - إذا طلب منه ذلك - فى تنفيذ الاتفاقات الدولية التى تم التوصل إليها ، والاتصال بالأطراف من خلال الطرق الدبلوماسية فى حالة عدم تنفيذ بنود هذه الاتفاقات .

د- الاتصال بأطراف الاتفاقات الخاصة بعملية السلام لدعم الالتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية بما فى ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون .

هـ- إطلاع أجهزة المجلس الوزارى على إمكانية تدخل الاتحاد فى عملية السلام وكذلك حول أفضل السبل لمواصلة مبادرات الاتحاد ، وما يتعلق بالجوانب السياسية للمشروعات التنموية التى يقوم بها .

و- مراقبة التحركات التى تتم من أى طرف والتى قد تضر بنتائج مفاوضات لوضع النهائى.

ى- أن يعمل المبعوث وفقا لتوجيهات رئاسة مجلس الشئون العامة وأن يقدم التقارير إليها بصورة منتظمة وكلما دعت الحاجة ، كما سيكون للجنة الأوروبية دور فيما يخص هذه المهام .

الموضوع الرئيسي : . القدس — اسم كاتب المقال : هاني خلاف
الموضوع الفرعي : والموقف الاوروبي — رقم العـــــدد :
المصــــــدر : (كتاب) نحن واوروبا — تاريخ الصـدور : ١٩٩٧

وتضمنت أهم تصريحات المبعوث عقب تعيينه :

– أهمية استخدام الإطار المتوسطى كآلية لتحقيق السلام فى منطقة المتوسط ، والشرق الأوسط نظرا للتزاوج الهام بينهما .

– أن من ضمن مهامه مراقبة تطبيق الاتفاقات الدولية وخلق ما أسماه " EUROPEAN PEACE WATCH " لمتابعة عملية السلام .

– ضرورة أن يتحرك بخطوات محدودة ولكن قوية التأثير والفعالية مؤكدا على أن الاتحاد تتوافر لديه الإرادة السياسية لتفعيل دوره فى المنطقة مضيفا بأنه سيتحرك بشكل مكمل للدور الأمريكى .

– الإشارة إلى أن " ميثاق العلاقات الأوروبية – عبر الأطلنطية " الذى وقعه الاتحاد مع الولايات المتحدة فى مدريد فى ١٩٩٥ يسمح له بالحصول على معلومات خاصة بتطورات عملية السلام عبر القنوات المختصة .

– الإشارة إلى حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره ، موضحا أنه لا يوجد اتفاق بين دول الاتحاد حول مسألة قيام دولة فلسطينية مستقلة .

– أنه سيركز مهمته حاليا مع الجانب الفلسطينى على تخفيف إغلاق أراضى الحكم الذاتى وعلى تحسين سبل الاتصال وأنه لن يشارك فى المفاوضات الخاصة بالخليل إلا إذا طالبت الأطراف بذلك . وأن ما يهدف إليه ليس الإشتراك فى المفاوضات السياسية المباشرة وإنما المساهمة فى إرساء الإجراءات التى تكفل البناء التدريجى للثقة بين الأطراف .

– أنه سيقترح تشكيل مجموعة عمل من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن عبور العاملين بعقود والشخصيات العامة للحدود .

– أنه يأمل فى التحول من الوضع الراهن إلى إقامة منطقة شرق أوسطية مشتركة " MIDDLE EAST COMMON AREA" متواصلة فيما بينها .

– أنه يهتم بقضايا الجانب اللبنانى وسيدرس معهم ما يمكن عمله من أجل إعادة إعمار لبنان، وأنه لا يمكن تجاهل سوريا للتوصل إلى مفهوم شامل لعملية السلام .

– الاهتمام بإقامة علاقة متميزة مع مصر باعتبارها أكبر الدول العربية ، وضرورة جنى ثمار مؤتمر برشلونة .

وقد لخص " مورايتنوس " تصوره للتحرك الأوروبى فى الآتى :

أ– إرساء آلية للمتابعة مع الأطراف للتغلب على عدم المشاركة الأوروبية المباشرة فى المفاوضات .

ب– الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول سبل التحرك الأوروبى ، والتواجد المستمر فى المنطقة .

ج– السعى للحصول على ثقة الجانب الإسرائيلى ، وتكثيف الاتصال بالرأى العام الإسرائيلى بمختلف تياراته .

د- التنسيق الكامل مع الجانب الأمريكي .

هـ- التركيز على موضوع المستوطنات والقدس ، وتطوير موقفهم بالنسبة لزيارات بين الشرق .

و- محاولة إحراز تقدم في المسار السوري ، وإحياء المفاوضات المتعددة الأطراف .

وقام " موراتينوس " بعدة جولات في المنطقة حيث زار القاهرة في ٧ و ٨ ديسمبر ١٩٩٦ ، وزار إسرائيل أكثر من مرة وحمل رسالة من إسرائيل إلى سوريا حول إستئناف المفاوضات ، كما زار المغرب حيث طالب الملك الحسن باستئناف دور الوساطة في عملية السلام وتفعيل علاقات بلاده مع إسرائيل .

كذلك أجرى المبعوث في أوائل فبراير ١٩٩٧ مباحثات في واشنطن مع المنسق الأمريكي " دينيس روس " تناولت المسار الفلسطيني ، وكذلك كلا من المسار السوري واللبناني وقد لاحظ المراقبون في أعقاب تلك المباحثات ما يلي :

أ- اتفاق الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة في الرأى حول صعوبة التوصل إلى تسوية على المسار اللبناني بطريقة منفصلة عن المسار السوري .

ب- أن بعض الدول الأوروبية على استعداد للمشاركة في قوات أو فرق للمراقبة في جنوب لبنان في حالة التوصل إلى تسوية (تجدر الإشارة إلى أن " موراتينوس " سبق وأن أعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة بمبلغ قدرة ٨٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية لإعادة بناء لبنان).

ج- حرص الجانب الأمريكي على عدم عزل سوريا ، والتركيز على استئناف المفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام ، والتأكيد على أن أوروبا يمكنها أن تقوم بدور في بناء الثقة بين إسرائيل وسوريا خاصة بالنسبة للمجال الأمني حيث يمكن أن تقبل سوريا تواجد أجهزة إنذار مبكر في الجولان بإدارة أوروبية .

وقد تم الاتفاق على قيام المبعوث الأوروبي والمنسق الأمريكي بزيارة مشتركة إلى الأردن ، والتعاون في موضوع الحظر المفروض على الأراضي الفلسطينية.

التقرير الأول لموراتينوس :

تضمن التقرير الذى عرضه " موراتينوس على وزراء خارجية الاتحاد في اجتماعهم في ١٩٩٧/١/٢٠ ما يلي :

أ- أن جهوده في المرحلة الأولى ركزت على محاولة تعزيز إجراءات بناء الثقة بين أطراف عملية السلام .

ب- أن اتصالاته مع الحكومة الإسرائيلية لتخفيف الضغوط عن السكان الفلسطينيين بدأت تؤتي بعض الثمار حيث تم إنشاء " لجنة توصية " في الخارجية الإسرائيلية للبت في المشكلات المتعلقة بعملية الإغلاق وأن السلطات الإسرائيلية تعهدت له بتنفيذ ثلاثين بندا من الإجراءات الخاصة بتحسين الأحوال المعيشية (آخرها السماح للصيادين من قطاع غزة بدخول المياه الإقليمية لإسرائيل) .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصــدور :	١٩٩٧

ج- أنه أبرز للجانب الإسرائيلى الأهمية التى يوليها الاتحاد لبدء تنفيذ ميناء ومطار غزة وأنه طرح إمكانية مساهمة أوروبا فى مسألة المرور الآمن وتسهيل عبور المنافذ الحدودية (تم الاتفاق مبدئيا على إمكانية تقديم أوروبا لأجهزة أشعة فرنسية متقدمة للكشف السريع عن المتفجرات فى الشاحنات) .

د- أهمية صياغة أوروبا لأفكار ومواقف إزاء القضايا الشائكة فى الحل النهائى.

هـ- أنه بصدد صياغة أفكار حول كيفية تعامل الاتحاد مع بين الشرق .

و- أن القناصل العامين للاتحاد الأوروبى فى القدس سيقومون بإعداد تقرير حول إمكانية تقديم دعم أوروبى وسياسى وفنى لإنجاح الانتخابات المحلية الفلسطينية فى م منطقتى "ب" ، "ج" فى المرحلة المقبلة .

ز- أهمية إحياء المسار السورى واللبنانى ، وأهمية إحياء المفاوضات المتعددة الأطراف .

ح- إمكانية اضطلاع أوروبا بدور لوضع الاتفاقات المائية بين الأردن وإسرائيل موضع التنفيذ وتشجيع تبادل الاستثمار .

ط- ضرورة استمرار التشاور الوثيق مع مصر .

اقتراح جديد وجرىء للمبعوث الأوروبى (بدلا من صيغة الأرض مقابل السلام)

أمام تفاقم الموقف السياسى فى الشرق الأوسط بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية إزاء استئناف مباحثات السلام على الجبهة السورية واللبنانية - تقدم موراتينوس (المبعوث الأوروبى) إلى رئاسة الاتحاد الأوروبى باقتراح صيغة بديلة للصيغة التى سبق إقرارها فى مؤتمر مدريد (الأرض مقابل السلام) وفى صيغته الجديدة اقترح موراتينوس (الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل) وقد رأى السفير موراتينوس فى شرحه لهذه الصيغة أنها تحقق الأهداف الآتية :

أ- انسحاب إسرائيل من الجولان وجنوب لبنان .

ب- تحقيق الأمن لإسرائيل بما فى ذلك ما يتعلق بتوفير موارد منتظمة للمياه . كما يمكن تصور وجود قوات دولية أو إنشاء مناطق منزوعة السلاح فى الأراضى التى يتم الانسحاب منها .

ج- أن السلام سوف يتحقق نتيجة لتحقيق هذه المعادلة الجديدة .

وترى بعض الدوائر العربية أن مجرد التفكير فى إحلال صيغة بديلة عن الصيغة التى اتفق عليها جميع الأطراف فى مدريد - بما فيهم إسرائيل آنذاك - يعتبر تراجعا معيبا لا يليق بمكانة الدور الأوروبى الذى احتفظ طوال السنوات الخمس اللاحقة على مدريد بمصداقيته وتجانسه واستمراره على مواقفه المبدئية .

الموضوع الرئيسي : القدس
اسم كاتب المقال : هاني خلاف
الموضوع الفرعي : والموقف الاوروبي
رقم العدد :
المصدر : (كتاب) نحن واوروبا
تاريخ الصدور : ١٩٩٧

ويرى آخرون – على الجانب العربي أيضا – أن الصيغة الجديدة تعطى إسرائيل ذريعة لإعادة احتلال الأراضي التي تنسحب منها في حالة ما إذا فسرت – من طرفها الانفرادي – أى خطوة أو إجراء أو تحرك سوري أو لبناني على أنه مهدد للأمن . لأن القاعدة عندئذ ليست تكمن في أحقية سوريا ولبنان في أراضيها – وإنما في الملاءمة السياسية المختارة إسرائيليا لما يحقق أمنها وأمنها فقط .

بعض مؤشرات التوجه الأوروبي من خلال ردود الفعل الأخيرة :

يعتبر بعض المراقبين أن ردود فعل الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الأعضاء فيه إزاء توقيع إتفاق الخليل في يناير ١٩٩٧ وإزاء قرار الحكومة الإسرائيلية بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية من أبرز المؤشرات الدالة على طبيعة الانتقال النوعي في المواقف الأوروبية إزاء أزمة الشرق الوسط وكذلك حدود الفاعلية في هذه المواقف .

وفيما يلي عرض لردود الفعل الأوروبية إزاء هذين الحادثين الهامين اللذين شغلا الاهتمام الإقليمي والدولي منذ بدايات عام ١٩٩٧ .

أولا : ردود الفعل الأوروبية إزاء توقيع اتفاق الخليل :

اللجنــــــة الأوروبية :

رحب رئيس اللجنة الأوروبية " جاك سانتير " ونائب رئيس اللجنة " مانويل مارين " بالاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول الخليل . وذكر " سانتير " بدور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام من خلال اتصالات السفير " موراتينوس " علما بأن الأخير عرض الاتفاق وعناصر خطاب الضمان الأوروبي خلال اجتماع يوم ١٧ يناير ١٩٩٧ لمجموعة العمل المعنية بمسيرة السلام في إطار الاتحاد الأوروبي، وقد أبدت بعض الوفود رغبتها في بدء البحث في كيفية استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني .

وتم الاتفاق في إطار الاجتماع المذكور على أهمية استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف خاصة تلك المتعلقة بالتعاون الإقتصادي الإقليمي وكذلك المتعلقة بالبيئة والذي عرضت أسبانيا استضافة اجتماعها القادم في غرناطة .

الــــدول الأعضــــاء :

- **فرنســــا :**

رحبت فرنسا بإتمام الاتفاق وصفته بأنه يمثل انطلاقة جديدة لعملية السلام بكافة مكوناتها، وسيكون من المهم السعي حثيثا لوضع باقي بنود الاتفاق المرحلي حول الضفة وغزة موضع التنفيذ .

كما أعربت عن تقديرها للتحرك الدبلوماسى للولايات المتحدة وحرصها على توجيه الشكر للرئيس مبارك والملك حسين لإسهاماتهما الشخصية فى إنجاح المفاوضات ، والتأكيد على أن فرنسا ستواصل مشاركتها الفعالة فى تنفيذ الحكم الذاتى وبناء السلام بالتنسيق مع شركائها الأوروبيين .

وذكر المتحدث الرسمى باسم الخارجية أن المبعوث الأوروبى " موراتينوس " قد سلم خطاب ضمانات أوروبيا يتكامل مع خطاب الضمانات الأمريكى وأن هذه تعد سابقة تؤكد التفاعل الأوروبى الأكثر نشاطا فى عملية السلام وهو ما دعت إليه فرنسا دائما .

• أسبانيـــــا :

جاء فى بيان للخارجية أن الحكومة الأسبانية تلقت بارتياح نبأ التوقيع على الاتفاق الذى يمثل دفعة حيوية لمواصلة عملية السلام على أساس المبادئ المقررة فى مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو.

• النمســـا :

عبر كل من المستشار " فرانيتسكى " ونائبه وزير الخارجية " شوسيل " فى بيان عن ترحيبهما باتفاق الخليل بين إسرائيل والفلسطينيين ووصفاه بأنه مرحلة هامة وبناءة نحو إحلال السلام فى الشرق الأوسط وأن من شأن هذا توفير مناخ بين مختلف الأطراف المعنية والاستقرار والأمن فى المنطقة .

وناشد المستشار ونائبه الاتحاد الأوروبى بعدم الاكتفاء بمتابعة تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط عن بعد ولكن لا بد من المشاركة الفعالة فى هذه العملية فى ضوء مسئولية أوروبا عن تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة .

• أيرلنـــدا :

أدلى " ديك سبرنج " نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بتصريح رحب فيه بالتطورات الأخيرة وأشار أنها مشجعة وأعرب عن التهنئة للجانبين على قوة التزامهم بعملية السلام .

• إيطاليـــا :

أعربت الحكومة الإيطالية عن ارتياحها التام للتوصل إلى الاتفاق وأوضحت أنه يتوج التزام الذين عملوا بنشاط - مثل إيطاليا - لمساندة عملية السلام ، سواء على المستوى الثنائى أو عن طريق تشجيع ودفع جهود الاتحاد الأوروبى ، وأكدت أن إيطاليا على استعداد للمشاركة فى القوة التى ستنتشر فى الخليل لضمان أمن المدينة.

وأشارت إلى أملها فى أن يؤدى الاتفاق إلى فتح الطريق أمام تنفيذ الإلتزامات الأخرى الواردة فى الاتفاقيات ، وأن يسمح المناخ الجديد بتقدم جديد يضع فى النهاية حدا لإغلاق الأراضى الفلسطينية والانطلاق الشامل نحو التعاون الاقتصادى لما فيه مصلحة الشعبين سواء الفلسطينى أو الإسرائيلى ، وذلك أيضا بفضل أعمال البنية الأساسية الكبرى مثل ميناء غزة والخطوط الجديدة للمواصلات المباشرة بين أهم المراكز الفلسطينية .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هاني خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الاوروبي	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

كما يرى الإيطاليون أن خطاب الضمان الأوروبي (وجهته الرئاسة الهولندية إلى عرفات) جاء في صياغة بالغة العمومية ولا يحقق التوازن المطلوب بالنظر إلى لهجة الخطاب الأمريكي الموجه إلى نتنياهو والذي يحمل عرفات مسئولية الحفاظ على الأمن ومواجهة الإرهاب في غزة والضفة الغربية .

ورغم التفاؤل الذي يشعر به الإيطاليون لتوقيع الاتفاق إلا فأنهم يرون أنه أبرم بضغط من الجانب الأمريكي لاعتبارات تتعلق بموعد بدء فترة الرئاسة الثانية للرئيس " كلينتون " كما يشعرون أن عقد الاتفاق أدى إلى غياب ورقة ضغط هامة كان المجتمع الدولي يستخدمها مع " نتنياهو " ويتوقعون أن يحاول الأخير استغلال الوقت لصالحه والتسويف في التوصل لاتفاق بشأن الوضع النهائي والقدس .

• الســـــويد :

أعربت " لينافالين " وزيرة الخارجية السويدية عن الارتياح للانسحاب الإسرائيلي من مدينة الخليل ، وأضافت أن من أهم الأمور المتبقية في المرحلة النهائية وفي إطار إعلان عام ١٩٩٣ وضمن أمور أخرى هي موضوعات القدس والمستوطنات والموضوعات ذات الطابع الحدودي . وأضافت أن عمليات إغلاق مناط الحكم الذاتي يجب أن تتوقف حتى تتوافر المقومات اللازمة لنمو الاقتصاد الفلسطيني . وأشارت الى أن كلا من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية قد وجهتا الدعوة لست دول من بينهم السويد للمشاركة ضمن قوة المراقبة متعددة الجنسيات التي من المزمع تمركزها في مدينة الخليل عند بدء تنفيذ الاتفاق .

• ألمانيـــــا :

بعث المستشار هيلموت كول ببرقية لكل من نتنياهو وياسر عرفات أشاد فيها بالتوقيع على الاتفاقية وأكد استمرار دعم بلاده لعملية السلام . كما أشاد بالمساندة التي قدمتها كل من الولايات المتحدة والأردن لعملية التفاوض والتي أسهمت بشكل كبير في التوصل إلى اتفاق .

• بريطانيـــــا :

رحب وزير الخارجية البريطاني ، وأشاد على نحو خاص بتدخل الملك حسين والذي بنى على ما سبق بذله من جهود من جانب الولايات المتحدة وباقي المجتمع الدولي ، كما أشار إلى أهمية التحريك السريع للعناصر الأخرى المعلقة من الاتفاق الانتقالي أخذا في الاعتبار أن عملية السلام ينبغي أن تستمر في التقدم .

• بلجيكـــــا :

ترى الخارجية أن اتفاق الخليل خطوة للأمام ، إلا أنه يجب توخي الحذر بالنسبة لمدى التزام إسرائيل بتنفيذ بقية مراحل الانسحاب من الضفة الغربية ، وخاصة بعد ما تلقى الجانب الإسرائيلي خطاب الضمان الأمريكي الذي يعطي له حق تحديد عمق الانسحاب من المناطق "ب"،"ج" وقد وصف مصدر بالخارجية خطاب الضمان الأمريكي بأنه " محير "PUZZLING" ".

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعى :	والموقف الاوروبى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٧

ورد فعل الجامعة العربيه على مسار .

تحليل عـام لطبيعـة ودلالات التحـرك الأوروبـى السياسـى إزاء عمليـة السلام :

من مجمل التطورات والتحركات والمقررات السابق ذكرهـا يتبين أن هنـاك مـا يمكن توصيفه بالانتقال النوعى للموقف الأوروبى إزاء عملية السلام .بما يقترب من الرؤية العربية ولكنه لا يتطابق معها بالضرورة (*) .

فهو انتقال من مجرد الدور الداعم اقتصاديا لعملية السلام إلى دور مشـارك فـى صياغة ومتابعة جوانبها السياسية (استكمالا للدور الأمريكى) . ومن دائرة التعبير اللفظى والرمزى إلى دائرة التحرك فعليا وميدانيا ومـن خـلال آليـات عمليـة بـالقرب من مواقع الأحداث وتطوراتها . ومن دائرة ردود الفعل القطرية والمنفردة والجزئيـة إلى ردود فعل جماعية تعكس فى كثير من الأحـوال توجهات وسياسيات جماعيـة تجاه (المتوسط) (والشرق الأوسط) بل وتجاه توازنات الأقطاب الدوليـة فـى العـالم على اتساعه . ومن مجرد الاهتمام العاجل والمباشر بالقضايا السياسية إلـى الاهتمـام أيضـا باستشـراف قضايـا المسـتقبل متوسـط وبعيـد المـدى ومشـاكله (لمسـألة شـكل وطبيعة الكيان الفلسطينى المنتظر وإطـاره السيادى وتوجهاتـه السياسية - ومسـألة ترتيبات الأمن الاقليمية - وشروط التنمية المستدامه ، وبناء الديمقراطيـة .. والميـاه .... إلخ) .

مدى فاعلية هذا الدور الأوروبى والاعتبارات الحاكمة له :

هناك مجموعتان من الاعتبارات التى تحكم فاعلية هذا الدور الأوروبى السياسى فى عملية سلام الشرق الأوسط :

المجموعة الأولى : اعتبارات إيجابيـة تـبرر هـذا وتزيـد مـن صدقيتـه وحيويتـه وتوسع من دائرة القبول به ليس فقط لدى الشارع الأوروبى بـل أيضـا لـدى أطـراف النزاع المباشرين فى الشرق الأوسط ومن بين ذلك مثلا :

المردودية السياسية والاقتصاديـة المنتظـرة لأوروبـا فـى حالـة اسـتقرار السـلام بالشرق الأوسط وجنوب المتوسط .

الخبرة التاريخية لأوروبا بالمسألة اليهودية .

الالتزامات القانونية والسياسية وفقـا للشـرعية الدوليـة (قـرارات مجلـس الأمـن على وجه التحديد).

الحرص على تأكيد الهويـة السياسـية الأوروبيـة الخاصـة داخـل إطـار التحـالف الغربى عموما وأهمية عدم ترك المجال كاملا للولايات المتحدة فى المنطقة المتاخمة جنوب وشرق البحر المتوسط .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	هانى خلاف
الموضوع الفرعي :	والموقف الاوروبى	رقم العـــــدد :	
المصـــــــــدر :	(كتاب) نحن واوروبا	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧

الانعكاسات المباشرة لأخطار عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط على الأمن الأوروبى العام وأمن فرادى دول الاتحاد الأوروبى (الانتشار النووى -الإرهاب - الهجرة- المخدرات ..الخ) .

التواجد التاريخى والثقافى لبعض الدول الأوروبية فى العالم العربى .

وأما المجموعة الثانية : فهى تضم الاعتبارات التى تسلب أو تضعف من فاعلية الدور الأوروبى وهى على وجه التحديد :

إصرار بعض الأطراف على تنحية أى تدخل من جانب أية أطراف أخرى والانفراد بضبط وإدارة عملية التسوية السياسية فى الشرق الأوسط .

استمرار بعض بؤر المشكلات السياسية المعلقة بين بعض الأطراف الأوروبية وبعض أطراف الشرق الأوسط (عقدة الذنب الألمانية تجاه اليهود - مشكلة لوكيربى - التخوف الأوروبى من الاتجاهات الإسلامية) .

التباينات الداخلية فى توجهات دول الاتحاد الأوروبى والتى تتوزع بين حرص البعض على الانغماس فى أدوار جديدة بالشرق الأوسط مقابل توجهات أخرى تهتم أساسا بمستقبل الأوضاع والترتيبات فى شرق ووسط أوروبا .

عدم تبلور سياسة أمنية ودفاعية موحدة للاتحاد الأوروبى وبالتالى عدم وضوح إمكانية تحقيق توافق تام بين الدول الأعضاء بشأن حدود الحركة الواجبة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآليات هذا التحرك .

قوة اللوبى الصهيونى داخل مؤسسات صناعة السياسة الخارجية واتخاذ القرار فى الاتحاد الأوروبى .

تشكك بعض الأطراف العربية فى حقيقة النوايا الأوروبية واحتمالات وجود مخططات خفية من وراء الستار .

الشواغل الأوروبية الداخلية والحاجة إلى ترشيد توظيف الموارد لمعالجة مشكلات البطالة والجريمة وتدهور البيئة والهجرة وتأهيل الأعضاء الجدد المرشحين للانضمام .

هذه بعض حقائق الدور الاوروبى إزاء الشرق الأوسط ومشكلاته .. وحدود هذا الدور وآفاقه .... وبرغم التطور النوعى والتدريجى الهام فى هذا الدور فإن هناك ما يزال أملا فى مزيد من التطور والتفعيل لهذا الوجود الاوروبى فى القضية التى تشغل نصف حياتنا تقريبا . والثقة فى أن المستقبل القريب كفيل باذن الله بأن يشهدنا هذا التطور .

الموضوع الرئيسي : القدس — اسم كاتب المقال : سائدة حمد
الموضوع الفرعي : والموقف الاوروبي — رقم العـــــدد : ١٣١٥٣
المصـــــدر : الحياة — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/٣/١٢

الاتحاد الاوروبي يؤكد مجددا وضع المدينة كـ"كيان خاص"

"صدمة" في اسرائيل من موقف اوروبا تجاه القدس

□ *القدس المحتلة - سائدة حمد*

■ اكد الاتحاد الاوروبي مجددا رفضه الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، بما في ذلك القدس الغربية، مشدداً على ان المدينة المقدسة كيان خاص، الامر الذي شكل «صدمة» للحكومة الاسرائيلية واثار ردود فعل غاضبة.

وكانت وزارة الخارجية الاسرائيلية بعثت برسائل الى السفراء الاجانب المعتمدين لديها طالبتهم فيها بالامتناع عن اجراء لقاءات في «بيت الشرق»، المقر غير الرسمي للسلطة الفلسطينية في القدس الشرقية، ومقر المسؤول الفلسطيني المكلف ملف القدس السيد فيصل الحسيني. واعتبرت الوزارة ان زيارات الديبلوماسيين الاجانب «بيت الشرق» تشكل «تدخلاً في الانتخابات الاسرائيلية وتناقض اتفاقات اوسلو وواي ريفر».

ورد السفير الالماني لدى اسرائيل ثيودور ولاو باسم الاتحاد الاوروبي على هذا الطلب في رسالة جاء فيها: «نحن نؤكد مجددا موقفنا المعروف في ما يتعلق بالمكانة الخاصة للقدس ككيان خاص، وهذا الموقف يتماثل مع القانون الدولي». واضاف ان الاتحاد الاوروبي الذي تراسه المانيا حاليا، لا يعتزم تغيير موقفه من مسالة اللقاءات مع الفلسطينيين في القدس. واعاد الاتحاد الاوروبي للمرة الاولى منذ عقود مصطلح corpus separatum، اي كيان خاص الذي استخدمته الامم المتحدة في قرار تقسيم فلسطين الرقم ١٨١ عام ١٩٤٧ والذي وضع مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي في اطار خاص تشرف عليه الامم المتحدة.

ووصفت مصادر ديبلوماسية اسرائيلية الرسالة الأوروبية بانها «خطيرة»، لانها لم تميز بين الجزء الغربي الذي احتلته اسرائيل عام ١٩٤٨ والجزء الشرقي منها الذي احتلته في حرب عام ١٩٦٧. وقالت المصادر ان رسالة السفير الألماني «تؤيد بوضوح تدويل المدينة».

وأعربت اسرائيل عن صدمتها من الموقف الاوروبي تجاه المدينة المقدسة. واشارت مصادر قانونية اسرائيلية الى ان «اعلان البندقية» الصادر عام ١٩٨٠ والذي اعقب قرار الكنيست (البرلمان) الاسرائيلية الرسمي بضم القدس لم يتطرق الى الوضع الدولي للمدينة بل اكتفى بتاكيد «رفضه اي خطوة تهدف الى تغيير مكانة القدس».

وهاجم رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو ووزير خارجيته اريئيل شارون بشدة الرسالة الأوروبية مشددين على «ابدية» وحدة القدس عاصمة لاسرائيل.

وقال نتانياهو في اعقاب اجتماع مع رئيس البرلمان التركي الذي يزور اسرائيل: «نحن نرى في كل شبر من أورشليم (القدس) جزءاً لا يتجزأ من السيادة الاسرائيلية، هكذا كان الامر وهكذا سيبقى».

واستغل شارون الكشف عن فحوى رسالة السفير الالماني التي جاءت في خضم حمى حملة الانتخابات الاسرائيلية، وقال ان حكومته «لم تقدم ولن تقدم اي تنازلات في ما يتعلق بالقدس»، مضيفاً ان هذه الحكومة «تبني (المستوطنات) في كل مكان وتسيطر على كل شبر فيها». وزاد ان حكومة «ليكود» طردت مسؤولين فلسطينيين من المدينة واغلقت مؤسسات تابعة للسلطة الفلسطينية فيها ومنعت كبار المسؤولين الاجانب من زيارة «بيت الشرق».

واشار شارون الى ان زيارة وزير الخارجية اليوناني الاخيرة الى «بيت الشرق جرت من دون علم اسرائيل وان اليونان اعتذرت رسمياً عن ذلك».

ووصف شارون الرسالة بانها جاءت «متسرعة» وأكد ان وزارته ستعمل على ان تغير اوروبا من موقفها ازاء القدس.

وامتنعت غالبية دول العالم بما فيها الولايات المتحدة عن فتح سفارات لها في مدينة القدس تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد ان هذه المدينة ارض محتلة. وفي المقابل افتتحت هذه الدول قنصليات لها في القدس الشرقية واخرى في الغربية.

وكان من المفترض ان تبدأ مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين والتي تشمل القدس قبل نحو عام.

وقال الحسيني ان القدس بشقيها الشرقي والغربي ستطرح على طاولة المفاوضات، مشيراً الى ان اتفاق اوسلو نص على التفاوض على القدس وليس فقط الجزء الشرقي منها.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	بلال الحسن
الموضوع الفرعي :	والموقف الاوروبي	رقم العـــدد :	١٣١٦٣
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/٣/٢٢

أزمات إسرائيل مع نفسها ومع العالم

بلال الحسن *

■ المفاوضات متوقفة، والاتفاقات مجمدة، ومع ذلك فإن عملية التسوية السياسية تزداد تعقيداً على الأصعدة كافة. فحكومة بنيامين نتانياهو تستفز اقرب حلفائها من الأميركيين والاوروبيين، وإلى درجة دفعت بهؤلاء الحلفاء. إلى إعلان مواقف اثارت ضجيجاً كبيراً في إسرائيل. وتاتي هذه الاستفزازات الإسرائيلية في سياق العملية الانتخابية المنتظرة في ١٧ أيار (مايو) المقبل، وبطريقة تكشف عن محاولات نتانياهو الاستفادة منها لصالحه.

أوروبا والقدس

هناك خلاف مديد بين أوروبا (والكثير من دول العالم) وإسرائيل حول وضع مدينة القدس، عبر عن نفسه تاريخياً برفض غالبية هذه الدول نقل سفاراتها من تل ابيب إلى القدس، لأنها لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. لا بالقدس الغربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ ولا بالقدس الشرقية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وباستثناء دولتين او ثلاث، فإن أغلب الدول تكتفي بفتح قنصليات لها في القدس وتبقي على سفاراتها في تل ابيب.

وقد لجا نتانياهو اخيراً إلى تصعيد تحديه للدول الاوروبية في موضوع القدس بالذات، فوجه رسائل متوالية إلى الدول الغربية يطالبهم فيها بوقف ارسال وفود ديبلوماسية تلتقي مع فيصل الحسيني في مكتبه (بيت الشرق) في القدس، ويبدو ان هذه الرسائل اثارت غضب الاوروبيين بحيث قرروا ابلاغ إسرائيل موقفاً حاسماً في هذه المسالة، فوجه الاتحاد الاوروبي برئاسته الالمانية الحالية، رسالة رسمية إلى الحكومة الإسرائيلية تشرح ان اوروبا لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وان عدم الاعتراف هذا يستند إلى القانون الدولي، اي إلى قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة العام ١٩٤٧، والذي قامت دولة إسرائيل استناداً إليه. وينص ذلك القرار على انشاء دولتين يهودية وعربية، كما ينص على استثناء مدينة القدس، ويعطيها صفة «كيان خاص» تشرف عليه الأمم المتحدة، وهو وضع يشبه تدويل المدينة. وقد تم ارسال هذه الرسالة قبل اسابيع إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتكتم الطرفان عليها، ولكن نتانياهو وشارون ارتايا، كما يبدو، ان إثارة هذه المسالة تخدم معركتهم الانتخابية، فسربا مضمون الرسالة إلى الصحافة، وبدأ بعد ذلك حملة دفاع عن القدس كعاصمة موحدة وابدية لإسرائيل. واثار التسريب غضب اوروبا حتى ان صحيفة «يديعوت احرونوت» نقلت عن مسؤول الماني رفيع المستوى قوله: «لقد نسف نتانياهو وشارون، في مناورة انتخابية قذرة، العلاقات الودية بين إسرائيل واقرب دولة اوروبية لها، ان اوروبا لم تعترف أبداً بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل». ومع ان الضجة حول هذا الموضوع ستستخدم لاغراض انتخابية موقتة، ومع ان الأزمة الإسرائيلية مع أوروبا يمكن ان تسوى مع الوقت، إلا ان قضية مهمة وحساسة وضعت أمام الراي العام العالمي بوضوح شديد، وسيكون لها اثرها على مستقبل المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقي الدجاني
الموضوع الفرعي :	والموقف الاوروبي	رقم العـــــدد :	٤١١٧١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٧

الاتحاد الأوروبى والتسوية والقدس

د. أحمد صدقى الدجانى

إستحضار موقف الإتحاد الاوروبي من تسوية الصراع العربي - الصهيوني، وقضايا مفاوضات الوضع النهائي في «عملية سلام الشرق الأوسط» أمر حيوي لنا نحن العرب، مسئولين وأهل رأى وجماهيرا. وحيوية هذا الأمر لا تعود إلى مايمثله الاتحاد الأوروبي من قوة فاعلة على صعيد البعد الدولي للتسوية فحسب، ولكن إلى الرسالة التي يتضمنها هذا الموقف بالنسبة لشريحة من مثقفينا العرب لايرون إلا الموقف الصهيوني والموقف الامريكي، وهم بفعل ذلك باتوا مهيئين للاذعان وقبول اتفاقات «إملاء». وما أشد خطر هذا الحال في هذا «العام الخاص» الذي بدأ مع مطلع صيف ١٩٩٩، وخاصة مع مشاريع رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب ايهود باراك بريده حول «اللاءات» بشأن قضايا الوضع النهائي الاربع، وبشأن تأجيل تنفيذ الاتفاقات التي تم ابرامها مع الفلسطينيين باشراف الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك مع ماظهر من مسايرة امريكية له.

لقد أعلن الاتحاد الاوروبي موقفه من التسوية في بيان رئاسة المجلس الاوروبي الذي صدر في برلين يوم ١٩٩٩/٣/٢٦ حول عملية سلام الشرق الأوسط وجاء فيه «ان رؤساء الدول والحكومات يؤكدون دعمهم لتسوية تفاوضية في الشرق الأوسط تعكس مبدأ الارض مقابل السلام» وتؤكد الأمن الجماعي والفردي لإسرائيل والشعب الفلسطيني وتضمنه. وتضمن هذا البيان القول« ان الاتحاد الاوروبي مشغول بالطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام. وهو يدعو الاطراف إلى التنفيذ الكامل الفوري لمذكرة نهرواي، كما يدعو الاطراف ايضا لتأكيد التزامهم بالمبادىء الرئيسية والاتفاقات وفق قراري مجلس الأمن رقمي٢٤٢، و٣٣٨ والموافقة على مد الفترة الانتقالية في اتفاق اوسلو».

بعد ان اكد الإتحاد الأوروبي في بيانه هذا مبدأ «الأرض مقابل السلام» وعبر عن انشغاله لتوقف المفاوضات، وطالب بتنفيذ الاتفاقات، دعا على الخصوص إلى استئناف المفاوضات النهائية في الشهور المقبلة على اسس متصاعدة وبدون اطالة، وعبر عن اعتقاده «ان هذا ممكن خلال عام» وابدى استعداده للمساعدة، ثم حث الاتحاد الاوروبي الاطراف على عدم القيام بنشاطات تؤثر في نتيجة المفاوضات او بتصرفات تخالف القانون الدولي بما في ذلك جميع اشكال النشاط الاستيطاني، ومحاربة التحريض والعنف».

نلاحظ هنا أن الاتحاد الأوروبي حدد مدة عام للفراغ من مفاوضات الوضع النهائي، وهي المدة التي لم يلبث بيان الخارجية الامريكية ان حددها حين صدر بعد شهر من بيان الاتحاد الاوروبي، ولا عجب في ذلك، فالتنسيق قائم بين الحليفين الامريكي والاوروبي، وكثيرا ماتعهد واشنطن إلى بروكسل بالمبادرة بالطرح لامور متفق عليها. كما نلاحظ لغة البيان الحاسمة في دعوته لايقاف الاستيطان وأي تصرفات اسرائيلية تخالف القانون الدولي، ومحاربة التحريض والعنف.

لم يلبث الاتحاد الاوروبي بعد هذا التحديد لاساس التفاوض ومدته أن طرح رؤيته لما ينبغي ان تسفر عنه المفاوضات بشأن قيام دولة فلسطينية، وقد تميز طرحه باعتماد لغة واضحة لا لبس فيها، «فالاتحاد الاوروبي يعيد تأكيد ممارسة حق تقرير المصير الفلسطيني غير المقيد، بما في ذلك خيار الدولة. وهو ينتظر قدما إلى الوفاء بهذا الحق مبكرا، ويدعو الاطراف للنضال بنية صادقة من أجل التوصل إلى حل تفاوضي على اساس الاتفاقات القائمة، بدون اي تعصب ازاء حق اقامة الدولة الذي لايجوز أن يخضع لحق النقض (الفيتو) «وان الاتحاد الاوروبي مقتنع بأن ايجاد دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للحياة مسالمة تقوم على اساس الاتفاقات القائمة ومن خلال المفاوضات سوف تكون خير ضمان لأمن إسرائيل ولقبول إسرائيل كشريك مساو في المنطقة» وواضح ان هذه الجملة جاءت لتطمين اليهود الصهاينة الاوروبيين. وانتهى بيان الاتحاد الأوروبي إلى القول انه «يعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية تبعا للمبادئ السابقة، كما دعا إلى استعادة مبكرة للمفاوضات السورية واللبنانية على المسارين لتنفيذ قرارات مجلس الامن أرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.

ان هذا الموقف الاوروبي من عملية سلام الشرق الأوسط يدعو إلى الخاطر الموقف الامريكي الراهن منها، كما اوضحه بيان الخارجية الامريكية ورسالة الرئيس كلينتون لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية.. وحين نقارن بين الموقفين نجد أن لكل منهما تميزه عن الآخر، وهما في الوقت نفسه متكاملان. فالموقف الاوروبي أوضح لغة ويتطرق لموضوعات تعتبرها واشنطن حساسة وتؤثر الالتفاف حولها، وهو ايضا يشير بوضوح إلى القانون الدولي وتكامل الموقفين نابع من حقيقة التنسيق القائم بين الحليفين ومن اتفاقهما على توقيت تحرك كل منهما. وهذا أمر خبرة كل من تعامل مع دول الاتحاد الاوروبي في سياساتها تجاه الصراع العربي - الصهيوني.

يتضمن هذا الموقف الاوروبي من عملية التسوية في طياته رأيا أوروبيا واضحا في بعض قضايا الوضع النهائي، خاصة قضية القدس. وقد جرى اعلان هذا الرأي في مطلع ربيع عام ١٩٩٩، في سياق أزمة دبلوماسية حدثت حين احتجت الحكومة الاسرائيلية برئاسة نيتانياهو على قيام الدبلوماسيين الأوروبيين بحضور اجتماع في «بيت الشرق» في القدس الشرقية. ونتذكر كيف رفض سفير المانيا لدى الكيان الإسرائيلي هذا الاحتجاج، وكتب رسالة باسم الاتحاد الاوروبي للخارجية الإسرائيلية ... فيها «نحن نؤكد مجددا موقفنا المعروف بخصوص المكانة ال... للمدينة القدس باعتبارها كيانا خاصا Corpus Separatum. وهذا الموقف ينسجم مع القانون الدولي. وإن الاتحاد الاوروبي لا يعتزم حاليا تغيير موقفه من لقاءات الاوروبيين مع الفلسطينيين في مدينة القدس وقد هاجمت الدوائر الصهيونية بسبب هذا الرد الذي جرى تسريبه للصحف» وأصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي بيانا رسميا يرد فيه على موقف الاتحاد الاوروبي، وصادق على مشروع قرار يؤكد أن إسرائيل لن توافق على تقسيم القدس تحت أي ظروف ولا على تدويلها كليا أو جزئيا. ورفض القرار موقف الاتحاد الأوروبي القاضي بأن القدس لا تخضع للسيادة الإسرائيلية، وكرر الزعم بأنها ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل. وجاهر بمتابعة الاستيطان في جبل أبي غنيم.

كانت هذه الأزمة الدبلوماسية مناسبة لقيام الاتحاد الأوروبي بالتذكير بما جاء في بيان البندقية الذي صدر في ١٩٨٠/٦ بشأن القدس من أن «المجموعة الأوروبية لا تقبل أي مبادرة تتخذ من جانب واحد لتغيير وضع القدس» انطلاقا من الاعتراف بالدور المهم الذي تحتله مسألة القدس' وللتذكير ايضا بالبيانات الاوروبية التالية، ومنها ذلك الذي صدر في ٩٦/١٠/١ عقب حادث النفق وهي في مجملها تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية.

لقد قامت كل دولة من دول الاتحاد الاوروبي بالتعبير عن موقفها من قضية القدس انطلاقا من هذا الموقف الموحد، وفق اسلوبها. وكان لبريطانيا موقف لافت بحكم كونها الدولة التي استعمرت فلسطين باسم الانتداب ومكنت للصهيونية من «إقامة وطن قومي» «استعمارا استيطانيا».

وأعلن هذا الموقف مالكولم ريفكند وزير الخارجية البريطاني في وزارة المحافظين برئاسة جون ميجور، امام جمعية العون للفلسطينيين Map يوم ١٩٩٦/٥/٢٢. ومعلوم أن ريفكند يهودي بريطاني، وقد قال في خطابه «وكما تعلمون اوضحت بريطانيا منذ سنوات عديدة، مثلها مثل المجتمع الدولي انها تعتبر إسرائيل تحتل القدس الشرقية عسكريا، وانها تملك السلطة بحكم الواقع على القدس الغربية. إن الحل الدائم الذي يمكن المجتمع الدولي أن يصادق عليه يجب أن يحترم الطموحات الشرعية للأطراف، وأن يحترم الطبيعة الخاصة للأماكن المقدسة التي هي موضع اهتمام العديدين في العالم اجمع». وخطاب ريفكند هذا يستحق حديثا خاصا يعرض لموقف بعض اليهود الاوروبيين ولظروف اعلان الموقف، ولدور دبلوماسية هادئة قام بها السفراء العرب ومنهم سفير فلسطين في لندن. وقد اصدرت الخارجية البريطانية بيانا في ابريل ١٩٩٩ تحدث عن بيان قمة برلين للاتحاد الاوروبي، وأضاف أن بريطانيا سوف تدرس بعناية القرار الذي ستصدره المحكمة العليا الاسرائيلية بخصوص مصادرة هويات المقدسيين ووسائل إبعاد أهل القدس العرب عن مدينتهم. وذلك إشارة الى متابعة لندن للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق ابناء فلسطين.

واضح مما سبق أن موقف الاتحاد الأوروبي من قضية القدس في معارضات الوضع النهائي يرفض التسليم بالاحتلال الإسرائيلي، وبالزعم الصهيوني انها عاصمة ابدية لإسرائيل، ويتمسك بما جاء بشأن القدس في قرار التقسيم رقم ١٨١ يوم ١٩٤٧/١١/٢٩ أساسا. ويعتبر القدس الشرقية تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وأن إسرائيل تملك السلطة بحكم الواقع على القدس الغربية. فالقدس كلها شرقيها وغربيها، العتيقة والجديدة، للدينة وقراها مطروحة للبحث.

إن هذا الموقف ينبه أسرى الرؤية الامريكية - الإسرائيلية للتسوية الى أن بإمكانهم ان يتحرروا منها، ويدعوهم إلى التمسك بحقوقنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف في القدس، والى فتح ملف القدس بكامله، وهو ما يقول به الموقف الشعبي، ولا يلتفتون الى الجعجعة الاسرائيلية حول العاصمة الابدية، ويرفضون ما تم التوصل إليه من تفاهم بين طرف إسرائيلي واخر فلسطيني في مباحثات سرية غير رسمية لم تقره مؤسسات المنظمة او الحكم الذاتي، ويوطنون انفسهم على صراع النفس الطويل.

يبقى أن نتذكر أن للاتحاد الاوروبي مواقفه الأولية من بقية قضايا الوضع النهائي الخاصة باللاجئين والاستيطان والحدود وهي مواقف قابلة للتطوير وتستحق منا نحن العرب ان نعنى ببذل جهود مع الدول الاوروبية فرادى وجماعات، لكي تتطور في اتجاه احترام الشرعية الدولية وتأييد حقوقنا. وواضح أن ما ينطبق على الاتحاد الأوروبي يصدق على القوى الدولية الأخرى الفاعلة. وواضح ايضا أن ما يصدق على المسار الفلسطيني يصدق على المسارين السوري واللبناني

إن هناك الكثير مما يمكن عمله عربيا وإسلاميا في هذا «العام الخاص». وهو يتطلب اول ما يتطلب استلهاما لإرادة الأمة وثقة بقدرتها على المواجهة وإحاطة بمواقف القوى الدولية الفاعلة وعزما على تطوير هذه المواقف وتصديا لأساليب شيلوك في «تاجر البندقية» التي يرى باراك يجاهر بها حين يطلب من واشنطن تأجيل تنفيذ «الدفعة الثالثة» من اتفاق مذكرة واي كي يستخدم استمرار احتلال الأرض ورقة مساومة في المفاوضات، «هكذا عيني عينك» كما يقول المثل ... في وصفه للمجاهرة بالسوء من القول او الفعل.

الموقف الأمريكى

القدس
والموقف الامريكى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	مستقبل السياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط	عبد اللة صالح	(مجلة) السياسة الدولية	١٢٧	يناير ١٩٩٧	١١٢
٢	واشنطن تعارض سياستها	محمد علام	الحياة	١٢٥٣٨	١٩٩٧/٦/٢٨	١١٥
٣	القدس ودلالات الموقف الامريكى	عبد اللة الاشعل	الحياة	١٢٥٤٣	١٩٩٧/٧/٣	١١٨
٤	قضية القدس فى المفاوضات الوضع النهائى	أحمد صدقى الدجانى	الاهرام	٤٠٩١٨	/١٢/١٧ ١٩٩٨	١١٩
٥	أزمات اسرائيل	بلال الحسن	الحياة	١٣١٦٣	١٩٩٩/٣/٢٢	١٢٠

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	عبد اللة صالح
الموضوع الفرعى :	والموقف الامريكى	رقم العـــــدد :	١٢٧
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	يناير ١٩٩٧

مستقبل السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط

عبدالله صالح

جاءت الانتخابات الأمريكية الأخيرة بنتائجها المتضمنة فوز الرئيس الديمقراطى بيل كلينتون ، وما تمخضت عنه من تداعيات ، لتعكس قدرا من التحول فى توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء أولويات وقضايا السياسة الخارجية ولاسيما بعد تعيين مادلين أولبرايت كوزيرة للخارجية بما يعكس تراجع منطقة الشرق الأوسط ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التى أصبحت ترتبط أساسا بأوروبا وروسيا ثم العلاقات الأمريكية مع آسيا، يليها التحديات الأمنية الدولية كالإرهاب والدول المنبوذة التى احتل التعامل معها مرتبة أكثر تقدما من عملية السلام فى الشرق الأوسط فى إطار التوجهات المعلنة للإدارة الأمريكية الجديدة .

ورغم صحة القول جزئيا بأن انتهاء الانتخابات الأمريكية بفوز كلينتون لفترة رئاسة ثانية وأخيرة أدى الى تحرره من القيود والضغوط الانتخابية التى حددت بعض مواقفه إزاء الشرق الأوسط ، وأنه سوف يتصرف تماما وفقا لإعتبارات المصالح القومية الأمريكية ولن يدع نيتانياهو وتحالفه يدمران عملية السلام ، إلا أن عدة حقائق ينبغى ألا تغيب عن أذهاننا وفى مقدمتها أن كلينتون وإن كان لن ينتخب ثانية ، فإنه ملتزم بالعمل على حماية انتصارات الحزب الديمقراطى ، وملتزم بتمهيد الطرق لنائبه آل جور ليخلفه فى الرئاسة من بعده ، فضلا عما يشعر به كلينتون من أنه مدين - عن حق أو غير حق - لليهود وإسرائيل بالمساعدة فى إعادة انتخابه ، حيث قام نيتانياهو بتعبئة كل القوى الليكودية - وهى القوى الغالبة بين النشطين من يهود أمريكا - للعمل على تحقيق الفوز لكلينتون . أضف الى ذلك أن كلينتون كأى رئيس أمريكى - لا يتعرض لضغوط من جانب الأطراف العربية - غير مستعد لأن يفتح معركة مع إسرائيل ومؤيديها فى البنتاجون والجامعات ومراكز البحوث وأجهزة الإعلام ، حتى وإن كان الهدف تحقيق رؤية أمريكية للسلام فى الشرق الأوسط تخدم أمن إسرائيل وتحترم غنائمها فى الأرض والمياه والاقتصاد الإقليمى ، لأنه يدرك تماما أن إسرائيل لن تقبل إلا رؤية إسرائيلية تتبناها الولايات المتحدة ، وتشترك تل أبيب فى تنفيذها ، وعلى هذا فإذا كانت الولايات المتحدة ستسعى لإستمرار عملية السلام وفقا لإطار مدريد ضمانا للحد الأدنى من الإستقرار فى منطقة حيوية لأمريكا والعالم ، فإن الإدارة الأمريكية لن تتبنى سياسة الضغط حتى فى تفاصيل خطيرة مثل سياسة الإستيطان - كما لم تفعل سابقا - فكلينتون يدرك أنه لا فائدة من محاولات التأثير فى حكومة يقودها رجل على نسق نيتانياهو ، وبالتالى طالما أن الأولوية هى لعلاقة عضوية استراتيجية بين أمريكا وإسرائيل ، فلا خيار سوى التعايش والتأقلم مع الواقع الإسرائيلى كما يفرضه نيتانياهو ، وما يعزز هذا الاتجاه أن تطلعات كلينتون فى ولايته الثانية تدور فى فلك توسيع رقعة التحالف والشراكة والإعجاب به دوليا .

استمرارية السياسة الخارجية لأمريكا :

ظلت منطقة الشرق الأوسط تقف كواحدة من أكثر مناطق العالم وصراعاته الإقليمية التى احتفظت بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من جانب الإدارات الأمريكية المختلفة . وربما كان هذا راجعا فى معظمه الى وجود قدر كبير من الاتفاق فى أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف الأمريكية فى المنطقة ، فضلا عن قدر كبير من قبول وتأييد الرأى العام الأمريكى لهذه الأهداف التى تبلورت فى مرحلة الحرب الباردة حول منع هذه المنطقة من أن تقع ضمن النفوذ السوفيتى الأيديولوجى والسياسى على نحو يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، وفى مقدمتها مصادر الطاقة وامداداتها وخطوط مواصلاتها . ومع تراجع إطار الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتى ظلت أهداف ضمان المصالح الأمريكية فى المنطقة باقية ، وأضيفت اليها أبعاد جديدة وهى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب والأصولية الإسلامية والدول والقوى التى تمارسها وترمز اليها ، ويرتبط بذلك احتواء وحصار وعزل دول مثل إيران والعراق وليبيا والسودان .

وتتجلى استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بوضوح فى مواقفها من الصراع العربى الإسرائيلى فى مراحله وتطوراته المختلفة ، حيث كان يحكمها من ناحية التزام مطلق بأمن إسرائيل حتى وإن اتخذ صورة عدوانية مثل حرب ١٩٦٧ ، وهو ما دافعت عنه إدارة جونسون الديمقراطية أو انقاذ هذا الأمن في المواقف الحرجة مثل حرب أكتوبر والذى فتحت له إدارة نيكسون مخازن الجيش الأمريكى ونظمه العسكرية التى لم يستخدمها بعد ، وكذلك الالتزام بضمان التفوق العسكرى النوعى لإسرائيل على كل جيرانها العرب ، وهو الالتزام الذى تؤكده باستمرار وتنفذه كل الإدارات الأمريكية . وفى إطار هذه الالتزامات الثابتة تجاه إسرائيل اشتركت الادارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات مختلفة فى العمل على أن تقدم نفسها كوسيط فى محاولات التوصل الى تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى

الموضوع الرئيسي : القدس
الموضوع الفرعي : والموقف الامريكي
المصـــــدر : (مجلة السياسة الدولية)
اسم كاتب المقال : عبد اللة صالح
رقم العـــدد : ١٢٧
تاريخ الصدور : يناير ١٩٩٧

بصورة متوازية مع التأييد العسكري والشامل لإسرائيل ، وهو ما وضح جليا في مواقف ادارة نيكسون أثناء حرب أكتوبر التي اتجهت بفعل هذا التأييد للعمل على التوصل لتسويات ليس فقط لمخلفات الحرب وإنما لإيجاد إطار جديد للعلاقات في المنطقة . فكان التدخل المباشر واليومي لوزير الخارجية هنرى كيسنجر هو العمل الذي أفضى الى اتفاقيات فض الإشتباك على الجبهتين المصرية والسورية ، وهي الاتفاقيات التي هيأت الفرصة للتطور الكبير الذي تابعته وحققته ادارة كارتر من خلال اتفاقات كامب ديفيد التي كانت في الواقع الأساس الذي تطورت على أساسه وفي اتجاهه عملية التسوية السياسية في المنطقة وتفاعلاتها .

وقد واصلت ادارة ريجان الجمهورية جهود التسوية وتحريك الركود الذي ألم بالعملية السياسية بعد كامب ديفيد خاصة فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، حيث أصدرت في أول سبتمبر عام ١٩٨٢ ما عرف بمبادرة ريجان التي كانت أول اقتراب جاد لقضيتين هامتين هما قضية المستوطنات الإسرائيلية ، حيث طالبت بوقف بنائها ، وقضية الكيان الفلسطيني . غير أن مبادرة ريجان لم تلق الإرادة ولا الثقل المطلوب من الادارة حيث تركت المبعوثين يفتقدون الثقل السياسي ، أما ما يمكن اعتباره اهتماما جادا ومتماسكا في اتجاه البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، فهو ما تبنته ادارة بوش التي تبلورت جهودها في جمع أطراف الصراع المباشرين وغير المباشرين في مؤتمر مدريد الذي أرسى مبادىء وقواعد العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام .

أما تطورات ما بعد مدريد ونقصد بها أساسا اتفاقات أوسلو وملحقاتها بين إسرائيل ومنظمة التحرير والاتفاق الإسرائيلي الأردني ، فقد حدثت في عهد ادارة كلينتون التي اعتبرتها ضمن انجازاتها في السياسة الخارجية ، وأعلنت تأييدها لحماية تطور هذه الاتفاقيات سواء في صورة دعوتها الحماسية لمؤتمر شرم الشيخ ، أو تفضيلها الواضح لحزب العمل وزعامته وفرصه في الانتخابات الإسرائيلية ، على اعتبار أن ذلك يقدم فرصا أكبر لتطور العملية السلمية على المسارات المختلفة ، وكشأن الادارات الأمريكية السابقة ، اعتبرت ادارة كلينتون أن تحقيق أي تقدم للعملية السلمية مرتبط بنجاح المفاوضات على المسار السوري ، وهو ما انعكس في الاهتمام المكثف بالتقريب بين وجهات النظر السورية والإسرائيلية . غير أن محاولات كلينتون لدفع السلام في المنطقة تحطمت على صخرة فوز الليكود وبروز زعيمه المتشدد بنيامين نيتانياهو الذي أعلن مواقف مناهضة لأسس عملية السلام، ورغم صدمة الادارة الأمريكية لهذا التطور ، فلم يكن أمامها إلا التعامل مع الواقع الجديد الذي صاغه نيتانياهو ، والمضي قدما في عملية السلام لإبقائها على قيد الحياة ، ولكن في إطار الرؤية التي حددتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة التي تناقض أسس ومبادىء مؤتمر مدريد سواء فيما يتعلق بالقدس أو المستوطنات ، أو مبدأ الأرض مقابل السلام ، ويتوازى مع هذا ما يكاد يكون إنكارا لما اتفق عليه في أوسلو ، وهو التطور الذي أصاب العملية السلمية في مجملها بالركود وهددها في أسسها ومستقبلها .

تأييد أمريكي مطلق لإسرائيل :

على الرغم من استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بدرجة كبيرة مع تعاقب وتغير الادارات الأمريكية حيث كان الرؤساء الأمريكيون في الغالب مؤيدين لإسرائيل ، وإن اختلف ذلك بدرجة ما من رئيس لآخر وفقا لرؤيته الشخصية وطبيعة البيئة السياسية التي حكم أثناءها ، فإن فترة حكم الرئيس كلينتون شهدت تحولا غير مسبوق في الموقف من إسرائيل حيث أبدى تعاطفا شديدا معها ، وهو ما وضح في خطبه وزياراته المتكررة لإسرائيل بصورة رمزية حيث كان أول رئيس أمريكي يلقي خطابا أمام مجلس الحرب الإسرائيلي ، ويحرص على ارتداء القلنسوة اليهودية ، فضلا عن تعاطفه البالغ مع مقتل بعض الإسرائيليين الى حد البكاء الشديد ، مما يعكس دلالات رمزية بالغة تشير الى نشوء علاقة عاطفية بينه وبين الإسرائيليين تتجاوز مجرد الدعم والمساندة من خلال السياسة الرسمية ، وهو ما يمثل نقلة نوعية في إطار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية التي تشهد نموا مطردا في صورة خط بياني صاعد ، خاصة منذ تولى ريجان الرئاسة في عام ١٩٨٠ . ومن ثم فإن الأداء الفعلي للادارة الأمريكية حاليا يأتي في إطار هذا التنامي الذي يزداد رسوخا خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهد اختلالا غير مسبوق في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وغيابا ملحوظا لتأثير القوى العربية على صانع القرار الأمريكي إزاء الشرق الأوسط .

ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن زيادة مصادر نفوذ اليهود ودعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكي وحرصهم على إنشاء مزيد من لجان العمل السياسية في إطار اللوبي الصهيوني في مقابل ضعف الأمريكيين العرب سياسيا ، أسهم في تفاقم الخلل القائم بين القدرات العربية والإسرائيلية في التأثير على صانع القرار الأمريكي . ويكفي أن نذكر أن اللوبي الصهيوني أنشأ حتى الآن أكثر من ٧٠ لجنة عمل سياسيا تعمل كل منها بشكل شبه مستقل ، فضلا عن أن أعضاء الكونجرس من اليهود بلغوا ٤٣ عضوا منهم ١٠ في مجلس الشيوخ و ٣٣ في

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	عبد اللة صالح
الموضوع الفرعى :	والموقف الامريكى	رقم العـــدد :	١٢٧
المصـــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	يناير ١٩٩٧

مجلس النواب ، الأمر الذى يعنى بالضرورة المشاركة المباشرة فى عملية صنع القرار السياسى ولاسيما المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، هذا بالإضافة الى الدور الخطير الذى يلعبه اللوبى الصهيونى فى التأثير على صنع القرار من خلال الاتصال الدائم بالمسئولين والضغط عليهم بأساليب مختلفة ، ناهيك عن قيام هذا اللوبى بتمويل الحملات الانتخابية لكافة المناصب الفيدرالية ، فنظرا للارتفاع المذهل فى تكلفة الحملات الإنتخابية ، فإن المرشح لأى منصب فيدرالى يسعى دوما الى الحصول على مزيد من الأموال للإنفاق على حملته ، خاصة وأن ضعف التمويل عادة ما يودى بفرص المرشح ، إذ لا يسمح له بالنفاذ الى قطاعات كبيرة من الناخبين .

غير أن كل ما سبق ذكره من مصادر النفوذ رغم أهميته القصوى وفاعليته ، لم يكن من الممكن أن يؤتى ثماره لصالح إسرائيل لولا قدرة اليهود على دعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكى نفسه والروابط الوثيقة التى تربطهم ليس فقط بصناع القرار ، وإنما أيضا بغيرهم من الأمريكيين . وهذا ما دفع أحد الكتاب للقول بأن الأمريكيين عموما لا يؤيدون إسرائيل بسبب قيمتها الأمنية للولايات المتحدة ، ولا بسبب النشاط السياسى للجماعة اليهودية ، وإنما لأنهم يحبون من يعرفون من اليهود فى محيطهم الاجتماعى . وإدراكا منهم لأهمية إسرائيل بالنسبة لهؤلاء اليهود ، فإن أولئك الأمريكيين – من غير اليهود – يتركون لهم القضية برمتها .

كذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا تمثل فى ضيق هامش الخلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين فيما يتعلق بقضية الشرق الأوسط ، وهو ما ظهر جليا فى قضية نقل السفارة الأمريكية الى القدس حيث مرر الكونجرس مشروع القانون بأغلبية ساحقة فى المجلسين ، مما اعتبر تغيرا جوهريا فى موقف الجمهوريين تحديدا الذين رفضوا علنا اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وكان أغلبهم يؤيد ترك القدس للمفاوضات ، ورغم أنه كان هناك دائما من الطرفين من يعلن اعتباره القدس عاصمة لإسرائيل ، إلا أن هؤلاء كانوا فى أغلب الأحيان يمثلون الأقلية فى الحزبين ، وتنبع أهمية هذا التطور الأخير باتجاه التقارب بين وجهات نظر الحزبين الكبيرين من ضرورة التوافق بين الرئيس الأمريكى (الديمقراطى) والمؤسسة التشريعية (التى يسيطر عليها الجمهوريون) لتمرير معظم قرارات السياسة الخارجية ويدخل فى إطارها ما يتعلق بالشرق الأوسط ، وهو ما يعنى أن السياسة الأمريكية سوف تستمر فى تأييدها المطلق لإسرائيل على يد كلينتون الذى حطم عددا من الأرقام القياسية ، فكان أول رئيس ديمقراطى يعاد انتخابه منذ أيام روزفلت ، وأول رئيس أمريكى يحظى بعفو شعبى عام عن كل زلاته وأخطائه الأخلاقية وغير الأخلاقية ، رغم أنه الوحيد بين رؤساء أمريكا الذى تعرض لهذا العدد الكبير من القضايا والتحقيقات ، فضلا عن كونه الرئيس الديمقراطى الوحيد الذى تسبب فى حصول الجمهوريين على غالبية المقاعد فى مجلسى الشيوخ والنواب فى دورتين متلاحقتين ، ولهذا فإنه سيحاول خلال الفترة الثانية لرئاسته تحقيق إنجاز سياسى يعيش معه السنوات الطويلة الباقية من عمره بعد خروجه من الرئاسة ، لاسيما أنه سيكون عندئذ أول رئيس أمريكى يخرج صغيرا من هذا المنصب الكبير . ولهذا فإن سلام الشرق الأوسط إذا كان فيه من المخاطر ما يهدد مستقبل آل جور والحزب الديمقراطى ، فإنه سيصبح إنجازا مستحيلا ، إلا إذا جاء السلام الأمريكى على هوى إسرائيل وعلى ما تبقى من أرض عربية .

ولكن التساؤل الذى يثار هنا يتعلق بحدود الدعم والمساندة على نحو قد يؤدى لاضطراب الأوضاع فى المنطقة بما يهدد المصالح الأمريكية ، مثل هذا المناخ لاشك أنه سيضع السياسة الأمريكية أمام خيارين لا ثالث لهما : إما مواصلة سياسة دعم إسرائيل حتى وإن ترتب على ذلك اضطراب الأوضاع الإقليمية ، أو ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لمواصلة العملية السلمية ولو على المستوى الشكلى ، وبطبيعة الحال وفى ضوء الخبرة التاريخية يبدو أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقبل البديل الأول ، وقد تأكد بعد انتهاء الحرب الباردة أن الإدارة الأمريكية لا تسمح – لحسابات تتعلق بمصالحها – أن يصل التوتر فى المنطقة الى حد يهدد المصالح الحيوية لها ، وبالتالى فإن البديل الآخر سيكون هو المقبول موضوعيا ولكن حتى فى إطار هذا البديل هناك خيارات متعددة أمام السياسة الأمريكية .

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	محمد علام
الموضوع الفرعي :	والموقف الامريكي	رقم العـــــدد :	١٢٥٣٨
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٧/٦/٢٨

أي قدس سيتم التفاوض عليها؟

واشنطن تعارض سياستها والدول العربية لاتملك حلاً واضحاً

□ القاهرة - من محمد علام وجيهان الحسيني:

■ لا يعد قرار الكونغرس نقل السفارة الاميركية من تل ابيب الى القدس سوى خطوة سبقتها خطوات ومواقف وممارسات اسرائيلية مدعومة اميركياً جعلت اعتراف القرار بالقدس «عاصمة موحدة لاسرائيل» مجرد تحصيل حاصل. فمنذ الحرب الاسرائيلية العربية الاولى ١٩٤٨، وخصوصا منذ عدوان ١٩٦٧، اتخذت اسرائيل خطوات متتالية لفرض سيادتها على القدس وتهويد المدينة في غياب اي اثر لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن.

وتعتمد اسرائيل حتى الآن في مصادرتها للاراضي العربية في القدس وتهويد المدينة على قانون الاراضي العثمانية الصادر عام ١٨٥٨ الذي يعتبر السلطان (العثماني) هو المرجع الاعلى لملكية معظم اراضي فلسطين، عدا الوقف. وكان اسرائيل تعتبر نفسها «خليفة» السلطان على الاراضي في فلسطين. وتملك كل الارض ما لم يثبت مالكها عكس ذلك!

لكن الغياب الاكبر وسط هذه المعمعة هو لصيغة قانونية او سياسية عربية - اقله للحد الادنى المقبول للتسويه - توضح كيف يتعاطى العرب مع موضوع القدس في المفاوضات ما يجعل القول بان مستقبل القدس تحدده المفاوضات النهائية تسليماً بحل تفرضه موازين القوى والامر الواقع.

حتى الآن لا يوجد مفهوم عربي واضح للقدس يحدد ما هو المقصود بها، هل هي قدس قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي نص على نظام خاص للمدينة (كانت مساحتها وقتها ٤٠٠ كيلو متر مربع) ام القرار ٢٤٢ المعزز بالقرارين ٣٣٨ و٢٥٢ في شأن عدم شرعية ضم شرق القدس (التي تشكل ١١ في المئة من مساحة الضفة) ام القدس التي تعنيها اسرائيل (الف كيلو متر مربع تشكل ٢ في المئة من مساحة الضفة الغربية) ام القدس في دائرة المقدسات الدينية (٢ في المئة من مساحة شرق القدس). فأي مساحة للقدس سيتم التفاوض عليها؟

وباستثناء رفض ضم شرق القدس، لا توجد رؤية توضح - على الاقل - كيف يتم التوفيق بين تمسك اسرائيل بعدم تقسيم القدس واحتفاظها بالسيادة ورفض العرب للسيادة الاسرائيلية على القدس. او توضح كيفية التوفيق بين قضيتي السيادة والعبادة.

والأخطر من ذلك ان اتفاق اوسلو جعل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ «اراضي متنازع عليها»، الامر الذي يضعف اي موقف تفاوضي قانونيا وسياسيا، خصوصا وان هذا الاتفاق هو اول وثيقة فلسطينية - اسرائيلية مشتركة منذ بداية النزاع. وهناك من يرى أن اتفاق اوسلو انهى عمليا قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وجعل الدولة الفلسطينية رهنا بموافقة اسرائيل على قيامها على «ارض اسرائيل». ولعل رئيس حكومة اسرائيل بنيامين نتانياهو كان واضحا حين اعلن في كانون الثاني (يناير) الماضي ان حكومته «ستحافظ على حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة والقطاع للحفاظ على ارض اجدادنا».

وعلى رغم هذه الوضعيه يعد الموقف الاسرائيلي القانوني والسياسي اضعف من الموقف العربي في اي مفاوضات حول القدس. فدولة اسرائيل قامت بمقتضى القرار الدولي ١٨١ (نفذ منه الشق الاول بانشاء دولة يهودية في فلسطين) الذي وضع حدودا - في القسم الثاني منه - بين الدولتين العربية واليهودية، كما حدد نظاماً دولياً خاصاً لمدينة القدس يقوم مجلس وصاية بادارته نيابة عن المنظمة الدولية، ووصف المدينة بانها بلدية القدس (بشقيها) مضافاً اليها ابو ديس شرقا وبيت لحم جنوبا وعين كارم غربا وشعفاط شمالا.

ونص ١٨١ على ان «ينفذ هذا النظام في موعد لا يتجاوز اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ ويبقى نافذا كمرحلة اولى لمدة عشر سنوات على ان يعيد المجلس النظر في النظام برمته بعد السنوات العشر وتكون لسكان المدينة وقتها حرية التعبير عن رغباتهم عن طريق استفتاء عام». وتبع استيلاء اسرائيل على القدس الغربية (١٩٤٨) والشرقية (١٩٦٧) صدور قرارات دولية لا تعترف بالقدس عاصمة لدولة اسرائيل ومنها القرارات ٢٥٠ و٢٥٢ و٢٦٧ و٢٧١ و٢٩٨ و٤٤٦ و٤٥٢ و٤٦٥ علاوة على القرارين ٢٤٢ و٣٨٨.

وبما ان اسرائيل تسعى بالنهاية - حتى في حال فرض سلام اسرائيلي - الى الاندماج في المنطقة والتعايش كدولة طبيعية (القيام الثاني لدولة اسرائيل)، وبما ان ممارسات ما قبل السلام لا تصلح ولا يتوقع لها ان تستمر في حال تحقيق السلام لذلك فإن اسرائيل تسعى الى موائمة قانونية تحقق بها السيادة على القدس الموحدة كعاصمة لها.

ونظرا لان الوضع القانوني في القدس منذ مجلس الوصاية حتى الآن باطل سيظل الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة اسرائيل ناقصا من دون اعتراف عربي تطمع اسرائيل الى تثبيته من خلال المفاوضات حول الوضع النهائي. ما يلفت النظر الى ان اسرائيل في حاجة الى هذه المفاوضات ربما اكثر من غيرها للحصول على اعتراف فلسطيني بالقدس الغربية اسرائيلية اولاً لتمرير هذه الموائمة واقرارها.

ولعل هذا ما يفسر اسراع اسرائيل، قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي، إلى فتح نفق البراق وانشاء مستوطنة ابو غنيم والتخطيط لإلغاء حق ٥٠ الف فلسطيني من القدس في الاقامة في المدينة وهدم ٥٠٠ منزل - كمرحلة اولى - في المناطق المحيطة بالقدس خلال العام الجاري.

كما تلقي ذلك الضوء ايضا على استبعاد الولايات المتحدة القرار ١٨١ من مجموعة القرارات التي كانت وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت سعت عام ١٩٩٤ - وقت رئاسة وفد بلادها في الجمعية العامة - الى ادخال تعديلات او اسقاطها كونها «لا تعكس طبيعة اطار عملية مدريد للسلام» على حد زعم اولبرايت.

الموضوع الرئيسي : القدس — اسم كاتب المقال : محمد علام

الموضوع الفرعي : والموقف الامريكي — رقم العـــــدد : ١٢٥٣٨

المصـــــــدر : الحياة — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٧/٦/٢٨

* مصر: القدس موحدة... وشرقها محل تفاوض.

تتضمن ورقة القدس في الملف الفلسطيني لدى وزارة الخارجية المصرية اسس ومرتكزات موقف القاهرة في شان وضع ومستقبل المدينة وهي:

١- وحدة القدس مقررة بواسطة الامم المتحدة منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧. والدول العربية وافقت على وحدة المدينة منذ بداية الخمسينات طبقا لقرار الامم المتحدة في هذا الشأن (١٨١). لكن موافقة الدول العربية مرتبطة بطروحات الامم المتحدة الخاصة بالتسوية السلمية لقضية فلسطين والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٢- شرق القدس الذي تم احتلاله عام ١٩٦٧ يحكمه قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وهو احد اسس مسيرة السلام الحالية وموافقة الدول العربية على وحدة القدس - طبقا للنقطة السابقة - يختلف عن قرار ضم القدس الذي اعلنته اسرائيل في اعقاب حرب ١٩٦٧ وهو ما لا توافق عليه الدول العربية، كما لا توافق عليه اي دولة عضو في الامم المتحدة باعتبار هذا القرار (الضم) غير مشروع.

٣- الوضع النهائي للقدس لن يتقرر الا عن طريق المفاوضات وبالذات مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

٤- المقدسات الاسلامية والمسيحية موضوع يتطلب حلاً خاصاً بالاضافة الى الوضع السياسي الخاص بالمدينة. ويقوم الحل على حماية المقدسات وحرية العبور وتحديد السلطة العربية التي تشرف عليها. وهذه امور مطروحة في اطار المفاوضات النهائية.

٥- ضرورة ضمان الحقوق المتكافئة والعادلة لسكان القدس في ظل اسس الشرعية الدولية، واهمية حماية الاماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين التي لها وضع خاص.

* الولايات المتحدة: موقف رسمي مقبول عربياً لكنه مجمد منذ مؤتمر مدريد.

حرصت الولايات المتحدة، منذ بدء التحضير لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط عام ١٩٩١، على عدم الالتفات الى اي من مواقفها السابقة (على المؤتمر) في شان قضية القدس استمساكاً بما هو معلن عن ان «القدس محل تفاوض بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي في المفاوضات حول الوضع النهائي» باعتبار هذه المفاوضات هي «مرجعية الحل».

ونظرا لان واشنطن لم تسحب مواقفها السابقة او تتراجع عنها او تنقضها فإن هذه المواقف تعد قائمة من الناحية النظرية خصوصا لكونها المواقف الرسمية والمكتوبة في هذا الصدد. وهي تضم بيانات البيت الابيض ووزارة الخارجية والبيانات الاميركية امام مجلس الامن في اعقاب عدوان ١٩٦٧.

ويحدد بيان الرئيس الاميركي السابق ليندون جونسون في ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ الموقف من القدس على النحو الآتي:

١- يجب ان يكون هناك اعتراف ملائم بالمصالح الخاصة لثلاث ديانات عظيمة في الاماكن المقدسة في القدس.

٢- يجب إجراء مشاورات مناسبة مع الزعماء الدينيين وغيرهم من المهتمين بهذا الامر اهتماماً عميقاً قبل ان يتم اتخاذ اجراء من طرف واحد حول القدس.

٣- المعتقدات العاطفية لاحد العناصر الثلاثة (الاسلامية والمسيحية واليهودية) أدت تكراراً الى استثناء آخرين او الجور عليهم خصوصا خلال العشرين سنة الاخيرة (التي سبقت حرب ١٩٦٧).

واضاف بيان الخارجية الاميركية في ٢٨ حزيران ١٩٦٧:

- ان قرار ضم القدس الشرقية لا يمكن اعتباره مقررا لمستقبل الاماكن المقدسة او لوضع القدس. والولايات المتحدة لا تعترف على الاطلاق بمثل هذه الاجراءات المتخذة من جانب واحد للتحكم في الوضع الدولي للقدس.

وزاد البيان الاميركي في الجمعية العامة للامم المتحدة في الثالث من تموز (يوليو) من العام نفسه والقاه ارثر غولدبرغ مندوب بلاده في الامم المتحدة:

- ان صيانة الاماكن المقدسة وحرية الجميع في الوصول اليها يجب ان تكون مضمونة دولياً.

- وضع القدس بالنسبة لهذه الاماكن المقدسة يجب ان يتقرر من خلال مشاورات مع جميع المعنيين.

- قرار ضم اسرائيل للقدس او التدابير المتخذة في هذا الشان غير مقبولة او معترف بها ولايمكن اعتبارها الكلمة الاخيرة في القضية.

- لا يمكن اعتبار هذه التدابير سوى انها موقتة وتمهيدية ولا تشكل حكماً مسبقاً على الوضع النهائي او الدائم للقدس.

- ان اجهزة الامم المتحدة وخبرتها ومواردها يمكن ان تكون ذات عون لا يقدر في تنفيذ الاتفاقات المقبولة لدى الاطراف.

وفي موقف اكثر وضوحا اعلن السفير تشارلز يوسن ممثل الولايات المتحدة في مجلس الامن في اول تموز ١٩٦٩:

- وضع القدس ليس مشكلة منعزلة بل جزء لا يتجزأ من القضايا في نزاع الشرق الاوسط لابد وان تحل.

- الولايات المتحدة تعتبر القدس الشرقية التي وقعت تحت سيطرة اسرائيل منطقة محتلة مثلها مثل باقي المناطق الاخرى التي احتلتها اسرائيل. وهي تخضع لنصوص القانون الدولي التي تلزم اسرائيل مثلما تلزم اية دولة احتلال بعدم احداث تغييرات في القوانين او الادارة او انتزاع ملكية ارض او مصادرتها او بناء المساكن عليها او هدم ابنية بما فيها الابنية ذات الاهمية التاريخية والدينية. ان تطبيق القانون الاسرائيلي على الاجزاء المحتلة من المدينة ضار بمصالحنا المشتركة في المدينة.

- تعتبر الولايات المتحدة تصرفات اسرائيل في الجزء المحتل من القدس يعطي صورة اخرى تتضمن مخاوف مفهومة بأن الوضع النهائي للقدس الشرقية يمكن ان يصاب بضرر وان حقوق السكان موضع تاثير وتغيير.

- لا تعترف الولايات المتحدة باي تدابير اسرائيلية في القدس سوى التدابير الموقتة التي تقتضيها الحاجات العاجلة للاحتلال.

- ترى الولايات المتحدة ضرورة التصرف بصورة مسؤولة لحل النزاع باكمله. والى ان يحل يجب الامتناع عن القيام باي عمل في القدس يزيد في الاضرار بفرص الحل.

* رئيس الاستخبارات الفلسطينية: الوصاية العربية انتهت.

قال رئيس جهاز الامن الوقائي الفلسطيني (الاستخبارات) في غزة العقيد محمد دحلان ان الوصاية العربية والاجنبية على الشعب الفلسطيني انتهت وان الولاية التفاوضية على القدس في المفاوضات النهائية هي للسلطة الوطنية.

وهنا ردوده على اسئلة «الحياة»:

- حسب الاتفاق نحن نتحدث عن قدس ١٩٦٧ بكامل حدودها. فلا يوجد اي فلسطيني يستطيع ان يتصرف في موضوع القدس مهما كانت قوته او جبروته.

● ما هي حدود الاتفاق حول القدس في المفاوضات؟

- موضوع القدس مقدس سياسيا ودينيا وجغرافيا بالنسبة لنا، وربما بالنسبة الى حكومة اسرائيل ايضا. لذلك سيكون هو الموضوع الاكثر صعوبة الذي سيتم التفاوض عليه مع الاسرائيليين.

● هل ستستمر الولاية التفاوضية للفلسطينيين؟

- بالتاكيد، انتهى بالنسبة لنا موضوع الوصاية العربية والاجنبية على الشعب الفلسطيني. فللمرة الاولى توجد [illegible] فلسطينية على ارض فلسطينية، وهذا انجاز لن نتركه لأحد. ولدينا الاستعداد والقابلية والرغبة في ان تقف معنا كل الدول العربية بما فيها الاردن لمساعدتنا لاعادة حق مقدس للمسلمين والعرب.

الموضوع الرئيسي : القدس	اسم كاتب المقال : محمد علام
الموضوع الفرعي : والموقف الامريكي	رقم العـــدد : ١٢٥٣٨
المصـــدر : الحياة	تاريخ الصـدور : ١٩٩٧/٦/٢٨

* الحسيني: لا احد يرغب في ان يصير القدس برلين جديدة.

قال مسؤول ملف القدس في السلطة الوطنية الفلسطينية السيد فيصل الحسيني انه «لا احد يرغب ان يرى القدس برلين جديدة»، وان المفاوضات المزمعة حول القدس في اطار عملية السلام «تتناول القدس بشقيها الغربي والشرقي وحقوق الطرفين (الفلسطيني والاسرائيلي) معا فيها»، مشيرا الى وجود «اكثر من سيناريو للتعاطي مع ذلك قد يكون من بينها القرار ١٨١».

واكد، في مقابلة مع «الحياة»، ان «القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الحد الادنى للموقف التفاوضي»، لافتا الى ان «اي محاولة اسرائيلية للتطلع شرقاً علينا ان نواجهها بالتطلع غرباً». واعتبر التوفيق بين قضيتي السيادة والعبادة «يمكن ان يتم بكل بساطة من خلال عاصمتين في مدينة واحدة»، مشددا على ان «محاولة الحل الديني ألغيت».

واعرب الحسيني عن «عدم اطمئنان فلسطيني للمفاوضات حول الوضع النهائي في خصوص القدس ما لم تنفذ اسرائيل التزاماتها في المرحلة الانتقالية». واشار - ردا على اسئلة «الحياة» - الى انه «من حق الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يمتلكون اراضي في القدس اقامة دعاوى قضائية لاستعادة ممتلكاتهم». لكنه لفت الى «ضرورة ان يتم ذلك من خلال جسم قانوني وسياسي فلسطيني وليس بصفة فردية».

وهنا نص المقابلة:

● ما هي الصيغة القانونية والسياسية التي يرغب العرب التعاطي بها في المفاوضات بشأن مستقبل القدس؟

- فلسطينيا المفاوضات هي ضمن ضوابط معينة، أهمها قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ اي انسحاب اسرائيل من المناطق العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ومن بينها القدس الشرقية.

الخط الثاني هو انه لا احد في العالم يرغب في ان يرى في القدس (بشقيها) حائطا مثل حائط برلين. والتصور الذي نراه هو ان يكون هناك انسحاب سريع من كل الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وان تكون القدس (شرقية وغربية) مدينة مفتوحة داخلها حرية انتقال من سيادة الى اخرى وليس اكثر من ذلك، لان العملية السلمية كلها قائمة على القرار ٢٤٢ وهذه هي حدود القرار.

وفيما يتعلق بالمفاوضات، نحن لا نفاوض على القدس الشرقية، بل على القدس بشقيها وطبيعة العلاقة بينهما والحقوق الفلسطينية في الشرقية والغربية معا. وبالمقابل ان كان هناك حقوق لاسرائيل في القدس الشرقية فليطالبوا بها. لذا فقاعدة المفاوضات هي الانسحاب ثم النظر في العلاقة بين الشرقية والغربية.

هناك ٧٠ في المئة من اراضي القدس الغربية يمتلكها الفلسطينيون لن يتم التنازل عنها ونريد ان نبني عليها، واماكن دينية اسلامية ومسيحية لا يجوز ان تظل مغلقة ويجب التعاطي معها. فالموضوع ليس ان لاسرائيل اماكن مقدسة في الشرقية يريدون التعاطي معها.

● ما هي القدس المقصودة بالتفاوض؟.

- المقصود بالقدس - كما شرحت - هو طبيعة العلاقة بين شرقها وغربها. وهنا يوجد اكثر من سيناريو للتعاطي، وقد يكون القرار ١٨١ احدهما. وهذا ليس هدفا فلسطينيا. ولكن قد يكون هدف إحدى الجهات التي لها مصالح في القدس ضمن مفهوم العلاقة.

● ما هو الوضع الذي يمثل الحد الادنى لتسوية مستقبل القدس بالنسبة لكم؟.

- القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة هو الحد الإدنى. واي محاولة اسرائيلية للتطلع شرقا علينا ان نواجهها بالتطلع غربا. فاذا كان لديهم مستوطنات حول القدس يريدونها جزءا من اسرائيل. فلماذا تكون الجليل او المثلث ضمن اسرائيل؟. ومن يقول ابو غوش (غرب القدس) اسرائيلية وقرية المالحة وقرى اخرى عربية» فاذا كانوا يريدون وجوداً في الشرق، فلماذا لا يكون لنا وجود في الغرب؟. لذا ما يتم بحثه ليس مصير القدس الشرقية بمعنى انها منطقة مختلف عليها بل القدس كلها خاضعة لذلك.

● لاسرائيل تفسيرات خاصة تنطلق من ان حرب ٦٧ كانت دفاعية ما يترتب عليه شرعية الاحتفاظ بأرض ما يعني انسحاب هذا التفسير على القدس الشرقية؟.

- حرب ١٩٦٧ لم تكن دفاعية. اسرائيل هي التي حشدت ودفعت الى المعركة. هذه الحرب لم تبدأ بالقدس بل في سيناء بالهجوم على القواعد المصرية. وان كان الامر كذلك فلماذا لا نعتبر ان الاردن قامت بخطوة دفاعية؟. فاذا كانوا يعتبرون العدوان على مصر خطوة دفاعية عليهم ان يقبلوا بان الموقف الاردني كان دفاعيا.

● اسرائيل تريد الاحتفاظ بالسيادة وعدم التقسيم والعرب لا يوافقون على السيادة. كيف يتم التوفيق بين مسألتي عدم التقسيم والسيادة... وما هو الحل الامثل من وجهة نظركم؟.

- التوفيق بكل بساطة يتم بعاصمتين في مدينة يضمن فيها حرية التنقل، عاصمتان وسيادتان مع حرية الحركة.

● ما هو موقفكم من الاخطار الاسرائيلية الخاصة بقصر حدود القدس العربية في دائرة المقدسات الاسلامية (٢ في المئة من مساحة شرق القدس)؟

- محاولة الحل الديني ألغيت. الموضوع موضوع سيادة، والحل السياسي والديني وجهان لعملة واحدة. ومن يطرح علينا القدس كمنطقة دينية هو في الواقع يريد حلا سياسيا. ومن يطرح علينا حلا سياسيا فقط هو في الواقع يسعى لحل ديني. لذا اقول ان قضية القدس لها بعدان سياسي وديني، ودمج البعدين يعني الحديث عن السيادة التي تكون اما لهذا الطرف او ذاك ويجب ان يحل الموضوع على اساس ان لنا سيادتنا في منطقتنا ولهم سيادتهم في منطقتهم.

● الولايات المتحدة تسعى لجعل مرجعية المفاوضات حول القدس هي المفاوضات نفسها ما يضر بالحقوق العربية في القدس، ألا ترون ضرورة التوافق حول مرجعية قانونية واضحة قبل الشروع في التفاوض حول القدس؟

- قطعاً المرجعية ليست المفاوضات، المرجعية هي القراران ٢٤٢ و٣٣٨ وهذا واضح ومحدد منذ البداية. وقبل التفاوض يكون لكل طرف وجهة نظر مختلفة.

● هل ستستمر الولاية التفاوضية حول مستقبل القدس للجانب الفلسطيني وحده؟. هناك رأي يعتبر القدس ذات طبيعة خاصة بحيث لا يجب ألا يتم التفاوض حول القدس في المفاوضات النهائية حتى لا تخضع لمساومات؟.

- يجب بالدرجة الاولى ايجاد نوع من تنظيم الخطوات الفلسطينية والعربية والاسلامية. وليس بالضرورة ان تتولى الدول العربية والاسلامية المفاوضات. بإمكان الطرف الفلسطيني ان يفاوض، وبجانبه كل الحشود والقوى العربية والاسلامية بحيث نجد تناغماً بين الموقف التفاوضي الفلسطيني والموقف السياسي العربي. ونحن لن نطمئن الى التفاوض في المرحلة النهائية ما لم تنفذ اسرائيل التزاماتها تجاه المرحلة الانتقالية اولا، والقدس على راس قضايا الحل النهائي. وبالطبع نحن نعي جيدا محاولة رئيس حكومة اسرائيل التهرب من موضوع القدس.

● هناك حجج ووثائق في شأن الممتلكات العربية في القدس، ما موقفكم في حال رفع دعاوى قضائية لاستعادتها. وما هي الجهة المخولة للنظر في مثل هذه الدعاوى؟.

- يجب اقامة هذه الدعاوى القضائية من خلال جسم قانوني سياسي فلسطيني وليس بصفة فردية. وقد تكون الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية جهات مخولة لذلك.

الموضوع الرئيسي :	القدس	اسم كاتب المقال :	عبد اللة الاشعل
الموضوع الفرعي :	والموقف الامريكي	رقم العـــدد :	١٢٥٤٣
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	١٩٩٧/٧/٣

القدس ودلالات الموقف الاميركي: منهج قانوني للمواجهة

عبدالله الأشعل *

■ يكتسب قرار مجلس النواب الاميركي نقل مقر السفارة الاميركية من تل أبيب الى القدس «موقتاً» دلالات مهمة. اولها عزم الولايات المتحدة - رغم كل شيء - على تاكيد تبعية القدس لاسرائيل حتى لو كان هذا الموقف يناقض الدور السياسي الاميركي في عملية السلام، كما يعد انتهاكاً صارخاً لاتفاق اوسلو الذي وقع عليه الرئيس كلينتون جنباً الى جنب مع روسيا ومصر والاردن والنروج كشهود. وثانيها ان القرار يمثل استمراراً للخط الاميركي الثابت في هذه المسالة رغم استمرار الموقف السياسي للادارة الاميركية لاعتبارات تتعلق باستمرار الدور الاميركي حتى لو لم يسفر هذا الدور عن فعالية وايجابية. وثالث هذه الدلالات ان توقيت القرار حين توقفت عملية السلام وتوشك ان تنهار ان لم تتخط مرحلة الاحتضار الحالي رسالة لاسرائيل باستمرار التصرف من طرف واحد في القدس، ضاربة عرض الحائط باتفاق اوسلو الذي يقضي بحجز قضية القدس لمفاوضات الوضع النهائي. وهذا يعني، بداهة، عدم احقية اي من الطرفين في الاتيان باعمال من طرف واحد من شانها تغيير وضع المدينة باي شكل وتجميد الوضع الذي كانت عليه لحظة التوقيع في ١٩٩٣/٩/١٣. ورابع هذه الدلالات ان القرار وصف نقل السفارة بانه موقت وذلك بهدف التخفيف من وطاته على المتطلعين الى اوهام العدالة الاميركية. واخر هذه الدلالات تعمد مجلس النواب الاميركي انتهاك قرارات الامم المتحدة منذ قرار التقسيم الذي تبنته وفرضته واشنطن مراراً بعشرات القرارات من الجمعية والمجلس والوكالات المتخصصة التي تؤكد على عدم مشروعية اي تصرف في القدس او مس بوضعها المحجوز للاتفاق بين الاطراف.

واذا كنا لا يجوز ان نستبق نتائج المساعي السياسية المبذولة من اطراف دولية واقليمية لاعادة قطار السلام الى مساره وفق مرجعياته قدر المستطاع، فانه صار ملحاً الآن ان تتحرك الحكومات العربية لتعزيز الملف القانوني للقدس خصوصاً ان قرار اسرائيل البناء في جبل ابو غنيم ينطوي على مضامين خطيرة، اهمها ان القرار عصف بالتزام مزدوج وهو عدم بناء مستوطنات في الأراضي الفلسطينية منذ اوسلو، وعدم البناء بشكل خاص في القدس على اساس ان المستوطنات والقدس من موضوعات التفاوض على الوضع النهائي. والمضمون الثاني الذي لا يقل خطورة هو ان قرار البناء هو اجهاض للمرحلة الانتقالية والقفز فوقها قبل استكمالها فتح ملفات الوضع النهائي وخلق امر واقع امام المفاوضين يفرغ المرحلة النهائية من مضمونها مادامت اسرائيل - ومعها الولايات المتحدة - قد قررت ما تريده بشان المستوطنات والقدس. ومن هنا يصبح العمل القانوني وجيهاً رغم كل ما يعرفه عن عدم جدوى القانون في صراع ذي صفقات معروفة وانحياز الوسيط الى احد طرفي النزاع. ولذلك نرجو ان يشمل التحرك القانوني مستويين على اساس ان وضع القدس يستند الى مصدرين للمرجعية وهما قرار التقسيم وقرارات الامم المتحدة اللاحقة. واقصد في هذا السياق القدس باكملها الغربية والشرقية معاً اذ نص قرار التقسيم على الاحتفاظ للقدس بوضع خاص Corpus Separatum الى ان يتوصل الطرفان الى وضع متفق عليه للمدينة المقدسة. وليس هناك اي اساس قانوني لاستيلاء اسرائيل على القدس الغربية، وانما توارد الحديث عن القدس الشرقية بعد احتلال اسرائيل لها من الاردن عام ١٩٦٧، وليس هناك في نظرنا تناقض بين ما جاء في قرار التقسيم بشان القدس وما تبناه مجلس الامن في قراره ٢٤٢ الذي وضع اسس التسوية واهمها انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ومنها القدس الشرقية، بما لا يعني التسليم او السكوت على احتلالها للقدس الغربية.

وفي ضوء ما تقدم يتعين على الدول الاسلامية والعربية ان تتحرك في اتجاهين:

الاتجاه الاول: تحكيمي اساسه اتفاق واشنطن، اذ يجب ان تطلب السلطة الوطنية او اي من الدول الشاهدة الموقعة على اتفاق واشنطن عام ١٩٩٣، ان يلجا الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي الى التحكيم ما دام التفاوض قد فشل في حل المنازعات المتعلقة بتفسير وتنفيذ الاتفاق كما فشل الوفاق الذي حاولته الولايات المتحدة من خلال مبعوثها الخاص

الانجاه الثاني: قضائي، وذلك على ثلاثة مستويات:

المستوى الاول: ان تطلب الجمعية العامة للامم المتحدة من محكمة العدل الدولية ان تصدر رايا ستشارياً حول وضع القدس على اساس قرار التقسيم واتفاق اوسلو، واستناداً الى سلطة الجمعية العامة في ذلك.

المستوى الثاني: ان تطلب اي من الدول ذات المصلحة في قضية القدس ان تقوم محكمة العدل الدولية بالفصل في النزاع حول القدس وفق قرار التقسيم الرقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي يعطي المحكمة اساس الاختصاص في نظر كل نزاع ينشا حول تفسير او تطبيق المسائل الواردة في قرار التقسيم ومنها القدس ولم يحدد القرار طرفاً معيناً تحق له اثارة هذا الاساس لاختصاص المحكمة القضائي.

المستوى الثالث: ان يتم عرض النزاع حول القدس على محكمة العدل الدولية للفصل فيه على اساس الاختصاص المعقود للمحكمة في قرار التقسيم، ويجوز للسلطة الفلسطينية ان تقدم طلباً بذلك للمحكمة بوصفها الطرف المختص صاحب المصلحة المباشرة في النزاع. وللاستناد الى قرار التقسيم ميزتان: الأولى انه يتفادى البحث في مدى احقية السلطة الوطنية في التقاضي امام المحكمة. وهو حق محجوز للدول الاطراف في النظام الاساسي للمحكمة. والمعروف ان فلسطين تتمتع بمركز المراقب الدائم في الامم المتحدة ولكنها ليست عضواً في الامم المتحدة، ولعضو الامم المتحدة بحكم كونه طرفاً في الميثاق وضع الطرفين في نظام المحكمة بشكل آلي، وليس العكس صحيحاً.

اما الميزة الثانية فهي ان اسرائيل لا تستطيع الاحتجاج بعدم قبولها لاختصاص المحكمة في ما يتعلق بهذه المسالة على اساس تحفظها على مثل هذا الاختصاص في المسائل المتعلقة باقاليمها.

وبناء على ما تقدم يجوز للسلطة الوطنية ان تطلب كاجراء عاجل قيام المحكمة بفرض اجراءات تحفظية بوقف الاعمال الاسرائيلية والاميركية في القدس التي من شانها التاثير على الحق الفلسطيني المفترض في المدينة المقدسة، اما في الموضوع فيطلب من المحكمة بيان المركز القانوني للقدس في ضوء قرار التقسيم والتزامات الاطراف في نطاق اتفاق اوسلو. واخيراً لا يجوز ان تصادر الآمال المعقودة على فرص التسوية السياسية الجارية اهمية تعزيز الملف القانوني للقدس: فلكل من السياسة والقانون وظيفته في هذه المواجهة المصيرية المعقدة.

* كاتب وديبلوماسي مصري.

الموضوع الرئيسى :	القدس	اسم كاتب المقال :	أحمد صدقى الدجانى
الموضوع الفرعى :	والموقف الامريكى	رقم العـــــدد :	٤٠٩١٨
المصـــــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١٢/١٧

قضية القدس فى مفاوضات الوضع النهائى

أحمد صدقى الدجانى

خطر شديد يتهدد القدس اليوم بفعل التوجه الصهيوني العنصرى لتهويد المدينة الفلسطينية العربية المقدسة، ودعم امريكى لهذا التوجه يتولى كبره الكونجرس الأمريكى وتسهم فيه الإدارة الأمريكية، وبفعل تنظير فكرى يسانده، يرفع شعار «صدام الحضارات»، تتولى تعميمه مراكز «صهيونية امريكية» بغية تعبئة «دائرة حضارة الغرب» لصراع «دائرة الحضارة العربية الإسلامية». الأمر الذى قد يؤدى إلى مواجهة طويلة بين الحضارتين فى القرن الحادى والعشرين الميلادى، تكون القدس فى بؤرة الصراع مما قد يعرضها - وهى قبلة المؤمنين ومحجهم - إلى معاناة اخرى فى تاريخها الطويل الذى سجل تعرض أهلها إلى مذابح فى مناسبات عديدة، ولاكثر من عشرين حصارا، ولتدمير المدينة اكثر من سبع عشرة مرة كما أورد هنرى كتن فى كتابه القدس الشريف. والحق أن نذر ا طبيعة والتفجر هذه سوف تبلغ مداها إذا ما اعتمد الثنائى الإسرائيلى الامريكى فى مفاوضات الوضع النهائى «منطق الاملاء» الذى حكم الاتفاقات السابقة، لان هذا المنطق سيفرض حلا عنصريا لقضية فلسطين، لا يمكن أن يكون «نهائيا»، ولو حمل هذا الوصف. والتاريخ الإنسانى يذكرنا بما نجم عن اتفاقات الاملاء من تداعيات ومضاعفات، وبانها سرعان ما تاتى بنقيضها فهى لا يمكن أن تتضمن حلا نهائيا. ومثل عليها «املاءات فرساى» فى أعقاب الحرب العالمية الأولى التى ادت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد عقدين من السنين.

نذر القطيعة فى القدس تتجلى فى واقع الاحتلال الإسرائيلى الرازح على صدر المدينة منذ نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م حين نجحت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية بعون الاستعمار البريطانى فى احتلال «القدس الغربية»، وسبعين بالمائة من اراضى فلسطين، واقامت قوى الهيمنة الغربية الكيان الإسرائيلى فيهما. ثم حين تمكنت «إسرائيل» بعون الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧م من احتلال «القدس الشرقية» وبقية فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيناء المصرية والجولان السورية. وكانت بريطانيا التى احتلت فلسطين أخر عام ١٩١٧ قد مكنت للغزوة الصهيونية فى القدس وفلسطين بعد أن أصدرت تصريح بلفور فى ١٩١٧/١١/٢ الذى تضمن النص على إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، وادخلته فى صك الانتداب عام ١٩٢٢. وكانت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية قد استهدفت القدس فى مرحلة تسللها إبان الحكم العثمانى لفلسطين بين عامى ١٨٨٢ و١٩١٧، فبدأت بإحضار مهاجرين يهود اوروبيين للعيش فيها إلى جانب اهلها من عرب فلسطين الذين كان منهم مئات من اليهود بين كثرة من المسلمين والنصارى.

لقد دأب الاحتلال الإسرائيلى منذ أن تمكن من القدس الغربية عام ١٩٤٨ على أمرين متلازمين هما قوام كل استعمار استيطانى احتلالى، الأول هو جلب مستعمرين مستوطنين يهود بتهجيرهم من أوطانهم إلى فلسطين والقدس. والآخر هو العمل على طرد أهل القدس العرب مسلمين ونصارى وترحيلهم تدريجيا بسبل شتى بعد مصادرة أراضيهم وقد وصل هذان الأمران اليوم عشية بدء «مفاوضات الوضع النهائى الخاصة بالقدس» إلى درجة خطيرة تنذر ببلوغ نقطة قطيعة.

«القدس» التى يجرى الحديث عن التفاوض حول وضعها النهائى، عمد الاحتلال الإسرائيلى إلى توسيع رقعتها بانتظام بضم أراض محيطة بها إليها.. فالقدس الغربية التى تم احتلالها عام ١٩٤٨ كانت تضم ٢٦١/ ١٦ دونما. وقد أضاف إليها الاحتلال الإسرائيلى حتى عام ١٩٦٧ م حوالى ٢٣٠٠٠ دونم فغدت مساحتها ٢٦١/ ٣٩ دونما. تماما كما أضاف إلى القدس الشرقية بعد أن احتلها عام ١٩٦٧ م حوالى ٦٧٠٠٠ دونم فغدت ٧٣٠٠٠ دونم.

وهناك مشروع توسيع اخر للمدينة تتبناه حكومة ليكود الإسرائيلية الحالية. ويشرح وليد الخالدى المتابع لقضية القدس فى مقاله «الإسلام والغرب والقدس» فى مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٧ ما فعله الاحتلال الإسرائيلى بالقدس منذ عام ١٩٤٨ قائلا: «ستة وستون فى المائة مما يسمى (القدس الموحدة) هو أرض احتلت بالقوة سنة ١٩٦٧، منها ٥ فى المائة كانت بلدية القدس الأردنية، و٦١ فى المائة هى اراض من الضفة الغربية ضمت عنوة وقسرا إلى منطقة البلدية الأردنية. وقبل سنة ١٩٤٨، كانت الملكية اليهودية على الأرض من الـ ٦٦ فى المائة هذه اقل من ٣ فى المائة. وحتى الحى اليهودى من البلدة القديمة كان يهوديا بالاستئجار بصورة رئيسية، فاغلبية الحى كانت تخص عائلات مقدسية قديمة بصفة وقف (إسلامى). وفيما يخص الـ ٣٤ فى المائة الباقية التى تشكل اليوم القدس الغربية، فإن الأملاك التابعة لليهود فيها قبل سنة ١٩٤٨ لم تتعد فى مجموعها ٢٠ فى المائة، والباقى يخص فلسطينيين مسيحيين ومسلمين وهيئات دولية مسيحية، وكان هذا القطاع يضم الأحياء السكنية الفلسطينية الأكثر ثراء، وكذلك اغلبية القطاع التجارى الفلسطينى».

وقد ادخل الاحتلال الإسرائيلى فى القدس الغربية أراضى قرى فلسطينية قام بتدميرها بعد احتلالها مثل دير ياسين ولفتا وعين كارم والمالحة وروميما والشيخ بدر وخلة الطرحة. واقام عليها اغلبية مبانى الحكومة الإسرائيلية بما فيها الكنيست، بعد أن اغتصبها ونزع ملكيتها وشرد أهلها».

لقد أخلى الاحتلال الإسرائيلى القدس الغربية من جميع سكانها العرب مسلمين ونصارى، وكان عددهم عام ١٩٤٨م خمسة وثلاثين ألفا تم تشريدهم ولم يسمح لواحد منهم بالعودة إليها. وجلب من المستعمرين المستوطنين اليهود إلى القدس الشرقية مائة وسبعين ألفا أسكنهم فى «مستوطنات» أقامها لهم فى أراضى أهل القدس العرب، وذلك لكى يماثل عددهم عدد العرب.

وهكذا منع تزايد المسلمين والنصارى العرب فى القدس بقانون الاحتلال، فبقى حوالى مائتى ألف، بينما أصبح عدد المستعمرين المستوطنين اليهود فى القدس الغربية والشرقية نحو ٤١٣.٧ ألف نسمة. وبلغت المستوطنات فى القدس الموسعة خمس عشرة مستوطنة، فى الحى اليهودى وفى نيفى يعقوب ورموت وغيلو وتالبيوت الشرقية ومعلوت دفنا والجامعة العبرية وغنعات هشعفاط وبسغات زئيف ورمات اشكول وعطروت وغنعات همطوس وحارحوما فى جبل ابو غنيم والتلة الفرنسية ومشروع ماميلا. وقد فصل الحديث عنها خليل تنكجر فى دراسة «الاستيطان فى مدينة القدس الأهداف والنتائج» (مجلة الدراسات الفلسطينية صيف ١٩٩٧).تصعيد للعدوان الصهيونى الاستعمارى الاستيطانى على القدس الذى ينتهك القانون الدولى والقرارات الأممية والشرعية الدولية قامت به حكومة ليكود الإسرائيلية برئاسة نيتانياهو حين أعلنت سنة ١٩٩٧ مشروع استيطان جديد فى القدس فى جبل أبو غنيم، وقرية رأس العمود، ووصل القدس بمستوطنة معالين أدوميم وخطة شاعر مزراح وخطة أبو ديس، مع توسيع عدد من المستوطنات ودمجها فى القدس الكبرى وتكثيف الاستيطان فى المستوطنات القائمة.

وكان بنيامين نيتانياهو قد مهد لهذا التصعيد بطرحه أفكاره بشأن اغتصاب القدس فى كتابه «مكان بين الأمم» الذى نشره غداة انتخابه رئيسا للوزراء، كما شرحته حكومته فى خطتها المعلنة لتنفيذ هذه الأفكار. وقد تتبع عدد من الباحثين هذا النشاط الاستيطانى المحموم فى القدس الذى توالى عليه حزب العمل وتكتل ليكود فى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ومن هؤلاء ميرون بنفنستى وجيفرى ارونسون وخليل عابد. وتقدم مجلة واشنطن ريبورت «تقرير واشنطن» برصيد مستمر للاستيطان الصهيونى، تضمن فيما تضمن ما أسمته جانيت مكماهون «الحقيقة السريالية لفلسطين ما بعد أوسلو» وصفت فيه ما يحدث فى القدس من تهويد، ونشرت فى مقالها صورة للوحة مكتوب عليها بالعبرية والإنجليزية نداء من «مؤسسات اتيريت» يقول: «ساعدونا على أن نبنى الحياة اليهودية فى المدينة القديمة» (عدد ٩٨/٩).

القدس أرض وعمارة وإنسان عمرها منذ أن نشأت قبل خمسة آلاف سنة، هو أبنها الذى يتنفس هواءها ومعه ما زرعته يداه من أشجارها، وقد عمدت الغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية إلى اغتصاب الأرض كما رأينا، ونظمت الحكومة الإسرائيلية سلسلة إجراءات ووسائل لذلك استهدفت الاستيلاء على الأراضى المملوكة للدولة من جهة، ومصادرة الأراضى المملوكة للأفراد ملكية خاصة، ولا يزال حبل الاغتصاب على غاربه بوضع اليد على الأرض للأغراض العسكرية، وبالاستيلاء عليها عن طريق الإعلان عنها أراضى للدولة. واراضى فلسطين والقدس هى أراضى وقف إسلامى ونصرانى، وأراض ملك، وأراض أميرية.

كما عمدت هذه الغزوة الصهيونية إلى تغيير العمارة فى القدس ببناء هذه المستوطنات، مما شوه صورة المدينة المقدسة. وأذكر أننى سجلت فى كتابى لحظات ممتدة ما قالته ابنة القدس هند الحسينى ليهودى اوروبى اقترن اسم عائلته «روتليد» بهذه الغزوة حين زار مؤسسة «بيت الطفل» فى السبعينيات التى أنشأتها لرعاية أطفال ضحايا المذابح من أبناء فلسطين «انظر إلى ما يفعلونه فى القدس من تشويه لعمارتها»، فكان أن أطرق. ويتساءل المرء عن حاله كيف يكون لو رأى المدى الذى وصل إليه التشويه اليوم.

هذا هو أحد الأخطار التى تتهدد القدس اليوم، أن تفرض الهيمنة الأمريكية مع الصهيونية العنصرية الاستعمار الاستيطانى الصهيونى الذى أوجدته فيها امرا واقعا علينا، وتملى اتفاقا يسلم بتهويد مدينتنا المقدسة العربية الإسلامية. ولا بديل عن التصدى وإنقاذ القدس.

الموضوع الرئيسى : القدس	اسم كاتب المقال : بلال الحسن
الموضوع الفرعى : والموقف الامريكى	رقم العدد : ١٣١٦٣
المصدر : الحياة	تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٣/٢٢

أزمات إسرائيل مع نفسها ومع العالم

بلال الحسن *

الكونغرس والدولة الفلسطينية

يتحرك اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دائماً بالتنسيق مع إسرائيل، وبما يخدم مصالحها السياسية الآنية والبعيدة. وقد بالغت إسرائيل باستخدام نفوذها داخل اللوبي الصهيوني، وبطريقة تستفز المواطن الاميركي العادي، وتؤدي إلى فقدان الثقة العالمية بالمؤسسة الديموقراطية الاميركية، وذلك من خلال استغلال هذا اللوبي ضد الرئاسة الأميركية من جهة، ومن خلال استخدام التشريع القانوني لتاكيد مواقف سياسية آنية من جهة اخرى، فإذا كانت إسرائيل تعارض مثلاً ان يعلن الفلسطينيون دولة مستقلة في نهاية الفترة المحددة لاتفاق اوسلو (أي في ١٩٩٩/٥/٤)، فإن إسرائيل تحرك اللوبي الصهيوني داخل مجلس النواب وداخل مجلس الشيوخ، لاستصدار قانون يلزم الرئاسة الاميركية بموقف سياسي. وهكذا اقدم مجلس النواب الاميركي يوم ١٩٩٩/٣/١٥ على صياغة «قرار» يحض الرئيس بيل كلينتون على معارضة إعلان منفرد لدولة فلسطينية مستقلة. وافق على القرار ٣٨٠ نائباً وعارضه ٢٤ نائباً فقط. وقال مات سالمون، النائب الجمهوري الذي تقدم بمشروع القرار: «إن إدارة كلينتون تتخذ موقفاً غامضاً من هذه المسالة... ان القرار ليس قانوناً، لكنه... يقول للرئيس إن عليه ان يؤكد ان الولايات المتحدة لن تعترف بدولة فلسطينية تعلن من جانب واحد». وواضح كيف ان هذا القرار ياتي قبل ايام معدودة من الموعد المحدد للقاء بين كلينتون وعرفات لبحث هذا الموضوع بالذات.

إن استخدام المؤسسات التشريعية لفرض قرارات سياسية، مسالة تشكل تقزيماً للديموقراطية، كما تشكل تقزيماً للعمل السياسي نفسه. كذلك فإن استخدام سلطة التشريع والقانون لتقرير مسائل تخص شعوباً أخرى، من شانها ان تثير غضب الكثيرين في العالم ضد المؤسسة الاميركية، وضد اسلوب استخدامها لموقعها القيادي العالمي. فالولايات المتحدة التي تتزعم الدعوة للحوار على مستوى العالم كله، لا تتورع عن إلغاء هذا الحوار بقوانين وبقرارات برلمانية تجمد عمل مؤسسة الرئاسة ومؤسسة وزارة الخارجية.

الكونغرس والسفارة الأميركية

وهناك سابقة أميركية أخرى في هذا المنحى، اقترب موعد استحقاقها، وتعود إلى العام ١٩٩٥، ففي ١٩٩٥/١٠/٢٤ وافق مجلس الشيوخ الأميركي بغالبية ساحقة (٩٣ صوتاً ضد خمسة اصوات) على مشروع قانون يقضي بنقل السفارة الأميركية من تل ابيب إلى القدس، ونص هذا القانون على ما يلي:

أولاً: ينبغي ان تبقى القدس مدينة غير مجزاة.

ثانياً: ينبغي أن يعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

ثالثاً: السفارة الاميركية في إسرائيل ينبغي ان تقام في القدس في موعد اقصاه ١٩٩٩/٥/٣١ (اي قبل ايام من انتهاء مرحلة اتفاق اوسلو).

وقد عارضت الإدارة الأميركية إصدار هذا القانون في حينه، وانها كانت تدرك ان تطبيقه يقضي على عملية التسوية السياسية من اساسها، ولكن اقصى ما استطاعت الوصول إليه، وبعد مساومات معقدة، هو إضافة بند إلى القانون تجيز للرئيس الاميركي تحديد العمل به لفترة ستة اشهر قابلة للتجديد، وحسب ما يراه ضرورياً. وصدر في حينه بيان رسمي عن البيت الأبيض فريد من نوعه يقول: إن الرئيس كلينتون يعارض القانون، ولكنه لن يستخدم حق الفيتو (الإلغاء)، ولن يوقعه (لإقراره). وقيل في تفسير هذا الموقف، انه إذا لم يوقع الرئيس الاميركي النص تصبح له قوة القانون خلال عشرة أيام، وهو لن يستخدم الفيتو الرئاسي لأنه لن يغير النتيجة، لأن الاغلبية مضمونة للتصويت مرة ثانية وبما يزيد على إغلبية الثلثين.

وهكذا أصبحت امام قانون ملزم للرئيس الأميركي، ولكن موعد تنفيذه متروك له، وشكل هذا القانون اكبر عملية ضغط على الرئاسة الاميركية من قبل اللوبي الصهيوني، كما شكلا سابقة تتدخل فيها الولايات المتحدة في تحديد عاصمة دولة اخرى.

اثار موضوع نقل السفارة الأميركية إلى القدس مسالة اخرى تتعلق بالارض التي ستبنى عليها السفارة. فالحكومة الأميركية كانت قد استاجرت عام ١٩٩١، ولأمد طويل، ارضاً تعرف بوقف الشيخ الخليلي، وتقع بين القدس الغربية والقدس الشرقية، وهي تابعة للوقف الإسلامي ومسجلة في وثائقه، ويقول عدنان الحسيني، مدير الأوقاف الإسلامية في القدس، إن قطعة الأرض تم التنازل عنها للأوقاف الإسلامية قبل ٢٠٠ عام من قبل الشيخ محمد الخالدي. وكانت الأوقاف تؤجر الأرض للجيش البريطاني حتى نهاية ١٩٤٨. وقد اقام الدكتور انيس القاسم دعوى لإبطال عقد الايجار الذي تم بين وزارة المالية الاسرائيلية والحكومة الأميركية. ولكن خبراء القانون الأميركيين درسوا المسالة استناداً الى القانون الاسرائيلي الذي الغى ملكية الوقف الاسلامي في القدس الغربية، وأعلنوا قراراً قالوا فيه: انه تم درس الوثائق وتبين انه «لا يوجد بها غموض». ويطرح هذا كله مسالة قانونية بين الأوقاف الاسلامية وبين الحكومة الاميركية، لأنه لا يجوز بيع أراضي الأوقاف لأي جهة.